MASARAT
المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات

المؤتمر السنوي الرابع

القضية الفلسطينية والبعد الدولي

الفرص والمتطلبات الإستراتيجية

2015

المؤتمر السنوي الرابع

القضية الفلسطينية والبعد الدولي

الفرص والمتطلبات الإستراتيجية

2015

15 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2015

المؤتمر السنوي الرابع

القضية الفلسطينية والبعد الدولي .. الفرص والمتطلبات الإستراتيجية

الطبعة الأولى: كانون الأول/ديسمبر 2015
© جميع حقوق الطبع محفوظة

ISBN: 978-9950-400-02-3

المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجيّة (مسارات)
المقر الرئيسي: مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط2
هاتف: 3816 297 2 970+

مكتب غزة: الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي
هاتف: 0020 828 8 970+

بريد إلكتروني: info@masarat.ps
الصفحة الإلكترونية: www.masarat.ps

Masarat Center

تصميم الغلاف والإخراج الفني والتنفيذ: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان.

ما يرد في هدا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلفين، ولا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات

المحتويات

تقديم 5

الافتتـــاح 7

ندوة ضيوف الشرف: التدويل: الفرص المتاحة والمقاربات المطلوبة 15

الجلسة الأولى: نحو فهم أعمق لمقاربة التدويل 41

الجلسة الثانية: التدويل: التحديات والفرص 81

الجلسة الثالثة (مائدة مستديرة): الصراع، السلام، البعد الدولي: رؤى نسوية 109

الجلسة الرابعة: التدويل والتعريب 149

الجلسة الخامسة: ساحة الصراع الدولي 183

الجلسة السادسة: التدويل والإستراتيجية الوطنية الفلسطينية 211

الختام 239

ملحق 1: برنامج المؤتمر 245

ملحق 2: المشاركون/ات في المؤتمر 247

ملحق 3: صور 249

تقديم

عقد المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) مؤتمره السنوي الرابع بعنوان «القضية الفلسطينية والبعد الدولي .. الفرص والمتطلبات الإستراتيجية»، على مدار يومي الخميس والجمعة 15 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2015، في قاعات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في البيرة وغزة عبر تقنية الاتصال المرئي «فيديو كونفرنس»، ومع عمّان وبيروت عبر تقنية «سكايب»، بحضور أكثر من 500 مشارك، من بينهم أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والمجلسين الوطني والتشريعي، ومسؤولون من القوى السياسية، وممثلون عن مؤسسات قانونية وبحثية وجامعية، إضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة وعدد من البلدان الأجنبية.

شارك في المؤتمر 45 شخصية سياسية وأكاديمية ودولية، قدمت أوراقاً بحثية ومداخلات، وتوزعت أعماله على سبع جلسات تناولت مواضيع الفرص المتاحة والمقاربات المطلوبة لتدويل القضية الفلسطينية، وفهم أعمق لمقاربة التدويل، والتحديات والفرص التي تواجهها، ومفاهيم (الصراع، السلام، البعد الدولي) من منظور نسوي، إضافة إلى مواضيع التدويل والتعريب، ساحة الصراع الدولي والتدويل في الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية.

وانطلقت رؤية المؤتمر من كون مفهوم تدويل القضية الفلسطينية بات مطروحا للتداول على نطاق واسع، إلا أنه يبدو أقرب إلى الشعار، دون توفر رؤية وطنية شاملة لمضامين وأهداف «التدويل» بالنسبة لقضية طالما كان البعد الدولي حاضراً فيها.

فهناك من يقصر «التدويل» على التحرك الديبلوماسي في الأمم المتحدة لاستصدار قرارات أو إطلاق مبادرات دولية تسهم في تحسين شروط استئناف المفاوضات ضمن إطار «حل الدولتين»، أي التعامل مع «التدويل» كتكتيك لتحسين شروط الواقع القائم تحت سقف مسار أوسلو. وهناك من يتعامل مع «التدويل» كبديل إستراتيجي عن هذا المسار وللخروج من إطار «حل الدولتين» باتجاه «حل الدولة الواحدة»، أي تبني إطار الصراع ضد العنصرية وفق نموذج جنوب أفريقيا.

وسعى المؤتمر إلى إثارة حوار عميق بين مختلف الأطياف الفكرية والسياسية والمجتمعية الفلسطينية حول مقاربتي «تدويل الحل» و«تدويل الصراع»، والتحديات والفرص المترتبة على كل منهما، واقتراح سياسات تتعلق بكيفية إحياء وتفعيل دور البعد الدولي كرافعة أساسية في الكفاح الوطني التحرري للشعب الفلسطيني.

ويعـرب مركـز مسـارات عـن تقديـره للجهـود الكبيـرة التـي بذلتهـا اللجنـة التحضيريـة للمؤتمـر، وكذلـك الباحثـون والأكاديميـون والسياسـيون الذيـن سـاهموا فـي إغنـاء التفكيـر السياسـي الفلسـطيني مـن خـلال تقديـم مداخـلات وإعـداد أوراق سياسـاتية نوعيـة لتكـون فـي متنـاول مختلـف الجهـات ذات العلاقـة بصناعـة القـرار الفلسـطيني علـى شـتى المسـتويات.

كمـا يتوجـه المركـز بالشـكر إلـى الشـخصيات الفلسـطينية التـي لـم تبخـل فـي تقديـم الدعـم المالـي والمعنـوي لمسـيرة المركـز منـذ تأسيسـه، وإلـى جميـع المؤسسـات والشـركات الفلسـطينية التـي وفـرت الدعـم للمؤتمـر، مقدمـة بذلـك نموذجـاً علـى دور هـذه المؤسسـات الوطنيـة فـي دعـم الجهـد البحثـي الرامـي لتعزيـز التفكيـر الإسـتراتيجي وموقعـه المركـزي فـي الاهتمـام الثقافـي والأكاديمـي الفلسـطيني.

الافتتـــــاح

هاني المصري: كلمة اللجنة التحضيرية للمؤتمر

عبد المحسن القطان: كلمة ترحيبية

كلمة اللجنة التحضيرية للمؤتمر

هاني المصري

بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر، أرحب بكم جميعاً، وأقدر مشاركتكم في هذه الظروف التي نمر بها. كما أرحب بالإخوة في قطاع غزة الذين يشاركوننا في هذا المؤتمر عبر الفيديوكونفرنس، وأرحب بالإخوة الذين قدموا الأوراق وسيقدمون المداخلات، ورؤساء الجلسات، وكل من ساهم في التحضير للمؤتمر، وبخاصة اللجنة التحضيرية، التي ما كان لهذا المؤتمر أن ينعقد لولا جهودها الطيبة.

اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر للأشخاص والمؤسسات والشركات التي ساهمت في رعاية هذا المؤتمر، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على مسؤوليتها الاجتماعية، من خلال قيامها بدعم مؤتمر نظمه مركز يعمل في مجال الفكر والأبحاث والسياسات، ويسعى إلى بلورة خيارات وبدائل في مختلف المجالات التي تهم القضية الفلسطينية، وبذلك تساهم في إيجاد البنية التحتية الفكرية والسياساتية التي لا تقل أهمية -إن لم تكن تزيد- عن تعبيد الشوارع، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، فإذا لم نفكر بشكل علمي وصحيح، لا يمكن أن نتقدم بأوضاعنا، أو نواجه التحديات والمخاطر التي تهددنا، ولن نستطيع توظيف الفرص المتاحة.

يستهدف هذا المؤتمر البحث في البعد الدولي للقضية الفلسطينية من حيث الفرص والمتطلبات الإستراتيجية، ويسعى إلى إثارة حوار عميق بين مختلف الأطياف حول مقاربة التدويل، بهدف تقديم اقتراحات حول سياسات تتعلق بإحياء وتفعيل دور البعد الدولي كرافعة أساسية في الكفاح الوطني التحرري للشعب الفلسطيني.

كما يستهدف المؤتمر التمييز بين تدويل الحل، وتدويل الصراع، فتدويل الحل المطروح خيار عقيم، لأنه يعيد إنتاج خيار المفاوضات الثنائية برعاية أميركية أو رعاية دولية شكلية، بدون أسس ولا مرجعيات، وبدون التزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. كما أن تدويل الحل، فأكثر ما يمكن أن يصل إليه، تغيير بعض الأسس والآليات التي حكمت المفاوضات، والإبقاء على الجوهر، وهذا لا يحل شيئاً. أما تدويل الصراع، فمعناه إحياء العامل الدولي الذي غُيِّب في دعم الكفاح الفلسطيني من أجل ضمان ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره.

هناك من يقصُر «التدويل» على التحرك الدبلوماسي لاستصدار قرارات أو إطلاق مبادرات دولية تسهم في تحسين شروط استئناف المفاوضات ضمن إطار حل الدولتين؛ أي التعامل مع التدويل كتكتيك لتحسين شروط الواقع القائم تحت سقف مسار أوسلو. وهناك من يتعامل مع «التدويل» كجزء من بديل إستراتيجي متكامل عن هذا المسار، وشق الطريق لمسار جديد مختلف كلياً؛ أي يرى أن أي إستراتيجية فلسطينية للمرحلة القادمة، يجب أن تنطلق من السعي إلى إحداث تغيير تراكمي في ميزان القوى، عبر سياسات تكفل التكامل بين الكفاح الوطني التحرري في مواجهة النظام الصهيوني الاستعماري العنصري، وتفعيل البعد الدولي في هذا الكفاح، عبر سياسة شاملة للتحرك في منظومة وكالات الأمم المتحدة، واحتكام دول العالم إلى قواعد القانون الدولي في تعاملها مع إسرائيل، وتوسيع المقاومة الشعبية، وحركة المقاطعة، وحملات التضامن الدولي مع كفاح الشعب الفلسطيني.

نقطة الانطلاق في مداخلتي هذه، هي أن ما سمي عملية السلام، وما نتج عنها من اتفاقات والتزامات، قد ماتت، والمسؤول عن هذه الجريمة ليس الفلسطينيين، بل هي حكومات إسرائيل المتعاقبة، ولا طائل، بل ومن الضرر الاستمرار في محاولات إحياء العظام وهي رميم.

على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته، ويعمل على تطبيق القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، والمبادئ المقرة في القانون الدولي، وما يعنيه ذلك من إلزام إسرائيل بإنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، بما يشمل حقه في تجسيد دولته المعترف بها دولياً، بحيث يضغط على إسرائيل لكي تكون المفاوضات

على أساس هذا الالتزام، وأن تكون مرجعيتها واضحة وملزمة، وهدفها إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967، وممارسة مختلف الحقوق التي ينص عليها القانون الدولي.

حتى تحين هذه اللحظة، ونصل إلى هذه النقطة، لا بد من إطلاق مبادرة سياسية مختلفة جذرياً عن ما يسمى عملية السلام، ولا بد أن يعمل الفلسطينيون من أجل تغيير موازين القوى، على أساس أن الصراع سيأخذ وقتاً طويلاً، وسيحسم في النهاية هنا على أرض فلسطين، من خلال الحقائق التي سترسم على الأرض، والتي سيتم تكريسها لاحقاً دولياً؛ أي أن الأساس هنا، وما يجري هنا وليس في أروقة الأمم المتحدة، فما يحصل في أروقة الأمم المتحدة يحدده ما يحصل هنا. فالمجتمع الدولي عاجز في ظل الانحياز الأميركي لإسرائيل، والازدواجية الدولية في المعايير، وغياب الإرادة الواحدة لأوروبا، والضعف العربي لن يحل الصراع، بل سينعكس أو يتجانس، في أغلب الأحوال، مع ما يتم فرضه على الأرض، وما يحصل الآن هو تكريس الاحتلال، وتوسيع الاستيطان، وتهميش القضية الفلسطينية.

تأسيساً على ذلك، من الأهمية البالغة رؤية ما يجري حالياً على الأرض الفلسطينية من موجة انتفاضية متعاظمة، تدل على أن الشعب الفلسطيني قرر مرة أخرى أن يمسك بزمام المبادرة ويقرر مصيره بنفسه، بدون انتظار أحد، أو المجتمع الدولي، أو العرب، حتى بدون انتظار قيادته أو القوى التي تعاني من عواقب الانقسام والاستقطاب بين قوتين؛ واحدة تسيطر على غزة، والأخرى تسيطر على الضفة، بينما القوى الأخرى ضعيفة ومشرذمة، ولم تستطع أن تقدم البديل الثالث الذي يحفظ التوازن ويشق طريق الخلاص.

لذا، من المهم جداً اندلاع الموجة الانتفاضية الراهنة، والأكثر أهمية أن يتم توفير عوامل استمرارها وانتصارها الذي يشمل الحفاظ على طابعها الشعبي، وتحديد هدف واقعي قابل للتحقيق، وبلورة مبادرة من الشعب لا تعيد إنتاج الأوهام أو المغامرات، وتدرك أن المعركة طويلة، وأن شرط الانتصار فيها تحقيق الوحدة الوطنية على أسس إستراتيجية واقعية وطنية، تجسّد القواسم المشتركة، وتقوم على أسس شراكة سياسية حقيقية، وتستند إلى الرواية والمعركة التاريخية الفلسطينية، وتجعل اللاعب الفلسطيني حاضراً وفاعلاً على الرغم من كل العوائق، وعلى كل المستويات المحلية، والعربية، والإقليمية، والدولية.

فالتحرك الشعبي، قبل أن يخسر وقبل أن ينهزم، يحتاج إلى هدف وقيادة وجبهة وطنية، وروابط اقتصادية وفكرية، وتنظيم وعمق شعبي، ورؤية ثاقبة، تستطيع أن تجعل لكل فرد، أو قوة فلسطينية، دوراً ضمن طائفة لا حدود لها من أشكال العمل والنضال. بدون رؤيا سنسير نحو اللاهدف، وهذه ليست مهمة شخص واحد أو مركز، هذه مهمة وطنية؛ مهمة كل المؤسسات وكل القوى وكل الشعب.

وأول شـيء يجـب التوقـف عنـده هـو العمـل للإجابـة عـن سـؤال: لمـاذا لـم تنتصـر الانتفاضـات والثـورات السـابقة رغـم التضحيـات الغاليـة؟ وكيـف يمكـن أن تنتصـر الانتفاضـات القادمـة؟ هـذا هـو السـؤال المركـزي. وفـي سـياق الإجابـة عنـه، يجـب الإجابـة أولاً عـن ثلاثـة أسـئلة: أيـن نقـف الآن؟ وإلـى أيـن نريـد أن نصـل؟ وكيـف نحقـق مـا نريـد؟

لا يتسـع المجـال هنـا فـي هـذه الكلمـة الموجـزة أن أجيـب عـن هـذه الأسـئلة، ولكننـي بالأصالـة عـن نفسـي، ونيابـة عـن اللجنـة التحضيريـة للمؤتمـر، نأمـل أن تحـاول مداخـلات المشـاركين والحضـور، وضـع عنـوان المؤتمـر ومحـاوره فـي سـياق مـا يجـري حاليـاً، فعلـى الرغـم مـن أننـا نعـرف أن المداخـلات والأوراق أعـدت قبـل وقـت طويـل، فـإن نعـي أن الموجـة الانتفاضيـة الراهنـة، مـن الطبيعـي أن تفـرض نفسـها، وتصبـح فـي مركـز جـدول أعمـال هـذا المؤتمـر. لذلـك، مـن المتوقـع أن يكـون هنـاك تركيـز فـي المؤتمـر علـى مناقشـة هـذه الموجـة الانتفاضيـة، وشـعاراتها، وتكتيكاتهـا، وقيادتهـا، وآفاقهـا، وشـروط تطويرهـا وانتصارهـا. وفـي هـذا السـياق، يمكـن أن نضـع أهميـة حشـد الدعـم العربـي والدولـي لتحقيـق أهدافهـا، والعمـل علـى وقـف العـدوان والجرائـم الإسـرائيلية بحـق شـعبنا. هـذه هـي الكلمـة التـي وددت أن أقولهـا، وشـكراً جزيـلاً لكـم.

كلمة ترحيبية

عبد المحسن القطان

أعتقد أن الأخ هاني المصري شرح ووضح غايات وأعمال المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، الذي أنشأه شخصان كان لكل منهما حلم في العمل الفكري والسياسي في فلسطين، وهو إنشاء مؤسسة إستراتيجية تكون مسؤولة، أو تحاول أن تكون مسؤولة، عن تقديم دراسات في العمق لأصحاب القرار.

ولم يكن في فكرنا أن يكبر هذا المركز ويعظم دوره بسرعة خلال ثلاث سنوات. ومنذ اليوم الأول لإنشاء هذا المركز، كانت هناك قواعد التزمنا ولا نزال نلتزم بها، أُولاها الاستقلالية التامة المطلقة عن أي جهة سياسية أو غير سياسية، وثانيتها الاستقلالية المالية، وأنا أفتخر دائماً بأن كل المؤسسات التي كانت لي علاقة بها، حرصت على هذا الأمر. إن مقتل عمل أي مؤسسة يأتي عندما تعاني من عجز مالي، فيضطر القائمون عليها أن يقبلوا أموالاً من جهات ليست دائماً أمينة أو موثوقة.

مركز «مسارات» خُلق لكي يمهد لنا –كشعب، وقيادة، ومجتمع مدني- الطريق للذهاب في العمق، بحيث نفهم المجتمع الإسرائيلي، ومن الذي يتخذ القرارات فيه، وما هي نقاط قوته

ونقاط ضعفه، وما هو الدعم الذي يأتيه من الداخل والخارج، وكيف نواجهه، وكيف نحاول أن نجمع أصحاب الفكر والإرادة الوطنية في مؤسسة واحدة تكون لهم وليس لغيرهم.

ولعل هذا من الأسباب التي قوّت هذه المؤسسة وجعلتها تتسع بسرعة. وكل العاملين والمسؤولين عنها، وفي مقدمتهم الأخ هاني المصري، وما قدموه من وقت وجهد لإنجاح هذه المؤسسة، نحن سنرعاهم دائماً ما دمنا على قيد الحياة.

نرجو ونأمل -أنا على الأقل- بعد أن «بلغنا من الكبر عتياً»، أن نترك شيئاً للأجيال القادمة، لأن قضيتنا سوف تستغرق ربما أجيالاً وأجيالاً حتى تحقق أهدافها، ذلك أن العالم وأدواته الاستعمارية والقوى الصهيونية، كلها متآمرة على أرضنا وشعبنا الفلسطيني الصغير. لكنني واثق بردة الفعل الذي أراها في فلسطين عندما أزورها، وأن مسار كل الجهات من جامعات ومؤسسات وغيرها يدعو إلى التفاؤل، وأعلم أنني لن أعيش حتى أرى نتائج هذا التفاؤل على الأرض، ويقطف شعبنا ثماره، لكنني أكرر دائماً قول أستاذي خليل السكاكيني: «غرسوا فأكلنا، ونغرس فيأكلون».

ندوة ضيوف الشرف

التدويل: الفرص المتاحة والمقاربات المطلوبة

رئيس الجلسة: ممدوح العكر

المتحدثون:

محمد مصطفى، مروان المعشر، نيكولاي ملادينوف، ناصر القدوة.

ممدوح العكر

أود قبل دعوة ضيوف الشرف في الجلسة الأولى للتحدث إلينا في موضوع الجلسة، الذي يدور حول القضية الفلسطينية والبعد الدولي فيها، أن استأذنكم بثلاث أو أربع دقائق لأقدم عدداً من الملاحظات التي تؤكد على ما ورد في كلمة الأخ هاني المصري.

من المهم الانتباه إلى الدقة في اختيار «مسارات» عنوان مؤتمرها الرابع هذا: «البعد الدولي للقضية الفلسطينية»، فهو ينطلق من فهم راسخ أن للقضية الفلسطينية أبعاداً عدة، ولا بد لهذه الأبعاد أن تجد لها ترجمة في أي إستراتيجية عمل فلسطينية، فهناك فرق شاسع بين هذا الفهم وعقلية أخرى مختلفة يجري التعبير عنها بشكل واضح من خلال الحديث عن خيار التدويل كخيار بديل لا بد أن نلجأ إليه بعد أن جربنا خيار المقاومة عبر الكفاح المسلح، إلى أن وصل إلى طريق مسدود، فلجأنا إلى خيار العمل السياسي عبر المفاوضات. والآن، بعد أن جربنا خيار المفاوضات كخيار وحيد طوال أكثر من 20 عاماً، وقادتنا إلى طريق مسدود من جديد، علينا أن نلجأ لخيار التدويل كخيار بديل، وليس كخيار أصيل، جنباً إلى جنب مع العناصر الأخرى، وهذا النمط في العمل الإستراتيجي أحادي الأبعاد والخيارات، إذ يأخذ الخيارات واحداً بعد آخر بالتتابع، إما هذا الخيار وإما ذاك وإما ذاك، دون إدراك الأبعاد المختلفة والمكونة والمترابطة لأي

إستراتيجية عمل فلسطيني قادرة على التقاط واستجماع كافة عناصر وأدوات القوة التي تمتلكها قضيتنا.

لا توجد إستراتيجية تحرر بالتقسيط أو بـ«القطّاعي»، إذ من نافل القول وبديهياته، أن أي إستراتيجية تحرر وطني، لا بد أن تكون شاملة، وتضم عدة عناصر وأبعاد ومكونات متكاملة من ناحية، ومتجانسة ومترابطة من ناحية أخرى.

التكامل مهم وأساسي من أجل توفير التراكم في سعي أي حركة تحرر وطني إلى استجماع كل ما يمكنها من عناصر قوتها، من أجل تعديل ميزان القوى، طالما أن تحقيق الانتصار لأي حركة تحرر وطني، لا يتم بالضرورة بالضربة القاضية، إنما بالنقاط وبتراكم الضربات.

جوهر إستراتيجية التحرر الوطني هو جعل مشروع أي محتل أو مستعمر أو مستوطن، مشروعاً مكلفاً، هنا وهناك، في مختلف مواقع ساحات العمل الوطني، فتكامل عناصر ومكونات إستراتيجية التحرر الوطني، هو شرط من شروط عملية التراكم. كما يجب أن تكون هذه الإستراتيجية متجانسة ومترابطة، حتى لا تتضارب عناصرها في ما بينها، فتخسر وتفقد في جانب ما كسبته وأنجزته في جوانب أخرى.

إن الجهد القائم حالياً على صعيد البعد الدولي للقضية وتفعيل القانون الدولي، يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية واحدة شاملة، عمادها الأساسي المقاومة الشعبية ضد الاحتلال والاستيطان ونظام الأبارتهايد والعنصرية، ويشكل العمل السياسي والإعلامي جزءاً منها أيضاً، وليس من دور أو مكان لمفاوضات إلا بعد إحداث التغيير المنشود في ميزان القوى.

هناك مكونان آخران من مكونات هذه الإستراتيجية الواحدة والشاملة، الأول هو التبني الكامل لبرنامج «BDS»، والثاني هو السعي الحثيث والمبادر إلى إنهاء الانقسام وإعادة الوحدة الفلسطينية، بدءاً بالخطوة الأولى والحقيقية التي تتمثل بالدعوة الفورية إلى عقد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير.

محمد مصطفى[1]

اسـمحوا لـي بدايـةً أن أوجـهَ تحيـةَ عـزٍّ وإجـلالٍ وإكبـار إلـى الشـهداء والجرحـى الذيـن سـقطوا ويسـقطونَ يومياً دفاعاً عـن كرامـةِ شـعبنا وعـن مقدسـاتِه وعـن حقوقِـه، وفـي مقدمتهـا حقُّـه فـي الحريـةِ والاسـتقلالِ والخـلاص مـن نيـر الاحتـلال البغيـض.

أود أولاً التأكيد على أهمية الاقتصاد كأداة إستراتيجية للنضال في الماضي والمستقبل.

خـلالَ العقـود الطويلـة مـن النضـالِ الوطنـي الفلسـطيني، ومـع تكـرارِ ضـرورةِ «تعزيـز الصمـود» للمواطنيـنَ كأحـد المتطلبـات الضروريـة لهـذا النضـال الأسـطوري، تطـوّرَ دورُ الاقتصـاد ومـرَّ بمراحـلَ عديـدة ليشـكلَ أداةً إسـتراتيجيةً فـي عمليـةِ التحـرّرِ الوطنـي مـن الاحتـلال، والعمـلِ علـى تجسـيدِ بنـاء الدولـة الفلسـطينية المسـتقلة التـي طـالَ انتظارُهـا.

وقـد تماهـت فـي السـنواتِ الأخيـرة المسـاراتُ المختلفـة التـي تشـكّلُ أسُسـاً لبنـاء الدولـةِ الفلسـطينيةِ المسـتقلة العتيـدة، فتداخلـت مـا بيـن مسـارٍ سياسـي وعمليـة بنـاءٍ لمؤسسـات الدولـة

[1] اسـتندت هـذه المداخلـة إلـى ورقـة أعدّهـا الدكتـور محمـد مصطفـى بعنـوان «الاقتصـاد الفلسـطيني بيـن التدويـل والتوطيـن».

بدعمٍ من المجتمع الدولي. فبرزت في هذا السياق أهميةُ الاقتصاد بكافة وظائفه المتعلقةِ بالبناء، ومقوماتِ الصمود والحياةِ الكريمة للمواطنين. كلُّ ذلك في ظلِّ واقعٍ صعبٍ ومعقد تحت الاحتلال وقيودهِ ومعيقاته وقمعه.

ومع تلاحق التطورات في العملية السياسية في العقدين الأخيرين، تراجعت مؤشراتُ الاقتصاد بحجم تراجعِ الأمل من أن تؤتي هذه المسيرةُ، بشكلها الذي عرفناه، ثمارها المطلوبة؛ إذ انخفضَ معدلُ النموِّ في الناتجِ المحليِ الإجمالي (GDP) إلى أن وصلَ إلى حوالي مقدار سالب بالمائة خلال العام 2014. كما ارتفعَ معدلُ البطالةِ إلى حوالي 27% في نهاية العام 2014.

وعلى الرغم من أنّ لتعثرِ المسارِ السياسي تبعات وآثاراً على كافة المسارات الأخرى ومناحي العمل في فلسطين، فإنّ المسارَ الاقتصادي قد يكونُ أكثر القطاعات والمسارات تأثراً بسبب المعيقات العملية على الأرض. فإضافة إلى المعيقات على المستوى العام؛ مثل عدمِ السيطرةِ على الأرض والموارد والحدود والمعابر، فقد كان لفرضِ غلافٍ جمركي يضمنُ تحكمَ إسرائيل بسياسات الاستيراد والتصدير بشكلٍ أحادي الجانب آثارٌ تدميرية أدت إلى تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، خلافاً للمنصوص عليه في بروتوكول باريس الذي كان يجبُ أن يؤسسَ لاتحادٍ جمركي على أساس الشراكة يذرُ بالمنافع المشتركة للطرفين في المرحلة الانتقالية.

وأمامَ تعثرِ المسار السياسي، وجهودِ القيادة السياسية في البحث عن سُبلِ الخروج من دوّامة المفاوضاتِ الثنائيةِ اللامتناهية بدون مرجعياتٍ ملزمةٍ للجانب الإسرائيلي، جاء التوجهُ من القيادة باتباع إستراتيجياتٍ جديدة تهدفُ إلى كسرِ عُنُقِ الزجاجةِ والحلقةِ المفرَغة للعمليةِ السياسيةِ، بمفهومِها وممارساتِها السابقة، بهدفِ العودةِ إلى الطريقِ السريع نحوَ الحريةِ والتخلصِ من الاحتلال وتحقيقِ الاستقلال الوطني. وكانت محصلةُ ذلك، التوجه نحو مسار القانونِ الدولي، والمقاومةِ الشعبيةِ السلمية، والسياسةِ الدولية.

ومما لا شكَ فيه، فإن المنظومةَ الجديدة للعمليةِ السياسية التي تسعى القيادةُ إلى ترسيخها، تتمحورُ حولَ تثبيت الحلِّ الدائمِ المتمثلِ في إقامة الدولةِ الفلسطينيةِ المستقلة وعاصمتها القدس وتحقيق حق العودة بناءً على القرارات الدولية، بما في ذلك القرار 194، كأمرٍ واقعٍ قانونياً وسياسياً، حيث سيشكلُ هذا الحل تبعاً لذلك، بديلاً لعملية مفاوضاتٍ عقيمة تسمحُ لإسرائيلَ بالادعاء أن إقامةَ الدولةِ الفلسطينية ليس استحقاقاً وحقاً واجباً، بل مرهونٌ بنتيجةِ المفاوضات. ومن هنا، فإن لبَّ الإنجاز يكون في تحويلِ مركز ومحور أي عملية سياسية مستقبلية إلى تطبيقِ هذا الحل الدائم وفقَ جدولٍ زمنيٍّ واضحٍ وملزم لإنهاء الاحتلال، وضماناتٍ دوليةٍ فاعلة بدلاً من أن تدورَ حول التوصلِ إليه من عدمه.

وفي هذا السياق، من الواجب البحثُ عن حلولٍ تتضمنُ خطواتٍ وبرامجَ عملٍ عمليةً واجبةً وقابلةً للتطبيق، على أن تكون ضمنَ سياقٍ إستراتيجيٍ وشامل. وفي هذا الإطار؛ أقدمُ مداخلتي هذه «الاقتصاد الفلسطيني ما بين التدويل والتوطين»، التي تتضمنُ برنامجَ عملٍ أولياً من خمسِ نقاطٍ في إطار مقاربةٍ إستراتيجيةٍ شاملة تستند إلى ثلاثةِ محاورَ رئيسية؛ حيث يتناولُ المحورُ الأول العلاقةَ التعاقدية الحالية مع الاحتلال: والهدف هنا بكل بساطةٍ ووضوح، التأكيد على أنه لا بدَّ من تغييرِ بروتوكول باريس. في حين يفصّلُ المحورُ الثاني موضوعَ تدويلِ الاقتصاد بمفهومِ مَوضَعَةِ الاقتصاد الفلسطيني في إطارِ علاقةٍ صحيّةٍ وصحيحة ضمنَ منظومةِ الاقتصاد الإقليمية والدولية، وتغييرِ بوصلةِ العلاقة مع المجتمعِ الدولي من أجل أن تصبَّ في المصلحة الفلسطينية المتمثلة بالاستقلال الوطني. ويعالجُ المحورُ الثالث قضيةَ توطينِ الاقتصاد بمعنى ضرورةِ بناءِ اقتصادٍ وطنيٍ ومستقلٍ ومتين، متحررٍ من التبعية وقادرٍ على الاعتماد الذاتي والنمو المستدام، وخلق فرص العمل والتنافس عالمياً، وما يتطلبهُ ذلك من جهودٍ ذاتية.

وبما أن الاقتصادَ الفلسطيني والوطنَ الفلسطيني هو كلٌّ متكاملٌ في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، وقطاع غزة؛ فإن أحدَ أهم عوامل «توطين» الاقتصاد، تكمنُ في إعادةِ ربطِ وهيكلةِ الاقتصاد الفلسطيني على هذا الأساس.

سأتناول الآن ببعضٍ من التفصيل البنودَ الخمسة من برنامجِ العملِ المقترحِ لتحقيق إعادةِ موضَعَة الاقتصادِ الوطني في الإطار السياسي الجديد والمحاور الثلاثة التي ذكرتها.

البند الأول لبرنامج العمل المقترح: العلاقة التعاقدية القائمة مع الاحتلال الإسرائيلي: كما قلت، لا بد من تغيير بروتوكول باريس

على الرغم من أن بروتوكول باريس قد حدّد العلاقةَ الاقتصادية مع إسرائيل بصورةٍ مجحفة، فإن الجانبَ الإسرائيلي لم يلتزم به، ويقوم بخرقهِ بشكلٍ ممنهج، مطبقاً ما يحلو له ويحقق مصالحَ الشركات الإسرائيلية الخاصة على حسابِ الاقتصادِ الفلسطيني والشركات الفلسطينية.

ولا يختلفُ اثنان (على ما أظن) على أنه يجبُ العملُ على تغيير بروتوكول باريس الذي يمثلُ علاقةً تعاقديةً مع إسرائيل، لعلَّ أكثرَ ما يميزُها الإجحافُ بالحقوق الفلسطينية، والحدُّ من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو والتطور. وإن كانَ هذا البروتوكول قد وُضع في سياقٍ زمني ولفترةٍ انتقاليةٍ محدودة، فإن استمرارَ العملَ به بالشكل ذاته، وبخاصة في ظل عدمِ الالتزام الإسرائيلي به، على الرغمِ مما يمثلهُ من قيودٍ وظلم، سيقودُ إلى تعطّلِ الاقتصاد الوطني، واستمرارِ التراجع فيه لدرجةِ التوقف التام أو الانهيار.

إلى أن يتم التخلصُ الكامُل من هذا البروتوكول، يستطيعُ المجتمعُ الدولي إجبارَ إسرائيل على الالتزامِ بالتطبيقِ الأمين له، بشكلٍ يعيدُ للعلاقةِ الثنائيةِ بعضَ التوازنِ والتكافؤ اللازمين.

البند الثاني لبرنامج المعل المقترح: تجنيدُ العلاقة مع المجتمع الدولي بهدف منع إسرائيل من جني فوائدَ اقتصادية من الاحتلال

والهدف هنا تحويلُ المعادلة بالنسبة لإسرائيل «من الفائدة إلى التكلفة»، وذلك من خلال تجنيد الأطراف الدولية لدعم تجريم «اقتصاد الاستيطان» من ناحية، ومنعِها من استغلالِ الموارِدِ الطبيعيةِ الفلسطينية من ناحيةٍ أخرى.

ففي اطارِ تجريمِ اقتصادِ الاستيطان أقول: بما أنَّ الاستيطانَ الاستعماري هو جريمةُ حربٍ وفقَ القانونِ الدولي، وإحدى أبشعِ صور الإرهاب، فإنه يجبُ تجفيفُ منابعَ الاستيطان.

وقد حققت فلسطين في هذا المجال العديدَ من القفزات النوعية، وآخرُها القراراتُ الصادرةُ عن الاتحاد الأوروبي ودولِه بوضعِ علاماتٍ مميزةٍ لمنتجاتِ المستوطنات المقامةِ على أراضي دولة فلسطين. ويجبُ الاستثمارُ في هذا المجهود للوصولِ إلى المقاطعةِ التامة لهذه المنتجات كافة، وتجفيفِ المصادرِ الماليةِ والاستثمارات في المستوطنات. وبالتوازي، من الضروري أيضاً العملُ على الاستفادةِ من هذه الحملة لتشجيعِ الصادرات والمنتجات الفلسطينية في الأسواقِ والشبكاتِ التي تتبنى مقاطعة بضائع المستوطنات.

وعلى المستوى المحلي، شهدت الأعوامُ الماضية العديدَ من التطورات الإيجابية المرتبطةِ بالقوانينِ والأنظمة الفلسطينية فيما يتعلقُّ بتجريمِ العلاقات التجارية مع المشروعِ الاستيطاني والجهودِ المبذولة على المستوى الشعبي لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية بشكل عام. وقد نتجَ عن ذلكَ هبوطٌ في مستوى استهلاكِ المنتجات الإسرائيلية، وبخاصة في المواد الاستهلاكية المنزلية. وأشار البنكُ الدولي في دراسةٍ صدرت مؤخراً إلى انخفاضِ الصادرات الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بنسبة 24% خلال الربع الأول من العام الجاري 2015، مقارنةً بالعام الماضي 2014. ويأتي هذا إضافة إلى تراجعِ قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى فلسطين في العام 2014 إلى 2.9 مليار دولار، بالمقارنة مع 3.4 مليار دولار في العام 2013. واعتبرت الدراسةُ أن تزايدَ حملات المقاطعة المحلية يشكّل سبباً مهماً لهذا الانخفاض الكبير.

وعلى المستوى الدولي، يعمل المجتمع المدني على مقاطعةِ الشركاتِ والمؤسساتِ العاملة داخلَ أراضي دولة فلسطين المحتلة التي تدعمُ الاستعمارَ الإسرائيلي ومصادرةَ الأرض الفلسطينية لصالح المستوطنات الإسرائيلية. ومن الضروري وضعُ إستراتيجيةٍ واضحةٍ لدعم

هـذه الجهـود مـن أجـل الضغـط علـى الحكومـات المعنيـة بالارتقـاءِ إلـى مسـؤولياتها وواجباتِهـا وفـقَ القانـون الدولـي، ليـس بوضـعِ علامـات علـى منتجـاتِ المسـتوطنات فحسـب، وإنمـا حظرُهـا أيضـاً مـن الأسـواق العالميـة بشـكل كامـل، وفـرض العقوبـات علـى أي شـركاتٍ تنشـطُ فـي المسـتوطنات الإسـرائيلية، أو تقـدم خدمـاتٍ تدعـمُ الاسـتيطان وتعـززه. وبالإمـكانِ طـرحُ مشـروعِ قـرارٍ بهـذا الخصـوص لمجلـس الأمـن، علمـا بأنـه حتـى إذا لـم يكـن بالإمـكان تبنيـه نتيجـةَ اسـتخدام حـق النقـض، فـإن طـرحَ مشـروعِ القـرار وحـده كفيـلٌ بـأن يرسـلَ رسـالةً واضحـة للشـركات الأجنبيـة والدوليـة حـول مخاطـر التعامـل مـع المسـتوطنات الإسـرائيلية.

أمـا بخصـوصِ اسـتغلالِ إسـرائيل لمواردنـا الطبيعيـة، أرى أنـه يجـبُ علينـا العمـلُ علـى إيقافِـه وتجريمِـهِ حسـب القانـون الدولـي. وهنـاك صـورٌ متعـددةٌ لهـذا الاسـتغلالِ لمواردنـا الطبيعيـة. فمنهـا الاسـتغلالُ المباشـرُ لهـذه المـوارد، وبخاصـة فـي المناطـق المصنفـة (ج)؛ كمـا هـو الحـالُ بالنسـبةِ إلـى التحجيـر فـي الأراضـي الفلسـطينية، واسـتخراجِ النفـط غـرب الضفـة الغربيـة علـى سـبيل المثـال. ومنهـا كذلـك مَنعُنـا مـن اسـتغلالِ هـذه المـوارد ووضـعِ العراقيـل أمـامَ وصولنـا إليهـا وتطويرهـا؛ والأمثلـةُ علـى ذلـكَ كثيـرة؛ مثـلَ حقـلِ الغـاز علـى شـواطئ غـزة، والميـاهِ الجوفية، ونهـر الأردن، والبوتـاس، والتـرددات الكهرومغناطيسـية، واسـتخداماتِ الأراضـي لأغـراض صناعيـة وزراعيـة ... وغيرهـا. لقـد أدى السـلوك الإسـرائيلي فـي هـذا المجـال إلـى حرمـان فلسـطين مـن كثيـر مـن فـرص النمـو، ومـن القـدرةِ علـى اسـتقطابِ الاسـتثمارات اللازمـة لعمليـة التنميـة الشـاملة والاعتمـاد علـى الـذات.

وفـي ظـلِّ انضمـامِ دولـة فلسـطين إلـى المنظمـاتِ والمعاهـداتِ الدوليـةِ ذاتِ الصلـة، وتنامـي الاعتـرافِ الدولـي بدولـة فلسـطين؛ يجـب تسـخيرُ هـذا التوجـه وترجمتُـه إلـى سياسـاتٍ وإجـراءاتٍ دوليـةٍ وسـيادية لـكل دولـة، لكـف يـد إسـرائيل عـن هـذه المقـدرات، والسـماحِ لدولـة فلسـطين بالوصـولِ إليهـا وتطويرهـا.

البند الثالث من برنامج العمل: إعادةُ صياغةِ العلاقةِ مع الدولِ المانحة والمؤسساتِ المالية الدولية

المطلـوبُ هنـا إجـراءُ تغييـرٍ جـذري علـى دورِ الـدول المانحـة للانتقـال بـه مـن استسـلامٍ للأمـرِ الواقـع، إلـى مسـاهمةٍ فاعلـةٍ فـي تغييـره.

لقـد وصلـت العلاقـةُ مـا بيـنَ دولـةِ فلسـطين والمجتمـعِ الدولـي «المانـح» إلـى حالـةٍ مـن الترهـلِ والتعـب مـن قبـل الطرفيـن أدّت إلـى مـا بـات يعـرفُ بظاهـرةِ «تعـبِ المانحيـن» أو (Donors fatigue)، فـي وقـتٍ وجـدَ الطرفـان نفسـيهما فـي مواجهـةِ معضلـةِ العمـلِ مـن أجـل عـدم الانـزلاقِ فـي دوامـةِ «إدامـة الاحتـلال وإدارتـه» عِوَضـاً عـن إنهائـه.

ومما لا شكَّ فيه، فإن السياقَ الذي تمَّ فيه تشكيلُ العلاقةِ وآلياتِ العمل ما بين فلسطين ومجتمعِ المانحين والداعمين قد أصبحَ من الماضي. ولا يختلفُ اثنان على أنَّ ذلكَ لم يقد سوى إلى التراجعِ ضمنَ عمليةِ السلامِ بمفهومها وتطبيقاتها التقليديةِ التي أشرنا إليها.

فقد اقتصرَ دورُ المجتمعِ الدولي في النواحي الاقتصادية في المرحلةِ الماضية على تقديمِ المساعداتِ الماليةِ والفنية، من خلالِ آلياتِ تنسيقِ الدول المانحة التي تشكلت منذ قيامِ السلطةِ الوطنية العام 1994، وضمن إستراتيجياتٍ لا تعكسُ بالضرورةِ هدفَ بناءِ اقتصادٍ وطنيٍّ مستقل. وقد تذبذبت مستوياتُ هذه المساعدات خلالَ العقدين الماضيين لتتراجعَ بشكلٍ كبيرٍ في السنواتِ الأخيرة، ولم تركز برامج عمل المانحين، وبخاصة في العقد الماضي، بشكل كافٍ، على الاستثمار الرأسمالي، بما يساهمِ في تحقيقِ تنميةٍ اقتصاديةٍ مستدامة.

ومن هنا، وفي الوقتِ الذي نعبرُ فيه عن تقديرِنا لكافةِ الجهودِ المبذولةِ حتى الآن في الآليات والإستراتيجيات القائمة، فمن الضروري بمكان إعادةُ صياغة العلاقةِ مع المانحين بهدفِ تجديدها وإعادةِ بوصلتها الهادفة إلى الدعم بهدفِ تحقيقِ الاستقلال الاقتصادي، وإيجاد البيئة السياسية المواتية لذلك، وهذا ما سنتناولُه بالتفصيلِ في النقطة التالية.

البند الرابع: العملُ على تعزيزِ البعدِ والدعمِ الدولي لتنفيذِ برنامجٍ وطنيٍ بهدف الوصولِ إلى الاستقلالِ الاقتصادي

المقصودُ هنا، ضرورةُ مواءمةِ مكانةِ الاقتصادِ الوطني مع المكانةِ الجديدة المكتسبة لدولةِ فلسطين، والاستفادة من ذلك في الحصولِ على الدعمِ الدولي بما يتناسبُ مع متطلباتِ سيادةِ القرار الاقتصادي والمالي التي تؤدي إلى تبني برامجَ وسياساتٍ تصبُّ في الأولويات الوطنية.

فمن أجلِ تحقيقِ الاستقلال الاقتصادي، لا بدَّ من ربطِ الاقتصادِ الفلسطيني بالمنظومةِ التجاريةِ الدوليةِ والإقليمية، وتطوير البنية المؤسساتية والتحتية لذلك، وفتحِ الأسواق العالمية أمامَ المنتجات الفلسطينية ضمنَ شروط تفضيلية لا تخضعُ حصرياً لمبدأ المعاملةِ بالمثل، وإزالةِ المعيقات الإسرائيلية أمام تطبيقها. ويمكنُ لهذا أن يتأتّى من خلالِ العمل على عددٍ من المستويات؛ مثل الانضمامِ للمؤسساتِ الدوليةِ الخاصةِ بالتجارة والاقتصاد، وإجبارِ إسرائيل عَلى الاعترافِ بالاتفاقياتِ التجاريةِ الفلسطينية مع التجمعاتِ التجاريةِ الإقليمية، وتفعيل اتفاقيات التجارةِ والإعفاءات الجمركية مع الاتحاد الأوروبي ومنطقةِ التجارة الحرّة العربيةِ الكبرى، والاستفادة منها لتسويق المنتج الوطني، إضافةِ إلى تغييرِ العلاقةِ التعاقديةِ مع إسرائيل كما وضّحنا في النقطةِ الأولى.

ومـن الضـروري بـذلُ جهـودٍ دبلوماسـيةٍ حثيثـة لإقنـاع الـدولِ الشـريكةِ لهـذه الاتفاقيـات، باتخـاذِ الإجـراءات الفعليـةِ اللازمـة للضّغـطِ علـى إسـرائيل لإزالـةِ العراقيـل التـي تضعُهـا أمـامَ تفعيلهـا، بمـا فـي ذلـك الربـطُ مـا بيـن احتـرامِ إسـرائيل للاتفاقيـات التجاريـةِ بيـن فلسـطين وهـذه الـدول، واحتـرامِ هـذه الـدول لاتفاقياتهـا التجاريـةِ مـع إسـرائيل.

وكذلـك، فـإن للاسـتقلالِ المالـي الدرجـةَ ذاتهـا مـن الأهميـة. ولـذا، يجـب البـدءُ بالنظـرِ إلـى الإجـراءات الواجـب اتّخاذُهـا فـي سـياقِ جميـع مـا ذكـر، بمـا فـي ذلـك الاتفاقيـاتُ الحاليـة مـع إسـرائيل، وتسـخيرُ الوضـع الدولـي مـن أجـلِ أن تكـونَ دولـةُ فلسـطين قـادرةً علـى وضـعِ السياسـاتِ الماليـةِ والضريبيـة والنقديـة الخاصـةِ بهـا بأوجههـا كافـة، التـي تصـبُّ فـي المصلحـةِ الوطنيـة، وتتناغـمُ مـع خُطـطِ التطويـرِ والنمـو. وإن كانَ الحديـثُ عـن العُملـة الفلسـطينيةِ قـد يبـدو سـابقاً لأوانـه، فـإنَّ الضـرورةَ تحتـمُ علينـا البـدءَ علـى الأقـلّ بالتحضيـرِ لتلـكَ المرحلـةِ حتـى نكـونَ جاهزيـنَ لتلـك اللحظـة، وفـي الوقـت ذاتـه، البحـثُ عـن طـرقٍ يمكـنُ أن تقلـلَّ مـن اعتمادِنـا علـى العُملـة الإسـرائيليةِ فـي التـداول.

البند الخامس: توطينُ الاقتصاد من أجل إنجاح عملية تدويله

ونعنـي بذلـكَ العمـلُ علـى بنـاءِ اقتصـادٍ وطنـيٍ ومتيـنٍ وقـادرٍ علـى الاعتمـاد الذاتـي والنمـو المسـتدام، وخلـقِ فـرصِ العمـل والتنافـسِ عالميـاً، وذلـك مـن خـلالِ تحسـينِ الأداء الاقتصـادي وتطويـرِ القـدرات الذاتيـة وزيـادةِ الاسـتثمار فـي القطاعـاتِ الإنتاجيـة، مـع التركيـزِ علـى إعطـاءِ الأولويـة لقطاعـاتٍ إسـتراتيجيةٍ بمحـدداتٍ واضحـة.

وقـد عانـى الاقتصـادُ الفلسـطيني مـن خلـلٍ هيكلـي فـي ديناميكيـةِ التشـغيلِ، والقـدرةِ علـى خلـقِ فـرصِ العمـل بشـكل مسـتدام. وقـد تجلّـت صـورةُ هـذا الخلـل -حسـبَ بعـضِ الدراسـات- فـي حقيقةِ أن ثلثـيّ النّمـو فـي الناتـجِ القومـيّ المحلـيّ فـي الضفـةِ الغربيـة، وأكثـرَ مـن النصـفِ فـي قطـاع غـزّة فـي العقديـن الماضييـن، كانـت بسـببِ المسـاعداتِ الخارجيـةِ والعمالـة الفلسـطينية فـي إسـرائيل. وقـد كانـت فـرصُ العمـلِ فـي إسـرائيل، وحدهـا، المولّـدَ لثلـثِ الوظائـف فـي الضفّـة الغربيـة والثلثيـن فـي غـزّة قبـل أن يتـمَّ منـعُ العمّـال الفلسـطينيين مـن غـزّة مـن دخـولِ إسـرائيلَ للعمـل.

وهنـا لا بـدَّ مـن الإشـارةِ مجـدداً إلـى المعانـاةِ الكبيـرة التـي يعيشُـها أهلُنـا فـي غـزّة الحبيبـة، بسـببِ مـا سـببه الحِصـارُ والعُـدوانُ مـن تدميـرٍ شـبه كامـلٍ للنشـاط الاقتصـادي.

إن هـذه المؤشـرات تعتبـرُ ناقـوسَ خطـرٍ حقيقـي، وتعبّـرُ عـن خلـلٍ خطـرٍ فـي بنيـةِ الاقتصـاد، مـا يؤكّـدُ الضـرورةَ القصـوى للعمـلِ علـى «توطيـنِ» الاقتصـاد وبنائِـه علـى أسُـسٍ متينـةٍ وقواعـدَ صلبـة.

إن توفيرَ منتجٍ وطني بمستوى قادرٍ على المنافسةِ محلياً ودولياً، يشكلُ أحدَ أهمِ المتطلبات الأساسية في هذا السياق، حيث إنَّ إحلالَ البضائعِ الدوليةِ والإسرائيلية، وإن كانَ محفّزهُ الأساسي وطنياً بالدرجةِ الأولى، إلا أنَّ استدامةَ مثل هذا التوجهِ يتطلّبُ من القطاعِ الخاص الفلسطيني رفعَ قدرتِه الإنتاجية نوعاً وليس كماً فقط، ما سيخلقُ للمُنتَجِ الفلسطيني فرصاً للتنافسِ كذلك في الأسواقِ الإقليميةِ والدولية. وقد استطاع القطاعُ الخاصُّ الفلسطيني في بعضِ القطاعات، الوصولَ إلى هذهِ الأسواق، ما يؤكّدُ القدرةَ الكامنةَ فيه التي يجبُ البناءُ عليها.

إن هذا يقودُنا إلى ضرورةِ تعزيزِ القدرةِ الذاتيةِ للاقتصاد. وكنتُ قدّمتُ قبلَ بضعةِ أسابيع في كلمةٍ لي في معهد «ماس» مبادرةً بعنوان «الاقتصاد الفلسطيني: نحو مقاربة جديدة». وتهدفُ هذه المبادرةُ إلى تعزيزِ القدرةِ الذاتيةِ للاقتصادِ الوطني عبرَ بوابةِ الاستثمار، بدايةً، في قطاعاتٍ اقتصاديةٍ محددةٍ ذاتِ أهميةٍ إستراتيجية، وبخاصة قطاعاتِ الطاقة والصناعات الغذائية والصناعاتِ الإنشائية، التي يبلغُ حجمُ وارداتِنا السنويةِ منها حوالي أربعةَ مليارات دولار. وسيمكّنُنا النجاحُ في هذه القطاعات من التدرج إلى قطاعاتٍ أخرى، ما ينجمُ عنه تعزيزُ القدرةِ الذاتيةِ في مجالاتٍ متزايدة.

وأودُّ أن أشيرَ هنا إلى أنَّ صندوقَ الاستثمارِ الفلسطيني، ومعهُ مجموعة من الشركات الاستثماريةِ من الوطن والشتات والبنوك الفلسطينية، قد بادرَ إلى التركيزِ على الاستثمارِ في هذه القطاعات الإستراتيجية المقترحة.

ولن تكتملَ عمليةُ «توطين» الاقتصادِ الفلسطيني وتمكينه دونَ العملِ بطريقةٍ منهجيةٍ ومدروسة على إعادة اللُّحمةِ، والربط الهيكلي للاقتصادِ الفلسطيني كجسمٍ متماسكٍ ما بين أجزاء الوطن في الضفة الغربية، بما فيها اقتصاد مدينة القدس المحتلّة، وقطاع غزة، حيث يتطلّبُ هذا الأمرُ النظرَ ليسَ من منظورِ التجارةِ وتنقّلِ الأفرادِ والبضائع فحسب، بل إلى ما يتعدّى ذلكَ من التكاملية في الإنتاج، والتوحيدِ في السياساتِ الماليةِ والاستثماريةِ والبنيةِ التحتيةِ المؤسساتية اللازمة لذلك.

في الختام،

ونحن نشقُّ الطريقَ باتجاه إطارٍ جديدٍ لعملِنا السياسي والدولي، لا بدَّ من إعادة مَوضَعَةِ الاقتصادِ الوطني، وذلكَ من خلالِ وضعِ حلولٍ تتضمنُ خطواتٍ وبرامجَ عملٍ واجبةً وقابلةً للتطبيق، على أن تكونَ ضمنَ سياقٍ إستراتيجيٍ وشامل، وذلك دونَ التقليلِ من أهمّيةِ ومحوريةِ التشخيص للوضعِ القائِم على كافّةِ تعقيداتِه وتشابُكِه مع السياسةِ والأوضاع الميدانية.

ناصر القدوة

أعتقد أنه مهما كان موضوع أي مؤتمر أو لقاء حواري يعقد الآن، فإنه لا يمكن، ببساطة، تجاوز الظاهرة الجديدة التي يمكن أن تفرض نفسها علينا جميعاً، وعلى كل أطراف الصراع، وهي ظاهرة رفض جيل فلسطيني جديد للواقع القائم، وإصراره –وإن بشكل عفوي وغير منظم- على مواجهة هذا الواقع والتضحية من أجل تغييره. أظننا نتفق –وإن كنا لم نعلم بالضبط توقيت بداية هذه الظاهرة وشكلها المحدد- على أننا ندرك جميعاً حجم الغضب والتوتر اللذين اتسمت بهما الحالة الفلسطينية، وتوقعنا شكلاً ما من أشكال الانفجار. وأظننا أيضاً نتفق على قلة تأثير القوى الرسمية والمنظمة على هذه الظاهرة، وبالتالي على صعوبة التكهن بمسارها ومداها، والتحولات التي قد تشهدها، وأن كل ذلك سيتأثر، بطبيعة الحال، بدرجة القمع الإسرائيلي ضد الظاهرة، وضد الشعب الفلسطيني بشكل عام، بما في ذلك الإعدامات الميدانية، وكذلك حجم بشاعة المستعمرين الإسرائيليين، بما في ذلك حرق البشر.

من المهم جداً هنا، هو أن لا تحاول القوى المنظمة ما يمكن تسميته ركوب الظاهرة؛ سواء بالسلب أو الإيجاب؛ بمعنى التدخل باستخدام الأدوات المتاحة لوقف الظاهرة أو إحباطها، أو من جهة أخرى دفعها إلى مسارٍ ضار باتجاه العسكرة والعمل المسلّح، وأظن أن الجميع يُدرك الخطورة الشديدة لأيٍّ من الأمرين وآثاره السلبية.

علينا أن نفهم ما يجري وديناميكيته بشكل أفضل، ونتفاعل معه بشكل عضوي، لأن هؤلاء هم نحن، ولكن، وفي كل الأحوال، فإن المطلوب والضروري من وجهة نظري، هو:

أولاً. رصد الإجراءات الإسرائيلية بدقة، ومواجهتها، وفضحها محلياً ودولياً، حتى لا نجد أنفسنا ببساطة وقد فرضت إسرائيل وقائع جديدة في القدس وفي عموم الأرض المحتلة. مثلاً؛ الواقع في الأقصى والحرم، وأعتقد أن ملاحظة مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف في محلها، ووضع المقدسيين وحقوقهم، وتسليح الإسرائيليين المدنيين بمن فيهم المستعمرون ... إلخ. إذاً، فإن المطلوب هنا هو معركة سياسية واسعة تحيط بالمعركة التي تجري على الأرض.

ثانياً. تبني السياسات والمواقف الناجعة المقنعة لشعبنا ولجيلنا الثائر بشكل خاص، والمقبولة أيضاً دولياً، وتحديد أولويات الصراع، بما يمكّن من تحديد الاتجاه والالتقاء مع الظاهرة التي يمكننا تسميتها بـ«الهبّة»، أو «التمرّد»، أو «إرهاصات الانتفاضة الثالثة» المستمرة أو المتفاوتة. بغض النظر عن كل ذلك، يجب الالتقاء مع الظاهرة والتأثير عليها وتسخيرها والاستفادة منها لمصلحة الوطن.

أعتقد أن لقاءنا اليوم، يجب أن يكون جزءاً من عملية البحث، والتوافق على هذه السياسات والمواقف.

وفي السياق نفسه، أعود الآن إلى موضوعنا، فعنوان المؤتمر -كما نعلم جميعاً- «القضية الفلسطينية والبعد الدولي .. الفرص والمتطلبات الإستراتيجية»، وهذا عنوان دقيق ومعقول كما شرح الدكتور ممدوح العكر في مقدمته. لكن الورقة الأساسية تتحدث بعد ذلك عن تدويل القضية الفلسطينية، ويجري التمييز بين تدويل الحل مقابل تدويل الصراع ... إلخ، هذا فضلاً عن عناوين المحاضرات المختلفة التي استخدمت هذا المصطلح بكثافة.

أنا في الحقيقة لدي اعتراض جوهري وجدّي للغاية على المصطلح الأساس «التدويل»، لسبب مهم جداً؛ وهو أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو أصلاً صراعٌ دوليٌ بامتياز، والمسألة هنا مهمة جداً، وليست ثانوية أو لغوية، ولها تبعات قانونية وسياسية وعملية، لأن الصراعات مصنفة عموماً إلى نوعين: محلية ودولية. وتلقائياً، الآن لن نُجمع بالطبع على أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ليس صراعاً محلياً، ولا أتخيل أن أي فلسطيني يمكنه التفكير بأن المشكلة إسرائيلية داخلية، لكن التلقائية ليست كافية، فهذا الصراع -إن شئت- صراع بين جهتين قوميتين أو دولتين، على الأرض وعلى الهوية الوطنية، وإن شئت، هو صراع بين أهل البلاد الأصليين وغزو خارجي، وإن شئت هو صراع بين حركة تحرر وطني واحتلال

أجنبي تحوّل إلى استعمار استيطاني. إذاً، في كل الأحوال هو صراع دولي. وهناك الحروب المختلفة العربية الإسرائيلية التي تؤكد هذه الطبيعة، كما أن هناك الدور الرئيس الذي لعبته الهيئة الدولية منذ أيام عصبة الأمم، ثم الأمم المتحدة من الانتداب البريطاني إلى قرار تقسيم فلسطين من قبل الجمعية العامة، إلى عشرات القرارات، والانغماس المتواصل لهذه الهيئة الدولية.

إذاً، بما لا يقبل الجدل، فإن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو صراع دولي ينطبق عليه القانون الدولي الإنساني، وتحديداً اتفاقية جنيف الرابعة، والبروتوكول الإضافي الأول الخاص بحركات التحرر، وإن لم تكن إسرائيل طرفاً في هذا البروتوكول. وينطبق على هذا الصراع أيضاً القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة أحكام القانون الدولي ذات الصلة.

أضيف إلى هذا، أن هناك مسؤولية قانونية وسياسية على المجتمع الدولي؛ على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل محدد؛ بصفته مسؤولاً عن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، كما أود الإشارة إلى أن الجمعية العامة اعتمدت عشرات القرارات التي تؤكد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين، لحين حل القضية من كافة جوانبها.

بعد كل هذا، لدي ملاحظات:

- المسؤول عن هذا الخلط (مصطلح التدويل) ذي التبعات الخطيرة، ليس هذا المؤتمر، بل هو -من وجهة نظري- الشخصيات القيادية التي استخدمت هذا المصطلح مراراً، وهذا يجب أن يتوقف، كما يجب أن يتوقف من حيث المبدأ استخدام المصطلح السياسي على عواهنه، لأن المصطلح يُسهم في تشكيل الوعي، وهي مسألة أساسية.

- سأتعامل مع الموضوع باعتبار أن هذا غير مقصود بطبيعة الحال، بينما المقصود هو البحث عن كيفية تعزيز أو تفعيل الآليات الدولية المُتاحة في إطار الصراعات الدولية، وأهم هذه الآليات القانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة -كما ذكرت- والبروتوكول الأول، وقرارات مجلس الأمن التي أكدت انطباق الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة، وتعاملت مع الممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالمستعمرات، والقدس، والإبعاد ... وغيرها، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية التي ألقتها القوى السياسية الفلسطينية في «الزبالة» على الرغم من أهميتها التاريخية.

بناء على كل هذا، فإن المهمة المركزية الأولى للعمل الوطني الفلسطيني -من وجهة

نظري- هي حربٌ شاملة باستخدام الوسائل السلمية ضد الاستعمار الاستيطاني لبلادنا، وليس المستوطنات، بل المُستعمَرات: محلياً، بما يشمل مناحي الحياة الفلسطينية كافة؛ كالعمل في المُستعمرات، ومنتجات المُستعمرات، وكيف نشرّع ونعبّئ ونواجه ونخلق حركة متكاملة في هذا المجال. وإقليمياً، بما في ذلك الدول العربية التي تقيم علاقات سياسية مع إسرائيل، يجب تنفيذ التزاماتها وفق اتفاقية جنيف الرابعة في هذا المجال. ودولياً، على القاعدة نفسها، يمكن الدفع بشكل معقول باتجاه تطوير المواقف العقابية، والوصول إلى نظام عقوبات متكامل.

وقد أشار الأخ محمد مصطفى في مداخلته إلى هذا الجانب تحديداً، وهذا أمر مهم للغاية، ومختلف تماماً عن الـ(BDS)، لأنه: أولاً، يطالب بعقوبات ضد قطاع محدد في إسرائيل؛ هو قطاع المستعمرين والمستعمرات والهيئات والشركات التي تنخرط في هذه العملية غير القانونية. وثانياً، لأن الـ(BDS) -على أهميتها- تطالب الأشخاص والهيئات والأحزاب باتّخاذ موقف على أساس سياسي وأخلاقي. ما أقوله هنا هو مطالبة الدول بتنفيذ التزاماتها التعاقدية على أساس قانوني، إذ أن هناك التزامات على هذه الدول يجب أن تفي بها، والأمران، بطبيعة الحال، يمكن أن يكملا بعضهما البعض، وعلى الرغم من اختلافهما قليلاً، فإنها يبقيان في السياق نفسه، هذه المهمة المركزية الأولى.

أما المهمة الثانية، فهي التأكيد على أهمية مجلس الأمن، وضرورة أن يقوم بمهماته، ليس تجاه الممارسات الإسرائيلية فحسب، بل أيضاً تجاه حل الصراع، بحيث يشكل تشريع مجلس الأمن مرجعية الحل السياسي. الموضوع مهم جداً وكبير، وعلينا استبدال المقاربة القديمة التي قامت على أساس اختراع أميركي إسرائيلي بأن الأمر متروك لطرفي الصراع؛ وهذا يعني بطبيعة الحال ترك الجانب الفلسطيني تحت رحمة ميزان القوى المختل. والمطلوب العودة إلى الوضع الطبيعي؛ وهو أن هناك مسؤولية لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي تجاه الصراعات، وبما أن هذا الصراع دولي، فعلى مجلس الأمن مسؤولية يجب أن يقوم بها، ويجب عليه أن يحدد شكل الحل، وأن يشكل هذا مرجعية الحوار، بما يمكّن من انطلاق عملية سلام جديدة، وليس تعديل المسار العام فقط لهذه العملية القائمة، التي أتفق مع كل ما قيل حول آليات الطريق لهذا الأمر. لكن هذا يقودني إلى النقطة الثالثة والأخيرة، وهي ما سمته الورقة «الذهاب لحل الدولتين باتجاه حل الدولة الواحدة»، وما ذكره الأخ مروان المعشر بأن «حل الدولتين مات»، أعترض عليه بكل قوة. فإذا تركنا قليلاً تعبير «حل الدولتين»، وهو تعبير مفذلك، وليس له معنى محدد، فإننا نتحدث هنا عن تحقيق الاستقلال الوطني وممارسة السيادة في فلسطين، وهذا لا يموت، ولن يموت، وهو كما ذكر أيضاً، وبغض النظر عما سيستغرقه من وقت ربما يمتد إلى 20 أو 30 سنة -ربما أنا متفائل أكثر قليلاً- فإننا سنحقق

الاستقلال الوطني، وسوف ننتصر. لكن أريد أن أعطي بعض الملاحظات المحدودة حول هذه الفكرة التي تداعب ذهن كثيرين؛ بأن «حل الدولتين انتهى، وبالتالي يجب التوجه لحل الدولة الواحدة»، كما توجد إشارة إلى أن صراعنا مع الاحتلال هو صراع ضد العنصرية كنموذج جنوب أفريقيا ... إلخ، وهنا أقول: نحن لسنا جنوب أفريقيا، وهناك فوارق كبيرة بيننا في هذا المجال.

الملاحظة الأولى هي أننا لدينا استعمار إحلالي يريد إخراجنا من بلادنا، ولا يريد فرض نظام عنصري علينا فقط كما كان الحال في جنوب أفريقيا. إذن الحالة مختلفة، ففي جنوب أفريقيا تمت فكفكة نظام الأبارتهايد، ولكن في حالتنا هدفنا إخراجهم من بلادنا، ليس من منطلق عنصري، ولكن من منطلق أن وجودهم أصلاً غير قانوني وغير شرعي، وبالتالي هناك فوارق مركزية وجوهرية في الحالتين، هذا على الرغم من فخرنا الشديد بالتجربة النضالية في جنوب أفريقيا. وأريد أن أقول إننا فشلنا حتى الآن في برنامج الإجماع الوطني على حل الدولتين، أو الدولة الفلسطينية الواحدة، ولا يعني هذا خطأ البرنامج، بل يعني خطأنا نحن وتقصيرنا في إنجاز ما هو مطلوب، وأعتقد أنه يجب أن نتمهل قليلاً قبل أن نمس برنامج العمل الوطني. وأضيف إلى ذلك هذه الغرابة الشديدة لفكرة أن من يستطيع الحصول على أقل من ربع فلسطين التاريخية، يستسهل الحصول على كل فلسطين، وهذا منافٍ للواقع، فالدولة الواحدة تعني إنهاء إسرائيل، وهذا شيء خيالي الآن.

إن الشعب الفلسطيني لن يختفي، بل سيبقى على أرضه متمسكاً بجذوره. وفي النهاية، حتى لو ذهبنا باتجاه لا نعرف مآله، فإن تحقيق فكرة كهذه سيكون بعيداً، وسيتطلب دماً وسنوات طويلة من المعارك أين منها المعارك التي نخوضها حالياً، ولا يجوز الاستسلام لما يسمى الأمر الواقع المتمثل بالمستعمرات المقامة، أو أن عدد المستعمرين زاد، وبالتالي «فرط حل الدولتين»، ما هذا الاستنتاج الغريب؟! إن كل التجارب الاستعمارية في العالم كانت متجذرة أكثر مما لدينا. الجزائر -مثلاً- كان فيها مليون مستعمر، ولم يكن أي فرنسي يتخيل أن الجزائر ليست فرنسية، أو أنها ليست جزأ لا يتجزأ من فرنسا. لا يوجد شيء اسمه «الوضع القائم تجاوز هذا الحل»، بل إن هذا الوضع سينعكس وسيغادر المستعمر. إننا نتلاعب ببساطة ببرنامج الحل الوطني، وهذا أمر يجب أن نتمهل عنده.

الملاحظة الثانية وهي النقطة الأهم في كل ذلك، أنه عندما نبدأ الحديث عن الدولة الواحدة، فإن التأثير العملي الوحيد لهذا هو تقويض منظومة الاستعمار الاستيطاني، ولا أريد أن أقول تشريع المستعمرات، لأنه إذا أردنا دولة واحدة فأين المشكلة في أن يأتي المستعمر على الضفة الغربية أو الشرقية على سبيل المثال، وهذا أخطر ما في

الموضـوع. علينـا التمسـك بدولـة فلسـطين، بهـدف تحقيـق الاسـتقلال الوطنـي والسـيادة، وعلينـا أن نناضـل ليـل نهـار دون تـردد ودون علامـات اسـتفهام حـول هـذا الهـدف الوطنـي، ويجـب أن نبقـى متمسـكين حتـى آخـر لحظـة بـأن المسـتعمرات غيـر قانونيـة، وهـي تشـكل جريمـة حـرب يجـب أن تتوقـف وتُـزال، ويذهـب المسـتعمرون، حتـى نتمكـن مـن تحقيـق الاسـتقلال الوطنـي، وممارسـة السـيادة فـي فلسـطين. وفـي الختـام هنـاك -مـن وجهـة نظـري- مرتكـزان أساسـيان مطلوبـان للنضـال الفلسـطيني: الأول الحـرب ضـد الاسـتعمار الاسـتيطاني، والثانـي المقاربـة الجديـدة للتسـوية للحـل السياسـي ممثلـة بتشـريعات دوليـة ومسـؤوليات المجتمـع الدولـي، مـن خـلال مجلـس الأمـن، واسـتصدار قـرار واضـح منـه فـي هـذا الاتجـاه يُسـهم فـي فتـح البـاب مجـدداً أمـام عمليـة سياسـية جديـدة محـددة، تقـود إلـى تحقيـق التسـوية فعـلاً، وبخاصـة إقامـة دولـة فلسـطين المسـتقلة وعاصمتهـا القـدس الشـرقية.

مروان المعشر

يسرني أن ألتقي بكم، ولو عبر السكايب، لقد حالت ظروفي دون حضوري في هذا المؤتمر. وفي الحقيقة، هناك أصدقاء كثر، ابتداء من د. ممدوح العكر، والأخوين ناصر القدوة وهاني المصري، وأريد أن أقدم شكراً كبيراً للعم عبد المحسن القطّان.

سأتحدث، اليوم، كمحلل وليس كسياسي، على الرغم من أنني سأتحدث من منطلق تجربة انخرطت فيها على مدى أكثر من 20 سنة في موضوع المفاوضات. لقد أغناني الأخ ممدوح العكر عن الكثير مما كنت أود قوله، لأنني أتفق معه تماماً في تحليله الذي يرى أن الأساس في هذه المرحلة هو أساس ونضال فلسطيني داخلي، وأن الجهود الأخرى كافة؛ دولية كانت أم عربية، تبقى جهوداً ثانوية، لأنها لم تؤدِّ إلى ما كان يطمح له الجانب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة.

نقطة الانطلاق في مداخلتي أن حل الدولتين مات، ولا أقول يحتضر أو يُنازع، بل أقول إنه مات. ولا أرى، من وجهة نظر تحليلية، إمكانية أن يقوم مثل هذا الحل في هذه الظروف الحالية التي لا أعتقد أنها ستتغير كثيراً في المدى القريب. هناك جانب إسرائيلي ليس متعنتاً فحسب، بل قالها بصراحة إنه لا يريد لمثل هذا الحل أن يتحقق. وهناك مجتمع

دولـي، وعلـى رأسـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، لا تريـد ولا ترغـب ولـن تقـوم بالضغـط علـى إسـرائيل مـن أجـل الانسـحاب مـن الأراضـي العربيـة المحتلـة. وهنـاك مجتمـع أوروبـي أيضـاً لا يقبـل أن يتقلـد مركـز القيـادة، ولا يـزال تابعـاً للولايـات المتحـدة سياسـياً. وهنـاك أيضـاً منطقـة عربيـة مؤججـة بصراعـات داخليـة، لا تسـمح لهـا بـأن تلعـب دوراً فاعـلاً فـي هـذا المجـال.

إذاً، إن أي حـل معتمـد علـى قـرارات دوليـة مـن أجـل الضغـط علـى إسـرائيل لإقامـة الدولـة الفلسـطينية المسـتقلة لـن يـرى النـور، وإن أي محـاولات لتحقيـق ذلـك، حتـى لـو نتجـت عنهـا قـرارات دوليـة، لـن يكتـب لهـا النجـاح فـي ضـوء الوضـع القائـم علـى الأرض.

والمبـادرة العربيـة ماتـت أيضـاً، وأقولهـا بـكل آسـف، وأنـا ممـن شـاركوا فـي هـذه المبـادرة. فالمبـادرة كانـت تنـازع مـع بدايـة الثـورات العربيـة، ثـم أطلـق عليهـا نتنياهـو عـدة رصاصـات إبـان حملتـه الانتخابيـة الأخيـرة وقبلهـا وبعدهـا، وقالهـا بصريـح العبـارة، إن إسـرائيل ليسـت معنيـة بدولـة فلسـطينية. ثـم دُقَّ آخـر مسـمار بنعشـها مـع وفـاة ملـك السـعودية عبـد اللـه بـن عبـد العزيـز، الـذي ربمـا كان آخـر قائـد عربـي كان بإمكانـه أن يجمـع الـدول العربيـة حـول مشـروع عربـي بحجـم المبـادرة العربيـة.

ونـدرك أيضـاً أن تدويـل الحـل؛ بمعنـي اسـتصدار قـرار باتجـاه الدولـة الواحـدة، لا يمتلـك أدنـى فرصـة للنجـاح، وبخاصـة فـي ظـل الظـروف الراهنـة، فإسـرائيل لا تقبـل بذلـك، ولا المجتمـع الدولـي بأسـره.

ضمـن هـذه المعطيـات، فـإن مـا يمكـن فعلـه فـي المرحلـة الحاليـة واضـح، ومـن خـلال قراءاتـي، أرى أن النقـاش الفلسـطيني اليـوم بـدأ يبتعـد عـن الحلـول الشـاملة، ويقتـرب مـن موضـوع النضـال مـن أجـل الحقـوق الأساسـية اليوميـة، ليـس لأن المجتمـع الفلسـطيني لا يريـد تحقيـق الاسـتقلال، وإقامـة الدولـة، بـل لأن الظـروف الحاليـة لا تؤهلـه لتحقيـق ذلـك. وبالتالـي، أرى أن الخطـوة القادمـة يجـب أن تركـز علـى رفـع كلفـة الاحتـلال التـي لا تـزال متدنيـة جـداً، وتسـمح لإسـرائيل بفعـل مـا تريـد، وهـي واثقـة مـن أن كلفـة الاحتـلال متدنيـة؛ سـواء مـن الناحيـة السياسـية، أو الاقتصاديـة، أو مـن الناحيـة الداخليـة أيضـاً.

هناك ثلاثة مسارات على الأقل من شأنها أن تسهم في رفع كلفة الاحتلال:

- حملـة المقاطعـة الفلسـطينية: أرى أن الحملـة الآن انتقلـت مـن الهوامـش عندمـا بـدأت قبـل 10 سـنوات، لتحتـل الآن مركـز اهتمامـات النقاشـات الفلسـطينية الداخليـة. وقـد حققـت هـذه الحملـة نجاحـات داخـل المجتمـع الأوروبـي، واختراقـات ربمـا فـي المجتمـع الأمريكـي، وهـي بحاجـة إلـى الدعـم ومزيـد مـن العمـل مـن أجـل توسـيع نطـاق الاهتمـام بهـا، وأعتقـد أن المجتمـع الفلسـطيني والعربـي يجـب أن يدعمهـا

بـكل الوسـائل، مـع العلـم أن اسـتطلاعات الـرأي تشـير إلـى أن أكثـر مـن 85% مـن الفلسـطينيين لا يشـترون منتجـات إسـرائيلية، ويدعمـون الحملـة بشـكل واضـح.

- المحكمـة الجنائيـة الدوليـة: عندمـا دخـل الأردن عضـواً فـي هـذه المحكمـة كنـت وزيـراً للخارجيـة، وأعتقـد أنـه يجـب عـدم التقليـل مـن أهميـة المحكمـة الجنائيـة الدوليـة، ومـن أهميـة مقاضـاة مسـؤولين إسـرائيليين أمـام هـذه المحكمـة مـع كل الصعوبـات التـي تعتـري ذلـك، وأعتقـد جازمـاً أن إسـرائيل قلقلـة جـداً مـن المحكمـة الجنائيـة الدوليـة، ولذلـك مـن المهـم دعـم كل الجهـود التـي مـن شـأنها أن تقاضـي مسـؤولين إسـرائيليين أمـام هـذه المحكمـة.

- الحاجـة إلـى مقاربـة عربيـة جديـدة تتوقـف عـن معاملـة إسـرائيل كشـريك فـي السـلام. صحيـح أن العلاقـات العربيـة الإسـرائيلية متدنيـة وفـي حالـة سـيئة، ولكـن لا يـزال هنـاك تنسـيق أمنـي بيـن السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية وإسـرائيل، وربمـا لا تـزال هنـاك فـي بعـض الأحيـان مباحثـات سياسـية، فإسـرائيل لا تشـعر حتـى الآن أن المحيـط العربـي حولهـا محيـط مكلـف، ولا تـزال تشـعر أن هنـاك حـداً أدنـى علـى الأقـل مـن التعـاون مـع المنطقـة العربيـة. وفـي هـذا السـياق، أعتقـد أن العـرب مطالبـون اليـوم بمقاربـة جديـدة لا تعامـل إسـرائيل كشـريك فـي السـلام، ثـم قبـل ذلـك وبعـده تأتـي الانتفاضـة الثالثـة، أو بدايـة لانتفاضـة ثالثـة، وهـذه الانتفاضـة سـلمية كانـت أم غيـر سـلمية، سـتجبر كلاً مـن إسـرائيل والسـلطة الفلسـطينية علـى إعـادة النظـر فـي حسـاباتهما.

أنـا أدرك تعقيـدات الانتفاضـة، حيـث لـم تـؤدِّ الانتفاضـة الثانيـة إلـى مـا كان يأمـل بـه المجتمـع الفلسـطيني، وهنـاك تخوفـات كبيـرة أيضـاً داخـل السـلطة الفلسـطينية مـن أن تتحـول هـذه الانتفاضـة ليـس ضـد إسـرائيل فحسـب، إنمـا أيضـاً ضـد السـلطة نفسـها، وضـد بعـض ممارسـاتها، وهـذا تعقيـد مهـم، ومـن وجهـة نظـري أن سـلمية الانتفاضـة موضـوع فـي غايـة الأهميـة، وإن كان للانتفاضـة أن تنجـح دوليـاً، وأن تتمكـن مـن حشـد البعـد الدولـي، يجـب أن تكـون سـلمية، مـع علمنـا أن السـلاح بيـد الجميـع، وأن الإحبـاط وصـل مراحـل متقدمـة جـداً، الأمـر الـذي قـد لا يسـمح بـأن تكـون هـذه الانتفاضـة سـلمية.

أنـا لسـت متفائـلاً فـي المـدى القريـب، وأعتقـد أن الصـراع سـيأخذ وقتـاً طويـلاً جـداً، وإننـا دخلنـا مرحلـة اللاحـل، إذ إن المجتمـع الدولـي منشـغل وغيـر راغـب، حقيقـة، فـي التدخـل لحـل النـزاع العربـي الإسـرائيلي، ويشـعر أن هـذا النـزاع عـاد يحتـل أولويـة فـي هـذه المنطقـة. أشـعر أننـا دخلنـا فـي مرحلـة اللاحـل، ولـن يؤثـر عليهـا سـوى نضـال فلسـطيني داخلـي ومسـتمر، وقـد يأخـذ

وقتاً طويلاً جداً، لكن في نهاية الأمر، فإن التحرر سيتم آجلاً أم عاجلاً، ولن يحسم الصراعَ موضوعُ التدويل، وإنما المعادلة الديموغرافية على الأرض بصريح العبارة. فبعد 20 أو 30 أو 40 عاماً سيتم التحرر، وحتى يتحقق ذلك، يجب رفع كلفة الاحتلال، مع الحفاظ على سلمية المقاومة.

نيكولاي ملادينوف

قبل أن أبدأ مداخلتي أود أن أشير إلى نقطتين؛ أولاهما أنني أشعر أنني في وضع أقل حظاً، لأنني هنا بين أناس كرسوا حياتهم لتحقيق السلام وتحقيق سيادة دولة فلسطين وإنهاء الاحتلال، وبالتالي أشعر أنني ربما في وضع أقل من أن أقدم النصيحة أو أتشارك معكم حول ما الذي يجب أن تقوموا به، فهذا بلدكم، ونحن كل ما لدينا -كأمم متحدة وأسرة دولية- هو في الواقع أن نقدم يد المساعدة فقط. آمل كذلك أن نخصص لحظة اليوم في بداية هذا المؤتمر، لنعبر عن تعازينا لكل الذين فقدوا حياتهم، وليس الذين سقطوا في الأيام الماضية فحسب، إنما طوال السنوات الماضية، لأن ما نشاهده اليوم هو حلقة من سلسلة طويلة من نضال الشعب الفلسطيني ومعاناته.

هناك أمران نؤمن بهما بقوة ولا نحيد عنهما أبداً، أولهما أن للفلسطينيين الحق بأن تكون لهم دولتهم الخاصة بهم، دولة واحدة وليست دولتين، ونحن في الأسرة الدولية علينا أن نساعد في تحقيقها، ولا نستطيع القيام بذلك دون وجود قيادة من الطرفين تسعى إلى تحقيق ذلك، وأنا آمل القيام بكل ما بوسعنا لتحقيق ذلك، وأعلم أن هذه الكلمات ربما تأتي مجرد كلمات بعد سنوات طويلة من الإحباط، لكن اليوم نحن نواجه حقيقة جديدة؛ وهي أنه في ظل وجود أناس في الشوارع يتظاهرون، ولم نسجل واحداً منهم فوق الـ 21 عاماً -على الأقل مما شاهدناه- وهؤلاء كلهم شباب نزلوا إلى الشوارع ليس لانهم سعداء، بل لأنهم فقدوا

الأمل، وكان عليهم أن يتعاملوا مع القيود التي يعتبرها كثيرون من أرجاء العالم غير مقبولة، فهؤلاء الشبان فقدوا الأمل في مستقبلهم السياسي، ونحن في الأسرة الدولية نقول لكم: أنتم كقادة للشعب الفلسطيني عليكم مسؤولية الاستجابة لهؤلاء الناس في الشوارع، وأن تقدموا لهم بوتقة سياسية لحركتهم، بحيث يتجهون إلى تحقيق الاستقلال، من خلال الاحتجاجات، والمظاهرات السلمية، والمفاوضات، وبالتأكيد من خلال العمل مع الأسرة الدولية.

في طريقنا هنالك الكثير من الحواجز والجدران لنعبرها، ولكن ذلك لن يكون بالعملية السهلة، لكني أريد التأكيد على أن ما نسمعه في «اليونسكو» والأمم المتحدة في القدس، وأسرة الأمم المتحدة التي تعمل معكم بشكل يومي، أمر مهم.

أشعر اليوم أن من الخطأ أن نبدأ الحديث عن المفاوضات، وربما هذا الكلام قد يصدم البعض، وبخاصة أنه يأتي من الأمم المتحدة، ولكن في تقييمنا أن حديثنا عن المفاوضات قد يعطي أملاً غير حقيقي ومزيفاً، ولذلك يجب أن نتحدث عن الحقائق على الأرض، يجب أن تتغير تلك الحقائق، لتصبح المفاوضات ذات مغزى أو صلة أو حتى ممكنة. لقد فقد الكثير من الثقة من كلا الجانبين، وهنالك وضع صعب في قطاع غزة المحاصر، واسمحوا لي القول إن رام الله تختلف عن باقي الضفة الغربية، وقيود الاحتلال إن لم تستبدل بأفق واضح لحل الدولتين، فلن يحدث أي تغيير إيجابي للفلسطينيين ولا للإسرائيليين، ولا للمنطقة، ولن نرى حلاً للقضية الفلسطينية، ولا لملايين اللاجئين الذين يريدون أن يجدوا حلا لمشكلتهم الظالمة. يجب أن نتحدث عن الحقائق والوقائع على الأرض، وهي أن المستوطنات ليست هي فقط العقبة الوحيدة أمام السلام، بل إنه المشروع الاستيطاني بكليته وبناه التحتية وقوانينه وقواعده ووحداته السكنية واقتصاده، وهذا لا يخلق إزعاجاً للفلسطينيين فحسب، بل يدفعهم إلى الغضب، وهذه ليست الحقيقة الواحدة التي يجب أن تتغير، بل يجب أن يشمل التغيير أيضاً السياسات المتعلقة بالقيود المفروضة، وتقسيم أراضي الضفة إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج) الذي تحد -بشكل كبير- من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التطور، وعدم قدرة القرى والمدن الفلسطينية على التوسع بسبب غياب فرص التخطيط، وعدم قدرة الناس على التنقل بحرية، ما يحد من تطور التواصل بين الضفة وقطاع غزة. كل هذه وقائع يجب أن تتغير.

وبالتالي، من وجهة نظر الأسرة الدولية، أن الأولوية الآن تتمثل في الذهاب إلى إسرائيل، ومطالبتها بتغيير الحقائق على الأرض، وإلا فإن حل الدولتين يصبح مستحيلاً، وعندها يحدث واقع جديد؛ وهو حل الدولة الواحدة. أمر آخر يجب أن نعمل عليه بنشاط في الشهرين القادمين، وهو العمل الوثيق مع دول المنطقة، وقلت سابقاً أن القضية الفلسطينية ليست في تركيز دول المنطقة في ضوء التطورات خارج فلسطين، فالفلسطينيون لا يريدون أن

تعرض قضيتهم في نشرات الأخبار بالطريقة التي تظهر فيها الأحداث الجارية في اليمن والعراق وسوريا. إنني آمل أن عملنا مع زملائنا في الرباعية خلال الشهرين الماضيين، أن يوصلنا إلى تحديد الطرق الإيجابية التي من خلالها يمكن للبلدان الإقليمية، وبخاصة مصر والسعودية وغيرها، أن تعمل على دعم منهج إقليمي للتقدم بإستراتيجية تطور من آفاق السلام، ولكن هذا لن يكون ممكناً ما لم تتغير الحقائق على الأرض، وهذا لن يكون ممكناً ما لم نرَ خطوات ملموسة وسياسات تتغير على صعيد الاحتلال الإسرائيلي، والمضي قُدُماً نحو حل الدولتين.

علينا أن نركز على المساعي الدولية في الموضوع، وهذا يعني أن على الأسرة الدولية ومجلس الأمن، قبل أي شيء، أن تشدد على إمكانية حل الدولتين، وأن تقف لتأخذ مسؤولياتها وتقول «نعم هذه هي الطريقة الوحيدة للمضي قُدماً ولا يوجد بديل سواها». ومع ذلك، فإن كل هذا هو جزء من صورة أوسع، إذ لدينا اليوم حقيقة ما يحدث هناك في الشوارع والخارج، وهي حقيقة مهمة جداً لتحليل الوضع بشكل سليم، وإلا فإن كل جهد يبذل سيتأثر سلباً، ونحن، كأمم متحدة، أولويتنا أن نخفف من تصعيد الوضع، ولهذا فإننا نشكر الأصوات المتصاعدة هنا، وفي إسرائيل، التي قد تضيع في خضم التوتر المتصاعد، والتي قالت إن الناس لا تدعم العنف، وإن الشعب لا يدعم استخدام العنف لحل هذه القضايا. صحيح أن المظاهرات السلمية هي إستراتيجية جيدة، ولكن علينا جميعاً أن نتواصل مع مؤيديها في المجتمع كي لا يكون هناك تصعيد، وهذه أولوية لنا. كيف نقوم بذلك؟ أولاً، أن نحترم الوضع التاريخي القائم في القدس، من خلال احترام الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الأردن وإسرائيل العام الماضي، بما يسمح للمسلمين بالصلاة بحرية في الأماكن المقدسة، وإصلاح الضرر الذي -لسوء الحظ- حصل خلال الأسابيع الماضية.

ثانياً، علينا أن ندرك أن هناك مسؤولية سياسية للمضي قدماً نحو حل سياسي، فالناس فقدوا الأمل، وبالتالي لا نستطيع تهديدهم بالسلاح، والسجن، والأحكام العالية، وما لم تعطهم الأمل بمستقبل يطمحون إليه فإنك لن تتوقع ما الذي يمكن أن يفعلوه، وبالتالي لدينا مسؤولية مشتركة عن منح مستقبلهم معنى، وتحديد الأهداف التي تقود إلى حل النزاع في العقود القادمة.

رسالتان رئيسيتان: الأولى، نحن دائماً نعارض استخدام القوة المفرطة ضد الشعب، فلا أحد يستطيع أن يقنعني بأن ثلاثة جنود مدججين بالسلاح يأتون إلى امرأة تخفي خلف ظهرها سكيناً، ويكون خيارهم الوحيد قتلها. أنا لا أقول هذا فقط لأنني في المؤتمر، أو فقط في الظروف الحالية، فهذا ينطبق على فلسطين أو إسرائيل أو بلدي أو أي بلد آخر في

العالـم، فهنـاك مسـؤولية علـى اسـتخدام القـوة فـي حـدود، وفقـط عنـد اللـزوم، فالعنـف يولـد عنفـاً، والجنائـز تتبعهـا جنائـز، وهـذا مـا لا نـود رؤيتـه، بـل نريـد وقـف التصعيـد.

الثانيـة، يجـب أن نكـون واضحيـن أن الأمـن هـو الحـل الوحيـد للأزمـة الحاليـة، وربمـا يسـتغرق تحقيقـه أسـبوعاً أو أسـبوعين، لكـن هـذا لـن يقـود إلـى حـل المعضـلات الأساسـية السياسـية والاقتصاديـة التـي دعـت النـاس إلـى النـزول إلـى الشـوارع، وبالتالـي مـن المهـم أن نفهـم لمـاذا فقد النـاس الأمـل، ليـس فقـط بسـبب تصاعـد عنـف المسـتوطنين، أو لأنهـم لا يـرون أفقـاً سياسـياً، ولكـن بسـبب وجـود المسـتوطنات، وبسـبب الانهيـار الاجتماعـي والاقتصـادي فـي فلسـطين، فالاقتصـاد ينكمـش منـذ مـدة طويلـة، ولا وجـود لفـرص عمـل، وقيـود الاحتـلال وتضييقاتـه علـى الفلسـطينيين تـزداد يومـاً بعـد يـوم. إذن، الوضـع مركـب جـداً، وهنـاك العديـد مـن التحديـات التـي يتطلـب التصـدي لهـا قيـادة سياسـية يجـب أن تخفـف مـن التصعيـد، وتعـدّل اللهجـة، وتحـدد الوجهـة نحـو الحـل السـلمي، والأسـرة الدوليـة ستسـاعد -كمـا فـي السـنوات الماضيـة- فـي تنميـة مؤسسـات الدولـة الفلسـطينية، ثـم تأتـي مسـؤوليتنا للمسـاعدة فـي هـذا السـياق.

الجلسة الأولى
نحو فهم أعمق لمقاربة التدويل

رئيس الجلسة: سعد عبد الهادي

المتحدثون

مصطفى البرغوثي: حركة المقاطعة وفرض العقوبات كأحد أركان الإستراتيجية الفلسطينية.

ياسر العموري: تدويل القضية الفلسطينية من منظور قانوني.

صلاح عبد العاطي: السياسات والمسارات المطلوبة لمحاسبة الاحتلال الإسرائيلي ودعم الحقوق الفلسطينية.

سعد عبد الهادي

بعد زخم الكلمات الذي شهدناه صباحاً، سنعود إلى التوقف الآن عند موضوع المؤتمر، وعنوان جلستنا «نحو فهم أعمق لمقاربة التدويل» وإن كان كما قيل صباحاً، سيكون بالتأكيد متداخلاً مع الحدث أو الأحداث الجارية الآن.

ولنجعل الموضوع شيّقاً، سنبحث عن الخيط الفاصل بين العمل على المستوى الدولي باعتباره أداة للنضال، وبين اعتباره إحدى أدوات النضال التي تفقد معناها وقيمتها إذا لم تترافق مع خطط نضالية متكاملة، فهي لا بد أن ترتكز على العمل المقاوم بكل أدواته، محلياً ودولياً، والمقاومة الشعبية، والمقاطعة بكل أشكالها، وأخيراً وليس آخراً على برنامج بناء اقتصادي مقاوم يعتمد أولويات التنمية بمختلف أشكالها وأدواتها.

وعلى الرغم من نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة مبكرة من نضالها في جعل القضية الفلسطينية تتصدّر المحافل الدولية، ما مكّنها من انتزاع العديد من القرارات المهمة، وكان ذلك مترافقاً مع الصعود في المرحلة الوطنية الفلسطينية، وتوفر العديد من عناصر القوة الإقليمية والدولية معها -على الرغم من ذلك- فإن المنظمة لم تتمكن من استثمار هذه القرارات والبناء عليها بصورة فعّالة، وذلك لغياب وضوح الرؤيا والتخطيط الإستراتيجي، الذي يجعل من أي انتصار، مهما كبُر أو صغُر، لبنة من لبنات النجاح المتكامل.

يمكننا القول إن بعض هذه القرارات قد أهدر بالكامل، وهذا بعض ما تحدث عنه الدكتور ناصر القدوة صباحاً، وهنا لا بد من الإشارة إلى المخاطر التي أصبحت أكبر بكثير عندما بدأ دور منظمة التحرير يخبو بتحولها إلى العمل الدبلوماسي، وأصبح التفاوض طريقاً وحيداً لاستكمال دورها، حتى أن التحرير كمصطلح اختفى من العملية السياسية، وأصبحت هناك مصطلحات أخرى مثل «إعادة الانتشار»، و«الانسحاب»، في أحسن الأحوال.

وبدلاً من أن يكون نتيجة الفشل المتتالي، إعادة قراءة الواقع بصورة جديدة، تحولت الوجهة إلى العمل على المستوى الدولي، ليس باعتباره أحد الروافع التي تتكامل مع غيرها، بل الرافعة ذات الساق واحدة، التي أصبحت عنصر الضغط والتهديد الوحيد على الجانب الإسرائيلي للعودة إلى المفاوضات، باعتبارها هدفاً بحد ذاته.

كان التركيز على العمل على المستوى الدولي ردّة فعل، ولم يكن جزءاً من مراجعة متكاملة، وأصبح تكتيك المرحلة هو التركيز على نيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وكأنه هدف يمكن عزله عن الحقائق على الأرض؛ من تغوّل الاستيطان، والممارسات الاحتلالية اليومية، والحواجز، وجدار الفصل، كل هذا الذي يجعل الدولة التي قد يُعترف بها غير قابلة للوجود أصلاً، وعندها، يصبح الاعتراف المُبتَتر والمجزوء بهذه الدولة، وكأنه ثمن للتنازل عن أرضها وهوائها ومائها، كما كان الاعتراف بمنظمة التحرير في اتفاق أوسلو ثمناً للتنازل عن 78% من الأرض الفلسطينية، وثمناً للتنازل هن الجزء الأهم من روايتنا التاريخية.

حركة المقاطعة وفرض العقوبات كأحد أركان الإستراتيجية الفلسطينية

مصطفى البرغوثي

في البداية كنت سأتحدث عن حركة المقاطعة وفرض العقوبات على إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، باعتبارها جزءاً من الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية، وسأفعل ذلك، ولكن قبل أن أخوض في هذا الأمر بالتفصيل، أريد أن أوضح ارتباط هذه الحركة بما يجري حالياً. فكرة الـ«بي دي اس» ليست جديدة، فقد نشأت العام 2002 في المؤتمر الذي عقد في جنوب أفريقيا للتضامن مع الشعب الفلسطيني وضد العنصرية. وأصبحت جزءاً من إستراتيجية فلسطينية وطنية جديدة هدفها المركزي تغيير ميزان القوى مع إسرائيل، وجعل تكاليف الاحتلال أكبر من مكاسبه، وهذه الإستراتيجية ضرورية جداً بعد 22 عاماً من المفاوضات الفاشلة، التي لم تؤدِّ إلا إلى زيادة عدد المستوطنين من 115 ألفاً إلى 650 ألفاً، وبعد اعتراف الجميع بمن فيهم الذي صنعه بفشل اتفاق أوسلو. تتقدم اليوم إستراتيجية فلسطينية بديلة بأربعة أعمدة:

- المقاومة الفلسطينية وتصعيد المقاومة الشعبية.
- حركة «بي دي اس».

- دعم الصمود الوطني على الأرض، وأنا أتفق مع ما قيل إنه في نهاية المطاف الذي يحسم كل شيء أن نبقى في فلسطين أو لا نبقى. وهو الذي يحسم الصراع مع الحركة الصهيونية.

- وهو عنصر مفقود حتى اللحظة: وحدة وطنية وقيادة وطنية موحدة، ومن دونها لا نستطيع ترجمة النضال إلى نتائج سياسية.

ما نعيشه اليوم انتفاضة حقيقية جديدة. ومن حق كل إنسان أن يسميها ما يشاء طبعاً. وأرى أنها حالة جديدة فيها انتقال نوعي من الوعي والإدراك النفسي والسياسي من مرحلة إلى أخرى؛ من مرحلة الظن بأننا في حالة حل مع إسرائيل، إلى مرحلة إدراك بأننا في حالة كفاح ونضال من أجل حقوقنا. ولا أريد أن أعود إلى الماضي، وأقول إننا في حال الظن للحل كان خاطئاً، وأن اتفاق أوسلو كان يشبه ما فعله المسلمون في غزوة أحد، لن نخوض في ذلك، ما مضى قد مضى. نحن في مرحلة مواجهة، وليس في مرحلة حل وهذا، هو المهم.

هناك انضواء لجيل كامل من الشباب يكرر مآثر ويستعيد إبداعات آبائه وأعمامه وأمهاته التي جرت في الانتفاضة الأولى. وهذا الجيل الجديد على عكس توقعات الكثيرين، لم يُخدع ولم يُضلل ولم يُدجّن ولم تفسده مباهج الحياة المزعومة والسلام الاقتصادي، وهو متحرر أكثر من الأجيال الأخرى من مشكلة القروض، وقيود الاستعباد الاستهلاكي التي برأيي أُدخلت إلى فلسطين عن قصد بهدف تفكيك روح النضال الوطني.

هي انتفاضة لأن اتساع نطاق المواجهات الشعبية وصل إلى درجة غير مسبوقة منذ العام 2004، وهذا المستوى من وحدة مكونات النضال الفلسطيني في جميع أماكن تواجد الشعب الفلسطيني شيء فريد، ولا بديل عن هذه الحالة حتى لو هدأت هنا وهناك أو لمدة معينة، فإنها ستعود لتنفجر مرة أخرى، لأنها حالة نوعية لم تكن صدفة أن الشرارة الأولى انطلقت من القدس، وهي المتحررة من كل قيود الاتفاقات والارتباطات مع إسرائيل، وما فشلت فيه البيانات والإدانات والاستنكارات والعمل الدبلوماسي وكلام الدول والحكومات حول موضوع الأقصى، فعلته الانتفاضة في عشرة أيام.

أوقف التقسيم الزماني والمكاني فعلياً كأمر واقع تحاول أن تفرضه إسرائيل، وها هي إسرائيل تبعث الآن رسائل إلى السلطة الفلسطينية عبر بعض الحكام، بأنها لن تقوم بذلك التقسيم، كما أجبر نتنياهو أن يقول لأول مرة لوزرائه «ممنوع أن تدخلوا إلى المسجد الأقصى» وهذه بداية.

وإجراءات الحكم العسكري الجارية الآن في القدس، وأرجو أن تتابعوها، هذا يعني أن 48 عاماً من سياسة الضم والتهويد للقدس فشلت، وأفشلها الشعب الفلسطيني، وأفشلها أهل

القـدس، ولهـم كل التحيـة، كمـا أن مـا يجـري كشـف قصـة الجـدار الـذي غايتـه ضـم الأراضـي والتهويـد، وليـس الأمـن كمـا يزعمـون، واليـوم نتنياهـو يقيـم عشـرات الجـدران داخـل القـدس، ويفصـل القـدس العربيـة عـن القـدس الغربيـة، وهـذا إنجـاز للشـعب الفلسـطيني.

نتنياهـو الآن فـي أزمـة، فـ 80% مـن الإسـرائيليين يعتقـدون أنـه فشـل، لأنـه جـاء للحكـم، وفـي الانتخابـات الأخيـرة جـاء علـى عجلتيـن: 1. إفشـال الاتفـاق مـع إيـران وفشـل فـي ذلـك. 2. أن يأتـي بالأمـن للإسـرائيليين وفشـل فـي ذلـك. وجـون كيـري لـم يـأتِ لأجلنـا، بـل أتـى كـي يُنقـذه، لذلـك يجـب أن نكـون يقظيـن أمـام كل مـا يجـري.

وكل الإجـراءات التـي تتبعهـا اليـوم إسـرائيل كخطـوات عقابيـة للمقدسـيين مـن سـحب الهويـات الإسـرائيلية، وإلغـاء التأميـن الوطنـي، والتقاعـد، وإلغـاء حقـوق المعاقيـن، والإعـدام الميدانـي فـي الشـوارع، يعنـي أن إسـرائيل فاشـلة، وترسـل للعالـم رسـالة إنهـا نظـام عنصـري وإجرامـي وأبارتهايـد جعـل مـن الاحتـلال أبارتهايـد بالكامـل.

هـذه الانتفاضـة لـم تـأتِ مـن فـراغ، بـل بنـت علـى مقاومـة شـعبية مسـتمرة منـذ 12 عامـاً، حيـن أقيـم الجـدار، ويجـب ألا ننسـى ذلـك، بنـت علـى مظاهـرات الجـدار فـي بـدرس، وجيـوس، ونعليـن، وبلعيـن، وكفـر قـدوم، والنبـي صالـح ... إلـخ، وكان النـاس يسـتخفون بهـا، وبنـت علـى سـفن كسـر الحصـار عـن غـزة، وعلـى حركـة مقاطعـة البضائـع الإسـرائيلية، وعلـى صمـود غـزة الأسـطوري أمـام 3 حـروب إجراميـة لـم يسـتطع أحـد مـن خلالهـا كسـر إرادة الشـعب الفلسـطيني، وبنـت علـى قـرى المقاومـة «بـاب الشـمس، و«أحفـاد يونـس»، و«المناطيـر». كنـا نسـمع تعليقـات «أنتـم قلـة، النـاس لا تسـتجيب، مـا هـذه المقاومـة الشـعبية؟»، والآن أقـول لهـم: هـا هـي المقاومـة الشـعبية انتشـرت وتعـززت. فليتفضـل النـاس والقـوى للمشـاركة فيهـا مـا دامـت قـد تحققـت.

الشـعب الفلسـطيني لـم يوقـف مقاومتـه أبـداً، كمـا لـم يُحبَـط ولـم ينجـر إلـى وهـم المفاوضـات، وإرهاصـات هـذه الانتفاضـة بـدأت فـي هبـة القـدس، وسـماها البعـض انتفاضـة القـدس عنـد إحراق الطفـل محمـد أبـو خضيـر، والمظاهـرات الكبـرى التـي جـرت فـي مـدن عديـدة أثنـاء العـدوان علـى غـزة، وفـي ردة الفعـل علـى حـرق عائلـة الدوابشـة. وكانـت رسـالة العائلـة: كلكـم معرضـون للقتـل؛ سـواء قاومتـم أم لـم تقاومـوا، فالأفضـل أن تقاومـوا.

كيف يمكن أن نحافظ على هذه الانتفاضة ونطورها وننظمها؟

- انضـواء فئـات شـعبية أوسـع فـي هـذه الانتفاضـة كل بقـدر طاقتـه. كل شـخص يسـتطيع المسـاهمة. عقليـاً وفكريـاً يجـب أن نؤمـن بفكـرة المشـاركة فـي المقاومـة.

- انضـواء فئـات شـعبية فـي دعـم الصمـود. وأود الإشـارة إلـى أن لدينـا مشـكلة كبيـرة فـي الإعـلام الدولـي غيـر مسـبوقة، تظهرنـا إرهابييـن، وكل فعـل فلسـطيني إرهـاب. نحـن بحاجـة إلـى شـبكات إعلاميـة واسـعة تتصـدى للإعـلام الإسـرائيلي فـي كل مـكان. نحـن بحاجـة إلـى دعـم صمـود النـاس الذيـن يعانـون وتهـدم بيوتهـم ويعانـون الأمريـن. يجـب ألا تشـعر هـذه العائـلات أنهـا تركـت وحيـدة فـي مواجهـة إسـرائيل. ونحـن بحاجـة إلـى دعـم رسـمي بضمـان عـدم الانـزلاق السياسـي تحـت تأثيـر الضغـوط الخارجيـة، لتضييـع مـا يتحقـق الآن.
- نحـن بحاجـة إلـى وقـف التنسـيق الأمنـي مـع الجيـش الاحتلالـي المجـرم، وهـذا ليـس رأيـي وحـدي، هـذا رأي المجلـس المركـزي لمنظمـة التحريـر الفلسـطينية بالإجمـاع.

إسـرائيل فـي هـذه التركيبـة الفلسـطينية لا تريـد سـوى فلسـطيني واحـد، فلسـطيني عميـل، ولا تريـد أي شـخص غيـر ذلـك مهمـا كان معتـلاً أو يسـعى إلـى المفاوضـات والسـلام، لأنـه لا ينفعهـم، هـم يريـدون فقـط عمـلاء، ولـن يجدوهـم فـي الشـعب الفلسـطيني.

التحـدي الإسـتراتيجي الـذي نواجهـه الآن لـن يُواجَـه إلا فـي رد إسـتراتيجي، ولا يجـوز مواجهـة الإسـتراتيجي بالتكتيكـي. لذلـك، نحـن بحاجـة لوحـدة قـرار سياسـي ووحـدة الكفـاح.

لمـاذا حركـة المقاطعـة مهمـة فـي هـذا الإطـار؟ أثبتـت أنهـا الشـكل الأكثـر فاعليـة للتضامـن الدولـي مـع شـعبنا، تحـاول أن تكـرر تجربـة جنـوب أفريقيـا مـن زاويـة أن النضـال الشـعبي علـى الأرض يحتـاج إلـى رافعـة دوليـة تسـنده، ونحـن بحاجتهـا حتـى نبطـل أو نضعـف تأثيـر الدعـم الدولـي الـذي تتلقـاه إسـرائيل مـن دول كثيـرة، بمـا فيهـا الولايـات المتحـدة. فـي واقـع الأمـر هـذه الوسـيلة (المقاطعـة) رائعـة لتجنيـد طاقـات الشـباب الفلسـطيني فـي الشـتات. لدينـا أجيـال جديـدة فـي الخـارج تبحـث عـن أي وسـيلة يدعمـون بهـا القضيـة الفلسـطينية، لـذا وفـرت الحركـة هـذا الأمـر.

أعتقـد بوجـود ثـلاث نقـاط ضعـف لـدى إسـرائيل، وهـي: حساسـية إسـرائيل للخسـائر البشـرية، وحساسـيتها للخسـائر الاقتصاديـة، وحساسـيتها للخسـائر الأخلاقيـة والمعنويـة، وحركـة المقاطعـة تضربهـا فـي النقطتيـن الأخيرتيـن.

خـلال العـام 2014، خسـرت إسـرائيل بيـن 10-15 مليـار دولار بسـبب حركـة المقاطعـة، وانخفضـت 50% مـن الاسـتثمارات الخارجيـة، ونمـو الدخـل القومـي فـي إسـرائيل بعـد أن كان 5 و6 و7% أيـام المفاوضـات، أصبـح اليـوم 3% وهـي أقـل نسـبة منـذ 12 سـنة.

كمـا أن محكمـة الجنايـات مهمـة، لكنهـا تتطلـب وقتـاً، وتتعـرض لضغـوط، لذلـك لا بديـل عـن حركـة المقاطعـة لهـذه الحركة الشـعبية.

نحـن حققنـا لغايـة الآن عنصريـن مـن عناصـر نجـاح الإسـتراتيجية الوطنيـة: المقاومـة الشـعبية يجـب أن تسـتمر وتتصاعـد وتتسـع. وحركـة المقاطعـة أصبحـت تفـرض نفسـها فـي كل العالـم، وتبقـى عنصـران، نريـد اقتصـاداً مقاومـاً، ونريـد دعـم الصمـود، وإسـتراتيجية اقتصاديـة مختلفـة، وكل الموازنـة يجـب إعـادة النظـر فيهـا. يجـب أن يتقاسـم الجميـع أعبـاء النضـال الوطنـي والمقاومـة إذا أردنـا دولـة تكـون لـكل النـاس.

ونحـن بحاجـة إلـى قيـادة وطنيـة موحـدة، وعناصـر المصالحـة موجـودة، وبعـض النـاس الذيـن يخافـون مـن الوحـدة الوطنيـة هـم أكثـر مـن يخـاف مـن الشـباب فـي الشـارع فـي المواجهـات، وكل القـادة السياسـيين -مـن كبيرهـم إلـى صغيرهـم- يجـب أن ينحنـوا احتراماً للجيـل الجديـد، لأنـه رفـض أن يجعـل الصـراع داخليـاً، ووجهـه للعـدو الإسـرائيلي، وهـذا الجيـل يُحتَـرم.

تدويل القضية الفلسطينية من منظور قانوني

ياسر العموري

تتصف القضية الفلسطينية بكونها قضية مركبة متعددة العناصر والمكونات، حيث لم تكن في يوم من الأيام قضية قطرية أو إقليمية، بل نشأت واستمرت كقضية دولية؛ كونها خُلقت نتيجة لنزاعات دولية بامتياز، ابتداءً من خضوعها إلى الانتداب البريطاني، وصولاً إلى الاعتراف بها في هيئة الأمم المتحدة كدولة مراقب، وما تبعها نتيجة ذلك من استحقاقات قانونية ودولية مرت بمراحل مد وجزر، وساهمت، بشكل أو بآخر، في دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. مع ذلك، وإن خلقت هذه القضية في مهد المجتمع الدولي، إلا أنها بحاجة إلى تدويل بالاستناد إلى آليات قانونية محددة.

إن الحديث حول تدويل القضية الفلسطينية من منظور قانوني، يثير العديد من التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها في هذه الورقة؛ والتي منها:

- هل تعتبر القضية الفلسطينية قضية دولية أم يجب أن يصار إلى تدويلها؟
- ماهية وطبيعة الإستراتيجية القانونية الدولية الواجبة الاتباع لغاية التدويل؟
- ماهية الاستحقاقات التي تشكل الأسس القانونية التي يجب الالتزام بها لتحقيق الغرض من التدويل؟

قبل البحث في تدويل القضية الفلسطينية، علينا العودة إلى مكان نشأتها الأصلي، وبالتحديد على الساحة الدولية؛ كون القضية الفلسطينية قضية لم تكن منذ البداية قضية محلية أو إقليمية، وإنما نشأت واستمرت كقضية دولية. وما يدلل على ذلك، نشأتها التي ظهرت أولى محطاتها منذ الانتداب البريطاني الذي فرض عليها بموجب المادة (22) من عهد عصبة الأمم، بهدف تأهيل البلاد لنيل الاستقلال.[1] واستمر التعامل معها بطريقة تتسم ببعد دولي في عهد هيئة الأمم المتحدة، على الرغم من عدم تجاوز عمر المنظمة في ذلك الوقت العامين.[2] كان ذلك من خلال العديد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن،[3] والتي كان منها قرار الجمعية العامة رقم (181) للعام 1947 (قرار التقسيم).[4]

إن المتتبع لموقف الأمم المتحدة من القضية الفلسطينية منذ العام 1947، يجد أنها عالجت الموضوع في الإطار الإنساني بصفتها «مشكلة لاجئين»؛ أي أفراد ذوي احتياجات إنسانية، وليس كشعب ذي حقوق قانونية، إلى أن تحول موقفها بشكل تدريجي في العام 1969 إلى قضية حقوقية، بموجب قرار الجمعية العامة رقم (2535)، الذي تطرق، ولأول مرة بشكل واضح ومحدد، إلى «حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف».[5]

ذروة التحول لصالح القضية الفلسطينية جاء العام 1974، بموجب قرار الجمعية العامة رقم (3210) الذي دعيت به منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين، وفيما بعد منحتها بموجب القرار رقم (3237) صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة.[6] ومُيزت منظمة التحرير الفلسطينية عن

---

[1] إن بعض نصوص صك الانتداب البريطاني الذي فرض سلطتها بموجبه على فلسطين تتناقض مع المادة (22) من عهد عصبة الأمم: للمزيد انظر: خالد عريقات، منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الدولية (موسكو: دار التقدم، 1992) 39-40.

[2] محمد الأزعر. «تقييم مشروع الاعتراف الأممي بالدولة الفلسطينية عبر آليات الأمم المتحدة». مجلة شؤون عربية، عدد 148 (2011): 305.

[3] أحمد أبو جعفر. دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181، و194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية (جامعة النجاح: رسالة ماجستير، 2008) 32.

[4] محمد علوان، «حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بين قرارات الأمم المتحدة واتفاقيات كامب ديفيد». 6 مجلة الحقوق الكويتية، عدد 2 (1982): 312-317.

[5] وفيما بعد بدأت الجمعية العامة تعود إلى معالجة القضية الفلسطينية من الناحية القانونية مع التأكيد على شرعية نضال الشعوب الخاضعة للاستعمار، بما فيها فلسطين، وحقها في الاستقلال، وتقرير المصير، بما فيها الكفاح المسلح، وأصدرت العديد من القرارات في إطار ذلك، منها: قرار رقم (1970/2649)؛ (1970/2672)؛ (1971/2787)؛ (1972/2955)؛ (1972/3043)؛ (1973/2672). للمزيد انظر: 6/ 159-163؛ عريقات، «منظمة التحرير»، مرجع سابق، 40-42؛ محمد علوان، «حق تقرير»، مرجع سابق، 316-325.

[6] تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية حركة التحرير الوطنية الأولى التي حظيت بوضع مراقب دائم في تاريخ المنظمة، لأن هذا المركز في ذلك الوقت يقتصر على الدول غير الأعضاء والمنظمات الإقليمية.

باقي حركات التحرر المعترف بها لاحقاً، بأن سمح لها المشاركة كمراقب في أعمال الجمعية العامة نفسها (الجلسات العامة)، والمشاركة في المؤتمرات التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة أو أحد أجهزتها.[7] وبدروها، تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية من الاستفادة من وضع المراقب في المنظمات الدولية، وبخاصة في الأمم المتحدة، وذلك من خلال ممارسة جملة من المهام التي تندرج ضمن وظائف البعثات المراقبة الدائمة، والتي كان منها العمل على استصدار العديد من القرارات الدولية التي تدعو إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، واعتبار إسرائيل دولة احتلال ملزمة باحترام قواعد القانون الدولي وأحكامه.[8]

وإن كانت القضية الفلسطينية نشأت نتيجة لعوامل ونزاعات دولية، فإن ذلك لا يعني أنها قضية مدوّلة على أساس أنها دولية المنشأ! كون التدويل يعني إدراج القضية على الأجندة الدولية استناداً إلى أحكام وقواعد القانون الدولي الذي يوجب التعاطي معها كقضية حقوقية تنسجم ومقاصد الأمم المتحدة، التي منها حق الشعوب في تقرير المصير، وحفظ السلم والأمن الدوليين.[9] وبالتالي، فإن مسألة التدويل هي مسؤولية فلسطينية ومسؤولية المجتمع الدولي ككل؛ لأن حل القضية الفلسطينية استناداً إلى حق الشعوب في تقرير المصير الذي يعتبر أهم ركائز القانون الدولي، يعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين، أما التعاطي معها بشكل سلبي، فإنه -حتماً- يهدد السلم والأمن الدوليين.

أعتقد أنه لا يمكن الوصول إلى تدويل القضية الفلسطينية إلا باعتماد إستراتيجية وطنية فلسطينية قانونية قائمة على مجموعة من الأسس المدروسة، وإن كان ذلك معاكساً لما هو قائم في الواقع الفلسطيني، «المعتمد وفقاً لرؤيتنا»، على معيار «رد الفعل» أو «التجربة والخطأ».

ولتحقيق غايات تدويل القضية الفلسطينية، علينا التيقن من جاهزية أسس هذا التدويل، فلا يمكن إخراجه على الساحة الدولية دون التأكد من جاهزيتنا على المستوى الداخلي، وفيما يلي بعض أهم الاستحقاقات والأسس الضرورية لغاية التدويل:

---

[7] عادل الطائي. القانون الدولي العام (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009). 320؛ نمر بصبوص، «الأمة» و«الشعب» في القانون الدولي (الجامعة الأردنية: رسالة ماجستير، 1993) 200.

[8] الأزعر، «تقييم مشروع»، مرجع سابق، 82؛ رشاد توام. النشاط الدبلوماسي لحركات التحرر (جامعة بيرزيت: رسالة ماجستير، 2011) 180؛ ديب عكاوي. حق الشعوب في تقرير المصير .. توجهات قانونية جديدة (عكا: مؤسسة الأسوار، 1997) 38-39.

[9] مادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة.

أولاً. إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية

تشكل منظمة التحرير أساس تدويل القضية الفلسطينية؛ وذلك لأهمية الدور والمركز الذي تمثله المنظمة؛ لأنها تتمتع بالشخصية القانونية الدولية المعترف بها دولياً كحركة تحرر وطني، التي تؤهلها لامتلاك الحقوق وتحمل الواجبات، بصفتها ممثلة للإرادة الفلسطينية،[10] حيث استطاع الشعب الفلسطيني من خلالها أن يكرس الشخصية القانونية الدولية في مختلف مجالات الحياة الدولية، وحيث تمكن من الحصول على العضوية في أكثر من منظمة دولية ووكالة متخصصة.[11] كما شاركت المنظمة في أعمال المؤتمرات الدولية، وأبرمت اتفاقيات مع العديد من الدول،[12] وأقامت علاقات دبلوماسية معها، ما يؤدي إلى القول إن إصلاح المنظمة وإعطاءها دورها الأساسي في العملية النضالية، يعتبر أساس التدويل، الذي لن يكون إذا ما استمر السماح للسلطة الفلسطينية بالتغول عليها؛ لأن في ذلك إنهاءً للشخصية القانونية الدولية للمنظمة، باعتبارها حركة تحرر وطني معترفاً بها دولياً، وتمارس حقها في تقرير المصير.

ثانياً. إصلاح النظام القانوني الفلسطيني بشكل يتواءم ومتطلبات التدويل واستحقاقاته

لتدويل القضية الفلسطينية، يتعين علينا مواءمة نظامنا القانوني بما ينسجم مع قواعد القانون الدولي المختلفة، وأهم ما في ذلك معالجة الفراغ الدستوري المُعالج لموضوع أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وبالأخص في ما له علاقة بمكانه التشريعات الوطنية من القوانين الدولية، فالميثاق الوطني الفلسطيني لم يتطرق إلى هذا الموضوع بتاتاً، في حين أن القانون الأساسي الفلسطيني اكتفى في المادة (40) منه بالإشارة إلى تعيين رئيس

[10] تستخدم هذه الحركات في تحقيق أهدافها أسلوب الكفاح المسلح أو الدبلوماسي، للمزيد حول الشخصية القانونية الدولية لحركات التحرر وصفاتها، انظر: سهيل الفتلاوي. القانون الدولي العام (عمان: دار الثقافة، 2010) 292-293؛ عادل الطائي، القانون الدولي العام (عمان: دار الثقافة، 2009) 318-320.

[11] تعتبر منظمة التحرير عضواً كاملًا في جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز وغيرها من المنظمات. للمزيد انظر: عريقات، «منظمة التحرير»، مرجع سابق، 53-54.

[12] انضمت منظمة التحرير الفلسطينية إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والجماعية مع مختلف أشخاص القانون الدولي، ومنها معاهدات تتعلق بتنظيم الكفاح المسلح؛ مثل الاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير وحكومات لبنان، والأردن، وتونس؛ ومنها اتفاقيات تتعلق بالاستقلال كما هو الحال بالنسبة إلى اتفاقية «أوسلو» مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي؛ وأخرى تندرج ضمن إطار القانون الإنساني مثل الاتفاقيات الموقعة عن طريق طرف ثالث بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بوقف إطلاق النار، فضلاً عن انضمامها إلى اتفاقيات جماعية شارعة، ومنها «اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي». للمزيد انظر: رشاد توام، دبلوماسية التحرر الوطني - التجربة الفلسطينية (معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية: جامعة بيرزيت، 2013) 138-139؛ أنيس قاسم، «الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية: دراسة في القانون الدولي العام»، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 114 (1981): 26.

السلطة الوطنية الفلسطينية لممثلي السلطة لدى المنظمات الدولية. وبذلك، نجد فراغاً في النظام القانوني الفلسطيني في مسألة تحديد الجهة المختصة في التوقيع أو التصديق أو الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ما خلق ويخلق حالة من الفوضى القانونية التي تنعكس سلباً وتعيق عملية التدويل. وبالتالي، وحتى يستجيب نظامنا القانوني لمتطلبات التدويل واستحقاقاته، يتعين علينا سد الفراغ القانوني القائم من جهة، والعمل على مواءمة التشريعات الوطنية بما ينسجم والالتزامات الدولية التعاقدية من جهة أخرى.

كما أن إصلاح النظام القانوني الفلسطيني الذي تستدعيه عملية التدويل، يتمثل في ضرورة تنظيم عمل وتبعية البعثات الدبلوماسية، التي تعد من أهم المؤسسات الرسمية لقيام المنظمة بواجب التدويل القانوني، حيث تتمتع المنظمة بالأهلية القانونية التي تمكنها من ممارسة العمل السياسي والقانوني في المجتمع الدولي، من خلال ما لها من مكاتب وبعثات دبلوماسية في أغلب دول العالم.[13] هذا يُحتم علينا التنبه وعدم إغفال الإشكالية القائمة بالممارسة، والخاصة بتبعية البعثات الدبلوماسية الفلسطينية للسلطة وليس للمنظمة؛ هذه الممارسة التي تؤدي حتماً ليس فقط إلى تكريس عملية إضعاف المنظمة باعتبارها شخصاً قانونياً دولياً، بل تعمل على التأثير على الأهلية القانونية للمنظمة بصفتها حركة تحرر، بما لذلك من استحقاقات وتبعات سلبية في ممارسة العمل الدبلوماسي والقانوني.

ثالثاً. اعتماد إستراتيجية فلسطينية ذات بعد قانوني دولي

يجب علينا اعتماد إستراتيجية قانونية، على أن يتم تبنيها كبرنامج عمل بشكل رسمي من الأجهزة التنفيذية والتشريعية الرسمية في فلسطين؛ أي أن يتم اعتمادها كبرنامج عمل من قبل منظمة التحرير الفلسطينية صاحبة الشخصية القانونية الدولية، والمعبرة عن إرادة الشعب الفلسطيني «كما وضحناه سابقاً». فلا يمكن الوصول إلى تدويل القضية الفلسطينية، إلا في ظل الابتعاد عن سياسة «رد الفعل» في التعاطي مع مسألة التدويل، وبدون ذلك، فكل المحاولات لن تعدو أن تكون مجرد محاولات لتدويل شكلي ذي آثار سلبية تضعف إمكانية التدويل الفعلي.

لتوضيح ذلك، يمكننا النظر إلى جهود التدويل القائمة بشكل نقدي؛ التي كان منها مساعي طلب العضوية الكاملة لفلسطين في هيئة الأمم المتحدة العام 2011، والتي عرفت في حينها «باستحقاق أيلول»، وما نتج عنه من عدم نجاح المساعي الفلسطينية في الحصول

[13] عبدالله الأشعل. المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية (القاهرة: دار النهضة العربية، 1988) 210-211؛ توام، «دبلوماسية التحرر»، مرجع سابق، 153.

على العضوية المبتغاة. في السياق ذاته، يمكننا النظر، بشكل نقدي، في التعاطي مع مسألة انضمام فلسطين إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بعد الحصول على صفة الدولة المراقب في الأمم المتحدة في 2012/11/29؛ فعلى الرغم من انضمام فلسطين إلى عدد من الاتفاقيات والمنظمات الدولية التي تشترط للانضمام إليها توافر صفة الدولة، والتي يقدر عددها بـ (44) معاهدة، والتي تنوعت بدورها بين اتفاقيات متعلقة بحقوق الإنسان؛ وأخرى متعلقة بالقانون الدولي الإنساني،[14] فإن هذه العضويات لم تأتِ كتنفيذ لخطة عمل معتمدة على إستراتيجية قانونية دولية فلسطينية.

رابعاً. ضرورة تبني خطة عمل تنفيذية للخطة الإستراتيجية

إن انضمامنا للمعاهدات والمنظمات الدولية غير كافٍ، ويجب علينا الاستفادة من الآليات القانونية التي تتاح لنا نتيجة هذا الانضمام، لاستغلاله في عملية تدويل القضية الفلسطينية، الأمر الذي يستدعي -كما أشرنا إليه سابقاً- اعتماد خطة عملية كأداة تنفيذية للخطة الإستراتيجية القانونية الدولية الفلسطينية، تتضمن برنامج عمل لعملية تدويل القضية الفلسطينية بمفهومها الإجرائي والشكلي والموضوعي، نحدد بموجبها أولويات الانضمام لهذه الاتفاقيات والمنظمات وفقاً لمعايير عدة، منها: مدى الحاجة إليها؛ والفوائد المرجو تحقيقها

[14] من ضمن الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التي وقع عليها رئيس دولة فلسطين: اتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية ومرفقها؛ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها؛ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ اتفاقية فينا لقانون المعاهدات؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ اتفاقية حقوق الطفل؛ اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية؛ اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية؛ اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول الإضافي الأول للاتفاقيات؛ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف؛ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ إعلان 12 (3) منح اختصاص بأثر رجعي إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ اتفاق امتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية؛ اتفاقية بشأن عدم انطباق التقادم على جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية؛ اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية؛ اتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛ البروتوكول الاختياري لاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ اتفاقية بشأن الاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية؛ اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة؛ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة؛ اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛ اتفاقية الذخائر العنقودية؛ بروتوكول بشأن حظر أو تقييد استعمال الأسلحة الحارقة؛ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ اتفاقية بشأن قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية؛ اتفاقية التنوع البيولوجي؛ بروتكول قرطاجة للسلامة الأحيائية لاتفاقية التنوع البيولوجي؛ اتفاقية بازل بشأن التحكيم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها.
للمزيد، يرجى زيارة الموقع التالي:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9266, visited on: 21/9/2015.

مـن هـذا الانضمـام؛ سـواء علـى المسـتوى قصيـر الأمـد أو طويـل الأمـد؛ وطبيعـة الالتزامـات القانونيـة التـي قـد تترتـب عليهـا وفقـاً لـكل حالـة، بمـا يخـدم الخطـة الإسـتراتيجية القانونيـة الدوليـة الفلسـطينية بشـكل إيجابـي. أمـا مـن الناحيـة الموضوعيـة، فيتعيـن إجـراء دراسـة قانونيـة دقيقـة للمعاهـدات مـن منطلـق تحديـد المسـائل التـي قـد تشـكل فواصـل، مـع إبـداء التحفظـات عليهـا إن وجـدت. وفـي الوقـت ذاتـه، يلـزم الأخـذ بعيـن الاعتبـار الاسـتحقاقات المترتبـة علـى هـذا الانضمـام، بمـا يشـمل الالتزامـات القانونيـة التـي تقرضهـا علـى الأطـراف، ومـا يسـتتبع ذلـك مـن تعديـل تشـريعات وطنيـة، أو سـن أخـرى جديـدة، أو تشـكيل لجـان قانونيـة مختصـة لمتابعـة تنفيذهـا، أو مـا قـد تفرضـه مـن أعبـاء ماليـة، ذلـك وفقـاً لـكل حالـة علـى حـدة.

بعـد أن وضحنـا مفهـوم التدويـل، وأهدافـه، والأسـس التـي يتعيـن علينا اتباعهـا لتحقيـق أقصى درجه مـن هـذا التدويـل، بمـا يخـدم القضيـة الفلسـطينية، لا بـد مـن الإشـارة إلـى أن هنـاك مـن يدّعـي -ويمكـن لـي أن أفهـم ذلـك- أننـا لا نسـتطيع عـزل مسـألة التدويـل القانونـي للقضيـة الفلسـطينية عـن المحـددات والتجاذبـات السياسـية؛ كـون الظـروف والضغـوط السياسـية قـد تمثـل أحيانـاً فاعـلاً أساسـياً فـي تقديـم أو تأخيـر تنفيـذ الخطـة الإسـتراتيجية أو برنامـج العمـل، إلا أننـا ندعـم حاجتنـا لتبنـي مثـل هـذا المخطـط لتحقيـق الغايـة المقصـودة مـن التدويـل بأكمـل وجـه. كمـا أعتقـد أن الإسـتراتيجية القانونيـة واسـتخدام القانـون الدولـي كأداة نضاليـة للتحـرر مـن الاحتـلال، هـي أكثـر مـن كونهـا حقـاً مشـروعاً للشـعب الفلسـطيني، وإنمـا تمثـل أداة لا يمكـن المسـاومة علـى تفعيلهـا أو العمـل بنـاءً عليهـا؛ لأنهـا يجـب أن تكـون بمعـزل عـن الصفقـات السياسـية. إن القضيـة الفلسـطينية التـي تحتـوي علـى مسـائل قانونيـة تتعلـق بمنـع جرائـم الحـرب المسـتمرة، ومنـع الاسـتيطان وانتشـاره، والاعتـداء علـى الأفـراد وممتلكاتهـم، والمسـاس بمقدسـاتهم، وغيرهـا مـن الجرائـم، تعـد مسـائل قانونيـة وحقوقيـة؛ والحقـوق لا تتجـزأ، وليسـت خاضعـة للمفاوضـات والتجاذبـات السياسـية.

السياسات والمسارات المطلوبة لمحاسبة الاحتلال الإسرائيلي ودعم الحقوق الفلسطينية

صلاح عبد العاطي

تمهيد

في ظل الظروف الدقيقة والخطيرة التي مرت وتمر بها القضية الفلسطينية، واستمرار حكومات الاحتلال المتعاقبة في سياسة العدوان وفرض الأمر الواقع، من خلال مواصلة الحصار والهجوم على قطاع غزة، واستهداف المدنيين، وهدم البيوت والمنشآت، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة عليها في الضفة الغربية، وبخاصة في مدينة القدس الشريف، وتهويدها، وعزلها وحصارها مع مدينة بيت لحم بالمستوطنات، وطمس معالمها وملامحها الدينية والتاريخية والحضارية وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية، وإيجاد خلل في تركيبها الديموغرافي، وبناء جدار الفصل العنصري والتنكيل بالأسرى، وعلى الرغم من أن كل ما تقوم به سلطات الاحتلال يعد انتهاكات جسمية لحقوق الإنسان ترقي لمستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتتناقض وقواعد القانون الدولي الإنساني، وتضرب بعرض الحائط قرارات الشرعية الدولية وشرعة حقوق الإنسان

والاتفاقات المبرمة – في ظل كل ذلك، فإن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية تاريخية تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته، فهي التي صادقت على القرار 181 الصادر عنها، والخاص بتقسيم أرض فلسطين، وهي التي أكدت من خلال عشرات القرارات لهيئاتها المختلفة على عدالة حقوق الشعب الفلسطيني وشرعيتها، ولهذا، فإن الأمم المتحدة تقع على عاتقها مسؤولية دائمة تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، إلى حين التوصل إلى حل يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حريته واستقلاله وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين وفق قرار 194.

وفي الوقت الذي نعبر فيه عن الإدانة والغضب الشديد لاستمرار عجز وشلل المجتمع الدولي عن الوفاء بالتزاماته القانونية والأخلاقية التي تقضي بحماية المدنيين، ووقف جرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال، وفي ظل مؤامرة انحياز وصمت دولي وعربي فاضح، وعلى الرغم من اختلال موازين القوى، فإننا نجدد العزم من أجل العمل لعزل ومقاطعة ومحاسبة الاحتلال على جرائمه، وتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين، وهذا يتطلب منا المسارعة في الانضمام إلى المنظمات والاتفاقيات الدولية كافة، وتبني إستراتيجية وطنية شاملة، تعمل على تشكيل هيئة وطنية عليا تضم الأطراف الرسمية ومنظمات حقوق الإنسان، لحشد أوسع ائتلاف عربي ودولي لضمان ملاحقة قادة الاحتلال وإجبارهم على دفع ثمن جرائمهم، صيانةً للعدالة وحقوق الضحايا، ومنعاً لاقتراف جرائم جديدة.

إن استعادة دور المنظمات والهيئات الدولية لتكون فاعلة في القضية الفلسطينية، تتطلب استعادة دور منظمة التحرير الفلسطينية وعلاقتها وتفعيل مؤسساتها، والإعلان عن فشل أوسلو، واتّخاذ قرار باعتماد المنهج القائم على أساس الحقوق والقانون، الأمر الذي سيكرس معادلة جديدة تقوم على عدم السماح بخضوع الحقوق الوطنية للمقايضة، كما أنه يرسل رسائل واضحة لجميع الأطراف؛ بأن أي مفاوضات لصنع السلام يجب أن تكون مرجعيتها الحقوق والقانون الدولي وقيم العدالة والمساواة والحرية للجميع. وهذا المسار يتطلب تبنياً من القيادة الفلسطينية لدعم شروط نجاحه.

فنحن نعتقد، جازمين، أن العديد من الأطراف الدولية والعربية المؤثرة والمعنية، تملك بالفعل الوسائل اللازمة وفقاً للقانون الدولي وطبقاً لالتزاماتها القانونية والسياسية والأخلاقية التي تؤهلها للقيام بهذا الدور الفاعل والمؤثر والبنَّاء، وذلك من خلال المتابعة الجادة لضمان حماية المدنيين ومحاسبة الاحتلال، وتفعيل قيام هيئات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الوطنية بواجباتها، من أجل تفعيل كافة أشكال الدعم الإنساني، والدعم الشعبي والإعلامي والحقوقي، لحملة محاسبة وعزل ومقاطعة الاحتلال في دول العالم كافة، وبما يضمن مأسسة وتفعيل حركة التضامن الدولي مع نضال الشعب الفلسطيني العادل.

المساءلة والمحاسبة

ودعوني هنا أوضح مسؤوليات الاحتلال وخيارات الملاحقة القانونية لضمان بناء خارطة طريق حقوقية تستفيد من كل الفرص المتاحة لمحاسبة الاحتلال.

ظلت عقبات كثيرة تعترض العقل القانوني، سواء على الصعيد السياسي أو الواقعي، لخوض معركة محفوفة بكل العراقيل، التي ليس أقلها الانحياز الأميركي، ومؤامرة الصمت الدولي، وضعف النظام العربي الرسمي، يضاف إلى ذلك عدم إيلاء مؤسسات المجتمع المدني الدولية ما يستحقه هذا الأمر من الحشد والتعبئة، وبالتالي في تكوين رأي عام مساند للفكرة، فحتى الآن لم تصبح مسألة ملاحقة مجرمي الحرب هماً لكل نشطاء ومناضلي العالم.

وطالما أن هناك تقاعساً أو نكوصاً رسمياً أو حسابات خاصة تحول دون ملاحقة المرتكبين لتقديمهم إلى القضاء الدولي، وبخاصة في ظل وجود اتجاه يقول إنه لا يتعين الحديث عن محاكمات لمجرمي الحرب حرصاً على إنجاح المفاوضات وجهود عملية السلام، وعلى الرغم من أن التجربة الفلسطينية قد أكدت سابقاً أن التضحية بحقوق الإنسان سوف تمنح الاحتلال الإسرائيلي مزيداً من الوقت والحصانة لاستمرار الجرائم والعدوان على شعبنا ومقدراته، فإن الانضمام إلى اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والأجسام الدولية التي من بينها محكمة الجنايات الدولية، عزز ويعزز من مكانة دولة فلسطين، وبخاصة أن مبدأ العقوبة فردية، ويعني ذلك ضمناً تحميل إسرائيل المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية عن كل ما حصل وما يحصل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، لا سيّما حق السكان المدنيين الأبرياء والعزل في الحماية.

وينبغي اعتبار الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية والاتفاقيات والأجسام الدولية المعنية عملاً تحضيرياً لسيناريو قادم في المستقبل، على الرغم من أن كل ما حولنا يدعو إلى التشاؤم، لكن التشاؤم لا يعني اليأس، بل يعني الاعتراف بأن التغيير ضرورة لا مفرّ منها، فما زلنا في دولة فلسطين (تحت الاحتلال)، ولكن قلوبنا النابضة بالحياة تحلم بمحاكمة كل من أجرم بحق شعبنا وبحق الإنسانية، وينبغي أن تدرك دولة الاحتلال أن عليها أن تدفع ثمن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الفلسطينيين، الأمر الذي يتطلب تهيئة المستلزمات الضرورية للشروع بملاحقة مجرمي الحرب ومن يساندهم، ومتابعة ذلك في المحافل الدولية كافة.

مسؤوليات الاحتلال الجنائية

تنص المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب وتحت الاحتلال للعام 1949، على أن تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم

لفـرض عقوبـات جزائيـة فعالـة علـى الأشـخاص الذيـن يقترفـون أو يأمـرون باقتـراف إحـدى المخالفـات الجسـيمة لهـذه الاتفاقيـة، المبينـة فـي المـادة التاليـة: «يلتـزم كل طـرف متعاقـد بملاحقـة المتهميـن باقتـراف مثـل هـذه المخالفـات الجسـيمة أو بالأمـر باقترافهـا، وبتقديمهـم إلـى محاكمـة، أيـاً كانـت جنسـيتهم. ولـه أيضـاً، إذا فضـل ذلـك، وطبقـاً لأحـكام تشـريعه، أن يسـلمهم إلى طـرف متعاقـد معنـي آخـر لمحاكمتهـم مـا دامـت تتوفـر لـدى الطـرف المذكـور أدلـة اتّهـام كافيـة ضـد هـؤلاء الأشـخاص، وعلـى كل طـرف متعاقـد اتّخـاذ التدابيـر اللازمـة لوقـف جميـع الأفعـال التـي تتعـارض مـع أحـكام هـذه الاتفاقيـة، بخـلاف المخالفـات الجسـيمة المبينـة فـي المـادة التاليـة: «وينتفـع المتهمـون فـي جميـع الأحـوال بضمانـات للمحاكمـة والدفـاع الحـر لا تقـل ملاءمـة عـن الضمانـات المنصـوص عنهـا بالمـواد 105 ومـا بعدهـا مـن اتفاقيـة جنيـف بشـأن معاملـة أسـرى الحـرب، المؤرخـة فـي 12 آب/أغسـطس 1949».

وتعـرف المـادة 147 المخالفـات الجسـيمة بأنهـا «مـا يتـم اقترافـه ضـد أشـخاص محمييـن أو ممتلـكات محميـة بالاتفاقيـة: القتـل العمـد، والتعذيـب أو المعاملـة اللاإنسـانية، بمـا فـي ذلـك التجـارب الخاصـة بعلـم الحيـاة، وتعمـد إحـداث آلام شـديدة أو الإضـرار الخطيـر بالسـلامة البدنيـة أو الصحـة، والنفـي أو النقـل غيـر المشـروع، والحجـز غيـر المشـروع، وإكـراه الشـخص المحمـي علـى الخدمـة فـي القـوات المسـلحة بالدولـة المعاديـة، أو حرمانـه مـن حقـه فـي أن يحاكـم بصـورة قانونيـة وغيـر متحيـزة وفقـاً للتعليمـات الـواردة فـي هـذه الاتفاقيـة، وأخـذ الرهائـن، وتدميـر واغتصـاب الممتلـكات علـى نحـو لا تبـرره ضـرورات حربيـة، وعلـى نطـاق كبيـر، بطريقـة غيـر مشـروعة وتعسـفية».

وتعتبـر انتهـاكات الاحتـلال الإسـرائيلي مثـل قتـل المدنييـن عمـداً، وخـارج نطـاق القانـون، والحصـار، والعـدوان، ومصـادرة أو تدميـر الممتلـكات الخاصـة والعامـة علـى نطـاق واسـع لا تبـرره الضـرورات الحربيـة، مـن الانتهـاكات والمخالفـات الجسـيمة لاتفاقيـة جنيـف الرابعـة بشـأن حمايـة المدنييـن زمـن الحـرب للعـام 1949، وقـد اعتبـرت المـادة الخامسـة مـن البروتوكـول الإضافـي الأول الملحـق باتفاقيـات جنيـف للعـام 1977، والمتعلـق بحمايـة ضحايـا المنازعـات المسـلحة الدوليـة، أن الانتهـاكات والمخالفـات الجسـيمة للاتفاقيـة والبرتوكـول، تعـد جرائـم حـرب.

كمـا حـددت المـادة الثامنـة مـن النظـام الأساسـي للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة للعـام 1988، نطـاق جرائـم الحـرب لتشـمل، إضافـة إلـى الحـالات المذكـورة أعـلاه، تعمـد شـن هجـوم مـع العلـم المسـبق أنـه سيسـفر عـن خسـائر تبعيـة فـي الأرواح، أو عـن إصابـات بيـن المدنييـن، أو إلحـاق أضـرار مدنيـة، وتعمـد توجيـه هجمـات ضـد المبانـي الدينيـة أو العلميـة أو الخيريـة أو المستشـفيات، وقتـل أفـراد منتميـن إلـى دولـة معاديـة أو أصابتهـم غـدراً، والاعتـداء علـى كرامـة الشـخص أو الحـط مـن كرامتـه. وبموجـب

المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة، «يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة، أو الأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى المحاكمة أياً كانت جنسيتهم».

وبموجب المادة 86 من البروتوكول الأول، تترتب مسؤولية مباشرة وجماعية تقع على عاتق الدول الأعضاء في اتفاقية جنيف الرابعة، التي من واجبها التحرك لمواجهة الأطراف التي تتعمد خرق أحكام هذه الاتفاقية (سلطات الاحتلال)، وذلك بأن «تعمل الأطراف السامية المتعاقدة، وأطراف النزاع على قمع الانتهاكات الجسيمة، واتّخاذ الإجراءات اللازمة لمنع كافة الانتهاكات الأخرى للاتفاقيات ولهذا البروتوكول، التي تنجم عن التقصير في أداء عمل واجب الأداء».

ووفقاً للمادتين 27 و28 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يكون القادة العسكريون مسؤولين جنائياً عن الجرائم التي يرتكبها الجنود الخاضعون لإمرتهم وسيطرتهم الفعلية. كما قد يتعرض رؤساء الدول أو أعضاء الحكومات للعقاب الجنائي إذا ارتكبت جرائم حرب بناء على أوامر صادرة منهم، حتى وإن كان القانون الوطني لا يعاقب على مثل هذا العمل، فالصفة الرسمية ليست سبباً في تخفيف العقوبة.

وقد شهد العالم مجموعة من السوابق القضائية الدولية بشأن محاكمة أشخاص ارتكبوا جرائم حرب أو أمروا بارتكابها. من ذلك محاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية (محاكم نورمبرغ)، ومحاكمة مجرمي الحرب في كل من يوغسلافيا ورواندا. وتتنوع أشكال المحاكمة، فقد تكون إما محاكم خاصة مؤقتة تشكل لمحاكمة أشخاص معينين في مكان معين ووقت معين بسبب ارتكاب جرائم معينة، وإما المحاكمة أمام القضاء الوطني في الدول التي تكون طرفاً في اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تجيز قوانينها الوطنية تلك المحاكمات.

كما يحق للأطراف المتضررة من الانتهاكات الجسيمة وفق المادة 88 من البروتوكول الإضافي الأول، ملاحقة الآمرين بارتكاب مثل هذه الجرائم ومرتكبيها ومساءلتهم كمجرمي حرب. وتعتبر جرائم الحرب من الجرائم التي لا تسقط بمرور الزمن أو التقادم، وفقاً لاتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية للعام 1968، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية للعام 1998.

إن ملاحقة المسؤولين الإسرائيليين وقادة الاحتلال على الانتهاكات الجسيمة لحقوق المدنيين الفلسطينيين، تقتضي رصد هذه الانتهاكات وتوثيقها في ملفات رسمية، تتضمن الأدلة المادية التي تثبت ارتكابها وإسنادها للمسؤولين عنها، ومتابعة تقديم مجرمي الحرب إلى القضاء الدولي لمعاقبتهم على ما اقترفوه من جرائم بحق الفلسطينيين وضد الإنسانية، وهذا أمر تقوم به منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بكفاءة، وكذلك السلطة الوطنية الفلسطينية.

الخيارات والآليات القانونية المتاحة

أخذت اتفاقيات جنيف بمبدأ مسؤولية الفرد الجنائية عن الأفعال التي يأتيها بالمخالفة لنصوصها، وقد نصت المادة 12 من الاتفاقية «وتقع المسؤولية الجنائية الدولية على الفرد أياً كان مركزه»، فالمركز الرسمي لمقترف الجريمة لا يعفيه من المسؤولية والعقاب، وهو المبدأ ذاته الذي أقرته لجنة القانون الدولي والمحكمة الجنائية الدولية لمجرمي حرب البوسنة من الصرب، وقد نصت على «لا يعفى مقترف الجريمة الدولية من تحمل المسؤولية الدولية ولو كان قد تصرف بوصفه رئيساً للدولة أو حاكماً أثناء ارتكابها»، وهذا ما أكدته المادة 129 من اتفاقية جنيف بقولها «يلتزم كل طرف من الأطراف المتعاقدة بالبحث عن الأشخاص المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات التي أمروا بها»، والاتفاقية هنا لا تكتفي بمسؤولية مرتكبي الجرائم، بل تقرر مسؤولية الرؤساء الذين يأمرون بارتكابها. وقد حددت اتفاقية روما المؤسسة لمحكمة الجنائيات الدولية، أنه لا يجوز محاكمة هيئات أو دول، واقتصرت على محاكمة أفراد مسؤولين، حتى وإن كانوا رؤساء دول أو رؤساء حكومات (رؤساء وزراء) والمسؤولين الآخرين، بمن فيهم القيادات العسكرية العليا.

وبناء على ما سبق، فنحن عندما نلجأ إلى ملاحقة قادة الاحتلال، فإننا نستخدم حقوقنا المتاحة طبقاً للقانون الدولي والأعراف الدولية، وجرائم الاحتلال تكاد لا تعد ولا تحصى، وتكاد تكون ثابتة بأدلة قطعية، والأمر بأيدينا، ملف الجريمة أمامنا ثابت وموثق، يبقى أن نستخدم عقولنا وإرادتنا، فحق المحاكمة والملاحقة بات أكثر إتاحة لنا، فحصول فلسطين على عضوية المراقب في الأمم المتحدة يمكّننا من أن نطالب بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق طبقاً لنص المادة 90 من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف، ويعطينا الحق في المطالبة بالتعويضات وتوقيع الجزاءات الجنائية.

وهنا علينا تحدي الاحتلال في المحافل الدولية كافة، والعمل على كسب الرأي العام العالمي، وفضح الاحتلال وسياساته، وكشف جرائمه الجنائية الدولية. إنها فرصة دولية لنا للمطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب، ولعل هناك أكثر من خيار قانوني دولي، يمكن اعتماده لملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان، وتهديد السلم والأمن الدوليين، ولكن هذه الخيارات تعترضها عقبات، لعل أبرزها يتمثل بمواقف الولايات المتحدة والقوى المتنفذة في نظام العلاقات الدولية التي حالت على مدى 66 عاماً من ملاحقة إسرائيل وتجريمها قضائياً بموجب أحكام القانون الدولي.

ومع ذلك، ما زال أمام فلسطين خمسة خيارات للملاحقة القانونية، سوف نوردها هنا:

الخيار الأول

العمل على إحالة قيادات الاحتلال إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهذا يتطلّب من دولة فلسطين، بعد انضمامها إلى ميثاق روما المؤسس للمحكمة، أن تحضر ملفات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لوضعها أمام المحكمة، حيث يعتبر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، معاهدة دولية تلزم جميع الدول الأطراف، وذلك تطبيقاً للقاعدة العامة التي تقضي «بتقييد المتعاقد بتعاقده»، باعتبارها قاعدة أساسية في الأنظمة القانونية كافة، ويترتب عليها أن احترام المعاهدات أمر يعلو إرادة الدول المتعاقدة. وهنا يثار تساؤل، حول إمكانية محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين عن الجرائم التي ارتكبت في فلسطين أمام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، وذلك في ظل رفض دولة «إسرائيل» الانضمام إلى المعاهدة الدولية المنشئة لهذه المحكمة.

هنا نشير إلى أنه من حيث المبدأ، لا تخضع دولة «إسرائيل» بوصفها دولة غير طرف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، للولاية القضائية لهذه المحكمة تطبيقاً لمبدأ «الأثر النسبي للمعاهدات الدولية»، وانطباقها على أطرافها فحسب. غير أن هذا المبدأ تنظمه وتقيده العديد من الاستثناءات المقررة لصالح إعمال العدالة الجنائية الدولية، وعدم إفلات مرتكبي أشد الجرائم خطورة على المجتمع الدولي من العقاب، وإن إعمال الاستثناءات الواردة على المبدأ من شأنه أن يؤدي إلى إلزامية محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية، وذلك استناداً إلى أن اختصاص القضاء الجنائي الدولي هو اختصاص مكمل لاختصاص القضاء الوطني، فإن الاختصاص ينعقد لقضاء دولة «إسرائيل» بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، من الجنود والمدنيين الذين ارتكبوا جرائم الحرب، حيث أن القانون الدولي الإنساني يلزم دولة «إسرائيل» باتخاذ ما يلزم من إجراءات تشريعية وقضائية وتنفيذية لضمان المعاقبة على جرائم الحرب، وذلك وفقاً لنص المادة 146 من اتّفاقية جنيف الرابعة الملزمة لإسرائيل باعتبارها طرفاً في هذه الاتفاقية، وباعتبارها سلطة احتلال. وهذا ما لم تقم به سلطات ودولة الاحتلال، فاختصاص محكمة الجنايات سيكون مكملاً للاختصاص القضائي الوطني، في حال كان النظام القضائي الوطني فاعلاً، ونزيهاً، وذا مصداقية، ويلتزم بالمعايير الدولية. لذا، نجد أن المحكمة بإمكانها ممارسة اختصاصاتها في حالتين؛ الأولى عند انهيار النظام القضائي، والثانية عند رفضه أو فشله من القيام بالتزاماته القانونية بالتحقيق ومحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم، وهذا ما تؤكده وقائع وتقارير المنظمات الحقوقية الفلسطينية والدولية، وتقارير المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وأيضاً ما أكدته بعثة تقصي الحقائق بشأن العدوان على قطاع غزة العام 2009.

وبالنظر إلى أن السوابق التاريخية، يتبين أن دولة الاحتلال الإسرائيلي، لم تقم بالوفاء بالتزاماتها الدولية الخاصة بملاحقة ومحاكمة مجرمي الحرب من الجنود والمستوطنين الإسرائيليين عن الجرائم التي ارتكبت من قبلهم في حق الشعب الفلسطيني. وهذا يعني أن دولة «إسرائيل» غير راغبة في محاكمتهم، أو غير قادرة على ذلك لأي سبب من الأسباب، وهنا يأتي دور المحكمة الجنائية الدولية، حيث يصبح النظر في هذه الجرائم ومعاقبة المتورطين فيها، اختصاصاً إلزامياً، وذلك لأن الدول غير الأطراف في النظام الأساسي، ومن بينها دولة «إسرائيل»، يمكن أن تلتزم بأحكام هذا النظام قسراً في حالتين رئيستين، تدور وجوداً وعدماً حول عجز الدولة غير الطرف في ملاحقة الجناة، أو عدم رغبتها في محاكمتهم، أو عدم قدرتها على ذلك لأي سبب من الأسباب، وهو الأمر الذي كان سبباً في إحالة مجلس الأمن ملف دارفور للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الرغم من أن السوابق التاريخية لقرارات مجلس الأمن تنبئ باحتمال فشل مجلس الأمن في إصدار قرار ملزم بإحالة ملف جرائم الاحتلال الإسرائيلي إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب الفيتو الأمريكي، فإن المحاولة في حد ذاتها سوف يكون لها مردود إيجابي بالنسبة للقضية الفلسطينية، وذلك من جهة كشف الجرائم غير الإنسانية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، وحشد مزيد من التأييد الدولي تجاه ضرورة الإسراع في تبني حل عادل لها، وتعرية سياسة الازدواجية والكيل بمكيالين التي يتعامل بها مجلس الأمن مع القضايا العربية التي تتشابك فيها مصلحة الاحتلال الإسرائيلي مع مصالح الإدارة الأمريكية المنحازة دائماً لجانب دولة الاحتلال. إلا أنه يتبقى وفق ميثاق روما المؤسس للمحكمة حالتان يمكن من خلالهما إلزام دولة الاحتلال «إسرائيل» بالخضوع للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قسراً، وهما:

> الحالة الأولى: اللجوء إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك وفقاً للمادة 15 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويجوز للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يقوم من تلقاء نفسه بمباشرة التحقيق في الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة، وذلك دون الإحالة من قبل الدول الأطراف (مادة 13 (أ)، ومادة 14) أو من قبل مجلس الأمن (مادة 13 (ب)) أو دولة غير طرف (مادة 3/12). ولكن يجب على المدعي العام أن يقوم، قبل البدء في إجراءات التحقيق، بتقديم طلب مدعم بالمستندات المادية للدائرة التمهيدية للمحكمة (مادة 2/15) والحصول على موافقتها (مادة 4/15) بأغلبية أصوات لا تقل عن صوتين من واقع ثلاثة أصوات.

هـذا الخيـار فشـل سـابقاً فـي العـام 2009، علـى الرغـم مـن تقديـم السـلطة الفلسـطينية طلـب قبـول ولايـة المحكمـة علـى فلسـطين، ونظـراً لتـذرع المحكمـة بعـدم حصـول فلسـطين علـى عضويـة الدولـة، قـدم مدعـي عـام محكمـة الجنايـات الدوليـة السـابق لويـس مورينـو أوكامبـو توصيـة بـأن تعمـل السـلطة الوطنيـة علـى ترقيـة عضويـة فلسـطين فـي الأمـم المتحـدة.

الحالـة الثانيـة: هـي طلـب دولـة عضـو فـي ميثـاق رومـا المؤسـس للمحكمـة مـن مدعـي عـام المحكمـة فتـح تحقيـق بنـاء علـى طلـب الدولـة، وهـذا مـا يتيحـه الآن حصـول فلسـطين علـى عضويـة الدولـة المراقـب، وتصديقهـا علـى الميثـاق، وبمـا يعنـي اعترافـاً مـن دولـة فلسـطين باختصـاص المحكمـة وولايتهـا، وهـذا مـا ينبغـي أن تحشـد الجهـود لـه الآن، وبخاصـة فـي ظـل اسـتمرار تنكـر دولـة الاحتـلال الإسـرائيلي لكافـة قـرارات الشـرعية الدوليـة والقانـون الدولـي، وانتهاكهـا المنظـم لحقـوق الإنسـان الفلسـطيني، فهـذه وسـيلة قانونيـة وقضائيـة باتـت مـن حـق ضحايـا حقـوق الإنسـان الذيـن يجـب تمكينهـم مـن الحصـول علـى الإنصـاف والعدالـة مـن خـلال العمـل علـى محاسـبة مجرمـي الحـرب الإسـرائيليين أمـام القضـاء الجنائـي الدولـي.

وعلـى الرغـم مـن التخوفـات التـي يبديهـا البعـض مـن أن الذهـاب إلـى محكمـة الجنايـات الدوليـة سـلاح ذو حديـن، وبخاصـة فـي ظـل اختلال ميـزان القـوى الدولي، وأنـه بمقـدور إسـرائيل محاكمـة قـادة المقاومـة. وهنـا نـود التوضيـح أن القانـون الدولـي يمنـح شـرعية لأعمـال المقاومـة الوطنيـة أو التحـرر الوطنـي، ويضفـى عليهـا مشـروعية وقبـولاً فـي حالتيـن اثنتيـن؛ الأولـى اعتمادهـا وسـيلة لممارسـة الحـق فـي تقريـر المصيـر والتحـرر مـن الاسـتعمار، والثانيـة اللجـوء إليهـا للتخلـص مـن الاحتـلال وظلمـه. ولـذا، فالتمييـز القانونـي بيـن الإرهـاب وبيـن المقاومـة الوطنيـة ضـروري.

وقـد أكـدت المـادة الأولـى مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة أن لـكل الشـعوب الحـق فـي تقريـر مصيرهـا، وأشـارت فـي مـواد أخـرى إلـى أهميـة هـذا الحـق، ثـم عمـدت الجمعيـة العامـة إلـى إصـدار الإعلانـات المتعاقبـة حـول هـذا الموضـوع، وأبرزهـا الإعـلان الصـادر فـي العـام 1960، الـذي أكـد أن لجميـع الشـعوب الحـق فـي تقريـر مصيرهـا، وانسـجاماً مـع هـذا الإعـلان صـدرت الاتفاقيتـان الدوليتـان للحقـوق المدينـة والسياسـية وللحقـوق الاجتماعيـة والاقتصاديـة فـي العـام 1966.

وأكدت هاتان الاتفاقيتان حق الشعوب في تقرير مصيرها وفى إنمائها، كما بررتا الكفاح الشعبي من أجل ذلك، بما قد تستدعيه الحاجة من مقاومة للمستعمر وصمود في التصدي له.

بما أن الاحتلال عمل قسري يهدف إلى اكتساب الأرض بالقوة، فإنه يشكل انتهاكاً لأحكام القانون الدولي. فالمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تحظر على كل الدول استخدام القوة أو التهديد ضد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة أخرى. وعلى هذا الأساس، كانت القرارات الدولية (بما فيها القرار 242 للعام 1967)، تدين اكتساب الأرض بالقوة، وتصفها قانوناً بالأراضي المحتلة. وهذا يعنى أنها خاضعة في ترتيب أوضاعها المؤقتة للأحكام الدولية المتعلقة بحماية السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال، وتحديداً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، التي تشكل جزءاً أساسياً من القانون الإنساني الدولي.

وتجد الظروف والشروط التي تمارس حركات التحرر الوطني عملياتها العسكرية والعنيفة في إطارها قبولاً من المواثيق والأعراف الدولية ومن المجتمع الدولي، ومن أهمها وضوح هدف هذه العمليات؛ وهو إزالة الاحتلال أو الاستعمار الذي تفرضه إحدى الدول أو الشعوب على غيرها من الدول أو الشعوب. وهذا الهدف يجد قبولاً من المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، كما أن الأمم المتحدة خصصت أحد أجهزتها لتصفية الاستعمار، وتقرير حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاحتلال، وأكد ميثاق الأمم المتحدة على هذا الحق.

لذلك، لا بد أن تغتنم دولة فلسطين هذه الفرصة لضمان أن تمارس محكمة الجنائيات الدولية اختصاصها في إنفاذ القانون الدولي الإنساني، والمساهمة في حماية ضحايا جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم التظهير الجماعي والعرقي التي مارستها سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، ويما يسمح للفلسطينيين بسد ثغرة إفلات قادة الاحتلال الإسرائيلي من العقاب في ما يخص جرائم الحرب التي ارتكبوها ضد الفلسطينيين، وبما يساعد الدولة الفلسطينية على تخطي العقبات القانونية الإجرائية التي كانت ستقف حائلاً دون المطالبة بتطبيق العدالة الجنائية الدولية على مجرمي الحرب الإسرائيليين.

الخيار الثاني:

هـو الاختصـاص العالمـي، وهـذا الخيـار يعنـي أنـه مـن حـق أي دولـة طبقـاً لاتفاقيـات جنيـف الأربـع للعـام 1949، محاكمـة المتهميـن بارتـكاب الجرائـم ضـد الإنسـانية، بصـرف النظـر عـن مـكان وقـوع هـذه الجرائـم، طبقـاً لقوانيـن الدولـة ذاتهـا. ويسـتند مبـدأ الاختصـاص العالمـي علـى أسـاس تعاقـدي، نجـده واضحـاً، بـلا لبـس أو غمـوض، فـي مـا تنـص عليـه نصـوص المـواد 49، و50، و129، و129، و146 المشـتركة فـي اتفاقيـات جنيـف الأربـع (الأولـى، والثانيـة، والثالثـة، والرابعـة) التـي ألقـت علـى الـدول التزامـاً باتّخـاذ مـا يلـزم مـن إجـراءات تشـريعية وتنفيذيـة لقمـع جرائـم الحـرب وضمـان توقيـع العقـاب علـى الفاعليـن لهـا، وذلـك بغـض النظـر عـن مـكان ارتـكاب تلـك الجرائـم، أو جنسـية مرتكبهـا، حيـث ألزمـت هـذه النصـوص، الـدول الأطـراف فيمـا يتعلـق بالانتهـاكات الجسـيمة للاتفاقيـات الأربـع، بالبحـث عـن المتهميـن بارتـكاب هـذه الانتهـاكات «بغـض النظـر عـن جنسـيتهم»، وتقديمهـم للمحاكمـة أمـام محاكمهـا الوطنيـة، أو تسـليمهم للمحاكمـة مـن جانـب دولـة أخـرى، وذلـك طبقـاً للمبـدأ القاضـي بالتـزام الـدول بــ «إمـا المحاكمـة أو التسـليم».

ولعـل الاختصـاص الجنائـي الدولـي يتيـح نظريـاً علـى الأقـل لنحـو 47 بلـداً (معظـم دول الاتحـاد الأوربـي) التقـدم أمـام المحاكـم الوطنيـة، ورفـع دعـاوى تطلـب جلـب المتهميـن إلـى العدالـة لمقاضاتهـم، حتـى وإن كان الجنـاة يتمتعـون بجنسـية بلـد آخـر، حيـث يمكـن رفـع دعـاوى قضائيـة أمـام المحاكـم الوطنيـة لملاحقـة المتهميـن، ويكفـي أن يحمـل الضحيـة جنسـية البلـد الـذي يرفـع الدعـوى أمـام قضـاء بلـده، ليحـق لـه مقاضـاة المتورطيـن فـي جرائـم يقدّمهـا ضـد مجهـول، أو ضـد شـخص بذاتـه مـن المسـؤولين الإسـرائيليين، حتـى وإن كان يتمتـع بحصانـة، لأن هـذه الأخيـرة لا تعفيـه عـن المسـاءلة بارتـكاب الجرائـم. وعلـى الرغـم مـن أن إمكانيـة اللجـوء إلـى الاختصـاص العالمـي لا تـزال متوفـرة حتـى الآن، حيـث إن هنـاك عـدداً مـن الـدول تسـمح قوانينهـا ونظامهـا القانونـي بمحاكمـة المتهميـن بارتـكاب جرائـم حـرب، فـإن الأمـر لـم يجـرِ اسـتثماره مـن جانـب الفلسـطينيين والعـرب علـى نحـو مؤثـر، فالسـلطة والحكومـات العربيـة لـم تفتـح هـذا البـاب بعـد، أمـا المجتمـع المدنـي فإمكاناتـه شـحيحة، وأهالـي الضحايـا بأوضـاع صعبـة ولا تسـمح لهـم باختيـار هـذا الطريـق لتكاليفـه الباهظـة.

وقـد قامـت دولـة الاحتـلال مؤخـراً بتكليـف محاميـن ودفعـت لهـم ملاييـن الـدولارات لمعرفـة القوانيـن التـي تنطبـق علـى مسـؤولين يمكـن اتّهامهـم بارتـكاب جرائـم حـرب أو جرائـم ضـد الإنسـانية، كمـا قامـت، وبمسـاعدة وضغـط أمريكـي، بالعمـل علـى إجبـار بعـض الـدول الأوروبيـة علـى تعديـل قوانينهـا مثلمـا حـدث مـع بلجيـكا وبريطانيـا وإسـبانيا، وبخاصـة بعـد قبـول قضائهـا دعـاوى ضـد مسـؤولين إسـرائيليين.

ولعل هذا يفسّر ضيق صدر إسرائيل وتبرّمها، وهي التي لا تكترث بالقانون الدولي كثيراً، حيث شنّت هجوماً ضد رئيس لجنة التحقيق الدولية ويليام شابس الذي اضطر لاحقاً للاستقالة، وأيضاً ضد تقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان للأراضي الفلسطينية المحتلة، ريتشارد فولك، وتقرير غولدستون، وكذلك ضد تقرير بوستروم، لأنهما يعرّضان «مشروعية» وجودها للتساؤل المشروع، وبخاصة أن هذه التقارير توجه اتهامات صريحة إلى قيامها بارتكاب جرائم حرب تستحق إحالة مرتكبيها إلى القضاء الدولي.

وعلى الرغم من عدم تفعيل هذه الآليات، وعدم الرجوع إليها بدرجة كافية حتى الآن، فإن الكثير من المسؤولين الإسرائيليين أصبحوا يخشون السفر إلى أوروبا، تحاشياً لاحتمال إلقاء القبض عليهم، لا سيّما إذا كان هناك من سيرفع أو رفع شكوى ضدهم بموجب الاختصاص الجنائي الدولي.

وهنا يجب على دولة فلسطين ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية والدولية، العمل مع الدول -وبالذات الإفريقية والأوروبية ودول آسيا ودول أمريكا اللاتينية التي يرتادها الإسرائيليون، ومنهم ضباط وقادة عسكريون وسياسيون من المتورطين في ارتكاب جرائم الحرب، وذلك إما بالتخطيط لها، أو إعطاء الأوامر بارتكابها- كي تفتح ولايتها الجنائية لملاحقة مجرمي الحرب وفاءً لالتزاماتها التعاقدية المنصوص عليها في المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة.

وكما يتطلب الأمر أيضاً العمل على تعديل قوانين الجزاء والعقوبات الفلسطينية والعربية، لكي تقبل دعاوى ضد مسؤولين إسرائيليين متهمين بارتكاب جرائم، وبخاصة إذا مرّوا عبر أراضيها، إذ يتعين في هذه الحالة وجود تشريعات قانونية تسمح بتجريم ومحاكمة المتهمين بارتكاب الجرائم، وهذا هو الأساس الذي استندت إليه المحاكم في عدد من الدول في قبول النظر في الدعاوى التي أقيمت ضد متهمين باقتراف جرائم حرب، علماً بأن إسرائيل هي أول من لجأ إلى استخدام هذا «الحق» على الرغم من أنها قامت بمخالفة صريحة وسافرة لقواعد القانون الدولي، عند اختطاف أدولف آيخمان من الأرجنتين العام 1960، وقامت بنقله إلى مطار بن غوريون، وأعلنت عن بدء محاكمته، ثم قامت بإعدامه (بعد صدور الحكم ضده).

إن اللجوء إلى هذا الخيار ممكن على الرغم من أنه غير مضمون، لا سيّما من خلال الضغوط السياسية والتعقيدات القانونية التي قد تجعل الجناة يفلتون من يد العدالة، كما حدث عندما تراجعت بعض الدول الأوربية عن مبدأ الولاية القضائية الدولية، لا سيّما دول مثل (بلجيكا، وإسبانيا، وبريطانيا) على أثر تقديم دعاوى بحق عدد من المسؤولين الإسرائيليين،

وحتى بالدول التي تراجعت عن مبدأ الولاية القضائية، يمكن رفع دعاوى على من خدموا في جيش الاحتلال من مزدوجي الجنسية.

ولعل من الجدير ذكرة أنه يمكن لدولة فلسطين والسلطة القضائية فيها، ملاحقة مرتكبي جرائم الاحتلال الإسرائيلي، ولكن الأخيرة لا يمكن أن تعمل في هذا المجال إلا عبر السلطة التنفيذية، باعتبار أن هذه الملاحقة تحتاج إلى قرار سيادي، وهو قرار يواجه عقبات عديدة لا يمكن الاستهانة بها، ولكن يمكن تذليلها بالطرق القانونية الدولية والمحلية، من خلال إنهاء الانقسام، وتوحيد السلطة القضائية وضمان استقلالها، وضمان مواءمة التشريعات الفلسطينية مع الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها دولة فلسطين، وبخاصة اتفاقيات جنيف. ولغاية تاريخه، لم يظهر للقضاء الفلسطيني أي دور في ملاحقة المتهمين الإسرائيليين بارتكاب جرائم حرب بحق الشعب الفلسطيني، ولعل السبب هو عدم قيام السلطة الوطنية أو المحامين بإحالة أو عرض هذه النوعية من القضايا على المحاكم النظامية أو حتى العسكرية، إما التزاماً باتفاقية أوسلو، وإما اقتناعاً بأن القضاء الفلسطيني لا يختص بالنظر في هذه المنازعات، وإما خوفاً من ذهاب الجهد والوقت والمال سدى، بسبب عدم وجود أفق لتنفيذ الحكم الصادر في الدعاوى، وذلك على الرغم من أن منح القضاء الفلسطيني صلاحية النظر في الجرائم الدولية، يحقق العديد من الأهداف التي من بينها تأكيد الحقوق التي فقدها أصحابها، وتوثيق الجرائم الإسرائيلية في ملفات معتمدة وحسب المعايير الدولية، وفتح مجال جديد للضحايا للبحث عن حقوقهم المفقودة بفعل الجرائم الإسرائيلية، وحصر الأضرار الناتجة عن الجرائم الدولية على أسس قانونية دقيقة، إضافة إلى أن الأحكام الصادرة ستكون قرينة لدى القضاء الدولي ويمكن الاستفادة منها في حالة إبرام اتفاقيات تعاون قضائي مع دول أخرى تقضي بتسليم المجرمين الأجانب المحكوم عليهم بأحكام إدانة نهائية.

وعلى الرغم من إقرارنا بأن الملاحقة الجنائية الدولية في الحالة الفلسطينية ليست بالأمر الهين، بل تحتاج إلى قدرات على أكثر من صعيد؛ أهمها القدرة القانونية والمادية والبشرية للقيام بالدور المطلوب، فإن هنالك حاجة فلسطينية ماسة لتطوير القدرة القانونية لديها، وزيادة عدد العنصر البشري المؤهل قضائياً، حيث إن المجتمع يعاني من عدم الخبرة القانونية في مجال القانون الجنائي الدولي، وبخاصة أن هذه النوعية من التشريعات حديث النشأة نوعاً ما، كما أن الأمر يستوجب خلق وعي جماهيري عن طريق برامج التعليم والتوعية، ليقف الرأي العام على أهمية وأبعاد الاختصاص الفلسطيني بملاحقة الجرائم الدولية، وآثاره الإيجابية على المجتمع، وتحقيق رغباته في ملاحقة المجرمين الدوليين ومجازاتهم.

الخيار الثالث

هـو الطلـب مـن مجلـس الأمـن فـي الأمـم المتحـدة إنشـاء محكمـة خاصـة مؤقتـة علـى غـرار محكمـة يوغسـلافيا ورواندا وسـيراليون وكمبوديـا والمحكمـة الدوليـة لملاحقـة قتلـة الرئيـس رفيـق الحريـري، ولكـن العقبـة الأساسـية التـي قـد تحـول دون تحقيـق ذلـك هـي: اسـتخدام واشـنطن حـق الفيتـو، وانحيازهـا لصالـح إسـرائيل، الأمـر الـذي يعرقـل اتّخـاذ مثـل هـذا القـرار، وهـو مـا ينبغـي أخـذه بالحسـبان عنـد التفكيـر باتّخـاذ خطـوة جديـة ناجحـة، ولكنهـا خطـوة مهمـة مـن أجـل إحـراج الولايـات المتحـدة وحلفـاء إسـرائيل، ومـن أجـل فتـح أفـق مسـتقبلاً للطلـب مـن الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة اسـتخدام صيغـة «متحـدون مـن أجـل السـلم» فـي إقـرار مثـل هـذه الآليـة.

الخيار الرابع

إحالـة الأمـر إلـى الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة بإنشـاء محكمـة دوليـة خاصـة مـن قبلهـا طبقـاً لمبـدأ «الاتحـاد مـن أجـل السـلام»، الصـادر بقـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة رقـم 377 فـي العـام 1950 (بشـأن كوريـا). وعلـى الرغـم مـن النـزاع الفقهـي بشـأن القـرار المذكـور، فإنـه يعـدّ إحـدى السـوابق التـي يمكـن اعتمادهـا والبنـاء عليهـا، الأمـر الـذي يحتـاج إلـى المزيـد مـن الأنشـطة لحشـد وتعبئـة الكثيـر مـن الطاقـات للحصـول علـى قـرار يمكـن بموجبـه مقاضـاة مرتكبـي الجرائـم. ولكـن هـذا الخيـار قـد لا ينجـح فـي الحصـول علـى أغلبيـة فـي الأمـم المتحـدة، وإن نجـح فقـد تمتنـع الأمـم المتحـدة عـن تمويـل المحكمـة، وهـذا مـا هـو متوقـع، الأمـر الـذي قـد يـؤدي إلـى انحسـار فـرص هـذا الخيـار، ولكنـه يبقـي أحـد الخيـارات المهمـة التـي يمكـن مـن خلالهـا فتـح اشـتباك سياسـي ودبلوماسـي وقانونـي مـن خـلال الجمعيـة العامـة لطلـب إنهـاء الاحتـلال أيضـاً، وأخـذ صلاحيـات مجلـس الأمـن لضمـان إيقـاع عقوبـات رادعـة علـى دولـة الاحتـلال بموجـب البـاب السـابع فـي ميثـاق الأمـم المتحـدة، وهـو أمـر سـيؤدي بالضـرورة إلـى فتـح نقـاش واسـع وعميـق لإصـلاح آليـات العدالـة الدوليـة والأمـم المتحـدة، إلـى جانـب العمـل علـى إحيـاء مقـررات سـابقة ومتابعتهـا، وقـد يكـون أهمهـا «فتـوى» محكمـة العـدل الدوليـة، وقـرارات الجمعيـة الخاصـة بحقـوق الشـعب الفلسـطيني غيـر القابلـة للتصـرف.

الخيار الخامس

اللجـوء إلـى محكمـة العـدل الدوليـة: علـى الرغـم مـن أن اختصـاص المحكمـة هـو الفصـل فـي النزاعـات الدوليـة (مـن الـدول) التـي تُعـرض عليهـا، وتفسـير المعاهـدات والاتفاقيـات الدوليـة والنصـوص القانونيـة، وكذلـك إصـدار فتـاوى استشـارية، فـإن اختصـاص المحكمـة يتعلـق بإصـدار أحـكام مدنيـة وليسـت جزائيـة علـى المتهميـن، وهـي «محكمـة حقوقيـة» تقضـي بالمسـؤولية المدنيـة والتعويـض، وهنـاك سـابقة البوسـنة، حيـث أقامـت دعـوى لـدى محكمـة العـدل الدوليـة

العـام 1993 ضـد صربيـا بسـبب المجـازر المرتكبـة. ولعـل صـدور أحـكام بالتعويـض المدنـي سيسـهم لاحقـاً بملاحقـة المرتكبيـن عبـر محكمـة جنائيـة، لاتّخـاذ عقوبـات ضدهـم وتجريمهـم طبقـاً للقانـون الدولـي الإنسـاني. وهنـا يمكـن اسـتعادة قـرار محكمـة العـدل الدوليـة بشـأن عـدم شـرعية بنـاء جـدار الفصـل العنصـري العـام 2000، ودعوتهـا إلـى عـدم إكمالـه، بـل هدمـه، وتعويـض السـكان الفلسـطينيين المتضرريـن بسـبب ذلـك.

فـي هـذا الإطـار، يمكـن الاسـتنتاج بـأن حصـول فلسـطين علـى عضويـة الدولـة المراقـب سـاهم فـي تقويـة خيـارات الملاحقـة للاحتـلال وفـق الآليـات الخمـس سـابقة الذكـر، الأمـر الـذي يعنـي تعظيـم قـدرة الفلسـطينيين علـى اللجـوء إلـى هيئـات الأمـم المتحـدة كـي تعمـل علـى ضمـان امتثـال دولـة الاحتـلال لقواعـد القانـون الدولـي الإنسـاني والقانـون الدولـي الخـاص بحقـوق الإنسـان، والعمـل علـى تأميـن حمايـة دوليـة للشـعب العربـي الفلسـطيني فـي إطـار تمكينـه مـن ممارسـة حقـه العـادل والمشـروع فـي تقريـر المصيـر وإقامـة الدولـة الفلسـطينية وعاصمتهـا القـدس، وتأميـن حـق العـودة طبقـاً للقـرار 194، وإرغـام إسـرائيل علـى الامتثـال للقـرارات الدوليـة وتفكيـك المسـتوطنات، وكذلـك تقديـم مرتكبـي جرائـم الحـرب إلـى القضـاء الدولـي.

المسؤولية المدنية للاحتلال

مـن أهـم نتائـج تحريـك المسـؤولية الدوليـة هـو الالتـزام بإصـلاح الأضـرار الناجمـة عـن العـدوان غيـر المشـروع، سـواء عـن طريـق إعـادة الحـال إلـى مـا كان عليـه قبـل وقـوع الفعـل غير المشـروع، المتمثـل فـي العـدوان والجرائـم ضـد الإنسـانية وجرائـم الإبـادة الجماعيـة، أو التعويـض المالـي عـن كافـة الأضـرار الناجمـة عـن الأفعـال غيـر المشـروعة، أو بالترضيـة، وبخاصـة فيمـا يتعلـق بالأضـرار المعنويـة أو الأدبيـة. فوفقـاً لقواعـد القانـون الدولـي الإنسـاني، يقـع علـى عاتـق سـلطات الاحتـلال التزامـان مدنيـان؛ يتمثـل الأول فـي ضـرورة التوقـف الفـوري عـن الانتهـاكات والأعمـال غيـر المشـروعة، وبخاصـة العقوبـات الجماعيـة بمختلـف أنواعهـا، واسـتخدام القـوة المفرطـة والمميتـة ضـد المدنييـن، والقتـل خـارج نطـاق القانـون.

أمـا الثانـي فيتمثـل فـي التعويـض العينـي والمالـي عـن الانتهـاكات التـي ترتكبهـا قـوات الاحتـلال، وذلـك بإعـادة الحـال إلـى مـا كان عليـه قبـل الانتهـاك. وإذا لـم يكـن بالإمـكان ذلـك، فـإن سـلطات الاحتـلال ملزمـة بدفـع تعويـض مالـي عـن الأضـرار التـي لحقـت بالسـكان والممتلـكات جـراء هـذه الانتهـاكات. وعليـه، يقـع علـى الاحتـلال الإسـرائيلي مسـؤولية تعويـض المواطنيـن الفلسـطينيين والسـلطة الوطنيـة الفلسـطينية عـن المبانـي والمنشـآت الخاصـة والعامـة التـي قصفتهـا قـوات الاحتـلال وخربتهـا، والأراضـي التـي جرفتهـا، والأشـجار التـي اقتلعتهـا، والبنيـة التحتيـة التـي دمرتهـا، والخسـائر التـي لحقـت بالاقتصـاد الفلسـطيني نتيجـة الحصـار والقصـف والعـدوان المسـتمر، هـذا

إضافة إلى تعويض الجرحى والأسرى وذوي الشهداء الأبرياء عن الألم والمعاناة التي حلت بهم، وعن الخسائر المادية التي تم تكبدها نتيجة للأسر أو الجرح أو القتل غير المشروع.

لقد نصت المادة 3 من اتفاقية لاهاي للحرب البرية لسنة 1907، على «أن الدولة التي تخل بأحكام هذه الاتفاقية تلتزم بالتعويض، إن كان لذلك محل. وهي تكون مسؤولة عن كافة الأعمال التي تقع من أي فرد من أفراد قواتها المسلحة». ونصت المادة 52 من الاتفاقية نفسها على أن «تقوم دولة الاحتلال بدفع مبالغ نقدية للسكان عن إتلاف الممتلكات والأضرار بها، بحيث تدفع المبالغ فوراً للمتضررين. وفي حالة عدم الدفع الفوري، فإن الدولة المحتلة تمنح هؤلاء السكان إيصالات بهذه المبالغ، على أن تقوم بدفع هذه الإيصالات بأسرع وقت ممكن». وتعتبر إسرائيل ملزمة بأحكام اتفاقية لاهاي هذه باعتبارها جزءاً من القانون الدولي العرفي.

ويكفي أن نشير إلى أن سويسرا ما زالت تدفع تعويضات إلى إسرائيل لأنها قامت بغلق حدودها أمام الفارّين اليهود في الحرب العالمية الثانية، لأنهم كانوا معرضين للموت من جانب النازية، فمن سيدفع ثمن إغلاق معابر غزة، ومن سيتقاضى لمسؤولياته المدنية والجنائية؟

ولقد أكدت بعض قرارات الأمم المتحدة، مثل قرار الجمعية العامة رقم 144/38 لسنة 1983، على حق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي في استعادة مواردها وثرواتها وأنشطتها الاقتصادية، وفي نيل تعويض كامل عما أصاب تلك الموارد والثروات والأنشطة من استغلال واستنزاف وإضرار. وهناك مجموعة من السوابق الدولية التي تلزم الدولة المحتلة بتعويض المتضررين بسبب الاحتلال، مثل قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 674، و686، و687 لسنة 1990، التي أكدت مسؤولية العراق عن تعويض الكويت عن الأضرار المادية، بما في ذلك أضرار البيئة، واستنفاد الموارد الطبيعية، أو الأضرار التي لحقت بالحكومة أو المؤسسات أو الأفراد. إن انطباق المعيار نفسه يوجب تعويض المتضررين الفلسطينيين نتيجة ممارسات قوات الاحتلال غير القانونية من قبل دولة إسرائيل.

خامساً. الفرص والقيود

1. دور حركة حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية

تمكنت الحركة الحقوقية الفلسطينية من تطوير جهودها على نحو متقدم في مجال توثيق جرائم الاحتلال على نحو مهني رفيع المستوى، وتقديم المعلومات الموثقة، واجتذاب دائرة الدعم الدولي، لا سيّما على الأصعدة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني غير المسيسة.

كما كانت قادرة على اختراق جدار الحماية للاحتلال من خلال توفير ملفات قضائية متكاملة عن عدد من جرائم الحرب والانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة التي تستوجب المساءلة، وتجاوز العقبات التي تُكبّل المحاسبة عبر مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية، عبر اللجوء لمحاكم الاختصاص القضائي الجنائي الدولي في الدول التي تسمح تشريعاتها الوطنية بذلك، وبات المئات من المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين رهن المراجعة قبل سفرهم للخارج خشية التوقيف بموجب هذه القضايا في 25 دولة.

كما أسهمت في توفير العديد من الملفات الموثقة والمدققة للجنة تقصي الحقائق المكلفة من مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (لجنة غولدستون) التي رفعت تقريرها عن الجرائم المرتكبة في سياق عدوان 2008 – 2009، الذي يتيح ملاحقة قادة إسرائيل قانونياً عبر المحافل الدولية، ولا يحد من إمكانية استخدام هذا التقرير نكوص رئاسة السلطة الفلسطينية عن متابعة تحريكه في ظل الضغوط والابتزاز السياسي الأمريكي.

غير أن المنظمات الحقوقية الفلسطينية تشهد تضييقاً سياسياً على تحركاتها في دول الاختصاص القضائي الجنائي الدولي التي عمدت حكوماتها في بعض القضايا إلى تهريب المتهمين المطلوبين تجنباً للأزمات السياسية، وسعى بعضها إلى محاولة تغيير التشريعات لمنع استمرار القضاء في نظر القضايا، إضافة إلى التضييق مالياً من مصادر تمويلها التقليدية، وفي ظل انعدام التمويل العربي عنها، في وقت خصصت فيه حكومات عربية اعتمادات مالية ذهبت سدى لمؤسسات غير قادرة وغير خبيرة في مجالات الملاحقة.

لم تتخاذل المواقف الحقوقية العربية عن النهوض بمسؤوليات إدانة العدوان والدعوة إلى وقفه وإنهاء الاحتلال والمحاسبة على جرائمه، والتحرك على مستوى المحافل العربية والدولية من أجل تعزيز الدعم لحقوق الشعب الفلسطيني وفق الشرعية الدولية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأحكام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التأكيد على مشروعية مقاومة الاحتلال، والدفع باتجاه توفير الدعم السياسي العربي للحقوق الفلسطينية، ولحمل المجتمع الدولي على الاضطلاع بمسؤولياته، وحث الحكومات العربية كذلك على الوفاء بتعهداتها لتقديم الدعم المالي الضروري لتعزيز صمود الشعب

الفلسطيني في مواجهة جرائم الاحتلال، والعقوبات الجماعية، والحصار، وحرب التجويع والإفقار التي يشنها على المجتمع الفلسطيني.

غير أن قدرة الحركة الحقوقية في الوطن العربي على التأثير تبقى محدودة بمقدار قدرتها على التأثير في تعديل وتعزيز السياسات العربية المساندة للحقوق الفلسطينية، حيث تتركز هذه القدرة على التضامن والتأييد والمؤازرة، بما في ذلك في المحافل الدولية، لكن حتى هذه الجهود تتراجع حالياً في ظل الانشغالات الداخلية من ناحية، واضطراد عدد البلدان العربية التي يتهددها الانهيار الشامل، فضلاً عن انقسامات الحركة الحقوقية بين مواقف ذات طبيعة سياسية وأيديولوجية، إضافة إلى تأثر فعل القاطرات الإقليمية الرئيسية في الحركة بالقيود السياسية، وانحسار مواردها المالية.

2. الموقف الرسمي العربي وتراجع مظاهر التأييد الشعبي العربي

تمر القضية الفلسطينية بمرحلة حرجة في ظل الأوضاع العربية الراهنة والانقسامات السياسية والاستقطابات الحادة التي طالت كذلك حركة حقوق الإنسان، فقد تراجعت على نحو مريع مظاهر التأييد الشعبي العربي للحقوق الفلسطينية، متصلة بتنافسات المحاور الإقليمية وانقسام البلدان العربية، إضافة إلى التأثر على نحو يكاد يكون مباشراً بالانقسامات الفلسطينية الداخلية.

وعقب ظهور الميل الشعبي الجارف للاستقرار في ظل مظاهر الفوضى التي عمَّت بلدان التغيير العربية التي شهدت ثورات وانتكاسات في مساراتها الانتقالية، فقد انعكس ذلك ضمناً على المواقف الشعبية من القضية الفلسطينية، أو على الأدق على مظاهر الفعل والتأثير الشعبية، بحيث باتت مظاهر التأييد الشعبية العالمية -بما في ذلك الغربية- ملموسة أكثر من مظاهر التأييد الشعبية العربية. وتتسق مع ذلك أيضاً مواقف بعض الدول اللاتينية التي بادرت إلى اتّخاذ إجراءات بحق الاحتلال الإسرائيلي تعاطفاً مع الضحايا الفلسطينيين.

في ظل حالة الانقسام العربي والتنافس الإقليمي، لم يكن الموقف الرسمي العربي ملموساً على نحو كافٍ في ظل حملات الدعاية والتشكيك المتبادلة التي أسفرت عن إهدار الوعي بالموقف الرسمي العربي. وضاعف من ذلك، عدم التحرك العربي الفاعل على المستوى الإقليمي والدولي إزاء الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وانشغال العرب بجملة ملفات أخرى.

3. الدولة الفلسطينية والمصالحة الوطنية

وتتمثل أبرز عوامل القوة التي اكتسبها الشعب الفلسطيني في نضاله، مؤخراً، في الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، وهي الدولة التي وإن كان ينقصها عضوية الأمم المتحدة بسبب التعسف الأمريكي - الغربي، فإنها باتت دولة طرف في اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف للعام 1949، وانضمام الدولة الفلسطينية إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي يتوافر لها الحق في دعوة الآليات الدولية ذات الولاية والاختصاص إلى النهوض بمسؤولياتها في مواجهة الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية، غير أن ذلك يكتنفه قدر من المخاطرة بالنسبة لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، التي تتجسد فيها أيضاً مؤسسات الدولة الفلسطينية المعترف بها دولياً، حيث سيكون ممثلوها عرضة لملاحقة الاحتلال لأشخاصهم بأشكال مختلفة، كما يمكن النيل من الشعب الفلسطيني ذاته عبر منع المعونات الدولية عن السلطة على نحو يضر بقرابة الستين في المائة من السكان الفلسطينيين الذين يعتمدون على السلطة في معاشاتهم، ولا يعد ذلك خياراً ممكناً في ظل عدم وفاء الحكومات العربية بتعهداتها المالية.

يعد الانقسام الفلسطيني أحد العوامل القوية التي تقوّض قدرة الداعمين لحقوق الشعب الفلسطيني، سواء على الصعيد العربي أو على الصعيد الدولي، ففضلاً عن تركيز الاحتلال الإسرائيلي على توفير كافة العوامل والدعايات لإذكاء هذا الانقسام لإضعاف حقوق الشعب الفلسطيني، تؤدي التنافسات العربية والإقليمية إلى مفاقمة تأثير هذا العامل على قوة القضية الفلسطينية وحضورها على المستوى الدولي، كما على قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود واستمرار مختلف أشكال نضاله من أجل نيل حقوقه المشروعة.

سادساً. خاتمة وتوصيات

لقد أكد العدوان الإسرائيلي المستمر في الأراضي الفلسطينية من استمرار الحصار والاستيطان وتهويد القدس، مرةً أخرى، على الضرورة الاستثنائية والعاجلة والمُلحة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ونيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله.

وفي القوت ذاته، تؤكد الشواهد والاعتداءات اليومية على تمسك الحكومة الإسرائيلية بنهج الاحتلال وإرهاب الدولة المنظم والقوة الغاشمة والحرب، ما يفرض على المجتمع الدولي

والعربي الاضطلاع بمسؤولياته نحو الشعب الفلسطيني، كما أكد العدوان على ضرورة الوحدة الوطنية وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية تكفل بناء إستراتيجية وطنية موحدة، تعزز من صمود شعبنا ومقاومته للاحتلال، وتضمن التصدي للتدهور غير المسبوق في أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، والضغط من أجل إنهاء الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض على قطاع غزة، وفتح كافة المعابر فوراً، وإعادة الإعمار والإيواء للنازحين وضحايا العدوان، وتضمن تعزيز الشراكات العربية والدولية من أجل العمل الجاد لإنهاء الاحتلال الحربي الإسرائيلي طويل الأمد لكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967، باعتباره سبباً رئيساً فيما يُقترف من جرائم حرب وعقوبات جماعية ممنهجة في قطاع غزة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويشكل عائقاً أمام حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وتقرير مصيره وضمان حقوقه غير القابلة للتصرف التي كفلتها له قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والأعراف والمواثيق الدولية كافة.

المطلوب فلسطينياً وعربياً ودولياً

- البدء في إقرار وتطبيق إستراتيجية شاملة تقوم على استخدام كافة الأدوات والتحركات الكفاحية والدبلوماسية والسياسية الهادفة إلى عزل ومقاطعة ومحاسبة الاحتلال الإسرائيلي، وإعادة القضية الفلسطينية إلى رحاب الشرعية الدولية بمؤسساتها وقراراتها، بعد أن صادرت دورها لفترة الرباعية الدولية والمفاوضات الفاشلة بمختلف صيغها، واعتماد توجه جدي لتبني إستراتيجية بديلة. وعلى الرغم من إدراكنا للضغوط على القيادة الفلسطينية، وبخاصة في ظل وهن الواقع العربي، فإن حقوق الضحايا في العدالة تقضي بمحاسبة قادة الاحتلال، وأيضاً منع أي عدوان جديد على فلسطين.

- مواصلة الاشتباك السياسي والدبلوماسي وحملات المقاطعة والمحاسبة للاحتلال، باعتبار ذلك ركيزة رئيسية لإستراتيجية جديدة تكتمل بالتوحد في إطار إستراتيجية وطنية تقوم على إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية وطنية جديدة، تستفيد من حالة التضامن الدولي مع فلسطين في مواجهة العدوان والحصار والاستيطان، ومن حصول فلسطين على عضوية الدولة المراقب وتُراكم عليها.

- تشجيع حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني، وبخاصة الحقوقيين والنقابات في العالم، والمؤسسات الحقوقية الدولية، ومطالبتهم بسرعة التحرك والعمل على ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتقديمهم للعدالة، ومحاسبتهم على ما اقترفوه

من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ومطالبة مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع العربي والعالم، بمواصلة فعالياتها الضاغطة على حكوماتها لمقاطعة دولة الاحتلال الإسرائيلي، باعتبارها دولة إرهاب منظم، وحث الدول والأفراد على مقاطعة وعزل إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، وملاحقة قادتها المتهمين بارتكاب جرائم حرب ومحاكمتهم.

- الانضمام، وبشكل فوري، إلى كافة الأجسام وباقي الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وتعديل التشريعات والممارسات المؤسساتية الفلسطينية لضمان التقيد بأحكام هذه الاتفاقيات على الصعيد الوطني، وحث الخطى باتجاه التوجه نحو عضوية المنظمات الدولية من أجل الاستفادة من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات لصالح قضيتنا وشعبنا.

- تفعيل الدبلوماسية الفلسطينية والعربية الرسمية والشعبية، من خلال وضع إستراتيجية تعمل على تفعيل دور السفارات والمؤسسات العربية، وضمان تعاونها مع الجاليات وأحرار العالم.

- متابعة الجهود الفلسطينية والعربية والدولية لضمان قيام الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف، بواجباتها بالضغط على سلطات الاحتلال، من أجل أن توقف احتلالها وعدوانها على الشعب الفلسطيني، وإجبارها على الالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين زمن الحرب وتحت الاحتلال، ومطالبة الأجسام التابعة للأمم المتحدة بممارسة دورها في حماية حقوق الإنسان، وقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، بما يكفل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

- تعزيز كل صور التضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهة جرائم الاحتلال الإسرائيلي في كامل الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في قطاع غزة المحتل، وإدانة مؤامرة الصمت وتراخي المواقف العربية، والتباطؤ في دعم نضال الشعب الفلسطيني، والقيام بتدابير فعالة لوقف الانتهاكات الجسيمة وجرائم الاستيطان والحصار وتهويد القدس والتنكيل بالأسرى.

- دعم التحركات الفلسطينية والعربية الجادة عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، وحركة عدم الانحياز، والعمل الجدي على مقاطعة الاحتلال ومحاصرته سياسياً واقتصادياً،

وثقافياً، وفضح سياساته العدوانية التوسعية، واستثمار فتوى محكمة العدل الدولية وتقارير لجان التحقيق الدولية، والضغط على الدول الأطراف الموقعة على اتفاقيات جنيف لعقد مؤتمر عاجل للدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتطبيق الاتفاقية، وفرض الحماية للمدنيين الفلسطينيين، والنظر في جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي والمساءلة عنها.

- دعم جهود منظمات المجتمع المدني الفلسطينية لتشكيل أوسع هيئة عربية ودولية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، والعمل على إنجاح مهمة لجنة تقصي الحقائق المقرة من مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ومواجهة الضغوط التي يتعرض لها أعضاؤها من قبل اللوبي الصهيوني وحلفاء دولة الاحتلال.

- تنشيط مختلف أشكال التضامن الشعبي العربي والدولي، والضغط من أجل موقف عربي ودولي جاد لمساندة الشعب الفلسطيني، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني العربية والدولية للتحرك العاجل لتقديم كافة أشكال التضامن السياسي والاقتصادي والثقافي مع الشعب الفلسطيني.

- مساندة جهود إعادة الإعمار وإنهاء الانقسام والاستمرار في عزل القضية الفلسطينية عن الخلافات العربية العربية، وكذلك الإقليمية، ومناهضة محاولات شيطنة الفلسطينيين، ومساندة جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية، وإنجاح مسار العدالة الانتقالية في فلسطين، وإعادة بناء النظام السياسي على أسس ديمقراطية.

... وختاماً،

مطلوب إستراتيجية تضم أساليب واضحة وموحدة، من أجل الاستفادة من دور المؤسسات الدولية، مع التأكيد على أن العامل الحاسم في نهاية المطاف، هو ترتيب البيت الداخلي، واستعادة الوحدة، والعمل على المسارات كافة بشكل متوازٍ، بما يكفل العمل مع كافة أصدقاء الشعب الفلسطيني من دول ومؤسسات وكل محبي الحرية والعدل والسلام والديمقراطية في العالم، لتكثيف جهودهم وتفعيلها، وبذل جل مساعيهم لمؤازرة الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل إنهاء الاحتلال، ومحاسبته على جرائمه، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة، حتى يتسنى له العيش بحرية وكرامة على أرض وطنه، مثله في ذلك مثل كل شعوب الأرض.

الجلسة الثانية
التدويل: التحديات والفرص

رئيس الجلسة: مجدي المالكي

المتحدثون

قيس عبد الكريم: المتطلبات السياسية الداعمة للتوجه إلى المؤسسات الدولية.

شعوان جبارين: الانضمام خطوة ... والتفعيل سياسة وخطوات.

عصام يونس: التدويل: قفز في الهواء أم أداة كفاحية لتعظيم الاشتباك السياسي والقانوني.

فالنتينا أزاروفا: مقاربات بديلة للتدويل على أساس قانوني والنضال الفلسطيني التحرري.

المتطلبات السياسية الداعمة للتوجه إلى المؤسسات الدولية

قيس عبد الكريم

أتفق ما قاله الأستاذ هاني المصري في افتتاح هذا المؤتمر من حيث التمييز بين تدويل الحل وتدويل الصراع، كما أتفق معه أيضاً في أننا الآن بصدد تدويل الصراع أكثر من كوننا بصدد تدويل الحل. والحل ليس بمتناول اليد، لسبب بسيط، وهو أن الحل لأي صراع قومي كالذي نخوض، في مواجهة الحل الصهيوني، إما أن ينتهي باستسلام أحد الطرفين وإما بتوافق الطرفين على حل وسط، والاستسلام هنا ليس مرئياً؛ أي لا يمكن أن يتم، فيما الشروط والمواصفات الضرورية للوصول إلى حل وسط أيضاً ليست متوفرة، لأنها تعني شيئاً من التكافؤ في ميزان القوى بين الطرفين، وهذا ليس قائماً الآن، لذلك، فإن المسألة، في ما يتعلق بحركة تحرر وطني فلسطينية، تكمن في العمل من أجل الوصول إلى تكافؤ في ميزان القوى، يمكّن من الوصول إلى حل، وليس مجرد تحسين الظروف المحيطة بالمفاوضات على أمل الوصول إلى حل سريع.

الوصول إلى شروط تمكّن من الوصول إلى تكافؤ بين الطرفين، يتطلب أن يشعر كلاهما أنه من أجل صون الحد الأدنى من مصالحه، يجب الوصول إلى حل وسط، وهذا غير متوفر

حالياً. والإسرائيليون لا يشعرون بأن الحفاظ على مصالحهم يتطلب الوصول إلى حل وسط، بل على العكس من ذلك، هم يشعرون، ضمن ميزان القوى الراهن، أن بإمكانهم استخدام القوة ليؤمنوا مصالحهم بشكل كامل دون أن يتخلوا عن أي شبر من الأرض، ودون أن يستجيبوا لأي حق من حقوق الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن المسألة المطروحة تغيير هذا الواقع، أي جعل الاحتلال مكلفاً، بحيث يضطر الإسرائيليون للبحث عن حل سياسي.

يسلّم الجميع الآن بأننا بحاجة إلى إستراتيجية جديدة غير تلك التي مضينا فيها طيلة الـ 25 سنة الماضية، والتي يمكن تسميتها تجاوزاً «إستراتيجية مسار أوسلو»؛ أي محاولة الوصول إلى حل من خلال التفاوض على قاعدة الأساس الذي أرساه اتفاق أوسلو. لقد وصلنا إلى طريق مسدود في هذه الإستراتيجية، والكل يسلم الآن بأننا بحاجة إلى أخرى جديدة.

والإستراتيجية الجديدة ليست مجرد تدويل كما يعتقد أو يَطرح البعض. فالتدويل هو عنصر وبُعد من أبعاد الإستراتيجية الجديدة المطلوبة، وهناك أبعاد أخرى تجعل من هذا البُعد قابلاً للتحقيق أولاً ومؤثراً في مسار الصراع، ومرة أخرى لا بد منها، وهي التي يمكن أن نسميها «المتطلبات السياسية» لخيار التدويل.

ما الذي نعنيه حين نتحدث عن خيار تدويل الصراع؟ نقصد مسارين متلازمين ومتداخلين، وكلاهما يؤثر على الآخر، وهما:

- تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين من حيث الاعتراف بها من قبل أوسع عدد من دول العالم ومؤسسات الأمم المتحدة، ومن خلال انضمامها للاتفاقيات الدولية المختلفة.
- الاستناد إلى القانون الدولي وتفعيله من أجل جلب المجتمع الدولي إلى النقطة التي يحاسب فيها إسرائيل، ويضعها موضع المساءلة على خروقاتها واستمرار احتلالها في الأرض الفلسطينية، وعلى جرائم الحرب التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، وبخاصة جريمة الحرب الكبرى المتواصلة وهي التوسع الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

والوصول بهذا الجهد المبذول من أجل تفعيل القانون الدولي للضغط على إسرائيل، إلى النقطة التي يعزل بها المجتمع الدولي إسرائيل كدولة مارقة، ويفرض العقوبات عليها بسبب سياستها القمعية والاستيطانية المخالفة للقانون الدولي والمنتهكة له، هو المغزى من عملية التدويل، وسيؤثر تأثيراً مباشراً على ميزان القوى بيننا وبين الاحتلال، بحيث يجعل استمرار الاحتلال مكلفاً لإسرائيل، من خلال العزلة الدولية، واستمرار العقوبات التي يمكنها زعزعة أسس النظام الصهيوني بكامله.

كل الإستراتيجية القائمة على التدويل الآن تستند إلى أن الأراضي المحتلة العام 67، هي أراض محتلة، وينطبق عليها القانون الدولي، باعتبارها أراضي محتلة، وعلى إسرائيل أن تحترم القانون الدولي أو تُعاقب على أفعالها. وإذا أخللنا بهذا الأساس الذي تقوم عليه الإستراتيجية، كالادّعاء بأن حل الدولتين لم يعد ممكناً، وبالتالي لم يعد هناك فرق بين الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 67 و الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 48، فإننا لا نزعزع الأساس القانوني فحسب، إنما أيضاً الأساس المنطقي لكل مسعى لتفعيل إستراتيجية التدويل. لذا، أدعو إلى الحذر في التصريحات أو الآراء التي تستسهل إطلاق الأحكام بأن حل الدولتين مات، وعلينا البحث عن حلول جديدة، وهي فعلياً غير جديدة، إنما قائمة منذ زمن، ونحن لا نفعل سوى إعادة إحيائها ذاتياً ودون اعتراف العالم بها. نحن بحاجة إلى 20 عاماً لبناء إجماع دولي على هذا المنظور الجديد، في الوقت الذي فيه إجماع دولي على وجود أراضٍ محتلة تواصل فيها إسرائيل التوسع الاستعماري المخالف للقانون الدولي واتفاقية جنيف، ما يمكننا من تعبئة رأي عام دولي للضغط على إسرائيل بسبب ارتكابها المخالفات، وهذا جوهر إستراتيجية التدويل، والركيزة لهذا أن هناك حقاً لدولة فلسطين في ممارسة سيادتها كدولة على الأراضي المحتلة، وتعزيز مكانة فلسطين على المستوى الدولي، ولا أعرف كيف يمكن أن نقوم بذلك إذا كنا ندعي أن حل الدولتين انتهى، فلا منطق في ذلك.

ما هي المتطلبات السياسية لنجاح إستراتيجية التدويل؟

- أن يكون هناك ما يسند هذه الإستراتيجية على الأرض، لأنه بدون تغييرات في الواقع القائم على الأرض، لا يمكن لأي جهد دبلوماسي، مهما كان مكثفاً ومهماً ومبدعاً، أن يحقق إنجازات على الصعيد الدولي. اذا كان الوضع على الأرض هادئاً ومستتباً لإسرائيل، واذا كانت إسرائيل تمارس سيطرتها على الأرض المحتلة، من دون أي شكل من أشكال الاحتجاج أو المقاومة من الجانب الفلسطيني، لن ينظر أحد بشكل جدي لأي جهد، لا من أجل تعزيز مكانة دولة فلسطين، أو من أجل محاكمة إسرائيل على جرائم لا أحد في العالم يسمع بها. لذلك لا مغزى لبعد إستراتيجي اسمه التدويل إلا اذا اقترن ببعد إستراتيجي آخر اسمه المقاومة على الأرض، وهي بطبيعة الوضع وميزان القوى بين الطرفين، ستكون صيغتها الرئيسة مقاومة جماهيرية وشعبية. لكني أدعو إلى عدم خوض نقاش في ما بيننا حول ما إذا كان يجب أن تكون هذه المقاومة سلمية أو غير ذلك.

- نحن مطالبون بأن نبني إجماعاً فلسطينياً بين القوى والمجتمع ككل على أن المقاومة حق مشروع، لكن أيضاً علينا ممارسة هذا الحق في نطاق ما يتيحه

لنا القانون الدولي؛ أي أن يكون له ضوابط حتى لا يدخل هذا البعد الإستراتيجي في تناقض مع البعد الآخر؛ وهو تعبئة القانون الدولي من أجل معاقبة إسرائيل على جرائمها.

- عندما نقول للعالم إن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر، وهذا ما قاله الرئيس «أبو مازن» في الأمم المتحدة، كما قاله الشباب في ساحة المواجهات، وحين نبعث هذه الرسالة للعالم، فنحن مطالبون بترجمتها إلى فعل، وأول عناصر هذا الفعل هو أن نقول مثلما قال «أبو مازن»: لا يمكن أن نستمر بالالتزام باتفاقات لا تلتزم بها إسرائيل.

وبهذه الأبعاد الثلاثة: التدويل، المقاومة، وصياغة العلاقة بيننا وبين إسرائيل، نستطيع توفير عوامل قوة ضاغطة تمكن من تعديل ميزان القوى، وتفتح الطريق أمام حل، وفي هذه الحالة يجب أن يكون الحل دولياً عندما تتوفر مقوماته؛ بمعنى ألا يكون تحت الرعاية المنفردة الاحتكارية للولايات المتحدة، بل أن يكون بإشراف ورعاية المجتمع الدولي ككل، من خلال هيئة دولية جماعية تشرف على هذا الحل، وأيضاً من خلال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية كأساس لهذا الحل.

هناك مقومات لنجاح مثل هذه الإستراتيجية، وهي من المتطلبات الأساسية لنجاح أبعادها كافة، لا سيّما التدويل، وأهم هذه المقومات إنهاء الانقسام، وإقامة وحدة وطنية.

الوحدة الوطنية ليست عملية مقايضة بين طرفين، أو بين قيادة (م ت ف) وحماس، ومن ينظر إليها بتلك الصيغة، فإنه يقزمها ويجردها من كل أبعادها المتعلقة بالصراع مع إسرائيل، والمتعلقة بالبعد الدولي للقضية الفلسطينية، وإذا فقدنا وحدانية ووحدة التمثيل الفلسطيني، نكون قد فقدنا حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتذهب كل جهودنا في التدويل هباءً.

الانضمام خطوة ... والتفعيل سياسة وخطوات

شعوان جبارين

في المداخلات السابقة، تم التركيز على أن كلفة الاحتلال يجب أن تزيد كقاعدة للانتصار أو لتحقيق الأهداف. ما أود قوله أن في القانون الدولي مساحة واسعة جداً لزيادة كلفة الاحتلال. فالأساس لموضوع فرض العقوبات، وحظر المنتجات، هو أساس قانوني واسع. لكن السؤال هو كيف نستخدم هذا البُعد وننتقل به إلى مستوى التأثير؟

هناك أيضاً كلفة سياسية يمكن أن تحرج أطراف الدول الثالثة أمام مسؤولياتها، وتضطر إلى العمل وفق التزاماتها القانونية. وأود استغلال هذه اللحظة للإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلسة انعقاد عادية، وبالإمكان التقدم أمامها بمشروع قرار يطالب الأمين العام ويُلزمه بتقديم تقرير في العام القادم، يظهر فيه كيف تصرفت الدول حسب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية المتعلق بجدار الفصل العنصري، ذلك أن على تلك الدول ألا تدعم الجدار وغيره بالاستناد إلى الفتوى. ويقول للأمين العام: تابع وراقب الدول جميعاً، ومن منها لها استثمارات في المستوطنات وغيرها، وقدم لنا تقريراً في العام القادم.

يجب أن نعمل باتجاه خلق آليات فعالة أكثر من اتّخاذ قرارات تنص على أحقيّة الشعب

الفلسطيني في موارده الطبيعية، وفي حقه في تقرير المصير، فضلاً عن مجموعة من القرارات التي تصدر سنوياً. يجب أن نتخذ الخطوة باتجاه تكليف هيئات الأمم المتحدة، وتحديداً الأمين العام، وهذه الخطوة هم يحاولون تجنبها والهروب منها، ونحن عادةً نذهب ونعمل مقايضات، لأننا نريد من الأوروبيين والأميركيين أن يصوّتوا، في حين أن التصويت في الجمعية العامة بالأغلبية، والأغلبية هي لصالح الشعب الفلسطيني وهذا واضح تماماً. لا نريد تصويت الأوروبيين؛ أي ألا نجعل من التصويت الأوروبي النقطة الأساسية في أي تحرك أو حركة، وهذا ينطبق على كثير من المجالات. نحن معنيون بالأوربيين، ولكن إذا كانوا يريدون إجهاض أو تفريغ أي مشروع قرار من مضمونه -وهذا مسعاهم- أمام مجلس حقوق الإنسان، وفي كل وكالات الأمم المتحدة المختلفة، فإننا لا نريد التصويت الأوروبي، لأننا سننجح في هذا الاتجاه.

النقطة الثانية التي أود الإشارة إليها، هي أن انضمام فلسطين إلى عضوية محكمة الجنايات الدولية خطوة مهمة وبالغة الأهمية، ولا أحد يقلل منها بالمعنى السياسي، ولكنها غير كافية، إذ تتطلب إرادة سياسية وإمكانات تقنية وفنية وقانونية للتعامل مع الموضوع. فلسطين قفزت في الهواء بـ 44 اتفاقية وميثاقاً في زمن قياسي، بينما لم تكن البنية التحتية ملائمة لهذا الموضوع، لذلك بإمكاننا أن نستثمر في هذا الاتجاه؛ خوفاً من أن تتحول هذه الآليات والاتفاقيات إلى سلاح ضدنا بسهولة إذا لم نتقن التعامل معها. وأعطي مثالاً بسيطاً جداً: أنا أقول إن الانضمام لا يعني فقط كيفية مواجهة الاحتلال، إنما كيف أمكن شعبي من حقوق وأحفظ كرامته، فشعب لا يعيش مكرماً من سلطته، لا تتوقع منه أن يقاوم، بل سينقسم على حاله.

في العام 2014 وقعنا على اتفاقيات الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، وفي النصف الثاني من العام نفسه زادت الانتهاكات الفلسطينية الداخلية (تعذيب، اعتقال تعسفي، ملاحقات بأشكال مختلفة، آخرها كان ضد الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت، ... وغيرها). وبالتالي، غداً إذا أردنا تقديم تقارير، فإن اللجان ستنظر في تلك الانتهاكات، فكيف سيكون موقف فلسطين أمام الدول المختلفة حين تخرج تلك اللجان بتوصيات ونتائج وخلاصات ختامية تنتقد تلك الممارسات الفلسطينية، وسينصب الاهتمام كلّه على الشأن الفلسطيني الداخلي، على الرغم من أن تلك الممارسات لها بعد متصل بالاحتلال، وسيستسهل المجتمع الدولي انتقاد فلسطين ومهاجمتها بعد ذلك. كان يجب أن يأخذ موضوع الانضمام إلى تلك الاتفاقيات بعين الاعتبار المصلحة الوطنية والحقوقية والقانونية. لذا أتساءل أحياناً: هل يوجد عدم إدراك؟ أو جنون؟ هل أدركوا، حين وقعوا الاتفاقيات ثم عادوا وعملوا ضدها، أن تلك الاتفاقيات هي سلاح بيد المجتمع الدولي ويحاسبنا به.

أهمية أخرى لموضوع انضمام فلسطين للاتفاقيات الدولية، تكمن في أن فلسطين حالة فريدة، حيث ستثير نقاشاً قانونياً لم يسبق له مثيل، ليس في القانون الإنساني فحسب، بل أيضاً في القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

لقد انضمت فلسطين للاتفاقيات دون تحفُّظ، والآن الكثير من الأكاديميين ودارسي القانون يقولون إن المسألة تتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة؛ أي بالجغرافيا، وهناك خبراء يقولون إن المسألة لا تتعلق بالجغرافيا فحسب؛ ففلسطين انضمت بدون تحفظات، وانضمامها ارتكز على الإنسان الفلسطيني الموجود أيضاً في أراضي العام 1948، فلمَ لا تمتد هناك؟ وبالتالي، يجب أن أعرض في التقرير وضع الفلسطيني في أراضي 48، ووضع الفلسطيني في لبنان، ولا قيود في هذا الموضوع، وهذا النقاش سيضع لجان الاتفاقيات المختلفة أمام تحدٍ قانوني، وأنا أقول إن بإمكاننا خلق التحدي القانوني في هذا المجال. هناك آراء قوية، ولم تختبر سابقاً، لأن حالتنا فريدة في هذا الاتجاه، فإذا لم تكن هناك فِرَق حقيقية واستثمار في وزارة الخارجية التي تزخر بمجموعة من الشبان الرائعين، لكن تجاربهم لا تزال بسيطة ولا تمكنهم من التعامل مع المسائل التقنية والقانونية البعيدة والعميقة، بالتالي فإن النتيجة التي ستُقدم في أي تقرير، وسيتم التعاطي معها، ستكون إما لنا وإما علينا حتى في الجانب السياسي أيضاً.

صحيح أن موضوع المستوطنات والمستوطنين ينظمه القانون الإنساني الدولي، لكنه أيضاً يخضع لقانون حقوق الإنسان، ونحن حالياً منضمون له، فكيف سأتعاطى مع هذا الموضوع؟ هل يوجد لدي مجال أن أشير في الوثيقة الأساسية العامة التي سأضعها أمام الأمم المتحدة إلى أن موضوع المستوطنات والمستوطنين هو، بشكل واضح، يشكل مخالفة وانتهاكاً للقانون الدولي؟ أعتقد أن هناك مساحة واسعة جداً يجب العمل عليها.

شيء آخر، يوجد ما يُسمى آلية الشكاوى بين الدول، ولم تستخدم نهائياً. وهناك في بعض الاتفاقيات المحددة الخاصة، مثل اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز العنصري، آلية الشكوى بين الدول، وهذا ينطبق على حالنا بين اليوم والأمس؛ بمعنى أن الطفل فادي علون الذي قتله جنود الاحتلال الإسرائيلي على مرأى من الجميع، إضافة إلى المعلومات الهائلة التي نمتلكها والتي تبين التمييز العنصري بأشكاله المتعددة والتحريض الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي، يمكن لفلسطين التقدم بهما عبر آلية الشكوى بين الدول، وتقارع إسرائيل وتشتبك معها قانونياً وتقاضيها، وقس على ذلك العديد من الاتفاقيات والمساحات الواسعة التي نستطيع استخدامها.

لقد أشار الدكتور ناصر القدوة إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وأرى أن هذا

الأمر «منجم ولن يُعاد»، ولمن يعرف الآن تشكيلة محكمة العدل الدولية يقول إن «ما أخذتموه سابقةً واستثناءً في تاريخ المحكمة، ولا يمكن أن تحصلوا عليه مرة ثانية»؛ أي أن المحكمة تنحو الآن منحى المحافظة جداً جداً في الموضوع، والجميع يُقر أن هذا الرأي الاستشاري منجم، والفلسطينيون لم يغوصوا فيه لأسباب سياسية. فرياض منصور ممثلنا في نيويورك يقول «إذا أخذتَ الضوء الأخضر من القيادة السياسية، سأشتبك بهذا الرأي في الجمعية العامة وفي هيئات الأمم المتحدة اشتباكات هائلة، ولكن هناك ضغوطاً سياسية، فالأميركيون يضغطون باتجاه أن لا نذهب بالقرار إلى أي وُجهة، لأن الموضوع متصل بالمستوطنات، وأنت تتحدث عن قرار مُلزم للجهة التي رفعته». ويأتي البعض فيقول «هذا رأي استشاري» .. نعم هذا رأي استشاري وغير ملزم لإسرائيل، لكن الذي يرفع السؤال كي يستفتي قانونياً هو الجمعية العامة، إذاً هو ملزم للجمعية العامة، وجرت العادة في تاريخ كل الآراء الاستشارية أن يتم التعاطي مع المحكمة الدولية بإيجابية، وأقرب إلى الإلزام في كل المراحل والمحطات. لكن الآن فلننتقل بهذا الرأي خطوة إلى الأمام، فالبعد السياسي يدفعنا إلى ذلك، وناصر القدوة حين ذكر أنه يعلم أن مساحة هائلة كانت أمام الرأي، لكن القرار السياسي كان يحول دون أن نخوض في هذا الموضوع مسافات بعيدة، فتأتي الدول وتسأل: «أين مسؤوليتك من هذا الموضوع؟».

ما سمعته اليوم من ممثل الأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط، يشكل لغة جديدة لم تكن سابقاً للأمم المتحدة، وأرى أن المجتمع الدولي وصل إلى محطة «اللي فات مات»، ويجب أن نتعامل الآن بطريقة وآلية جديدة، بمعنى أن المشاريع التي كنا نبنيها على أساس الثنائية والمفاوضات انتهت». أنا أفهم الأمر هكذا. وغداً سنلتقي مع سياسيين وغيرهم، وسيحاولون التهرب، وإذا لم نفعّل نحن الموضوع، وقمنا بمواقف سياسية مستندة إلى قانون، بمعنى أننا جربنا كل شيء ثنائي وأقصينا القانون الدولي وحقوق الإنسان عن مساحتنا، ستكون النتيجة كارثية. الآن يجب أن نعود إلى هذه المحطة عندما نقوم بأي عملية سياسية على أساس القانون الدولي.

نقطة أخرى مهمة، وهي القضاء الفلسطيني، إذا أردنا أن نعزز فكرة زيادة كلفة الاحتلال، ونعزز البعد السيادي والهوية الفلسطينية، لا بد من الإشارة إلى نقطتين، هما:

- يجب أن أعيد الاعتبار لمفهوم وحدة الشعب الفلسطيني، ولا أخاف أو أرتجف لأن القانون «هيك». وفي السياسة يجب أن لا ترتجف قدماي حين أقول شعبنا الفلسطيني في أراضي 48، أي أن القائد السياسي و«أبو مازن» يجب أن يقف ويقول الشعب الفلسطيني في الـ 48، ونؤشر على الشعب الفلسطيني في كل مكان، وأرى

أن أداة ذلك هي منظمة التحرير، فالمجتمع بات أكثر ميلاً نحو تعزيز المشاركة والتمثيل، ومدخل ذلك هو منظمة التحرير، وليس المجلس التشريعي.

- القضاء الفلسطيني هو ليس مجرد منبر، إنما قاعدة إطلاق وانطلاق في هذا الموضوع، وبإمكاننا الاشتباك بمساحات واسعة جداً في موضوع القانون الدولي والتزاماتنا، وفلسطين اليوم ملتزمة بهذا الاتجاه. ونحن اليوم، كمنظمات، نستطيع الذهاب والاشتباك وتسجيل قضايا ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين على الأحداث الأخيرة، ونطالب القضاء الفلسطيني بالاستناد إلى دور فلسطين، وتحديداً اتفاقيات جنيف، وبخاصة المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على أن كل دولة طرف أن تأخذ كل الإجراءات لملاحقة مقترفي الانتهاكات الجسيمة، وهي جرائم الحرب. بمعنى آخر، علينا كفلسطينيين الالتزام وقضاؤنا عليه الالتزام، ولا يهم إذا لم يستجب الإسرائيليون لنا، وهذا وارد وأكيد، لكنني أعتقد أن هذا عامل مهم جداً في إطار السياسة والقانون، والتعامل مع هذا الموضوع بهذا الاتجاه.

التدويل: قفز في الهواء أم أداة كفاحية لتعظيم الاشتباك السياسي والقانوني

عصام يونس

شكراً لمركز مسارات على الدعوة الكريمة وتنظيم اللقاء والنقاش المهم الذي استمعت إليه حتى الآن.

أعتقد أن التعامل مع اصطلاح التدويل بحاجة إلى حذر شديد، وأرى أنه يجب الاتفاق على الاصطلاح أولاً. القضية الفلسطينية ولدت مدوّلة، فقد نشأت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالتالي يجب النظر إلى موضوع التدويل باعتباره جزءاً من تعظيم الاشتباك السياسي والقانوني والدبلوماسي مع الاحتلال، فهو ليس اكتشافاً جديداً في لحظة أزمة، أو في لحظة فارقة من تاريخ شعبنا، وكأنه مفتاح الحل.

والتدويل بهذا المعنى يجب ألا يخضع كما خضع سابقاً إلى توظيف النفع السياسي. وإذا اتفقنا على ذلك، أعتقد أنه يمكن النظر إلى موضوع الاشتباك السياسي في ظل الفضاءات الجديدة التي توفرت بحصول فلسطين على صفة الدولة غير العضو في العام 2012، بمعنى أن هناك هامشاً جديداً توفر لتعزيز هذا الاشتباك. وأعتقد أن جزءاً من أزمة النظام السياسي،

يكمن في أننا تعاملنا -إلى حد كبير- في تاريخ العمل السياسي الفلسطيني، ليس على أرضية الفعل، وإنما، في غالب الأحيان، على أرضية رد الفعل، وهذا تكلفته عالية جداً جداً على النظام السياسي، وعلى شعب تحت الاحتلال. ويمكن استحضار عديد من الأمثلة في هذا الشأن، منذ أن طرحت أولى المبادرات «أوسلو»، و«ميتشيل» وما قبلها وما بعدها، وكنا أقرب لكيس الرمل الذي يتلقى ضربات، ويجب أن يحدد موقفاً، ولم نكن مبادرين إلا في حالتين، وهما التوجه إلى الأمم المتحدة للحصول على صفة الدولة غير العضو، وإعلان الاستقلال في الجزائر العام 1988.

هذه إحدى المشاكل البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني التي بحاجة لحديث مطول. نحن أمام مشهد مع حصاد الآثام الآن، وأبعد ما نكون عن تحقيق مشروعنا الوطني؛ حالة الانقسام تفتيت للجغرافيا والديموغرافيا، ونأمل ونصلي ونبتهل لئلا تتعرض الهوية الوطنية الجامعة لأي اهتزازات أو تفتيت. هناك احتلال ما زال قائماً، وعلى مدى الـ 20 عاماً السابقة تغول الاحتلال في الأرض الفلسطينية استيطاناً وتهويداً، وبخاصة في المدينة المقدسة، ولا يزال الحصار مفروضاً على قطاع غزة، وهناك تقطيع لأوصال الوحدة السياسية التي جرى تعريفها في اتفاق أوسلو بأنها وحدة إقليمية واحدة، ولم يجرِ المساس بسلامتها الإقليمية بعد، على الرغم من أنه لم يجرِ تعريفها بأنها أراضٍ محتلة.

وأعتقد أن المركز القانوني تعرض لاهتزاز كبير جداً خلال العشرين عاماً الماضية، وكثير من القضايا تعرضت لاهتزازات كبيرة، وأن الأوان لإعادة الاعتبار إلى القضية الوطنية، وأعتقد أن هذا بحاجة إلى تضافر جهود كبيرة.

ما نهدف إليه يجب أن يكون من خلال هذا التعظيم السياسي: أولاً، أتفق مع ما تفضل به الجميع بشأن إعادة الاعتبار للقضية الوطنية الكبرى، من خلال أمرين اثنين: رفع المشروعية الأخلاقية والقانونية والسياسية عن الاحتلال وتجريم ممارساته، ورفع مكانة دولة فلسطين ضمن جماعة الأمم المتحضرة لتحتل مكانها الذي تستحق.

كلا هذين الأمرين له فعل وأدوات مختلفة؛ ففيما يتعلق بالاحتلال، أعتقد أن نقطة البدء في موضوع التدويل يجب أن تنطلق من توفر الإرادة السياسية، فما يدور في عقول المواطنين وقلوبهم هو هل التدويل مرتبط بنوع آخر من التوظيف السياسي له علاقة بإمكانية البدء بمفاوضات جديدة مثلاً، أو هل لو توجهنا مستخدمين كل الهوامش المتوفرة، ألا نكون في لحظة فارقة؛ كوننا في حالة انكشاف خطيرة ناتجة عن اعتماديتنا الهائلة على ما سوانا تمويلاً ودعماً سياسياً بسبب أوسلو، وبالتالي في ظل هذا الانكشاف الخطير الذي جميعنا ندركه، هل سوف نتعرض لضغوط في سياق حديثنا عن التدويل؟ وهل يمكننا خوض هذا التحدي الكبير؟

أعتقد أن التدويل في حالتنا مرتبط بجملة من الوسائل الكفاحية الأخرى، وهي جزء من عملية كفاحية يجب النظر إليها، فهناك طريق طويل أمامنا من أجل الانعتاق والتحرر من الاحتلال. وكما نقول دائماً، هذا لا يتحقق بالضربة القاضية، وإنما بمجموع النقاط، ما يعني أنه يجب أن نحسن استخدام أدواتنا في هذا الشأن، في ظل ما توفر لدولة فلسطين من هوامش جديدة، وأعتقد أنه يجب أن نحسن استخدامها حتى لا يكون الموضوع قفزاً في الهواء.

كنا دائماً ننظر إلى موضوع الشرعية وكأنه يحقق العدالة، لكن الشرعية لا تحقق عدالة، وإنما نحن بحاجة لتوظيف كل ما لدينا من ممكنات، وهي كثيرة، أولها أننا شعب لديه المشروعية الأخلاقية، ونحن تحت احتلال، ونحن الضحايا، وبالتالي يمكن النظر إلى الموضوع من زاوية أزمة النظام السياسي، لربط من نحن؟ وماذا نريد؟ وكيف لنا أن نريد؟ ... ما نريده هو لحظة من لحظات الحقيقة.

لذلك، أرى أن موضوع التدويل والحديث عنه يجب أن يكون مرتبطاً بقضايا أخرى لها علاقة بالإرادة السياسية. كما أن أدوات التدويل مهمة جداً من موارد، وخبرات، وتحصين ضد الضغوط، وتوافق الكل الوطني الفلسطيني على ذلك. هذه أساسيات من أسس الإرادة وأدوات التدويل، فالتدويل بحاجة إلى إنهاء ما هو قائم من حوار في الحالة الفلسطينية، وأقصد إنهاء الانقسام. إذ كيف لنا أن نذهب باتجاه هذا الاشتباك وتعظيمه في الوقت الذي نعاني من خلل كبير جداً يكلفنا غالياً ويعصف بواقعنا وقضيتنا الوطنية الكبرى؟

أرى أيضاً أن التدويل، طالما نحن متفقون على أنه مرتبط بكل القضايا، يجب أن يرتبط بإصلاح منظمة التحرير، حتى نقطع كل الشكوك، ونحقق أقصى ما يمكن من الغاية المرجوة منه، وأقصد إصلاح منظمة التحرير، وأدواتها المتمثلة بالسفارات وغيرها، كونها رأس الحربة المتقدم في الاشتباك مع المؤسسات الدولية والاحتلال، وأيضاً الأجهزة الأخرى التي تعمل في المجالات الدبلوماسية والسياسية.

لقد تعرضت القضية الفلسطينية والإقليم لاهتزازات كثيرة، بفعل تسونامي «الربيع العربي». وقد تمثل هذا الاهتزاز على القضية الفلسطينية بأن أصبحت في ذيل أجندة الأولويات العربية والدولية، والتحدي الأكبر أمامنا هو كيف لنا أن ندفع قضيتنا إلى الأمام، إلى الموقع الذي نستحق. الأن أصبحت هناك أولويات لدى العالم تمتد من أوكرانيا إلى سوريا وما بينهما من قضايا، وهذا أمر موضوعي، وبالتالي فإن التحدي الماثل أمامنا كشعب، هو أن ندفع قضيتنا إلى الأمام، ضمن عمل منظم، وألا نخطط للفشل، فالموضوع ليس «فزعة أو قفزة في الهواء».

قضيتنا مدوّلة عشية أوسلو، وكان هناك من ينتصر لنا، وكانت مؤسسات فاعلة على مستوى العالم، وكان تحت مظلة منظمة التحرير آلاف المؤسسات من مختلف أصقاع الأرض تتولى عملية تنظيم عملها وما إلى ذلك، وكانت تقوم بعمل مهم جداً، ولكننا أهملناها وتركناها خلال السنوات الماضية، وأعتقد أن مراجعة هذه القضايا أمر ملحٌ ومهمٌ جداً.

يجب النظر إلى موضوع التدويل من زوايا أخرى، وإعادة تعريفه بحيث يكون منظماً ومرتبطاً بما يريده الفلسطينيون، وليس خياراً وحيداً أو معزولاً عن العملية الكفاحية التي بالضرورة يجب أن يخوضها الشعب الفلسطيني. وأرى أنه إذا مر يوم على الشعب الفلسطيني دون أن يستصدر قراراً من جمعية عامة، أو مؤسسة دولية، فإن هناك مشكلة، وبالتالي هذا الاشتباك القائم يجب أن يكون مستمراً حتى نستفيد من خيار التدويل بأقصى حد ممكن.

كتبت عشية التوقيع على ميثاق روما، أن الانضمام كان مهماً جداً، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية مهم جداً. وأحد أهداف الانضمام إلى الاتفاقيات هو مشاغلة الاحتلال بشكل دائم ومستمر، لذا، يجب عقلنة موضوع الانضمام حتى لا يكون بيعاً للوهم أو «ديماغوجيا»، وانضمامنا إلى محكمة الجنايات الدولية ليس هدفاً بحد ذاته، إنما يوفر لنا فضاء جديداً للاشتباك مع الاحتلال، وبالتالي لا نتوقع أن تحدث محاكمة سريعة لمجرمي الحرب الإسرائيليين، إذ إن المدة الزمنية لذلك قد تطول أو تقصر.

وأعتقد أن انضمام دولة فلسطين للاتفاقيات كان خطوة مهمة جداً، ومن وقع عليها كان متمثلاً للمخاطر التي سوف تتعرض لها دولة فلسطين من ضغوط. طبعاً في اليوم التالي للتوقيع، تم تجميد أموال الضريبة المستحقة «المقاصة»، والولايات المتحدة ناقشت تجميد 440 مليون دولار هي حصة السلطة من الدعم الأمريكي، وما إلى ذلك من ضغوط سياسية مورست على السلطة، ولكن السلطة قامت ووقعت، وهذا أمر مهم جداً، ولكن الخطوة التالية هي: كيف نجعل من هذه المحكمة فضاء للاشتباك الجدي والحقيقي مع الاحتلال؟ يجب علينا توفير كل الإمكانيات من أجل ذلك، وأعتقد أن العمل يسير حتى الآن في هذا الجانب بشكل جيد.

إن قرار الانضمام بما يحتمله من فرص، يجب أن يشكل عنواناً آخر لنزع الشرعية عن الاحتلال، وخطوة أخرى تقربنا أكثر نحو العدالة، فالعدالة في سياق الصراع المفتوح مع الاحتلال، لن تتحقق بالضربة القاضية، بل بمجموع النقاط، وهو ما يستوجب أن يحظى القرار وأخواته من أدوات الفعل المنظم وعناصر الاشتباك السياسي والقانوني، بدعم من الكل الفلسطيني، وأن توظف له كل الممكنات من الإسناد والدعم الفني والسياسي، وحتى لا يكون قرار الانضمام بيعاً للوهم أو نوعاً من «الديماغوجيا» التي تسعى إلى توظيفه سياسياً، أو

تجري المبالغة غير الموضوعية في قيمة المتوقع منه، على أهميته الكبيرة والاستثنائية، فإن الواجب الأخلاقي يقتضي التأكيد على أن المحكمة، مرة أخرى، ليست المقصودة بحد ذاتها، بل هي فضاء آخر جديد على درجة عالية من الأهمية للاشتباك السياسي والقانوني مع الاحتلال ومجرميه، ونزع الشرعية القانونية والأخلاقية عنه، وهو ما يوجب الدخول إليه ونحن في قمة الجهوزية دون ارتباك أو تردد بعمل مهني محترف.

نعيد التأكيد على أن الشرعية لا تصنع العدالة، بل يجب توظيف كل الممكنات في ذلك، نريد شرعية وعدالة بحجم الدم الذي سال ولا زال يسيل على الأرض الفلسطينية، وأعتقد أن العمل في هذا الشأن يجب أن يكون محترفاً ومدعوماً سياسياً، ولكن البنية التحتية يجب أن تكون جاهزة لموضوع التدويل من إنهاء الانقسام، وإصلاحات مطلوبة أصبحت فرض عين الآن، لتحقيق نتائج في هذا الموضوع.

أما فيما يتعلق برفع مكانة فلسطين ضمن جماعة الأمم المتحضرة، فأعتقد أنه من الضرورة بمكان القيام بهذا الاشتباك لانتزاع الاعتراف بدولة فلسطين. ولكن أيضاً موضوع التوقيع على الاتفاقيات على أهميته، فأعتقد أن الدولة الوحيدة التي وقعت على الاتفاقيات دون أي تحفظ هي دولة فلسطين، حتى في الاتفاقيات التي تنطوي على حساسية شديدة، ونحن نفاخر بذلك، وهذا أمر مهم، ويحضرني هنا مثل عندما تبنى المجلس التشريعي قانون الاجتماعات العامة، سئلنا عن رأينا فيه، فقلنا إن أسوأ ما في القانون أنه «جميل كثير»، بمعنى أنه قانون جيد جداً لدرجة أنه من الصعب أن يطبق.

في معرض إعدادنا للتقارير المتوجبة علينا نتيجة انضمامنا إلى الاتفاقيات الدولية، كيف ستتم تغطية قطاع غزة في الوضع الراهن، إذ أن المتعارف دولياً إن فلسطين هي الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، كيف سنغطي قطاع غزة في تقرير دولة فلسطين؛ التقرير الأول الذي سيكون ذا أهمية استثنائية وبالغة، والذي سيعيد الاعتبار للولاية القانونية ووحدة الأراضي الفلسطينية، وما إلى ذلك.

of Oslo's recent repudiation at the UN).[16] The relationship between the authorities in the West Bank and Hamas needs to be explained to reflect Hamas' status as a local government authority formally part of the unity government under international law.

A veridical approach to international law-based 'internationalisation' efforts proposes an epistemic shift that would not only refine our understanding of the effects of international legality and the arenas and techniques for its activation, but also interrogate the veridicality of current Palestinian approaches and aspirations to justice and peace through international law. In other words, knowing all too well that international law is used instrumentally, formulated indeterminately and enforced politically, what should be the role of international law in the Palestinian liberation struggle? Appealing to international law as the most objective system to discursively narrate a condition of domination and dispossession is certainly reasonable, but expecting that left to their own devices international or domestic processes do more than affirm and condemn such illegalities is at best wishful.

[16] See also, Valentina Azarova, 'An international legal demarche for human rights? Perils and prospects of the Palestinian UN bid', International Journal of Human Rights, Vol 18, No 4-5 (2014).

legal and financial risks arising from business operations in settlements are a further indication of the operation of a legal need to ensure that internationally unlawful facts are not given legal effect by domestic law.[14]

IV Concluding remarks: mirroring international legality in Palestinian practice

To exemplify Palestine's seriousness about the use of international law and its accountability mechanisms, an international law-based strategy for 'internationalisation' needs to be based not only on a veridical approach to others' international law obligations – and their operations in the domestic/internal orders of third party actors – but also on the effects of these obligations on Palestine's position. The full activation of Palestine's international legal personality as a state requires that Palestine become not only a subject that demands respect for rights in different international fora, but also one that conforms its conduct with applicable international rules.

Foremost, Palestine should ensure domestic conformity with international human rights law, humanitarian law, and criminal law (including positive complementary through domestic investigations, based on adequate legislation and institutional reform. By fulfilling its reporting obligations to human rights treaty bodies, for instance, it could substantiate the reach of Israeli illegal misconduct and evidence the limits of its ability to exercise basic governance powers due to Israeli occupying forces' policies of annexation and encroachment on local authority in a manner that exceeds the duty-based authority of an occupying power. By enacting a cultural heritage protection law and documenting the challenges to its enforcement, for instance, alongside the listing of Palestinian world heritage sites, Palestinian bodies can enhance their authority and credibly vis-à-vis third parties and more readily raise suspicion about the origin of 'Israeli' artefacts.

A further set of housekeeping measures concerns the structures of Palestinian representation in the international system, including in particular the government of the State of Palestine: there is an urgent need to distinguish between the Palestinian Authority and the government of the State of Palestine, while maintaining the role of the PLO as the representative of all Palestinians, including the Diaspora.[15] It is crucial to clearly distinguish the actions of the Palestinian Authority that result from Israel's coercion, from the acts of the government of the State of Palestine (until its dismantling as part

[14] Notably, third states and international organisations who need to avoid giving legal effect to unlawful acts could seek Israel's cooperation to obtain information about allegedly Israeli misconduct to resolve suspicion, potentially favourably; e.g. states concerned by destruction of their funded infrastructure in the so called 'Area C' of the West Bank have begun to gather demolition orders to keep track of Israeli officials and laws behind such acts.

[15] It appears symptomatic that, as noted, Palestine's 12(3) declaration was regrettably submitted to the ICC in 2009 on Palestinian Authority rather than PLO letterhead.

in settlements. Whereas downstream illegality refers to the procurement of settlement-produced products or the engagement in military cooperation entailing recognition of Israeli practices that systematically violate IHL as lawful, which can create serious risks of criminal liability and financial penalty for companies and individuals. In other words, the illegality under domestic law ensues from the fact that Israeli domestic law cannot be recognised (and as such does not exist) as a legal and lawful basis for the third party actor's activities.

Similarly to the domestication of UNESCO law, many states' domestic laws rely on the operation of ICL and complement it by averting against their domestic jurisdiction becoming a haven for international criminals or their activities through the financial or otherwise support and complicity of the third state's nationals in such acts. The ICC's examination of the situation in Palestine means third party states are likely to become even more acutely aware of these risks. Given international criminal law's "personification effect", foreign states might find it necessary to restrict transfers of funds and travel, inter alia, of specific individuals and private entities involved in criminal conduct, including settler land acquisition and management companies. Such criminality-based measures against specific persons and entities were part of the EU's response to Russia's unlawful annexation of Crimea.

In turn, at the institutional level, some third party states have become aware of the risks of their arms sales and military cooperation with Israel due to the Israeli military's abhorrent record of compliance with international humanitarian and human rights law during hostilities in Gaza.[13] Following the summer 2014 Gaza war, which Israel code-named Operation Protective Edge, the UK initiated a review of 12 active export licenses for arms and military equipment to Israel (worth £7 billion annually from January to June 2014), and decided to suspend them in the event that hostilities recommence, whereas Spain banned all arms exports to Israel (it sold €4.9 million of grenade fuses, optical systems, and other arms to Israel in 2013). Then, in October 2014, Israel was apparently excluded from multinational air force drills in Italy.

What more, since the aim of domestic regulatory processes is to manage and avoid risks to the public order and the domestic rule of law, they often operate on the basis of reasonable suspicion: if third state cannot appropriately rely and extend comity to Israeli practice, their public and private entities could become required – under domestic legal obligations – to review and in some cases terminate such relations. The business advisories issued by about 18 EU governments warning their corporate nationals of the

[13] This is not to say that Israel's very use of lethal force against Palestinian groups in Gaza in at least three major altercations since 2008 was lawful since as an occupying power Israel is under an obligation to maintain public order and to guarantee basic rights to the protected persons under its control. Notwithstanding the consensus under international law, Israel claims a right to self-defense and denies the 'occupied' status of the Gaza Strip. Sharon Weill & Valentina Azarova, 'The 2014 Gaza War: Reflections on jus ad bellum, jus in bello, and accountability', in Annyssa Bellal (ed.), The War Report 2014 (Oxford University Press, 2015) 360.

domestic listing of West Bank sites as cultural heritage located inside Israel's borders. By listing Palestinian sites on the world heritage list, Palestine could moreover assert its internationally-recognised sovereign rights over sites listed under Israeli law.

Despite Israel's position on the work of the Human Rights Council, which fundamentally undermines its authority and credibility, it continues to engage with the treaty body system and is fully aware of the significance of the UN's standard-setting function. Hence, detailed reporting on Israeli (proxy) violations through the co-option and coercion of Palestinian authorities, entailing both wrongful actions and omissions, could be coupled with challenges against fundamental aspects of Israel's Core Common Document on file with the Council, in order to both set the record straight about Israel's self-definition and actions, as well as further UN mechanism-based processes. In June 2015, after concerted lobbying by rights groups exposing the facts about the number of child casualties resulting from Israeli actions, Israel narrowly escaped being included on the SG's Special Rapporteur on Children and Armed Conflict's list of shame in its 2015 by mobilizing political pressure to reverse the decision.

ii. International criminality in third state orders

The UNESCO regulatory framework and institutional arena – including the eight conventions and protocols ratified by Palestine in 2012 – is a springboard for raising concerns about third party involvement and implication in illegality. UNESCO's conventions are not only widely ratified, but also some of the international instruments most rigorously incorporated in domestic law. Domestic criminal and civil laws prohibit the exhibition, sale, or otherwise transfer of illegally procured cultural property, affecting both museums and private dealers.[12] In other words, by permitting their nationals to receive illegally-transferred cultural property or become involved in archaeological projects through Israeli institutions operating in occupied territory (under Israeli domestic law), third state authorities are risking both their nationals' involvement in illegal activities and the deficient implementation of domestic law.

In both types of cases, public and private third party actors can incur liability under their domestic/internal order for both up and downstream effects of international illegality. Cases of upstream illegality are more common, including the business activities of foreign companies in Israeli settlements, including by servicing an Israeli business partner, which inevitable entail their reliance on Israeli domestic law for licensing, titles, taxes and other paperwork. The same would apply to tour sites and agents operating in settlements, as well as support originating from third state to charitable activities

[12] The only reason Canada refused to seize the 'Dead Sea Scrolls' from the Royal Ontario Museum in 2010 was the fact that the Canadian penal code requires Palestine, the country of origin, was not a member of UNESCO. Valentina Azarova & Nidal Sliman, Activating Palestine's UNESCO Membership, Al-Shabaka, March 2014 <https://al-shabaka.org/talks/activating-palestines-unesco-membership/>.

i. Challenging Israel's 'good standing' in international organisations

This rationale and model of enforcement has potential for challenging Israel's 'good standing' in international organisations. If used effectively, international bodies' declarative role of determining illegalities and affirming rights can both deconstruct and expose Israeli domestic legal practices, structures and networks of public and private perpetrators of internationally illegal acts, and catalyse the 'ripple' effects of international illegality on the internal regulatory orders of international organisations.

The Israeli Football Association's membership in FIFA and UEFA set of fora for such enforcement opportunities.[7] Namely, the rules of procedure on membership could be used to seek the Israeli Association's suspension for territorial violations, as was the case with the former Yugoslavia. Similar prospects are in stock at UEFA, who decided not to recognize and prohibit Crimean clubs from playing under the auspices of the Russian Football Union.[8] Instead of submitting a motion to demand recognition of the Palestine Football Association as "the sole governing body responsible for organizing and supervising football in all of its forms in the territory of Palestine", at the FIFA meeting in summer 2015, the Palestinian delegation should have also sought to trigger the internal regulatory processes that resulted in the adoption of such decisions.

Based on the abovementioned internal corrective processes at work in the EU-Israel context,[9] in 2010, upon its accession to the OECD, the Israeli General Office of Statistics committed to submit to the OECD disaggregated statistical data distinguishing between Israel's pre-1967 borders and the occupied territories it administers.[10] The basis for these measures was OECD by-laws and regulations on data-protection, the implementation of which was driven by the organisation's existential need to keep its house in order.[11] This rationale could also be activated to challenge Israel's standing in UNESCO, given both its systematic violations of UNESCO conventions in the occupied territories since 1967 and the territorial scope of the application of its membership, including through

[7] Art. 84 FIFA Statute "Associations, Leagues or Clubs that are affiliated to a Member may only join another Member or take part in competitions on that Member's territory under exceptional circumstances"; cited in Andreas Zimmermann, 'Palestine v. Israel: 1:0? Palestine, Israel and FIFA: What Are the Laws of the Game? Part II', EJIL: Talk!, 25 June 2015 <http://www.ejiltalk.org/palestine-v-israel-1-0-palestine-israel-and-fifa-what-are-the-laws-of-the-game-part-ii/>.

[8] UEFA Emergency Panel decision on Crimean clubs, 22 August 2014 <http://www.uefa.org/about-uefa/news/newsid=2134978.html>; cited in Ibid.

[9] Valentina Azarova, 'Legal house-keeping in the EU', Open Democracy, 31 July 2013 <https://www.opendemocracy.net/opensecurity/valentina-azarov/legal-house-keeping-in-eu>.

[10] Statement by the Government of the State of Israel concerning the acceptance by the State of Israel of the obligations of membership in the OECD [item 1(iv)]; Decision of the OECD Council to invite the State of Israel to accede to the convention on the OECD / C(2010)42/ FINAL; Report of the OECD Secretary General on the accession of Israel to the Organisation / C(2010)42/ REV2 [item 35]; cited in Krassimir Y. Nikolov, 'Ashton's Second Hat: The EU Funding Guidelines on Israel as a Post-Lisbon Instrument of European Foreign Policy Making', Diplomacy (2014).

[11] Ibid. Other aspects of OECD cooperation with Israel, including in the tourism sector, could arguably be triggered to follow suit on this differentiation.

domestic orders of international organisations, third party states and private actors, including businesses and charitable associations. The purpose is not only to scandalise Israeli internationally unlawful acts, but to alert third party actors, states and international bodies of the legal and political risks to their ability to respect their own international legal and domestic law obligations as a result of relations with Israeli entities.

III Activating domestic/internal law-based enforcement processes

While a detailed account of the techniques by which such processes can be activated goes beyond the ambits of this paper, a number of key guiding principles are of note, which are then elucidated based on an exemplary set of potential enforcement opportunities. First, the regulatory process that we seek to trigger needs to be based on domestic/internal law, and not international law. What this also means is that we have to consider the inductive sources of international law – indicators of the rules of transnational governance found in and operationalized by domestic law – shaped by state practice and consent through domestic legal orders and not standalone international norms that prescribe state action deductively. Secondly, domestic courts asked to adjudicate either extraterritorial issues or questions of international legality are likely to shy away in deference to their executive branch; whereas, domestic/internal regulatory authorities charged with the protection of the domestic legal order are considered matters of domestic prerogative, subject to administrative legal regulation.

Thirdly, triggering domestic/internal regulation of international legality requires specificity: the specific international norms and their specific operation in specific domestic laws, regulations; as well as the specific aspects of internationally illegal conduct and facts and their potential to effectuate deficient implementation of domestic law. To operationalize these links, they need to be presented as artful constructions that trigger the regulatory authority of relevant domestic/internal bodies charged with oversight of the implementation of specific domestic legal provisions. Relatedly, as distinct from an 'unrealistic' approach to the operation of international law through prescriptive speech acts looking to exert compliance in the absence of 'hard' power, such interventions are aimed at the activation of specific regulatory processes and can have real prospect in achieving specific results by triggering concrete consequences in domestic/internal law.

Palestine can use its international treaty obligations and reporting duties to substantiate and crystallise the reach and effects of Israeli wrongdoing – for instance, by unveiling Israel's control over all domains of life in the West Bank and Gaza through the UN human rights treaty bodies monitoring and reporting system – but it cannot guarantee that the internal regulatory processes of international organisations create implications beyond repeated condemnation and closer scrutiny. The awareness raising stage is of course crucial, but it is arguably also over-saturated. Bringing states and international actors to understand the concrete effects on their domestic/internal order of their reliance on and presumption of legality of Israeli acts and the facts they produce.

to uphold consistency and ensure legal certainty in the application of domestic law, domestic regulatory authorities need to manage external risks arising from engagements by their authorities and nationals that are structured in a manner that relies on and gives legal effect to the internationally unlawful acts of a foreign wrongdoing authority, such as Israel. Since such regulatory processes are driven by the existential juridical need of law-abiding states and international organisations to protect themselves from the effects of the internationally unlawful acts of a foreign authority on domestic law and public policy commitments, the need to uphold the integrity of the rule of international law is a by-product of the need to maintain the integrity of the domestic legal order.

There are two principal reasons why engagements between third state-based actors and Israeli entities can produce risks for the third state's domestic orders: 1) the Israeli public or private entity is either based or operates in occupied territory (including illegally annexed territory) under Israeli domestic law, and in contravention of the law on territoriality; or 2) the Israeli entity or individual is systematically involved in illegal acts, structurally embedded in Israeli institutional and legal practice, including widespread violations of international humanitarian law that may amount to international crimes.

In sum, this model of enforcement is essentially based on two presumptions: 1) international law has close links with and produces consequences in domestic law; and 2) concrete domestic/internal regulatory processes that rely on criteria of legality enshrined in international law can activate effective acts of compliance with international law, and in some cases also inter-state enforcement. Recent examples of such measures and policies by law-abiding third states include the EU's 'restrictive measures' package against Russia for its annexation of Crimea, which consists of both politically-willed and legally-necessitated measures targeting specific transactions, persons and business sectors.[5] A more subtle, albeit at times less coherent process, has also been taking place in the context of EU-Israel relations and more broadly, transactions between Israeli entities and European public and private actors; propelled by the work of the MATTIN Group and documented by a June 2015 European Council for Foreign Relations policy paper.[6]

An 'integrated' approach to international law-based 'internationalisation' should look to domestic/internal regulatory processes — such an approach can give content to international legal obligations and result in the review and in some cases termination of engagements that 'implicate' third party actors in the wrongdoing state's unlawful acts. A strategy for triggering such enforcement processes needs to be based on a thorough, closely tailored understanding of the effects of international legality on the internal and

[5] In June 2014, for instance, EU prohibited imports from Crimea (Council Decision 2014/386/CFSP & Council Regulation (EU) No 692/2014) as part of a broader EU non-recognition policy on the internationally illegal facts produced by Russia.

[6] European Council on Foreign Relations, EU Differentiation and Israeli Settlements (June 2015) <http://www.ecfr.eu/publications/summary/eu_differentiation_and_israeli_settlements3076>. Krassimir Y Nikolov, 'Ashton's second hat: The EU Funding Guidelines on Israel as a Post-Lisbon Instrument of European Foreign Policy Making', Diplomacy (2014) 167.

Since the political spotlight on the ICC that has made it out as a panacea for the conflict, and as such deprives it of the political 'breathing space' required for it to do its work, this paper focuses on the need to broaden the scope and form of Palestinian appeals to international law, mechanisms and processes in a manner that captures the veridical (true to life) effects of international legality on state conduct. The paper begins by setting the stage for the arena of an under-studied and under-exploited set of domestic/internal law based processes of international norm enforcement (II); and proceeds by flagging a number of opportunities for alternative forms of enforcement to both exemplify the techniques that could activate these processes (III). By way of conclusion, some remarks are provided on the way the Palestinian domestic order needs to mirror the effects of international legality, through a set of domestic house-keeping measures needed to be able to credibly further these 'internationalisation' efforts and guarantee their political and legal success (IV).

II A veridical approach to international law's operationalization

International law's dogma is that its operation is politically-driven: states invoke international law ex post and in an accessorial manner to justify political decisions, and evade the application of international rules when politically convenient. Yet, this is also a source of the most common erroneous perception about international law-based act of compliance being all discursive and instrumental – a form of 'governmentality through law'. This relegation of the international legal order to the domain of political 'good will', is at least partly a product of the strict separation between domestic/internal regulatory processes from compliance with international norms, we have relegated compliance with international law. The truth is that the adjudication of facts, situations and authority under international law – through production of normative facts about internationally illegal acts and situations – is most pronounced in terms of its concrete legal effects in the context of domestic/internal regulatory processes.

What conventional understandings of state compliance with international law often sidestep and misconstrue is the fact that there is a category of what could be referred to as 'real' or 'pure' instances of compliance with international law: whereby a state or international actor chooses a certain course of action because it is legally-necessitated by their domestic or internal regulatory order, and not because it is politically willed and suitable. Such actions are based on the reliance of domestic law on international norms to assess the legality of the conduct of public and private actors subject to their jurisdiction. States have placed high stakes in the international legal order as a form of transnational governance and criteria of legality from certain specialized bodies of international law are incorporated widely into domestic regulatory processes, e.g. corporate governance, trade, immigration control.

In the domestic/internal domain, compliance with international rules is understood as more than mere political etiquette balanced against other foreign policy considerations:

slow-walk Palestine's preliminary examination into oblivion, short of ever deciding not to investigate, human rights organisations confirm that she continues to assure that her work is underway.[1]

A key aspect of the preliminary examination, in addition to examining the gravity of the situations and the type of cases at hand, is the question of complementarity – central to the operation of the ICC – which essentially prioritises national proceedings, and can investigate and prosecute only those cases that a party to the conflict is either unwilling or unable to prosecute domestically (Art 17 of the Rome Statute). Israeli institutional practices not only produce internationally unlawful acts but have also, unsurprisingly, barred accountability and relied on internationally unlawful investigative practices in its extensive attempts to head off international processes.[2] Since the 2014 Gaza war, Israel has multiplied its efforts to head off international accountability processes – an insidious campaign for 'positive complementarity'.[3] Israel went from using 'statehood' as a sword vis-à-vis the ICC since 2009, to using 'complementarity' as a shield.[4]

Israel's performances of international legality are imbued with a culture of legality that inherently rejects the application of international law: Israel considers the West Bank, including East Jerusalem, as part of its domestic territory; refuses the application of the law of occupation to the Gaza Strip; and deprives Palestinian armed groups of belligerency status or rights. The most prevalent and long-standing Israeli internationally unlawful acts are twofold: infractions of the international law on territoriality, and systematic violations of international humanitarian and human rights law. Given Israel's long-standing institutional unwillingness to genuinely respect international law – having severe consequences on the rule of international law more generally – the discussion should focus not on whether Israel is willing genuinely to investigate, but rather whether it is institutionally capable of 'willing' to act in accordance with international law.

[1] * Visiting Lecturer, Holy Spirit University of Kaslik, Lebanon; Research Fellow, Institute of Law, Birzeit University, Palestine; Gaza IHL consultant for Amnesty International; adviser to other organisations in and on Palestine since 2007. This non-paper is based on remarks made at an Institute of Law 'legal encounter' on the ICC in May 2015, and on the presenter's work with Al-Haq, MATTIN and Amnesty International; as well as independent research published in peer-reviewed journals (some cited below). Comments most welcome: [valentinaazarov@gmail.com]. ICC Prosecutor Bensouda's Office has also signaled that it may require an Art 14 state party referral from Palestine with specific cases; though this is should not limit the material scope of any investigations based on the Art 12(3) ad hoc self-referral concerning 13 June 2014 onwards.

[2] See, on Israel's unwillingness under the complementarity principle, Valentina Azarova & Sharon Weill, 'Israel's Unwillingness: The Follow-Up Investigations to the UN Gaza Conflict Report and International Criminal Justice', International Criminal Law Review (2012).

[3] The international law term used to refer to the ICC's efforts to bring about credible, genuine domestic investigations as part of its mandate of deterrence – since non-genuine, unwilling investigations would be miss the mark and require ICC intervention.

[4] This has manifested in a series of reports: a 277-pager released in June 2015 providing a general account of the Gaza 2014, coupled with ongoing internal investigations by the MAG of specific cases; a September 2015follow-up report on the implementation of Turkel II; and a forthcoming report by the State comptroller on political and military echelons decision-making.

Law-Based 'Internationalisation' of Palestinian Rights:

Towards A Veridical Approach to International Laws' Operationalisation

Dr. Valentina Azarova*

I Backdrop: ICC hype and the limits of conventional international law enforcement

Since Palestine's long-awaited double-barrelled triggering of the ICC's jurisdiction – through accession (art 15 of the Rome Statute) and ad hoc self-referral (art 12(3) of the Statute) – there has been much ado about the prospects of international (criminal) accountability for individuals and, at least indirectly, the State of Israel, as the ICC's wheels of justice begin to turn. Yet, the Court's monumental mandate – a hard-rule based international judiciary charged with combatting international impunity in contexts of perpetual conflict – is, in practice, subject to overbearing political pressures, as well as a considerable resource related limitations. The Court relies heavily on state consent, as late Cassese famously put it: it a "giant without arms or legs" that "needs artificial limbs to walk and work". While, experts observe, there is still a chance the OTP will

الجلسة الثالثة

(مائدة مستديرة)

الصراع، السلام، البعد الدولي: رؤى نسوية

جلسة خاصة بالتزامن مع الجلسات الحوارية التي تنظمها «نساء من أجل السلام عبر العالم» في العديد من البلدان

رئيسة الجلسة: فيحاء عبد الهادي

المتحدثات

إيلين كتاب، ريما نزال، خلود المصري، مريم أبو دقة، ماجدة الحلو، سمر الأغبر، ريما ترزي، زهيرة كمال، سامية الزبيدي، منى الخليلي، سامة عويضة.

فيحاء عبد الهادي

فـي بدايـة جلسـتنا لا نملـك إلا أن نحيـي الـدور الفاعـل الممتـد للنسـاء فـي الهبّـة الانتفاضيّـة الحاليّـة، وبالطبـع يشـارك الشـبان والشـابّات يـداً بيـد، ويتصـدّون معـاً للاحتـلال الإسـرائيلي، وهـو دور ممتـد ومتواصـل منـذ أوائـل القـرن الماضـي لغايـة الآن.

تنعقـد المائـدة الحواريـة المسـتديرة فـي 15 تشـرين الأول 2015 فـي فلسـطين تحـت عنـوان «الصـراع، السـلام، البعـد الدولـي، رؤى نسـويّة» بالتزامـن مـع انعقـاد موائـد سـلام فـي أكثـر مـن بلـد مـن بـلاد العالـم: إندونيسـيا، نيكاراجـوا، البرازيـل، كينيـا، بنغـلادش، السـودان، تايلانـد، نيبـال، باكسـتان. وأود إخباركـم كيـف جـاءت فكـرة تنظيـم موائـد السـلام عبـر العالـم.

جـاءت موائـد السـلام عبـر العالـم بعـد انعقـاد القمـة العالميـة التـي هدفـت إلـى إنهـاء العنـف الجنسـي أثنـاء النزاعـات فـي لنـدن العـام 2014، حيـن اطلقـت مجموعـة مـن النسـاء، بقيـادة واحـدة مـن نسـاء السـلام فـي الفلبيـن آيريـن سـانتياغو، حملـة عالميـة حـول النسـاء والسـلام والأمـن بعنـوان «أن تؤخـذ النسـاء علـى محمـل الجـد» (Women seriously)، التـي هدفـت إلـى خلـق حركـة عالميـة تجمـع المجموعـات العالميـة المختلفـة فـي حـركات النسـاء والسـلام مـن أجـل إعـلاء أصـوات النسـاء فـي توصيـل الرسـالة.

إذا كنّـا جادّيـن إزاء السـلام، يجـب أن نأخـذ النسـاء علـى محمـل الجـد. وتتلخـص رؤيتهـا فـي أن

العمل الجماعي هو الأكثر تأثيراً لإحداث التغيير الاجتماعي، وبسرعة، كما تهدف الحملة إلى أن تبدأ حركة عالمية لإدخال فاعلية النساء وموقعهن القيادي كعنصر أساس ورئيس لتحقيق السلام والأمن، وسوف تدعم القوى الاجتماعية الفاعلة التي تقودها نساء جادّات برنامج الدعوة الخاص بمجموعات كثيرة وشبكات عمل وتحالفات مثل: «المنظمة غير الحكومية، مجموعة العمل حول النساء والسلام والأمن في الأمم المتحدة، عصبة النساء الدولية للسلام والحرية، نساء السلام حول العالم، مبادرة جائزة نوبل، جمعية الشابّات المسيحيات، بليون انتفاضة، وغيرها».

وأحد أهداف هذا الجهد هو تعزيز التحالفات بين الشبكات الدولية والإقليمية والقومية، لتوليد وعي جماهيري يقود إلى نقلة في السياسة وفي العمل على المستويات العالمية والإقليمية والقومية.

موائد السلام ستكون الرمز الرئيس للعمل النسوي الجماعي الذي يهدف إلى تحقيق السلام في العالم، وستنظم هذه الموائد، حتى يسهم أكبر عدد من النساء في بلورة أجندة النساء العالمية لإنهاء الحروب وبناء السلام.

تقود هذه الحملة سكرتاريا «نساء جادّات»، أما منظمة «نساء سلام عبر العالم» فهي تستلم قيادة تنظيم موائد السلام في بلاد محددة بالتنسيق مع السكرتاريا.

الأهداف والموضوعات التي تُناقَش في هذه الموائد عبر العالم، هي:

- لفت نظر الإعلام إلى قرار 1325 ومتابعة تنفيذ قراراته.
- الاهتمام بأساليب وحملة نساء جادّات.
- تضمين النساء في عملية صنع السلام على جميع المستويات: حوار عميق، مصالحة، فهم عميق للسلام في الماضي والحاضر.

وهنا، ومن فهمنا لهذه الخلفية، يبرز سؤال لا بد من طرحه اليوم: «ما الذي يجمع النساء الفلسطينيات مع النساء عبر العالم؟ وما الذي يخص المرأة الفلسطينية وحدها؟»، وبخاصة أن هذا العام 2015 يصادف الذكرى المئوية لتأسيس أقدم منظمة دولية للنساء من أجل السلام «العصبة الدولية من أجل السلام والحرية» في لاهاي، والذكرى العشرين لمؤتمر بكين (المؤتمر الرابع حول النساء)، والسنة الخامسة عشرة لإصدار القرار الدولي المهم 1325 الخاص بالنساء والسلام والأمن، ونهاية مبادرة الأمم المتحدة المسمّاة «أهداف التطوير

فـي الألفيـة» التـي وضعـت مسـاواة النسـاء كواحـد مـن تلـك الأهـداف، إضافـة إلـى أنهـا الذكـرى العاشـرة لتسـمية 1000 امـرأة للحصـول علـى جائـزة نوبـل للسـلام بشـكل جماعـي.

تأمـل نسـاء العالـم أن يحمـل العـام 2015 الكثيـر مـن الأمـل لهـن فـي مـا يتعلـق بالنسـاء والسـلام إذا اتفقـت النسـاء واتحـدن للنضـال مـن أجـل قضايـا تهمهـن جميعـاً، والاحتفـال الحقيقـي يكـون حيـن تتـم ترجمـة الأقـوال إلـى أفعـال.

مـاذا عـن نسـاء فلسـطين؟ هـذا الشـهر شـهد الذكـرى العشـرين لمؤتمـر بكيـن، هـذا المؤتمـر الـذي ناضلـت المـرأة وأسـهمت عبـره فـي صـدور قـرار تاريخـي بإدانـة الصهيونيـة كحركـة عنصريـة. هـذا القـرار التاريخـي فـي تشـرين الأول/أكتوبـر جديـرٌ بـأن نحتفـل بـه أيضـاً، بحيـث نبنـي علـى القـرار، وبعـد أن ألغـي القـرار نناضـل مـن أجـل إعادتـه مـرة أخـرى.

وحيـن ننظـر إلـى أوضـاع النسـاء الفلسـطينيات وواقـع حيواتهـن مـن منظـور حقوقـي، وبعـد العودة إلـى الألفيـة وأهدافهـا كوسـيلة مـن أجـل تطبيـق اتفاقيـة «سـيداو»، وقـرارات مؤتمـر «بيجيـن»، وقـراري مجلـس الأمـن 1325، و1889، وهـذا القـرار الأخيـر لمـن لا يتذكـر، أكـدّ مسـؤولية كل الـدول فـي إنهـاء سياسـة الإفـلات مـن العقـاب، ومعاقبـة المسـؤولين عـن كل أشـكال العنـف، بمـا فـي ذلـك الاغتصـاب والعنـف الجنسـي.

أمـا بالنسـبة لخصوصيـة أوضـاع المـرأة الفلسـطينية، فتتبيـن أيضـاً بعـد قـراءة، مـن منظـور حقوقـي، لوثيقـة حقـوق المـرأة الفلسـطينية التـي تسـتند إلـى الأعـراف والمواثيـق الدوليـة والقانـون الأساسـي الفلسطيني.

النسـاء الفلسـطينيات يعشـن واقـع الاحتـلال الإسـرائيلي العنصـري الاسـتيطاني البغيـض، ويناضلـن مـن أجـل التحـرر مـن الاحتـلال وبنـاء دولـة المؤسسـات والقانـون.

كيـف تنظـر النسـاء الفلسـطينيات إلـى السـلام؟ هـل هنـاك سـلام مـن وجهـة نظـر نسـوية؟ لنسـتمع إلـى المتحدثـات ولنفتـح المجـال للتعقيـب والنقـاش بعدهـا.

السلام من منظور نسوي

أيلين كتّاب

إن مفهوم السلام الحقيقي، من منظور نسوي، لا يختلف بشكل مبدئي عن المفهوم الإنساني الكلي للسلام، فهو مفهوم شامل مكثف يحتوي على أبعاد مختلفة، لا يتجزّأ، ويتفق عليه معظم الشرفاء من نساء ورجال، لأنه يجسد الحل العادل المنطقي والأمثل لجميع التناقضات القائمة ما بين الدول، وما بين فئات المجتمع الواحد، ويحقق الظروف الموضوعية والذاتية للسلم والتنمية لجميع أفراد المجتمع. يمكن القول إن هذا التعريف هو تعريف مثالي للسلام، خصوصاً في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الوطن العربي. فالسلام، إذا تحقق، يؤَمّن أولاً العلاقات المتكافئة بين الأطراف أو الدول المتنازعة، وينعكس ثانياً ينعكس على مستوى المجتمعات المحلية ليساهم في تحقيق الانسجام الداخلي بين الفئات الاجتماعية المختلفة، على أساس العرق والدين والنوع الاجتماعي؛ لأن السلام يتسم بغياب العنف والخوف والكراهية والعقاب، وينهي الخلاف ليسود الوفاق والأمن والاستقرار والتنمية. كما أنه يتم في سيرورة تاريخية، أو في مراحل متدرجة، تمكّن المجتمعات من بناء القاعدة الضرورية لاستدامة الاستقرار، من خلال تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، ولكن يبقى الشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو إيجاد نظام سياسي ديمقراطي يحقق توزيعاً عادلاً للموارد المادية، ويخدم مصلحة المجتمع بكل فئاته.

هـذا أحـد الأطـر المفاهيميـة، أو التعريفيـة، الـذي أود أن أسـتخدمه للسـلام ليكـون الإطـار المرجعـي لتحديـد أولاً، أسـباب غيـاب السـلام، وثانيـاً، كيـف وفـي أي ظـروف يمكـن أن يتحقـق؟ بنـاءً علـى هـذا المفهـوم يصبـح السـؤال هـو: هـل هنالـك سـلام فـي أي منطقـة فـي العالـم؟ الإجابـة عنـه سـهلة، لأن جميـع شـروط تحقيقـه غيـر موجـودة فـي ظـل توسـع الرأسـمالية فـي شـكلها الليبرالـي الجديـد، الـذي يقـوم علـى اسـتغلال كل مـا هـو موجـود مـن مـوارد بشـرية ومادية لتحقيـق تراكـم رأسـمالي وبأشـكال عبوديـة جديـدة. ولكـن، يمكـن القـول إن السـلام النسـبي يمكـن أن يكـون موجـوداً، ولكـن بتفـاوت فـي مسـتوى العنـف والكراهيـة والخـوف والاسـتقرار والتـوازن فـي العالـم، لأن الأنظمـة التـي تنشـر العنـف وتسـتخدمه كآليـة للنفـوذ والاسـتغلال، تتمتـع باسـتقرار نسـبي، لأنهـا تُصـدِّر التناقضـات إلـى خـارج منطقـة حدودهـا، وتسـتخدم العنـف والفوضـى الخلاقـة لنشـره فـي بلـدان أخـرى، وبالتحديـد فـي دول مـا سـموها «الجنـوب». فعلـى هـذا الأسـاس، يمكـن فهـم مـا يحـدث الآن فـي الوطـن العربـي عامـة، وفـي فلسـطين خاصـة، إذا أخذنـاه كمثـل لفهـم أسـباب غيـاب السـلام، وكيـف يمكـن أن يتحقـق.

لكـنّ مفهـوم السـلام الشـامل والإنسـاني لا يعنـي غيـاب الأبعـاد النسـوية، وبخاصـة فـي وقـت الحـروب والنزاعـات، لأن الحـروب والنزاعـات لديهـا أبعـادٌ أكثـر مأسـاوية ووطـأة علـى النسـاء مـن الرجـال. فكمـا نـرى حديثـاً فـي بعـض المجتمعـات العربيـة، فـإن النسـاء السـوريات والعراقيـات، وكمـا عرفنـا تاريخيـاً الفلسـطينيات، يعشـن واقعـاً مريـراً أولاً، بسـبب العنـف العـام الوطنـي والقومـي والطبقـي، إلـى حـد مـا، الـذي يتعـرض لـه كل مـن النسـاء والرجـال، ولكـن بأشـكال ودرجـات مختلفـة. فالعنـف بشـكل عـام وفـي كل أشـكاله يشـكل عبئـاً إضافيـاً علـى النسـاء، وذلـك بسـبب غيـاب القيـم الإنسـانية والأخلاقيـة للحـروب والنزاعـات، التـي تشـكل أبعادهـا خصوصيـة للنسـاء. فتشـتيت واقتـلاع الأسـر مـن مسـاكن حمايتهـا وتحويلهـا إلـى أسـر لاجئـة، يعـرّض النسـاء خاصـةً لأشـكالٍ مـن العنـف والخـوف تُفقدهـن فيـه كل مـا هـو إنسـاني مـن حمايـة واسـتقرار وكرامـة واحتـرام وقدسـية لأجسـادهن، بسـبب تعرضهـن للسـبي، أو الاسـتغلال الجنسـي، أو الخطـف، أو الاغتصـاب. والأهـم مـن ذلـك، يفقـدن السـيادة علـى أجسـادهن، مـا يعزلهـن اجتماعيـاً ويعيـق تحقيـق تقريـر مصيرهـن وذاتهـن. فالتشـتت والخـوف مـن العنـف بـكل أشـكاله، والاضطهـاد الجنسـي والعرقـي، وعـدم توفّـر الحريـة الكافيـة للتنقـل واختيـار موقـع اللجـوء والاسـتقرار، يمثـل أهـم مزايـا الاغتـراب لـدى النسـاء؛ لأن النسـاء مـن أهـم أدوارهـن الاجتماعيـة هـي المسـاهمة فـي بنـاء قاعـدة معنويـة لاسـتقرار العائلـة. فالحـروب والنزاعـات والعنـف الموجـه يؤثـر بشـكل أكبـر علـى النسـاء كونهـن مسـتضعفات ضمـن المنظومـة الاسـتعمارية والأبويـة والذكوريـة والهرميـة للمجتمـع والعائلـة. هـذا إضافـة إلـى عـدم ملكيتهـن للمـوارد الماديـة والمعنويـة الأساسـية التـي تجعلهـن مسـتقلات، وتمكنهـن مـن مواجهـة ظـروف وتحديـات الحـرب والنزاعـات بشـكل مسـتقل. فتُتـرك النسـاء دون أي إعالـة أو دعـم، إمـا لغيـاب

الرجل المعيل في حال استشهاده، أو قتله، أو اعتقاله، أو مشاركته في الحرب، وإما يصبح الرجل هو العدو الأساسي ضمن علاقات القوة والفوضى، فيستعبدها ويستغلها ويستبيح عرضها ويفقرها ويسلب حريتها وسيادتها. فتكون النتيجة خسارة المرأة على كل المستويات بسبب انهيار شبكة الحماية والأمان الاجتماعي والاقتصادي لديها، مثل ما يحدث في مخيمات اللجوء في المرحلة الحالية. هنالك إهمال لحاجات النساء الخاصة في ظروف النزاع والحروب من قبل المؤسسات الدولية والمحلية، وزيادة في التهميش، فتترك وحدها للتعامل مع الظروف. ففي هذه الحالات، يصبح البعد النسوي والنوع الاجتماعي بأبعاده السلبية حاضراً بسبب غياب ظروف السلام، ويكون البُعد النسوي أكثر تأثيراً وعبئاً، لأن أبعاده على النساء أكثر عمقاً وتركيباً. فكيف يمكن أن يكون هنالك سلامٌ حقيقيٌّ يؤمّن العيش الكريم ويضمن حقوق المرأة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وبخاصة في مراحل عدم الاستقرار وغياب السلام والأمن؟

إضافة إلى ما سبق، فبما أن مفهوم السلام لا يتجزّأ، فلا يمكن أن يكون هنالك سلامٌ واستقرار وتنمية إذا لم يكن هنالك سلامٌ داخليّ على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي يُمكّن الأوطان من تقرير مصيرها، وُيمكّن الشعوب في التعبير عن نفسها ورغباتها من خلال المشاركة في القرار، ولا يمكن أن يكون سلامٌ على المستوى الاجتماعي إذا لم تتحقق المساواة على أساس النوع الاجتماعي والطبقة والعرق والعدالة الاجتماعية. ولا يمكن أن يتحقق السلام الاقتصاديّ عندما تسود علاقات الاستغلال الرأسمالي في أشكاله الجديدة، التي فيها يتحول الإنسان إلى سلعة في اقتصاد السوق. فالسلام الحقيقي يتطلب: أولاً، نظاماً سياسياً وطنياً يحقق سيادة أراضيه وتقرير المصير لمجتمعه. ثانياً، نظاماً اجتماعياً تسود فيه المساواة بين كل فئات المجتمع. ثالثاً، عدالة اجتماعية في توزيع المصادر، بحيث تتوفر الفرصة للجميع لتحقيق رغباتهم وطموحاتهم وخياراتهم. وأخيراً، ديمقراطية داخلية تؤمن للفرد حرية التعبير والمشاركة في القرار. فالسلام له أبعادٌ مختلفة، وفي تكاملها فقط، يمكن تحقيقه على المستوى الداخلي والخارجي.

على مستوى آخر، لا يمكن أن يسود السلام الداخلي بدون علاقات استقرار دولية، أو ما بين الدول، فالعلاقات غير المتكافئة بين الدول تعكس نفسها أيضاً، وبشكل غير متكافئ وجدلي، على مستوى السلام الداخلي ما بين الفئات الاجتماعية، أي ما بين الفقراء والأغنياء، والرجال والنساء. فهيمنة النظام الرأسمالي في اقتصاد السوق، وخصخصة الخدمات الاجتماعية، وأهمها التعليم والصحة، وسّعت المعاناة لدى المجتمعات المستضعفة والفقيرة، من خلال مأسسة الفقر بنيوياً، حتى في ظرف تقلصه بشكل بسيط، كما تدّعي تقارير الألفية للتنمية المستدامة.

إنّ تحوّل البطالة إلى ظاهرة بنيوية ناتجة عن اعتماد اقتصاد السوق وتهميش القطاعات الإنتاجية التي تولد عمالة، قد أدت كآلية إلى تعميق واستمرار ظاهرة الفقر والمعاناة والبطالة. كل هذه الظواهر لها أبعادها الاجتماعية على الفقراء بشكل عام، والنساء بشكل خاص، فبطالة الرجال تشكل عبئاً على النساء في البحث عن بدائل تكون عادةً على حسابها، وفي بعض الأحيان على حساب كرامتها، أو تزيد من نسبة حدوث العنف الأسري، وعدم استقرار العائلة. فاقتصاد السوق الذي يديره الربح بلا رحمة، يستخدم أبشع الوسائل للتراكم الرأسمالي، وحديثاً نرى أن من أهم آلياته هو القتل والدمار باستخدام أسلحة فتاكة لزيادة أرباح مصانع الأسلحة التي تدرّ دخلاً كبيراً للشركات متعددة الجنسيات، وتقوم بتدمير حضارات الشعوب، أو من خلال استغلال الطبقة العاملة برواتب زهيدة وبظروف عمل قاسية، أو الإتجار بالبشر والأعضاء، أو تجارة الجنس، وإلى ذلك من أمثلة.

من المسؤول عن غياب السلام؟

على مستوى السِّلم الدولي، منذ تأسيس هيئة الأمم في العام 1945 وبعد الحروب العالمية، كان من أهداف تأسيسها الرئيسة هو حل النزاعات من خلال الحوار للوصول إلى اتفاقيات سلام عادلة ترضى بها الأطراف المتنازعة، ويتم تحقيق الأمن كقاعدة ضرورية للتنمية. فهل استطاعت هيئة الأمم، كمؤسسة دولية هدفها التوازن والعدل الدولي، والأمن، والاستقرار بهدف التنمية، أن تحقق الأهداف التي تشكلت على أساسها؟ وإذا لم تنجح في ذلك، ما هي الأسباب والظروف التي منعتها من ذلك؟ هنالك قضايا عدة يمكن عرضها بإيجاز لفهم أسباب غياب السلام.

فعلى المستوى الدولي، تسود علاقات غير متكافئة بين الدول الغنية والفقيرة، وبالتحديد بين دول المركز التي تهيمن عليها أمريكا الشمالية بامتداداتها الأوروبية، وبين المحيط أو الأطراف التي تتمثل بدول الجنوب المستضعفة، نتيجة هيمنة واستغلال دول المركز لها.

هذه العلاقات الدولية غير المتكافئة، تعكس نفسها أيضاً على مستوى السلام الداخلي ما بين الفئات الاجتماعية. ففي العقد الأخير، ومن خلال تعميم علاقات العولمة، وتثبيت نموذج اقتصاد السوق بشكله الليبرالي الجديد، زاد الاستغلال الطبقي، وانتشر نموذج الخصخصة للخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها الفقراء، وبالأخص النساء، فتدنّى مستوى التعليم والخدمات الصحية، وزاد الفقر، وانهارت القيم الأخلاقية، واستبدلت بقيم استهلاكية، وأصبح السوق هو المحرك الأساسي للنمو والتطور. ففي مثل هذه المنظومة من علاقات القوة والهيمنة، كيف يمكن لهيئة الأمم، التي تعكس هذه العلاقات في قراراتها، القيامُ بدورها في تحقيق السلام؟ كيف يمكن لمثل هذه المؤسسة، التي تحمي هيمنة القطب الواحد،

وتعكس الحقائق التاريخية، أن تحقق السلام العادل بين المتنازعين؟ كيف يمكن لمثل هذه المؤسسة التي تهيمن عليها أمريكا سياسياً ومالياً أن تكون عادلة؟ أو عندما لا يكون أمينها العام أميناً وصادقاً أو موضوعياً ولا يمتلك الإرادة السياسية المستقلة فينحاز لمطالب الغرب؟ فمثلاً: كيف يمكن أن تكون لدينا الثقة في مؤسسة توصي بأن لا يتم الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق الدولية (International Board of Inquiry) حول استهداف إسرائيل لمرافق هيئة الأمم في قطاع غزة، أو قبول تعيين مندوب السعودية رئيساً للجنة حقوق الإنسان الدولية، وهي الدولة المسؤولة عن قتل مئات اليمنيين المدنيين من نساء وأطفال يومياً، أو تعيين إسرائيليٍّ على لجنة الاستعمار والاستيطان الدولية وهم أجداد وآباء الاستيطان والاستعمار؟! فما هو شكل السلام وحقوق الإنسان عندما تجتمع القيادات الغربية للتعامل مع قضية هجرة السوريين، وتترأس الحملة ألمانيا بسبب شيخوخة مجتمعها وحاجتها لتعويض اليد العاملة من شباب سوريا الماهرين، لتحقق أولاً الهدف السياسي في تفريغ سوريا من الجيل الذي يحقق التنمية الوطنية، وتتعامل مع القضية كقضية إنسانية؟ كيف يمكن أن يتحقق السلام عندما لا يتم احترام الاختلاف الثقافي والحضاري، وعندما يتم استخدام التنوع الديني والثقافي والطائفي لهدم الحضارات الأصيلة؟ أصبح الإسلام إرهاباً قبل عقد من الزمن، وبعدها ساووا بين المقاومة والإرهاب، والآن يستخدمون إرهاب الجماعات التكفيرية التي قاموا بإنشائها كأداة لتحقيق مشروع سياسي يفتت المجتمعات العربية والإسلامية، ويمحو حضارتها، فيتم سحق كلِّ ما هو جميل وذو معنى حتى لا تتذكر الأجيال الشابة القادمة ثقافتها، فتنظر إلى الوراء وتقول إنني فرح جداً كسوري أو عراقي لأنني هاجرت إلى أوروبا، ولأنها بلاد الاستقرار والفرص والحياة الأفضل، ولا يستطيع فهم الواقع بسبب الاغتراب السياسي الذي يعيشه، وعدم معرفة أن هذه الدول هي أساس محنته ودماره. كيف يمكن أن يتحقق السلام في عالم تم فيه خطف كل ما هو ذو قيمة مادية وجمالية وثقافية؟

وبالطبع، لا يمكن أن نتجاهل قضيتنا الفلسطينية، مع أنها قضية تاريخية، فنتساءل مثلاً: أي سلام سيتحقق في ظل مفاوضات سلمية يقوم بها الفلسطينيون مع الكيان الصهيوني التوسعي الذي أعلن مشروعه السياسي منذ نشأته بأنه استعمار استيطاني كولونيالي، جاء ليقتلع الشعب ويستولي على الأرض؟ ليس هذا فحسب، بل تم الالتزام من قبلنا بشروط المفاوضات والاتفاقيات بشكل مبدئي على حساب طموحات الشعب ورغباته في المقاومة ضد الاحتلال، وعلى حساب تطوير الاقتصاد الوطني الذي تم خنقه من خلال اتفاقية باريس الاقتصادية. فأيُّ سلام يمكن أن يتحقق في ظل صمت هيئة الأمم المتحدة للغزو الصهيوني لقطاع غزة الذي تسبب في قتل الأبرياء من المدنيين، وفي تدمير البنية التحتية للقطاع، أو كيف يمكن للسلام أن يتحقق في ظروف علاقات القوة السائدة التي يتم فيها دعم الكيان الصهيوني كبوليس للشرق الأوسط، ولا تتم معاقبته على جرائمه ضد الفلسطينيين واللبنانيين،

ويُستخدم لضرب المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة ذات السيادة، وأيضاً، على مستوى إقليمي، لضرب المشروع السوري والعراقي واليمني في الدفاع عن استقلالية أوطانهم من هيمنة القطب الواحد. ما يُضحك ويبكي في آن واحد هو النفاق الغربي الذي نشاهده يومياً في وسائل الإعلام، والذي شاهدناه في اجتماع هيئة الأمم السبعين عندما قام أوباما بكل اعتزاز وكبرياء بالتحدث عن قيم الديمقراطية والإنسانية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون، ويمجد بالحوار الإيراني الغربي كأسلوب لحل النزاع، ويُغفل دورَه كنظام في شن الحروب واستخدام جماعات متطرفة تم خلقها خصيصاً لضرب الحضارات العربية والإسلامية من جانب، وليعاد توزيع القوة والهيمنة ليستمر القطب الواحد في احتكاراته كما يحصل الآن في سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا.

من المفترض أن لا تعيق هذه الصورة تحقيق السلام والاستقرار، فهنالك إمكانية لهذه العلاقات أن تتغير، وتتم إعادة إنتاجها بحيث تسقط هيمنة القطب الواحد نتيجة مقاومة شعوب الدول العربية وفلسطين ضد المدّ الاستعماري الكولونيالي، الذي يستخدم الطائفية والمذهبية والتكفير والاستغلال بتشكيلاته المختلفة. فهذه الأدوات هدفها الرئيسي هو تفتيت المجتمعات لإخضاع الشعوب لشكل جديد من العبودية الكولونيالية في شكلها الليبرالي الجديد، الذي يهدف إلى زيادة تراكم رأس المال، وإعادة تقسيم نفوذ المجتمع الدولي لاستغلال الموارد الأساسية لدول الجنوب. وفي هذا السياق، تتعمق النزاعات وتُعمَّم لخلق واقع جديد يكون مصدراً جديداً لإعادة تفعيل ميكانيزمات (آليات) الرأسمالية. فعدم خضوع الدول المستضعفة لإرادة القطب الواحد، أو ما يسميه الآن في الخطاب الحربي، قوى التحالف الغربي، يشكل تحدياً مهماً أمام البرنامج الإقليمي، الذي يهدف إلى إقامة شرق أوسط جديد. فعدم القدرة على التعامل مع هذا الظرف يمثل سبباً بنيوياً لاستمرار وتصعيد الصراع، وتعميق العلاقات غير المتساوية وغير المتكافئة بين الدول، وفي المجتمع الواحد، ليستمر النزاع والصراع والحرب.

وسؤال آخر يمكن أن نطرحه هو: كيف يمكن أن تتجاوز الرأسمالية أزمتها وتعيد إنتاجها وتمكن اقتصادياتها في هذه المرحلة، إلا من خلال الحروب التي تشنها الرأسمالية على الدول التابعة والمستضعفة، وعبر آليات، منها قتل البشر، وتدمير الحجر بما فيه التراث الحضاري، من خلال سرقة الآثار وبيعها، إلى توزيع الموارد واستغلالها مثل البترول أو المصانع، وما إلى ذلك بين القوى الغربية، إلا من خلال اقتصاد التسلح، والإتجار بالبشر والجنس.

ما هي شروط السلام؟ وكيف يمكن تحقيقه من منظور نسوي؟

من المؤكد أن السلام لا يتم إلا من خلال ضرب القطبية الواحدة، والهيمنة الرأسمالية العالمية، وشكل اقتصاد السوق الذي حوّل البشر إلى سلع تباع وتشترى في سوق العبودية بأشكال

حديثة، لكنها قديمة في جوهرها، تتمحور حول الاستغلال البشري والطبقي والجنسي والثقافي والاجتماعي والسياسي. فقد تُرجمت المضامين الرأسمالية وزاد الاستغلال الطبقي لليد العاملة بأبشع ظروف العمل في مشاريع استثمارية تدر دخلاً، وتؤدي إلى تراكم رأسمالي لدول المركز، فهكذا تم إفقار الشعوب.

السؤال الأساسي هنا هو: أين الأنظمة السياسية الوطنية؟ وأين الإرادة السياسية التي حوّلت هذه الأنظمة إلى ألعوبة في يد المستعمِر، فأصبح مهزوماً ومستنزفاً ينفذ أدواراً بوعي أو بغير وعي لمصلحتهم. إن وعي الشعوب وقدرتها على المقاومة والاستمرار في المواجهة، ووعيها لمصلحتها؛ قد أصبحا شرطين أساسيين لتحقيق السلام والتوازن بين الدول. فالمقاومة الشعبية لا تُهزم في الحروب، وبالتالي ما يحدث الآن من انتفاضات وحراك شعبي ومقاومة في فلسطين وسوريا والعراق واليمن، هو الأسلوب الوحيد في الحفاظ على التراكم والإنجاز الثقافي والحضاري والتنموي للوطن العربي، وكسر القطب الواحد الذي يتحكم في مصير الشعوب بأكملها ليسود السلام الحقيقي. لا يوجد سلام بدون كرامة وعدالة ومساواة، وهذا يتطلب فِعلَ صمود ومقاومة موجهّة تحقق أخيراً مصلحة شعوبها.

أما بالنسبة للسلام في بعده النسوي، فلا يمكن أن يتحقق السلام في غياب ثقافة السلام التي تثبّت القيم الإنسانية والأخلاقية لتصبح هي المرجعية لمحاسبة السلوك اليومي للبشر. وبالتالي، لا يمكن أن يتحقق السلام بدون تحقيق قيم المساواة والعدالة الاجتماعية التي تساهم في تمكين المرأة وتحقيقها لذاتها. من الجدير بالذكر أن تحقيق حقوق المرأة والخطاب الحقوقي يجب أن يكون واقعياً وملائماً للسياق الوطني والسياسي، لأن فك ارتباط الخطاب الحقوقي للمرأة عن سياقه يؤدي إلى اغترابه واستحالة تنفيذه.

هنالك آليات ومرجعيات فلسطينية تمكّن النساء من المطالبة بحقوقها، مثل وثيقة الاستقلال التي تم الإعلان عنها من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، في العام 1988، في الجزائر، والتي تعبّر بوضوح عن مبادئ أساسية، مثل المساواة في النوع الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، وهما قيمتان أساسيتان تتيحان للمرأة الفرصة في المطالبة بحقوقها؛ أو الوثيقة النسوية التي تم الإعلان عنها من قبل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، في العام 1993، في مؤتمر صحفي في الفندق الوطني في القدس، والتي تشير إلى حقوق المرأة على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ... إلخ.

فهذه مرجعيات فلسطينية يمكن استخدامها على المستويين النظري والعملي للمطالبة بالمساواة، حتى لا يتم الاعتماد فقط على الأطر والمرجعيات الدولية التي لا تكون كافية في التعامل مع السياق الاستعماري الكولونيالي، مع أنها تطرح قيماً صحيحة. على سبيل المثال،

لا يمكن لقرار مجلس الأمن (1325) أن يكون كافياً أو ملائماً على المدى الإستراتيجي ليساهم في إشراك المرأة في تحقيق عملية السلام، لأنه يتعامل مع فلسطين كمجتمع ما بعد الصراع، وليس في مرحلة تحرر وطني، وكما هو معروف هنالك اختلاف جذري في إستراتيجيات مشاركة المرأة في تحقيق السلام في السياقين المختلفين. فهنالك حاجة للمؤسسات النسوية أن تقوم بواجبها الوطني في تطوير مرجعيات وإستراتيجيات وطنية ونسوية ملائمة للسياق المحلي، وتتحدى ازدواجية المعايير التي يتبناها مجلس الأمن في قراراته.

كذلك، علينا على المستوى الدولي، كمؤسسات نسوية، العمل على خلق آليات محاسبة للمجتمع الدولي ولمجلس الأمن وللمؤسسات التمويلية المختلفة، التي بالإضافة إلى استخدامها المعايير المزدوجة في المسألة الفلسطينية التي تؤدي إلى تهميشها وتعقيدها فهي تساهم أيضاً في تشويه الأجندات الوطنية والنسوية ذات الأولوية للمجتمع المحلي.

أما على المستوى الداخلي، فإن تحقيق التنمية والسلام يفترض أولاً التحرر من الاحتلال وتحقيق الدولة الفلسطينية الديمقراطية ذات السيادة الكاملة على تراب فلسطين، وعلينا أيضاً تحقيق تنمية وطنية مقاوِمة تثبّت الإنسان على أرضه، وتكون رحيمة وعادلة تعطي الإنسان الفلسطيني حقّه في المشاركة والتعبير وتقرير المصير وتحقيق خياراته، ليس في ظل اقتصاد السوق الذي يعتمد الاستغلال والتبعية؛ وإنما في ظل اقتصاد يعتمِد على نفسه، ويرفض الاستغلال الداخلي والخارجي، ويفك ارتباطه من اقتصاد الاستعمار لتحقيق اقتصاد وطني يعطي كلّاً من الرجل والمرأة حقَّه في العيش الكريم.

أخيراً، علينا أيضاً أن نواجه البطريركية الداخلية كنظام وكمؤسسة في أبعادها الشاملة، التي هي مسؤولة عن تهميش دور المرأة والتمييز ضدها. لا يمكن للمرأة أن تحقق حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل تهميش ذكوري لدورها، لذلك أصبح من الضروري أن يتم إعادة توزيع الأدوار من منظور النوع الاجتماعي لإعطاء الفرصة الحقيقية للمرأة في أن تساهم في التنمية الوطنية، إذ لا يمكن تحقيق السلام الداخلي عندما يكون نصف المجتمع مشلولاً ومهمشاً ومستغلاً. فمن خلال تحقيق حقوق المرأة، ورغباتها، وتأكيد إنسانيتها في كل المقاييس، وعدم المساس في هويتها الذاتية وكرامتها الإنسانية، فهذا من المفترض أن يشكل قاعدة واقعية لتحقيق السلام العادل للنساء والرجال.

المرأة .. السلام .. المقاومة

خلود المصري

مقدمة

للحديث عن السلام ومفاهيمه وعلاقته بالقضية الفلسطينية، لا بد من التطرق أولاً إلى البعد الدولي وعلاقته بالقضية، ونتائج تلك العلاقة على الساحة المحلية. ففي ظل المتغيرات الدائمة والسريعة في الساحتين المحلية والدولية، من الصعب صياغة موقف يعبر عن رؤيا سياسية تتحرك نحو السلام، فالكثير من الأحداث والتطورات الأخيرة على مستوى العالم والوطن العربي، أثبتت أن المحرّك الفعلي لكل السياسات هي المصالح. وعند الحديث عن البعد الدولي وأثره على القضية الفلسطينية بشكل عام، والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، بما في ذلك من أفكار ومقاربات كـ «تدويل الحل» أو «تدويل الصراع»، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عوامل عديدة أثرت -ولا تزال تؤثر- على السياسات الدولية تجاه المشاكل الدولية والإقليمية المتعددة، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وقد يكون من أبرز هذه المتغيرات عامل الزمن.

البعد الدولي والسلام

لم يعد الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص، يتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان بعد الاضطرابات التي حصلت في سوريا ومصر وبلدان الربيع العربي الأخرى. وقد أثبتت الأحداث والتطورات الأخيرة على مستوى العالم والوطن العربي، انسحاب الأفكار والمبادئ لصالح المصالح المجردة. وما جرى من تطورات رافقت «الربيع العربي»، واستمرت حتى الآن، أكد سقوط الكثير من الشعارات على مستوى الدول. لذا، عند إسقاط الفكرة السابقة على القضية الفلسطينية، نرى أن العالم يسير وفق مصالحه وأجنداته التي يبني عليها سياساته، وتلك السياسات تلتقي أو تتباعد مع السياسات الفلسطينية، والعالم هنا لا يلتفت إلى المبادئ أو القرارات الدولية، ولن يهمه إذا ما وقف مع الفلسطينيين لأنهم الشعب الوحيد الذي ما زال تحت الاحتلال أم لا. لقد كان واضحاً، ومنذ بداية المشكلة الفلسطينية في نهاية القرن التاسع عشر، أن المصالح فقط هي التي ترسم سياسات الدول.

وفق هذا الاعتبار، نستطيع أن نبني أمراً آخر، لا يقل أهمية وهو من البديهيات، ونحتاج إلى ذكره هنا والتأكيد عليه لأن السياسات الفلسطينية المتبعة تخالفه، ما أثار استنكاراً وتشكيكاً لدى البعض حول صانعي تلك السياسات. هذه البديهية تقول إنه إذا كان العالم يتعامل بالمصالح فقط لا المبادئ، فمن العبث طرح القضية الفلسطينية على أساس أنها حق فقط، بل لا بد من طرحها بقوة تؤثر على مصالح الدول التي لا تتعامل إلا على أساس القوة. هذا الواقع لا بد أن يلفت أنظار السياسيين الفلسطينيين وصناع القرار، لبذل مجهود أكبر، والسعي إلى امتلاك القوة المؤثرة على مصالح العالم، بحيث تضطر تلك الدول للتعامل بشكل مختلف مع القضية الفلسطينية للحفاظ على مصالحها. وهكذا، فالمهم أن نمتلك القوة المؤثرة الكافية لإجبار الآخرين على التعامل معنا بما يرضينا.

وضمن هذا السياق، يصبح طرح فكرة البعد الدولي، والتحرك القائم على استجداء الحلول عبئاً ثقيلاً. وتبدو فكرة تدويل الحل دون عرض لمقومات القوة كمن يلقي بممتلكاته بين أيدي الآخرين ليحافظوا عليها، فيما تؤدي الحركة الدبلوماسية المجردة في ساحات الأمم المتحدة وغيرها نموذجاً متجدداً للفشل كما هي في الواقع، فالرهان على المجتمع الدولي، وعلى قرارات الأمم المتحدة التي لم تستطع الرباعية التعامل معها فعلياً على الأرض، وسياسات الدول الغربية، دون وجود فعل فلسطيني، ودون وجود أوراق قوة، ليس لها وزن في الميزان الإستراتيجي. لا يعني هذا التقليل من أهمية البعد الدولي وتأثيره، والسعي إلى بناء علاقات سلمية، فبالإساس القضية الفلسطينية مُدوَّلة من لحظة قرار التقسيم، وتاريخ العلاقات والاتفاقيات التي وقعت بين الفلسطينيين والجانب الإسرائيلي كاتفاق إعلان المبادئ، واتفاق أوسلو، وباريس، واتفاق غزة- أريحا أولاً، ثم اتفاقيات القاهرة وطابا، وكذلك المبادرات العربية

التي قُدمت للعالم، خير شاهد ودليل على التواصل العالمي، والحرص لاستكمال المسيرة السلمية رغبة في الوصول إلى تحقيق السلام.

ثقافة السلام والمفهوم الدولي

تعدد مفهوم السلام ومدلولاته بتعدد الثقافات الإنسانية، وهو ما يجعله مفهوماً جدلياً لا يمكن الاتفاق عليه، سوى أنه يحمل معنى الأمن والهدوء، وحيث أن المصطلح له دلالة سياسية وقانونية وإسلامية تُفسَّر بحسب مقتضى النص والمرجعية، فليس من السهل الوصول إلى صياغة رؤية عربية للمصطلح، على الرغم من الاتفاق الجزئي على رؤيا عالمية للسلام، تتمثل في الحيلولة دون نشوب الحرب في الممارسة والسلوك؛ سواء بين الدول، أو داخل الدولة ذاتها، والسلام الإيجابي كذلك الذي يمنع العنف البنيوي في المجتمع (ويُصنف العنف البنيوي في دائرة الظلم الاجتماعي ... فهو يهتم بالعنف المرتبط بالتناقضات الاجتماعية البنيوية في المجتمع؛ مثل التوزيع غير العادل للدخل، وفرص التعليم، والتمييز بين فئات المجتمع... إلخ، والعنف البنيوي لا ينشأ عادة نتيجة فعل فردي وإنما نتيجة لتراكم علاقات مجتمعية)، وما عرف أيضاً بالمفهوم النسوي للسلام (بغض النظر عن مدى ملاءمة تلك المفاهيم للواقع الفلسطيني، فإنها مفاهيم دولية قد فرضت نفسها في ظل نظام العولمة) الذي تمثل بالعنف غير المنظم الذي يمارس على النساء في الحروب، كالاغتصاب، والتهجير، والذي من أجله أقر مجلس الأمن في جلسته المنعقدة في تشرين الأول العام 2000 قرار 1325، الذي دعا فيه إلى مجموعة من التدابير التي تحفظ المرأة والفتاة في فترات النزاع المسلح، وما تلاها من قرارات: 1820، 1888، 1889، 1960، 2106، 2122، وهي بمجملها متابعة للقرار السابق، وتأكيد على حماية النساء والأطفال من العنف الجسدي والجنسي المتصل بالنزاعات المسلحة، ومشاركة المرأة في عمليات السلام، ووضع مؤشرات لقياس التقدم في تنفيذ قرار 1325.

الاحتلال الإسرائيلي والسلام

أما السلام في الشرق الأوسط، وما يمثله المفهوم من أبعاد يختلف بمعناه بالنسبة للفلسطينيين عن أي جانب آخر، وبخاصة الإسرائيليين، فهم وإن كانت لديهم الرغبة للتوصل لسلام أو تسوية سياسية، وإنهاء حالة الحرب مع العرب والفلسطينيين، فهي رغبة لم تنشأ من منطلق أخلاقي أو إنساني أو استجابة لقرارات الأمم المتحدة، إنما تولدت في إطار البحث عن مصلحة إسرائيل التي تخوض صراعها من أجل البقاء والتفوق. وقد أدركت أنها، وإن امتلكت عناصر القوة، فإن العرب لديهم عناصر قوة من نوع آخر؛ المياه، والسوق، والغاز، والنفط.

لذلك، فالمصلحة أيضاً هي التي خلقت الرغبة في السير نحو الحل السلمي وتسوية الصراع.

وبعد انتفاضة 1987، برزت رؤى وأفكار تطرح مفهوماً مختلفاً للسلام في ظل شرق أوسط جديد، وقد انبنى عليه فيما بعد اتفاق أوسلو، وهي أفكار بالأساس تدعو العرب إلى التخلص من الماضي ونسيانه؛ أي شطب الذاكرة -إن صح التعبير- والتجاوز عن الهوية، واستئصال كل ما يمكن أن يغذي تلك المشاعر، ثم محاربة ما تم وصفه بالإرهاب (أي وقف المقاومة ومطالبة المقاومين بالاستسلام، وإشراك العرب أيضاً في محاربتهم). وهذا مقابل منحة لطريق سلام مزعوم بأن يتم تسليم بعض المدن لإدارة فلسطينية (وقعت بعد ذلك تحت التهديد مرات ومرات بأن يعاد دخول القوات الإسرائيلية إليها إن لم تلتزم بالأوامر والتنبيهات) وإعادة انتشار جيش الاحتلال حول المدن، فهو المالك الذي يعيد ترتيب تواجده فيها بحسب رؤيته. أما المفهوم الآخر لليمين الإسرائيلي المتمثل في حزب الليكود، الذي عبر عنه بنيامين نتنياهو في كتابه مكان تحت الشمس، أن السلام الممكن هو سلام قائم على قوة الردع والحسم، وبمقتضى هذا التصور اعتبر أن الأمن والاستيلاء على الأراضي لا بد أن يتحقق من خلال إجراءات أمنية تدعم التفوق العسكري. ومن عوائد السلام المهمة كذلك في المجال الاقتصادي لدى الاحتلال الإسرائيلي، أن إسرائيل قدمت العلاقات الاقتصادية على العلاقات الدبلوماسية في الأهمية، ما أعطاها مؤشر التطور، وحازت على مرتبة 16 بين 187 دولة على مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة.

السلام بلغة المقاومة

السلام بالمفهوم السياسي هو سلم واستتباب للأمن، تنعم به غالبية الشعوب، أما في الأراضي المحتلة ربما تختلف النظرية، ويبقى استرجاع الحقوق والدفاع عن الوجود هو بوابة السلام، وما جاء في القوانين الدولية من نصوص يضمن لأصحاب الحق ممارسة ما يدعو للسلام. فحركات التحرر الوطني التي تمثل إرادة الشعوب، والتي تدافع من أجل قضية عادلة للوصول للحرية والاستقلال والسلام، تستخدم المقاومة السلمية والمسلحة أيضاً كرد فعل على العنف والإذلال الذي تمارسه قوات الاحتلال ضد تلك الشعوب.

وقد أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات والتوصيات التي تُشرع حق مقاومة العدوان بكل الأساليب، فهل من شرع تلك القوانين كان ضد السلام؟! تبدأ الديباجة من ميثاق الأمم المتحدة العام 1945: «وقد آلينا على أنفسنا أن نعيش بالتسامح، وأن نعيش في سلام وحسن جوار». وتنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة كذلك على شرعية حق المقاومة للشعوب من أجل الدفاع عن نفسها إذا داهمها العدو بقصد احتلالها» ... ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات،

في الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة». عشرات القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة تؤكد على المبدأ الذي يقضي بأن حق الشعوب في تقرير مصيرها شرط أساسي للتمتع بسائر الحقوق والحريات الأخرى. لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب قرارها (2200) الصادر العام 1966، وأقرته بأغلبية 106 أصوات. ويسعى العهد إلى تعزيز وحماية الحقوق التاريخية المدنية والسياسية التي هي أساس الأمن ورخاء الإنسان أينما وجد، دون تفرقة بين الرجال والنساء، كما نصت المادة التاسعة من الاتفاقية ذاتها على عدم جواز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. فهل السلام يعني الخنوع للاحتلال وقبول مصادرة الحقوق والحريات؟

نضال المرأة الفلسطينية من أجل السلام

إن المفهوم السابق للسلام لم تخرج المرأة الفلسطينية من دائرته، فقد عاشت خلاصة تجربة ومقاومة ومحطات كثيرة تعرضت لها. فقد ناضلت المرأة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي ومن قبله الانتداب البريطاني، وكان لها دور قيادي في كل المراحل التاريخية، وعملت مع التنظيمات السياسية، وعاشت الحياة الحزبية، وتقلبت بكل احترافية بين الدور الأمومي والدور والنضالي، وتقدمت ونجحت بكل جداره، وكانت صاحبة قرار في النشاط السياسي، واتخاذ قرارات مهمة وصلت إلى مقابلة ممثل سلطة الانتداب البريطاني وتسليمه مطالب سياسية توازي منصباً وزارياً في المرحلة الحالية. لكن الضريبة كانت غالية؛ فقد تمت ملاحقتها، ونالت من الاحتلال، الأسر، والمطاردة، والشهادة، ومارس الاحتلال ضدها أبشع الصور. شاركت المرأة في السلسلة النضالية، وبكل الأشكال، وفي النضال المسلح أيضاً تركت أثراً يُذكر ويُوثق بصفحات التاريخ. وكما شاركت المرأة الفلسطينية في كل تلك المراحل النضالية والسياسية التي حافظت فيها على الأرض والإنسان، تطلعت إلى اليوم الذي تنشر فيه الأمن والأمان والسلام الحقيقي، الذي يضمن إعادة الحقوق لأصحابها، والسلام الذي يحقق لشعبها الحرية والعدالة وتقرير المصير. لم تخرج عن مفهوم السلام العميق، فالمرأة التي ناضلت وقاومت وتحملت الانتكاسات من أجل هدف واحد في نهاية الطريق، هو الوصول بعائلتها وأبنائها إلى أمل السلام ... السلام الذي ضمنته جميع الشرائع والقوانين الدولية.

لم تمثل المرأة الفلسطينية نصف الشعب، بل كل الشعب، وهي التي بغياب الشريك تصبح الكل، فالمعاناة والإحساس بالفقد والشعور بالقهر وفقدان الأمان، لم يجعلها تفكر كيف استطاع العالم أن يحيا بسلام، لأن الذي يدور حولها خالٍ من كل مقومات السلام. ذهابها إلى الحواجز ومواجهة المحتل، هو بالنسبة لها طريق يؤدي إلى السلام، دفاعها عن الشباب

وتخليصهم من أيدي المحتل هو السلام ... هنا يتردد سؤال عن ماهية الآليات الممكنة لتحقيق السلام في أراض سُرقت منه معاني السلام؟!

الخاتمة

دولياً، ما يلزم القضية الفلسطينية حتى تعيش في السلام المنشود، ليس مزيداً من القرارات والاتفاقيات، بل تطبيق كل قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالقضية ولصالح الشعب الفلسطيني، منها قرارات 338، و242، و194 ... ومتابعة التطبيق والتنفيذ على الأرض.

محلياً، وضع برنامج وطني يتبنى كل أدوات النضال والمقاومة، وما لديه من أوراق قوة كخيارات شرعية ومتبناة. وأن لا تحل أداة مكان أداة، أو على حسابها، وإنما تستخدم كل الأدوات بشكل متناغم ومنسجم، بحيث تتبادل الأدوار بما يخلق حالة من التكامل. ويكون ذلك كله من خلال تحكم تام من قيادة فلسطينية جامعة تحظى بشرعية الشارع، تمثل كل قوى وشرائح الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، فتعمل هذه القيادة على رفع أو خفض وتيرة استخدام إحدى هذه الأدوات أو عدد منها معاً، بما يتناسب مع الحالة الراهنة محلياً وإقليماً ودولياً، وبما يحقق المصلحة الفلسطينية، وينسجم مع التوجه العام لدى الشارع الفلسطيني، وتكون القرارات مؤسساتية منسجمة تماماً مع الدستور أو المواثيق الداخلية التي تم التوافق عليها. هنا، نحظى بالسلام المنشود داخلياً وخارجياً.

التدويل والقرار 1325

ريما كتانة نزال

مقدمة

شـكّل حصـول دولـة فلسـطين علـى العضويـة المراقبـة فـي الأمـم المتحـدة، خطـوة مهمـة مـن شـأنها اسـتعادة القضيـة الوطنيـة إلـى الإطـار الجمعـي الدولـي، القـادر، وحـده، علـى إيجـاد حـل متـوازن، مـا يـؤدي تدريجيـاً إلـى سـحب الوكالـة الحصريـة عـن الملـف الفلسـطيني مـن الإدارة الأمريكيـة، هـذه الخطـوة كان مـن أهـم نتائجهـا المباشـرة، تمكيـن دولـة فلسـطين مـن الانضمـام إلـى كيانـات دوليـة تقـع ضمـن منظومـة الأمـم المتحـدة وخارجهـا، مـا يشـكل روافـع ويخلـق آليـات مؤثـرة تدفـع بالوضـع الفلسـطيني قدمـاً إلـى الأمـام.

مـن جانـب آخـر، عبّـرت الـدورة 27 للمجلـس المركـزي (آذار/مـارس 2015) عـن انسـداد الأفـق السياسـي أمـام المفاوضـات، وعـن إقـراره التوجـه نحـو تدويـل القضيـة الفلسـطينية، تعبيـراً عـن توسـيع إطـار الاشـتباك مـع الاحتـلال علـى الأرض، والمشـاركة فـي القضايـا محـط الاشـتباك، كالاسـتيطان، والجـدار، والأسـرى، والحصـار، والقـدس، وفـي هـذا الإطـار فـإن «التدويـل» يعنـي كذلـك بأنـه أداة ضغـط أقـوى ضـد سـلطة ظالمـة.

وعلى الصعيد القطاع النسائي، وكجزء من الحركة الوطنية، فإن المرأة تلتزم بالموقف الوطني العام، وتعمل على دمجه بآلياتها ومنظورها وتوجهاتها وإستراتيجياتها، بل وتكيف خططها وتوائمها بمرونة كاملة مع الموقف الوطني العام.

القرار 1325 والتدويل

للحقيقة، فإن الرؤية الفلسطينية النسوية للقرار 1325 ذهبت إلى مفهوم التدويل منذ اللحظة الأولى التي قررت الحركة النسوية استخدامه. صحيح أنها لم تستخدم المصطلح نفسه، لكنها استخدمت مصطلح العمل على الأبعاد الخارجية والسياسية، قبل أن يفرض مصطلح «التدويل» نفسه على إستراتيجيات النضال الوطني الفلسطيني.

وكانت المرأة تبتغي في تفعيل البعد السياسي الخارجي من على منصة القرار، أن تضيف زخم وقوة وحدة النساء في العالم إلى النضال النسائي الفلسطيني، وكذلك إلى تعزيز التضامن الدولي مع نضالات المرأة الفلسطينية ضد الاحتلال، واستخدام القرار من أجل تسليط الضوء على واقع المرأة الفلسطينية، وعلى عنف الاحتلال، وتظهير الانتهاكات الممارسة، عبر تنظيم التحالفات والائتلافات والأدوات التنظيمية حيثما أمكنها ذلك.

لذلك، عمل الائتلاف الوطني لتطبيق القرار 1325 وفق مقاربة الحركة النسوية الخاصة للقرار، واعية للسلبيات والنواقص، وفي الوقت نفسه لنقاط القوة والإيجابيات. وقامت بوضع مقاربتها عن طريق الربط بين القرار 1325 والقرارات الدولية ذات الصلة، ليصبح مفهوماً فلسطينياً بامتياز، كما ربطته بالقرارات الأخرى والاتفاقيات الإيجابية ذات الصلة بالمرأة؛ كمنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، متوجهة بمطالبها للهيئة الدولية بسد ثغرات القرار وفجواته على صعيد بنيته ونصه، علماً بأنه منذ صدور القرار، قامت الهيئة الدولية بإصدار توصيات مهمة؛ منها التوصيتان 30 و32، اللتان جاءتا على ذكر النساء تحت الاحتلال الأجنبي، كما صدر عدد من القرارات الدولية الاستكمالية، وهي التي جاءت استجابة كرد فعل للانتهاكات الجنسية ضد المرأة في الصراعات الدائرة في المنطقة العربية، وما يهمنا من هذه القرارات، القرار 2122 الذي يتحدث عن توجهات المراجعة والتقييم للقرار، وكذلك القرار 1960 الذي يتحدث عن الإغاثة والإعمار.

انصبت الرؤية الفلسطينية والخطة الإستراتيجية للائتلاف الوطني الفلسطيني لتطبيق القرار 1325 إلى تحديد ركائز القرار: «المشاركة والمساءلة والحماية والوقاية». ووضعت خطوات مدروسة تنطلق من تدرجات الأولويات الوطنية والنسوية التي ترمي إلى:

- تأمين الحماية للمرأة الفلسطينية وأسرتها على ترابها الوطني.

- محاصرة سياسة الاحتلال ومحاسبة إسرائيل ومقاضاتها على جرائمها وعزلها دولياً.
- إقامة التحالفات وتشكيل الائتلافات لتوسيع الحملة لعزل إسرائيل ومحاسبتها بجهد وزخم أوسع وأكثر تنظيماً.
- تنظيم حملات مناصرة تضامنية دولية، بالتعاون مع الحركات النسوية العالمية لتحشيد الرأي العام لجانب النساء والفتيات الفلسطينيات.

إذن، تدويل القرار 1325 من المنظور النسوي، يقوم على أساس طلب الحماية الدولية للشعب وللنساء اللواتي ينعكس عليهن الصراع والحرب بشكل مختلف بسبب خصوصيتهن وانكشافهن بسبب الحرب، واحتياجاتهن المختلفة أثناء الهجرة وتدمير البيوت، بكل تجلياتها الاجتماعية والأمنية والإنسانية.

الحماية كذلك من قبل لجان التضامن الدولي النسوية كدروع بشرية لحماية المواطنين المستهدفين بأوامر الهدم والمصادرة، ولنا في استشهاد راشيل كوري الدليل على أهمية بعد الحماية الدولية.

التدويل بالمفهوم النسوي للقرار أيضاً يعني مساءلة الاحتلال: ومن هنا توجهنا نحو توثيق انتهاكات الاحتلال ضد النساء، حيث قمنا بعمل خمس استمارات، بالتعاون مع مكتب المفوض السامي، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص، لتوثيق الانتهاكات للنساء القاطنات قرب الجدار والمستوطنات، واستمارة توثيق الانتهاكات ضد المقدسيات واللاجئات وضد النساء في غزة، وذلك من أجل تقديمها للمؤسسات الدولية ذات الاختصاص كمجلس حقوق الإنسان، ومحكمة الجنايات الدولية، وللمساهمة في إلزام ومساءلة المجتمع الدولي حول دوره ومسؤوليته القانونية الدولية تجاه حماية النساء الفلسطينيات من انتهاكات الاحتلال، استناداً إلى القرار، وبهدف تنظيم جلسات الاستماع، واستخدام جميع الآليات الدولية، وكذلك تقديم الشهادات.

في التدويل أيضاً وضعنا في خطتنا تفعيل الجهد النسوي، والمشاركة في لجنة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، ونعمل في كل محفل دولي نتواجد فيه، على توسيع نطاق المقاطعة الدولية، من أجل عزل إسرائيل، وتفعيل أدوات الضغط عليها والنيل منها.

الصراع، السلام، البعد الدولي: رؤى نسوية

مريم أبو دقة

المفاهيم تعتمد على حاملها، بمعنى أن السلام بالمفهوم الصهيوني والأميركي والمعادي، يعني استسلاماً وتركيعاً لشعبنا، وتضييع حقوقه، أما بالمفهوم الفلسطيني الثوري، فيعني الخلاص من الاحتلال، والحرية، والاستقلال، وبالتالي علينا التمسك بالمفاهيم التي نريدها وتخدم قضيتنا. ومن الأمثلة على التضارب في المفاهيم قرار مجلس الأمن 1325 الذي ترد له تفسيرات متباينة. أنا على يقين بأن المنظمة الدولية تسيّست، وبالتالي علينا أن نعيد قراءة القوانين بما يخدم قضيتنا. فبعض القوانين الدولية لا تزال تصف الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنها أراض متنازع عليها، وهذا الوصف مناف للحقيقة، ففلسطين هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تزال تحت الاحتلال.

أرى أن على النساء في فلسطين العمل مع نظيراتهن في كل العالم على تحريك هذا الجانب، ويمكن أن يلعبن دوراً مهماً، لأنهن نصف سكان المعمورة. وأؤكد على ما طرحته فيحاء عبدالهادي بأهمية إعادة النظر والتأكيد على أن الحركة الصهيونية هي حركة عنصرية، ويجب أن نلعب دوراً مهماً في هذا المجال، وفي مجال التدويل أيضاً. أنا مع التدويل، ولكن بخلفيتي أنا، بمعنى تحريك المجتمع الدولي لتثبيت روايتي بأن أرضي محتلة، والإسرائيليون

يحتلونها. يجب أن نستجمع كل عناصر القوة التي نمتلكها في إطار توحيد الصف الفلسطيني، ضمن إستراتيجية وطنية فلسطينية تجمع النساء والكل الوطني الفلسطيني، لأننا كنساء جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية الأصيلة، ولا يمكن أن تسير أي حركة للأمام دون النساء، وهذا ما أظهره التاريخ، ويظهره الحاضر، وسيظهره المستقبل. النساء جسد وحركة مهمة في تاريخ هذا الصراع مع المحتل الغاصب.

ذكرت الأخت أيلين كتاب اللاجئين في سوريا وفي غيرها، والنساء في غزة في الحروب الثلاث كنّ في مراكز إيواء، لكنه ليس إيواءً بالشكل الفعلي، بل في مدارس غير مناسبة للسكن، وما زلن إلى اليوم يعشن أوضاعاً مزرية، ويجب أن تتحمل المنظمة الدولية ووكالة الغوث والعالم مسؤولية كل ما يجري للنساء ذلك أنهن يعشن ويتحملن وزر الانقسام، ووزر الحروب، ووزر الاحتلال، وحماية الأسرة والتراث والتاريخ والمستقبل. لذلك، فإن هذا موضوع جدي ومهم جداً، ويجب أن نلاحق المجتمع الدولي في تحمّل مسؤولياته على هذا الصعيد.

ماجدة الحلو

تحيـة إلـى شـباب وشـابات الانتفاضـة فـي الضفـة الغربيـة وغـزة، ولا ننسـى دور المـرأة الفلسـطينية منـذ بدايـة الاحتـلال الإسـرائيلي إلـى الآن.

أكثر متطلب للسلام هو المرأة الفلسطينية، فهي نصف المجتمع وتربي النصف الآخر.

نحـن نعلـم أن الجرائـم الصهيونيـة ضـد المـرأة الفلسـطينية وضـد الإنسـان الفلسـطيني تجـاوزت ذروتهـا، وهـذا يؤكـد علـى عنصريتهـا وإرهابهـا ودمويتهـا. ومنـذ أكثـر مـن 70 عامـاً تعانـي المـرأة الفلسـطينية مـن القـرار الدولـي الظالـم الـذي أوجـد الكيـان الصهيونـي، ومـا ترتكبـه إسـرائيل مـن قـرارات تعسـفية ضـد المـرأة الفلسـطينية بقـرار دولـي. فأيـن هـو القانـون الدولـي مـن إحـراق الطفـل محمـد أبـو خضيـر وعائلـة دوابشـة؟! نذكـر أن العـدوان الإسـرائيلي الـذي سـميّ بالمحرقـة العـام 2006 راح ضحيتـه 150 امـرأة وطفـلاً وشـيخاً، أليـس هـذا عـدداً كافيـاً ليدفـع الأمـم المتحـدة إلـى الوقـوف بجانـب المـرأة الفلسـطينية؟!

نحـن نريـد السـلام، لكـن سـلامنا يختلـف عـن سـلامهم، هـم يريـدون منـا الاستسـلام بالقـرارات الدوليـة، ويريـدون أن نقـول لهـم «سـمعاً وطاعـة»، ونحـن لـن نقـول ذلـك سـوى لـرب العالميـن.

هنـاك دول تسـاند الإرهـاب الصهيونـي، وفـي الوقـت نفسـه تنـدد بأعمـال أقـل وحشـية منـه فـي

مناطـق أخـرى وتسـميه إرهابـاً. مـا تفعلـه إسـرائيل لشـبابنا وشـاباتنا فـي القـدس المحتلـة الذيـن يقتلـون علـى الطـرق بـدم بـارد وبسـبق إصـرار وترصـد وفـق اللغـة القانونيـة، هـو الإرهـاب بعينـه.

عندمـا يتـم الحديـث عـن السـلام، فنحـن نريـد السـلام، ومفهومنـا للسـلام يعنـي قيـام الأمـم المتحـدة والمنظمـات الدوليـة بتحمـل مسـؤولياتها لوقـف آلات الحـرب الصهيونيـة، وإنهـاء الاحتـلال الإسـرائيلي الـذي يعتبـر الاحتـلال الوحيـد المتبقـي علـى وجـه الأرض.

كذلـك الأمـر بالنسـبة لقانـون الأمـم المتحـدة الـذي يحفـظ للنسـاء حقوقهـن مـن الضـرب والقتـل. ومؤخـراً تعرضـت 25 أسـيرة للقتـل والتنكيـل علـى يـد الاحتـلال الإسـرائيلي، والعـدد فـي تزايـد مسـتمر، إلا أن هـذا القانـون لـم يحمنـا مـن الإجـرام الصهيونـي الواقـع علـى الفلسـطينيات. يجـب أن يقـف العالـم عنـد مسـؤولياته، ويوقـف العـدوان الصهيونـي، ويتوقـف عـن تأييـده.

سمر الأغبر

يستحضرني فيما زميلاتي يتحدثن مقولة «ونحن نحرر الأوطان يجب أن تكون هناك عين على الأوطان وعين على الإنسان»، والمقصود بالإنسان المرأة والرجل. ونحن نناضل بأشكال النضال كافة لتحرير فلسطين، من المهم أن نرفع من شأن النساء في جميع المجالات الداخلية والقانونية ونعزز مشاركتها السياسية. فالصبايا اللواتي نزلن إلى الميدان «كتف بكتف وإيد بإيد» مع الزملاء الشبان، أثبتن أنهن قادرات على النزول إلى الميدان رغم ما يسمعنه في الإعلام، وما يقرأنه في مواقع التواصل الاجتماعي من تعليقات قد تكون محبطة لهذه المشاركة المميزة في هذه الهبّة الجماهيرية.

أود التأكيد أيضاً على أهمية الشرعية الدولية، ويجب ألا نحقد دائماً على الغرب، ونحن في العادة نبذّر حقدنا على الغرب أو هيئة الأمم المتحدة لأنها لم تنصف قضيتنا، ولكن مفتاح حل القضية يكمن، إلى جانب مقاومتنا الشعبية بجميع أشكالها بما فيها المقاطعة، في التوجه نحو المجتمع الدولي، والتمسك بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي وحقوق الإنسان التي لا تتجزأ. لقد استطعنا كفلسطينيين تدويل الصراع وإدارته على المستوى الدولي، وهدفنا يجب أن يكون ليس تحسين شروط المفاوضات، بل السير حتى نصل لقرارات ونكمل معركتنا القانونية للنهاية، دون أن نبقى مقيدين بغضبنا على الغرب. وتلزمنا من أجل ذلك قيادة سياسية تذهب إلى الأمم المتحدة لتدويل القضية، وليس لتحسين شروط المفاوضات

أو إعـادة زوايـا منهـا. والأهـم مـن ذلـك، أننـا لـن نسـتطيع مغـادرة أي مربـع دون إنهـاء الانقسـام الـذي النسـاء لـم نكـن كنسـاء سـبباً فيـه، وأعتقـد أننـا قـادرات علـى إدارة البوصلـة نحـو إنهائـه، فمصلحتنـا الأساسـية هـي إنهـاء الانقسـام، وتوجيـه الصـراع نحـو العـدو الصهيونـي بمـا يتفـق مـع تـراث مجتمعنـا وعاداتـه. لقـد فقدنـا الحاضنـة العربيـة بسـبب أوضاعهـا غيـر المسـتقرة، وبالتالـي فـإن حاضنتنـا اليـوم هـي الوطـن والشـعب.

ريما ترزي

الجلسات السابقة أثارت أموراً كثيرة، لكني أود أن أشير إلى نقطتين، الأولى: مشاركة المرأة في صنع القرار التي ينص عليها قرار 1325 لها أهميتها التي لا تكمن في أنها تساوي بين المرأة والرجل، وتعزز وجودها في مراكز صنع القرار فحسب، بل إن أهميتها تأتي من رؤية المرأة للسلام وتحقيقه في العالم، تلك الرؤية التي تنسحب على دورها في المجتمع كاملاً، فالأمهات يعلمن أن أهم عنصر في تحقيق السلام في الأسرة هو العدالة والمساواة، والمرأة تعلم بخبرتها التاريخية أن السلام يرتكز على العدل.

النقطة الثانية: بالنسبة لموازين القوى، أحب أن أثير مفهوم القوى، نحن نفكر بأن القوى هي القوى العسكرية والمسلحة والاقتصادية وهي المهيمنة، ولكن هناك نوعاً آخرَ من القوى، وهو قوة الشعوب المتطلعة إلى العدالة، أي أنه يجب أن نرسي قواعد جديدة لمفهوم القوى، وهذه القوة الأخلاقية التي نتكلم عنها كثيراً يجب أن نفعلها ونستنبطها، وتكون هي أساس قوتنا الداخلية، أي أن تكون قوتنا بالتضامن والوحدة الوطنية، وحين نتحدث عن المقاطعة، نتذكر أننا يجب أن نتعلم أسلوب التقشف، حتى لا يستفيد الاحتلال والقوى الرأسمالية ومصالحها، لذلك فإن المقاطعة تعني أن من واجبنا أن نتقشف.

زهيرة كمال

بدايـةً نترحـم علـى أرواح الشـهداء والشـهيدات، ونتمنـى للجرحـى والجريحـات الشـفاء العاجـل، وأتوجـه لنسـاء العالـم المجتمعـات فـي بلـدان مختلفـة بالتـوازي مـع هـذا اللقـاء، إلـى إثـارة قضيـة القـدس.

لقـد تحدثـت زميلاتـي عـن السـلم وتعريفـه ومفاهيمـه، لكننـي سـأتحدث عـن نقطتيـن أولاهمـا القـدس، باعتبارهـا محـور عمليـة الصـراع وتدويلـه، وهـي أيضـا مفتـاح لعمليـة الحـل، بدليـل أن هنـاك العديـد مـن القـرارات التـي صـدرت بهـذا الخصـوص، وكانـت هـي نقطـة الخـلاف فـي موضـوع المفاوضـات مـع الإسـرائيليين.

مـا يحـدث فـي القـدس مـن مواجهـات دفاعـاً عـن حـق شـعبنا فـي حريتـه، ورفضـه لعملية التقسـيم الزمانـي والمكانـي للأقصـى، ودفاعـاً عـن حياتـه وحيـاة أبنائـه، وحقـه فـي المواطنـة، والحـق فـي السـكن والعيـش الكريـم، كان للنسـاء دور كبيـر فيـه، وكـن فـي مقدمـة المنتفضيـن.

الإجـراءات الإسـرائيلية فـي مدينـة القـدس هدفهـا الأساسـي عمليـة تهجيـر طوعـي للسـكان، ولسـان حالهـا يقـول «إذا مـا هاجـروا خـلال الفتـرة الماضيـة وحدهـم، سـنهجرهم اليـوم بالقـوة؛ عبـر العقـاب الجماعـي المتمثـل فـي عمليـات الإعـدام الميدانـي المباشـر، وسـحب هويـات المواطنيـن، وهـذا تهديـد يمكـن أن تقـوم بـه إسـرائيل كونهـا سـبق وأن قامـت بـه.

النقطة الثانية التي سأثيرها تتعلق بالقرار 1325، ولم يسبق أن تحدثنا عنها بالسابق، وهي انتهاك حريات الناس وخصوصياتهم اليومية في حياتهم عبر الكاميرات المنصوبة في كل مكان في القدس، فمن الممكن أن تُوجه كاميرا إلى قلب بيتك، ويشاهدونك في غرفة نومك، وهذه مسألة أصبحت مقلقة كثيراً للناس، إضافة إلى عمليات التفتيش المهينة التي تحدث، فالشخص بدأ يفكر ماذا سيضع في حقيبته وهذا محرج، وبخاصة الفتيات اللواتي بدأ يعتريهن الخجل من وضع الفوط الصحية في حقيبة اليد، لأن جنود الاحتلال يرفعون تلك الأغراض أمام أعين الناظرين، وهذا انتهاك للحريات الإنسانية ولحريات الفرد الشخصية ويجب إثارته.

لدي توصيات ثلاث لنا وللمجتمعين:

- نحن كنساء من المهم جداً لنا كنساء، أن يعلو صوتنا عالياً من أجل الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، الجميع تحدث عن هذا الموضوع، ولكن نريد دوراً أكثر فعالية، تقف فيه النساء بالآلاف لتطالب به، وتضغط على كل الأطراف المعنية من أجل إعلاء صوتنا لاستعادة الوحدة.

- تعزيز الدور التضامني للنساء، فهناك عدد من النساء لا يحتجن إلى تصاريح؛ كون أعمارهن تؤهلهن لدخول القدس، فمن الضروري جدا أن يتوجهن للقدس للتضامن مع النساء، لأنهن في بعض الأوقات يشعرن أنهن وحيدات. وهناك طلب موجه إلى نساء العالم، وبخاصة «النساء الجادات» (Seriously women)، من أجل زيارة المنطقة بشكل عام، وزيارة القدس، والتعرف مباشرة على ممارسات الاحتلال، وكتابة تقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العمومية وممثلي بلدانهم، من أجل فضح السياسات الإسرائيلية؛ تمهيداً لاستصدار قرار بشأنها ويُصوَّت عليه باعتبارها تجسيد لنظام عنصري «أبارتهايد» على صعيد العالم.

- مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية كافة.

سامية الزبيدي

الحديث عن مفاهيم مثل السلام، والتدويل، والصراع، لا يكتسب معاني خاصة برؤية نسوية منفصلة عن رؤية الرجل، بل هي مفاهيم عالمية يمكن الحديث عن اتفاق فيها، ولكن مصدر الاختلاف فيها يكمن في التساؤل التالي: هل النساء حاضرات بالفعل على صعيد هذه المهمات الثلاث؟ للأسف، في الحالة الفلسطينية، النساء لا تبدو شريكاً أساسياً في كل هذه المحكات. فإذا تحدثنا عن السلام، نجد للأسف، أنه عندما كان ما يسمى بالعملية السلمية، أن النساء قد غابت عن هذه العملية، وأيضاً حينما نتحدث عن سلسلة طويلة من المفاوضات، غابت المرأة الفلسطينية عن هذه الجلسات، وأيضاً حينما تحدثنا عن فعل مقاوم، بغض النظر عن الأساليب الكفاحية المستخدمة، أيضاً تم تغييب النساء وحصرهن في زوايا محددة لا تقلل من أهمية النساء بالطبع، ولكنها تؤسس لضعف الدور والمهمة.

أيضاً في ما يتعلق بإنهاء الانقسام الذي يلقي بظلاله على كل المفاهيم التي نتحدث عنها، ولا يمكن، كما تحدثت الزميلات تحقيق أي اختراق على صعيدها، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي في ظل حالة الانقسام. وللأسف، كانت النساء على مدى أكثر من عام ونصف يعتصمن أسبوعيا ضد الانقسام، لكن هذه الحركة لم تتحول إلى حركة شعبية عامة، لأن الكل نظر إليها على أنها حركة نسوية نخبوية، لا تمت إلى الشارع بصلة، على الرغم من أنها رفعت شعار الجميع الذي يتحدث عن الحاجة لإنهائه.

لفت انتباهي الحديث قبل أيام عن اتفاق حول موضوع السلام، وبخاصة السلام الاقتصادي، اسمه «الشراكة عبر المحيط الهادي»، حيث سيحول هذا الاتفاق 40% من الأسواق العالمية لسوق موحدة عابرة للقارات والجنسيات، وهذا يعني أن السوق المفتوحة تتغَول أكثر في العالم، ما يعني أيضاً أن النساء في العالم، بشكل عام، سيتحولن أكثر نحو الفقر والتطرف والتبعية، وبالتالي هذه التحديات ستضع المزيد من المعيقات أمام النساء، وتحول دون أن يكنّ فعلاً مساهمات ومؤثرات على صعيد تحقيق السلام في العالم، وبالتأكيد السلام في فلسطين.

كنت أود أن أشير إلى بعض القضايا التي لها علاقة بموضوع هذه الجلسة، فقد تحدثت الزميلة سامة عويضة عن التدويل، وكان هناك ممثلون لأحزاب سياسية ومديرو ومديرات مراكز أهلية ونسوية، ولكن حينما وصلنا لنهاية اليوم للحديث عن رؤى نسوية كانوا قد غادروا، وكأن الأمر لا يهمهم.

أريد أن ألفت النظر لدور الشباب والشابات، وتحديداً في كل هذا الحراك، ويبدو أنه ما زال شعاراً ليس أكثر، فمشاركة النساء في هذه الجلسة حظيت بنوع من الانتقاد عن سبب اختيار المتحدثات فيها، وبخاصة الشابات منهن: لماذا تتحدث «فلانة أو «علانة»، فيما هناك قائدات ما زلن لا يردن سواهن قائدات تاريخيات كبيرات في السن، وما زلن لا يردن رؤية شابات في الساحة، أو يرين لنا فعلاً.

منى الخليلي

فـي ظـل اتسـاق المواقـف ضمـن الحركـة العالميـة لانعقـاد موائـد لمناقشـة المـرأة والسـلام خصوصـاً، فمـن أحـوج مـن الـكلام عـن السـلام والأمـن مـن المـرأة الفلسـطينية.

أرى أن أولـى إسـتراتيجياتنا يجـب أن تبنـى علـى ضـرورة تأميـن الحمايـة الدوليـة مـن خـلال اسـتعمالنا مجموعـة مـن الأدوات؛ واحـدة منهـا قـرار مجلـس الأمـن 1325، الـذي يَنـص علـى تأميـن الحمايـة للنسـاء فـي بلـدان النزاعـات المسـلحة.

رؤيتنـا لقـرار 1325 تتضمـن رؤيـة ضغـط ومناصـرة وتشـبيك فـي السـاحة الدوليـة، والضغـط علـى حكومـة الاحتـلال الإسـرائيلي للكـف عـن ممارسـاتها ضـد شـعبنا.

أيضـاً عندمـا نتحـدث عـن مفهـوم المـرأة والسـلام، فـي مفهومنـا هـو إنهـاء الاحتـلال، لأنـه لا يمكـن الحديـث عـن الأمـن والسـلام بوجـود الاحتـلال، فالاحتـلال هـو الأسـاس، لذلـك تعريـف السـلام فـي العالـم يمكـن أن يتفـق عليـه العالـم كلـه، لكـن إمكانيـة تطبيقـه فـي فلسـطين معدومـة، وبالتالـي مفهومنـا للسـلام هـو إنهـاء الاحتـلال الإسـرائيلي، وكذلـك مـن مفهومنـا للسـلام هـو تطبيـق الشـرعية الدوليـة بخصـوص اللاجئـات واللاجئيـن الفلسـطينيين، الأمـر الـذي تناولـه القـرار 194 أحـد القـرارات الصـادرة عـن الأمـم المتحـدة التـي لـم يطبـق، هـذا القـرار الـذي يعطـي الأمـل والأمـن والسـلام للمـرأة الفلسـطينية مفقـود علـى السـاحة الدوليـة، وتطبيقـه فـي فلسـطين لا يـزال ينتظـر.

نـرى أيضـاً أن مـن القضايـا الملحـة العمـل علـى السـاحة الدوليـة ضمـن الائتلافـات والتحالفـات الدوليـة، وكذلـك هنـاك أهميـة كبـرى للعمـل علـى السـاحة العربيـة التـي أصبحنـا نفتقـد فيهـا كثيـراً مـن الأمـور. فقـد كانـت الـدول العربيـة دائمـا ومـا زالـت الداعـم الأساسـي للقضيـة الفلسـطينية، لكـن مـا نشـهده الآن مـن مشـاكل فـي بعـض الـدول العربيـة يسـتدعي أيضـاً العمـل والانتبـاه لاجتـراح صيـغ عمـل جديـدة فـي الـدول العربيـة لإعـادة الأولويـة للقصيـة الفلسـطينية علـى الأجنـدات العربيـة.

وعلـى الصعيـد الداخلـي، أريـد أن أنـوه بأنـه يجـب تعزيـز دور المـرأة فـي مقاطعـة البضائـع الإسـرائيلية، وحتـى لا يبقـى شـعاراً، يجـب أن ترافقـه إسـتراتيجيات عمليـة حتـى يمكـن تطبيقـه بشـكل ممنهـج، ويكـون صـورة عمـل حياتيـة لهـا ديمومتهـا. لقـد وجدنـا تصاعـداً فـي المقاطعـة وقـت العـدوان علـى غـزة، وأصبحـت هنـاك حركـة مـن مؤسسـات المجتمـع المدنـي ومـن صنـاع القـرار ومؤسسـات الدولـة الذيـن أولـوا اهتمامـا خاصـاً لبنـد المقاطعـة، وبالتالـي شـهدنا تصاعـداً وتعاظمـاً لمقاطعـة البضائـع الإسـرائيلية. لكـن الآن وفـي ظـل تصاعـد هجمـة الاحتـلال والعـدوان الـذي يرتكـب بحـق أبنـاء شـعبنا فـي الضفـة والقـدس وغـزة، فـإن ثقافـة المقاطعـة الإسـرائيلية شـبه منسـية فـي إعلامنـا الفلسـطيني.

يتـردد فـي الفتـرة الحاليـة أن هنـاك ظاهـرة عظيمـة ورائـدة تتمثـل فـي مشـاركة الفتيـات فـي المقاومـة شـبه الشـعبية للاحتـلال، وأنـا أقـدر هـذه الظاهـرة وأحييهـا، لكننـي أربطهـا بالماضـي، فلطالمـا كانـت المـرأة الفلسـطينية هـي الشـريكة الأساسـية للرجـل فـي التحـرر الوطنـي، ومـا يحـدث الآن اسـتمرار لمشـاركة المـرأة، فمشـاركتها تتعاظـم وتقـوى مـع تعاظـم المقاومـة بشـتى أشـكالها.

المـرأة الفلسـطينية ناضلـت فـي الماضـي علـى الميادیـن كافـة؛ عسـكرياً وسياسـياً، واجتماعيـاً، واحتلـت العديـد مـن المواقـع، والآن فـي ظـل تعاظـم المقاومـة الشـعبية التـي نشـهدها خـلال هـذه الأيـام، هنـاك دور للمـرأة الفلسـطينية، فهـذا ليـس حديثـاً عليهـا.

سامة عويضة

لـن أكـرر مـا قيـل صباحـاً، ولكـن سـأربط نقاشـات الصبـاح مـع الرؤيـا النسـوية. منـذ الصبـاح جـرى التركيـز علـى نقطتيـن: أهميـة زيـادة تكلفـة الاحتـلال، وأهميـة التدويـل. وبالنسـبة للنقطـة الأولـى، فإننـي أرى أن نصـف مجتمعنـا نسـاء، ومـن المفـروض أن ينـاط بهّـن دور فـي المشـاركة مـن أجـل زيـادة تكلفـة الاحتـلال مـن خـلال المشـاركة فـي كل الحمـلات ذات العلاقـة.

وهنـا ألـوم المجتمـع المحلـي الـذي لا يـزال يسـتنكر وجـود النسـاء فـي سـاحات المعركـة، ويتعامـل مـع هـذا الأمـر بازدواجيـة، ففـي الوقـت الـذي نحيـي النسـاء المرابطـات فـي المسـجد الأقصـى، ولا أحـد يختلـف علـى ذلـك، نذهـب للـوم البنـات اللواتـي ينزلـن إلـى المواجهـات علـى الحواجـز، ونرى أنهـن يعرضهـن أنفسـهن لخطـر الاعتقـال، ولكـن الأمـر نفسـه ينطبـق علـى المرابطـات، فالاحتـلال يمسـك بهـن، ويخلـع الحجـاب عنهـن، ويلقيهـن فـي الشـوارع، والأمـر كذلـك ينطبـق علـى النسـاء اللاتـي لـم ينزلـن إلـى المواجهـات كهديـل الهشـلمون، الفتـاة المنقبـة التـي أطلـق الاحتـلال الرصاص عليهـا الاحتـلال، لأنهـا لـم تفهـم عليهـم، وخلـع ملابسـها، ونشـر صورهـا فـي كل الصحـف العبريـة وهـي عاريـة، وكتبـت حولهـا سـخافات فظيعـة، بمـا فـي ذلـك أن «جسـمها لـم تتـم إزالـة الشـعر عنـه، وننصـح الفتيـات بـألا يكـن بهـذا المنظـر».

هناك مواد كثيرة في القانون الدولي تمكننا من كسب قضية هديل الهشلمون، ونذهب بها للمحافل الدولية، فهناك قضية حرمة الجسد التي لم يحترمها الاحتلال، وقام بنشر صورها في الصحافة الإسرائيلية وكثير من مواقع التواصل الاجتماعي إسرائيلية.

أما بالنسبة للتدويل، فمنذ الصباح ونحن نتحدث عن أهميته، لكن عندما يصل التدويل إلى قضية المرأة يبدأ الحديث عن أننا لا نريد أجندات غربية! سبحان الله! لم يكن الأمر أجندات غربية في قضايا أخرى، ولكن عند الحديث عن المرأة نبدأ القول إنها مراكز نسوية متمسكة بأجندات غربية وتسير وراء التمويل الغربي، وكأن قضية التدويل ستقف عند قضايا النساء، وننسى القضية الأساسية بأننا من خلال التدويل والقانون الدولي الإنساني نستطيع حمل الكثير من القضايا.

في اجتماعنا في السودان قبل أكثر من عام، التقينا المقرر العام للجنة مناهضة العنف ضد المرأة في الأمم المتحدة، التي قالت لنا «أستطيع القدوم إلى فلسطين وإعداد تقرير حول الانتهاكات التي تمارس بحق النساء، ولا سيما من قبل المستوطنين، إذا بعثت السلطة الفلسطينية دعوة لي». منذ ذلك الوقت، تحدثنا مع السلطة الفلسطينية بأن المقرر بحاجة إلى دعوة، ولكن حتى هذه اللحظة لم يتابع الموضوع! ما يكشف عن نقص في الإرادة السياسية على المستوى الرسمي لتدويل قضايا المرأة والعمل عليها، فعندما نحتكم إلى القانون الدولي، سيحاسبنا على الأمور التي التزمنا ولم نلتزم بها. لقد وقّعنا على اتفاقيات تخص المرأة مثل اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وعلينا الالتزام بها حتى لا يواجهونا وقت حديثنا عن انتهاكات الاحتلال، بأن لدينا انتهاكات على الصعيد المحلي.

يجب أن تكون لدينا إرادة سياسية تستخدم الأدوات الدولية بشكل منطقي. أنا هنا، إذاً، أتحدث عن قضيتين، أولاهما ألا نتعامل بازدواجية في ما يتعلق بقضايا النساء، لأن قضايا النساء هي التي تستطيع أن تزيد تكلفة الاحتلال، وقضايا لها مكانتها في القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حتى نستخدمها بالشكل الأفضل.

في المنطقة العربية عندما خرج الاستعمار، ترك لنا إرثاً ما زلنا نحمله، فقد مسح عقولنا، وأعطب تفكيرنا، وحولنا إلى أناس تكرر فقط. وهنا أستشهد بمقولة أحد المصريين «المناهج الدراسية في الدول العربية تفتقر لحرف التاء». سُئل: ما معنى ذلك؟ فقال إنها مبنية جميعها على كلمة «افتكروا» وليس «فكروا»، ونحن جميعاً ما زلنا نعاني من إلغاء الفكر، ولذلك محينا قضايا المرأة، ولا توجد لدينا إرادة حقيقية تفكر بها بطريقة صحيحة، وتراها قضايا إنسان أولاً، وقضايا تخدمنا في إنهاء الاحتلال ثانياً.

الجلسة الرابعة
التدويل والتعريب

رئيس الجلسة: أحمد جميل عزم

المتحدثون

نبيل شعث: التدويل والتعريب أساس في الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة.

باسم نعيم: المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية: رافعة أم عقبة؟

نبيل قسيس: التدويل والتعريب: علاقة تكامل أم تناقض؟
المؤتمر الدولي الشامل شبه الدائم: منبر لتكامل الأدوار

كميل منصور: تعريب، أم أقلمة وتمزق؟

التدويل والتعريب أساس في الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة

نبيل شعث

التدويل والتعريب .. مداخل وأدوات لاستثمار العلاقات الخارجية مع دول العالم كأداة لتغيير موازين القوى بيننا وبين العدو الإسرائيلي في معركتنا لتحرير بلادنا وتحقيق استقلالها وإعادة لاجئينا. وبالتالي، فإن الهدف من التدويل أو التعريب هو خلق علاقات تحالف وتعاون وتضامن مع هذه الدول لخدمة أهدافنا. والتعريب يختلف التدويل في أنه يستند إلى روابط قومية مع أمتنا العربية ودولها وشعوبها، ومشاركتها في الأهداف والتطلعات، وافتراض أنها تعتبر جميعاً أن التناقض مع إسرائيل هو تناقض أساسي في المصالح والرؤى والأخطار، وأن إسرائيل تصرفت دائماً كعدو اعتدى على هذه الدول جميعها في فترات مختلفة، وأن المعركة الرئيسة والوحيدة التي خاضها العرب جميعاً في تاريخهم المعاصر كانت مع إسرائيل، وأن إسرائيل تهدد ما يعتبرونه مقدساً في فلسطين، وأن هناك تناقضاً بين الرؤيا العربية والرؤيا الإسرائيلية في المبادئ والأولويات والمستقبل.

أما التدويل فيستند إلى المصالح المشتركة، والالتزام برؤى مشتركة من القيم والمبادئ بينها حقوق الإنسان، والالتزام بالقانون الدولي أساساً لتحقيق الأمن والسلام في العالم.

إذا اتفقنا على هذا التعريف للتعريب والتدويل، فهو يعني بذلك المحاولة الفلسطينية الدائمة لئلا تحتكرنا إسرائيل وتحاصرنا وتعاملنا كقضية داخلية، تستخدم إزاءها كل ما لها من إمكانيات لسرقة أرضنا ومائنا ومواردنا وحريتنا وكرامتنا ووحدتنا، وبالتالي فإن اللجوء للعرب أو العالم هو أيضاً لجوء للقانون الدولي، ولجوء إلى أسس ومبادئ تختلف عما تريد إسرائيل تطبيقه علينا. لذا، لا أظن أنه في تاريخنا منذ انطلقت الثورة وحتى الآن، إلا وكنا نفكر دائماً في أدوات تعزز الدعم الدولي والعربي لقضيتنا.

الآن يجب أن يحدد ماذا نريد من التدويل والتعريب؟ فعندما كنا نريد الكفاح المسلح، كان هدفنا في التدويل والتعريب هو دعم هذا الكفاح المسلح والوقوف إلى جانبنا ونتلقى متطوعين من جميع أنحاء العالم، وكانت الأسلحة تأتينا من دول عربية ومن الصين، ومن روسيا، وأماكن أخرى، وكنا نرسل شبابنا إلى التدريب في هانوي، والجزائر، وكنا ندرب كل الثوريين في العالم من نيكاراجوا لأنغولا وأرتيريا، كنّا ندوّل بطريقة من يريد استخدام التدويل كأداة لدعم الكفاح المسلح. وحين ذهبنا بعد حرب العام73 إلى كفاح مسلح إلى جانب محاولة الدخول في مفاوضات، كان التدويل نفسه؛ أي أننا نريد دعم صمودنا في لبنان في وجه الهجمات المستمرة علينا، ولكن في الوقت نفسه كنا نسعى مع الرئيس السادات وغيره إلى مقعد في جنيف، وبالتالي فإن التدويل والتعريب أيضاً كانا ينسجمان مع أهدافنا في ذاك الوقت. وحين دخلنا عملية السلام، أصبح الهدف من التدويل والتعريب دعم عملية السلام، ودعم مطالبنا، والتصدّي لإسرائيل، ودعم وجودنا حين دخلنا إلى الداخل، ودعم بناء كيان فلسطيني يتحول إلى دولة على أرض فلسطين، ودعم سياسي لاستمرار عملية السلام لكي نصل إلى الدولة الفلسطينية المستقلة، وعودة اللاجئين، ودعمنا في مواجهة محاولات إسرائيل المستمرة للتغيير الجذري للاتفاق، وتحويله إلى مصيدة لمزيد من الاستيطان، كل ذلك كان من أجل إنجاح عملية السلام وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة وغزة بما فيها القدس الشرقية وإقامة دولتنا المستقلة، وفتح الباب أمام عودة اللاجئين.

أما الآن، فقد انتهى هذا، ومن لديه الآن أي طموح أو أمل في أن تستمر هذه العملية لتحقق شيئاً للشعب الفلسطيني فهو واهم .. واهم .. واهم! أنا أتفهم أحياناً الضرورة التكتيكية للقول إننا مستعدون دائماً للمشاركة في عملية سلام، ولكن هذه المشاركة ستكون على أسس وشروط لا يمكن لإسرائيل أو أمريكا أن تقبل بها. والمحاولة الأخيرة التي قمنا بها في مجلس الأمن في 30 كانون الأول/ديسمبر 2014، تضع الشروط التي أسميها «الشروط الإيرانية»، لأنها تتطابق تماماً مع الشروط التي أنجحت الاتفاق بين إيران والأسرة الدولية في كل جوانبه التفاوضية؛ أي لا ندخل في مفاوضات من غير شروط وقواعد واضحة تنطلق من الشرعية الدولية، والقانون الدولي، كوقف الاستيطان، وكل ما هو مخالف لهذا الاتفاق.

وهـذا مـا حصـل مـع إيـران، فالإيرانيـون مكثـوا عامـاً فـي التفـاوض مـع العالـم علـى (terms of reference) و(end result) وغيـر ذلـك مـن التفاوضـات، وأوقفـت إيـران كل النشـاطات النوويـة أثنـاء المفاوضـات مـع دول العالـم. كذلـك أن تقـوم مجموعـة دوليـة بالتفـاوض، وينتهـي الاحتـكار الأمريكـي للمفاوضـات، وهـذا مـا قامـت بـه إيـران وأسـهم فـي إنجـاح مفاوضاتهـا، إضافـة إلـي أن يكـون هنـاك موعـد نهائـي للوصـول إلـى اتفـاق، وهـذا مـا حصـل مـع إيـران حيـث ركـض الجميـع ركضـاً شـديداً للالتـزام بالموعـد النهائـي. الشـرعية الدوليـة، والموعـد النهائـي، والتجمـع الدولـي، وغيرهـا مـن الشـروط، طالبنـا بهـا فـي 30 كانـون الأول/ديسـمبر، وأضـاف إليهـا الأميركيـون فـي ايـران مـا كنـا نريـده، ووضعـوا 250 مليـار دولار عقوبـات علـى إيـران، وبالتالـي وقعـت إيـران تحـت خياريـن: دولـة نوويـة أو دولـة قـادرة علـى الحيـاة، وقـد اختـارت الخيـار الثانـي. مـن دون هـذا القـدر الهائـل مـن العقوبـات علـى إيـران، لـم يكـن ممكنـاً التوصـل إلـى الاتفـاق. والاتفـاق فـي النهايـة كان مفاوضـة بيـن العقوبـات التفتيـش. ثـم أخيـراً كان هنـاك شـيء مختلـف فـي إيـران، وهـو أن الإيرانييـن قـرروا أنهـم يريـدون الوصـول لسـلام، فاسـتبدلوا أحمـدي نجـاد بروحانـي، ولكـن بالنسـبة للحالـة الفلسـطينية، فـلا يـزال «أحمـدي نجـاد» فـي إسـرائيل.

عمليـة أوسـلو تحولـت لحصـان طـروادة حقيقـي، نحـن نتفـاوض فـوق الحصـان، وهـم ينزلـون مـن علـى الحصـان يسـرقون المـاء والأرض والمـوارد وغـزة والقـدس وحـوض نهـر الأردن وحريتنـا وكرامتنـا ومـا زلنـا نتفـاوض! وبالتالـي، مـا توصلنـا إليـه بشـأن إمكانيـة العـودة إلـى المفاوضـات، ولكـن علـى غـرار المفاوضـات الإيرانيـة، هـو أنـه لا بـد مـن إحـداث تغييـر جـذري فـي موازيـن القـوى بالضغـط علـى إسـرائيل، ولا شـك أن مـن يريـد الضغـط عليهـا ينطلـق مـن الشـارع ومـن جماهيـره أولاً، وإذا لـم يحـدث ذلـك لـن يسـاعدك أحـد، وإذا لـم تقاطـع إسـرائيل لـن يقاطعهـا غيـرك، واذا لـم تقـم بمواجهـة مسـتمرة لعـدوك، ليـس مـن المعقـول أن تطلـب مـن الآخريـن أن يواجهوهـا. وبالتالـي، فـإن الأمـور تبـدأ هنـا، وتنتقـل إلـى العالـم بهـدف الوصـول إلـى ضغـوط مسـتمرة علـى إسـرائيل وعزلهـا ومقاطعتهـا، والوصـول إلـى مـا وصلـت إليـه جنـوب أفريقيـا فـي نضالهـا ضـد الأبارتهايـد، ولا أمـل لنـا فـي غيـر هـذه الإسـتراتيجية، وعندهـا يصبـح التدويـل والتعريـب واضـح الأهـداف.

وفـي الحقيقـة، فـإن هـؤلاء الشـباب الذيـن أسسـوا الـ «بـي دي أس» شـاركوا مشـاركة هائلـة فـي تحقيـق مـا نريـد، والآن بـدأ الإحسـاس بذلـك يصـل إلـى الـدول العربيـة، وأنـا مندهـش جـداً بمـا حـدث فـي مصـر مـن ضغـط، ومـن دون أي معارضـة حكوميـة، علـى شـركة أورانـج لمقاطعـة أورانـج الإسـرائيلية، والتهديـد بمقاطعـة موبينيـل فـي مصـر. كمـا أن إسـرائيل تعتـرف بأنهـا خسـرت 12 مليـار دولار بسـبب المقاطعـة.

إذاً، فـإن أي حـراك عربـي أو دولـي يجـب أن يسـتقطب النضـال والمسـاهمة الشـعبية والتكاتـف

الشعبي في كل هذه الدول، وبخاصة في البلاد العربية، ويستخدم أدوات القانون الدولي للضغط على إسرائيل، وإيصالنا لليوم الذي نستطيع أن نضغط فيه ضغطاً كافياً يمكننا إما من تحقيق انسحاب إسرائيل وإنهاء احتلالها لبلادنا، وإما الذهاب لمفاوضات «إيرانية» لتكون مرحلة أخيرة لهدفنا.

التدويل والتعريب يعتمدان على موازين القوى لأنها تحدد الجهات التي يجب التحالف معها. عندما كنا ننتهج الكفاح المسلح كان العالم تنائي القطبية (أمريكا والاتحاد السوفييتي)، فاستخدمنا أحدهما في تسليحنا للتغلب على إسرائيل. وحين انتهى الكفاح المسلح، دخلنا عملية السلام في حقبة القطب الواحد الذي لجأنا له، ولكنه كان ضدنا، والآن انتهت هذه الحقبة. لذلك، فإن التحول إلى عالم الأقطاب المتعددة هو في مصلحة الإستراتيجية الجديدة، وبخاصة أن الأقطاب الجديدة أقرب لنا من حلفاء عدونا، أي أن هناك فرصة دولية في تدويل يدعم خطواتنا ونجاحنا. أما في العالم العربي، فهناك كارثة، حيث الوضع صعب جداً، كما توجد المشكلة التاريخية للعرب وهي اقتراب مجموعة كبيرة منهم من الولايات المتحدة، وحرصها على التحالف معها، وحرصها على أن تستخدم ما لديها من إمكانيات للضغط باسمها، وهذا الأمر ما زال موجوداً حتى لو لم يدركوا أن أمريكا لم تعد القوة الوحيدة في العالم. هذا فضلاً عن المشكلة مع إيران، وما ترتب عليه الوضع الإقليمي بين تركيا وإيران، والهلع في بعض الأقطار العربية لتأثير إيران ومحاولة إسرائيل الاستفادة من ذلك لخلق تحالف عربي إسرائيلي ضد إيران، وهذه كارثة كبرى علينا بذل الجهد للتعامل معها، والتأثير عليها، حتى لا تصبح الأداة كارثية في عملنا.

أرجوكم لا تتحدثوا عن دولة أو دولتين، فهذا ليس وقته، والأولوية الآن هي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، فهذا هو الهدف الذي يوحدنا جميعاً ويوحد العالم معنا.

المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية رافعة أم عقبة؟

باسم نعيم

الحديث عن «المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية: رافعة أم عقبة؟» في ورقة لمؤتمر، هو بالتأكيد أمر ليس بالهيِّن، فالعنوان عريض وواسع، والموضوع مهم وخطير. فالكل يدرك، وبخاصة الدارسين لقضايا التحرر الوطني عبر العالم، أن الحدود الوطنية والعوامل المتفاعلة داخلها، ليست وحدها تحسم الصراعات، وأن العامل الدولي يلعب دوراً مفصلياً في توجيه الصراعات الوطنية مع الاحتلال والاستعمار في اتجاه طرف من الأطراف، ولعل الأمثلة التي نعيشها اليوم، وفي مقدمتها الصراع على الأرض السورية، خير مثال. إذا كان هذا صحيحاً في العموم، فهو في حق قضيتنا الفلسطينية أصح.

وللإجابة عن السؤال الأساسي حول دور المجتمع الدولي في القضية الفلسطينية، وهل هذا الدور رافعة لنضالنا الوطني، أم هو عقبة في وجه طموحاتنا نحو الحرية والاستقلال، سنقارن بين فترتين زمنيتين في النضال الفلسطيني وعلاقته بالمجتمع الدولي، من خلال ضرب عدد من الأمثلة والشواهد، للوصول إلى نتيجة مفادها:

أنّ المجتمع الدولي ساحة كبيرة ومعقدة ومركبة، وليست محايدة بالمطلق، ولا منحازة بالمطلق، ولكن موقفها العام يعتمد أساساً على أداء أصحاب القضية وقدرتهم على الاستفادة من تناقضات هذه الساحة ومصالحها، وتعزيز نقاط القوة وتحييد نقاط الضعف. والفترتان اللتان ستتم مقارنتهما من خلال بعض الشواهد، هما النضال الفلسطيني قبل توقيع اتفاقية أوسلو العام 1994 وبعدها، والفترة الثانية ستشمل الحديث، باختصار، عن فترة الانقسام الفلسطيني بعد العام 2007.

بداية، وقبل الخوض في صلب الموضوع، لا بد من الحديث عن ماهية المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية والعلاقة بينهما.

المجتمع الدولي حديث نسبياً كمصطلح، ولكنه غارق في القدم من حيث النشأة، فقد عرفت المجتمعات القديمة (الصينية، الفرعونية، اليونانية، الرومانية) بدايات تشكل ورسم العلاقة بين المجتمعات البشرية المختلفة سياسياً وعرقياً، ووُضعت المعاهدات التي تضبط العلاقات في فترة السلم والحرب، وتنظيم العلاقات التجارية والحدود. وبالمناسبة، فقد لعب الإسلام دوراً محورياً في تطوير هذه المنظومة، من خلال سنّ القوانين والتشريعات التي تعزز السلم والأمن الدوليين، وعلاقة الدول مع بعضها البعض، وترسيخ مفاهيم احترام حقوق الإنسان بين الشعوب.

حديثاً، وبعد معاهدة ويستفاليا في القرن السابع عشر، ونشأة الدولة القومية في أوروبا، ثم انتشارها كقاعدة وأساس للعلاقات الدولية عبر العالم، يتجه التفكير عادة إلى العلاقة بين الدول وضوابطها عند الحديث عن المجتمع الدولي، على اعتبار أنّ الدولة هي «الشخصية المعنوية» المكونة لهذا المجتمع. وإن كان هذا لا يزال ساري المفعول حتى اليوم بشكل كبير، و«الدولة» لا تزال العمود الفقري للمجتمع الدولي، إلا أنه في ظل «العولمة» السياسية والإعلامية والتجارية، وانهيار نظام القطبين، والحالة الانتقالية التي نعيشها اليوم «الميوعة الجيوسياسية في الإقليم»، وتداعيات ذلك على الاستقرار العالمي، وانهيار دول كثيرة وظهور أخرى، إلى جانب صعود نجم كثير من التنظيمات والمؤسسات العابرة للقارات، لم تعد «الدولة» فقط هي العنوان الوحيد أو الأهم عند الحديث عن المجتمع الدولي، ولم يعد مصطلح المجتمع الدولي يتصف بالصلابة نفسها التي حظي بها لعقود من الزمن، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ونشأة الأمم المتحدة كوريث لعصبة الأمم.

ومن هنا، فإننا عندما نتحدث عن المجتمع الدولي وعلاقته بالقضية الفلسطينية، نقصد كل ما سبق من المكونات: دول، شعوب، مؤسسات أممية، مؤسسات مجتمع مدني، تنظيمات، إعلام جديد، وحتى أفراد وشخصيات اعتبارية ... إلخ.

أما فيما يخص القضية الفلسطينية، فمن المعلوم من السياسة بالضرورة، أنها أكثر قضايا الصراع في العصر الحديث ارتباطاً وارتهاناً للمجتمع الدولي بكل مكوناته، فقبل النكبة العام 1948، مثلت فلسطين مخرجاً «مزدوجاً» لحل أزمة الشعب اليهودي بإنشاء وطن قومي لهم، وكذلك عُقدة الذنب الغربية تجاه اليهود على حساب شعبنا وحقوقه، وهكذا نشأت دولة الاحتلال العام 1948 واستمرت بقرار ودعم دوليين.

ولعله من المعلوم بديهةً لدى الجميع، أن أكثر صراع صدر فيه قرارات دولية، وتشكلت له لجان أممية، هو الصراع مع العدو الصهيوني، وما زال العامل الدولي هو العامل الأكثر حسماً في طبيعة الصراع وتداعياته، ولعلّ ارتباط الاهتمام بالقضية الفلسطينية إيجاباً وسلباً، بقضايا الصراع في الإقليم وعبر العالم (الانتخابات الأمريكية ونتائجها مثالاً) خير دليل.

كل قضايا التحرر الوطني تستند بالضرورة في برامجها إلى حشد ورصد كل العوامل المؤثرة في الصراع (العوامل الداخلية والخارجية، الذاتية والموضوعية)، ودراستها، ووضع الإستراتيجيات اللازمة لتعظيم نقاط القوة وتحييد نقاط الضعف، واغتنام الفرص وتجاوز التحديات، ووضع الخطط والمشاريع الإستراتيجية بناءً عليها. على سبيل المثال، الجنوب أفريقيون في إطار صراعهم مع «نظام الفصل العنصري»، تحركوا بخطوط متوازية (المقاومة الشعبية، المقاومة المسلحة، التحشيد الدولي الشعبي، الضغط الدولي المؤسساتي) حتى اللحظة الأخيرة من تحقيق هدفهم الكبير بإنهاء نظام الفصل العنصري.

هذا الحراك الشمولي المتوازي، الداخلي والخارجي، هو منهج كل الشعوب التي حققت أهدافها الكبرى.

والآن دعونا نذهب إلى مقارنة سريعة بين فترتين أساسيتين في نضالنا من أجل الحرية:

قبل 1994 (قبل توقيع اتفاقية أوسلو وتأسيس السلطة)

قبل تأسيس السلطة والاعتراف الفلسطيني بـ«إسرائيل»، وعندما كان خيار المقاومة المسلحة خطاً أصيلاً في العمل الفلسطيني، ووجود مجتمع دولي يقوم على قاعدة الازدواجية القطبية، كانت القضية الفلسطينية هي القضية الأولى للأمتين العربية والإسلامية، كما كانت القضية الفلسطينية تحافظ على مكانة جيدة على المستوى الدولي؛ سواء أكان على مستوى الدول (وهذا يعكسه عدد الدول المعترفة بفلسطين وممثلها الشرعي والوحيد م.ت.ف. الذي زاد على 132 دولة عبر العالم، وتدعم نضال شعبنا في الحرية والاستقلال، والدول المعترفة بإسرائيل وتؤيد سياساتها)، أم على مستوى الشعوب، وبخاصة العربية والإسلامية، حيث كانت كثير

مـن الشـعوب التـي تناضـل مـن أجـل حريتهـا تسـتلهم مـن نضـال شـعبنا صـور النضـال والثبـات، أم علـى مسـتوى المؤسسـات الأمميـة ومؤسسـات المجتمـع المدنـي، إلـى أن وصـل الأمـر بمسـاواة الصهيونيـة بالعنصريـة فـي الأمـم المتحـدة، وكذلـك أنشـئت منظمـة المؤتمـر الإسـلامي كـرد فعـل علـى حريـق المسـجد الأقصـى المبـارك، مـا عكـس حالـة تضامـن ونصـرة عاليـة، وبعـد عـدوان العـام 1967، قطعـت 29 دولـة علاقاتهـا مـع «إسـرائيل» مـن أصـل 32 دولـة كانـت تعتـرف بهـا، وبالتالـي يمكـن القـول إن الميـزان الدولـي (باسـتثناء دول أوروبـا الغربيـة والولايـات المتحـدة بحكـم العلاقـة التاريخيـة مـع اليهـود) كان يميـل لصالـح الحـق الفلسـطيني.

بعد توقيع اتفاقية أوسلو 1994

بـدأ التراجـع فـي هـذا الموقـف مـع بدايـة التفـاوض المباشـر مع الاحتـلال فـي مؤتمر مدريـد 1991، ولكـن الانهيـار الكبيـر فـي الموقـف الدولـي حصـل مـع توقيـع اتفاقيـة أوسـلو، والاعتـراف الرسـمي بإسـرائيل مـن قبـل منظمـة التحريـر دون الحصـول علـى شـيء مقابـل ذلـك غيـر الأوهـام، ولا يـزال هـذ الانهيـار مسـتمراً حتـى اللحظـة، مـا يعكـس فشـل السياسـة الفلسـطينية الدوليـة وصانعيهـا فـي الاسـتدراك ووضـع الخطـط لإنقـاذ الموقـف، بـل علـى العكـس، كثيـر مـن الممارسـات السياسـية والدبلوماسـية الفلسـطينية عمَّقـت الجـرح، وقامـت بإنفـاق رأس المـال الدولـي الفلسـطيني علـى مشـاريع وهميـة حققـت مـن خلالهـا إسـرائيل المزيـد مـن النجاحـات والانتصـارات أو التغطيـة علـى جرائمهـا بحـق شـعبنا، ولعـل الاسـتمرار فـي التفـاوض العبثـي الضـار -علـى الرغـم مـن كل الاسـتهتار الإسـرائيلي بحقوقنـا أو حتـى بالموقـف الدولـي- مثـال جيـد اسـتغلته إسـرائيل لتجميـل صورتهـا والتغطيـة علـى جرائمهـا.

ولتوضيح كل ما سبق في الفترتين، نضرب بعض الأمثلة والشواهد

- فشـلت الدبلوماسـية الفلسـطينية فـي حشـر «إسـرائيل» فـي الزاويـة، إذ أنّ قيـام هـذا الكيـان والاعتـراف بـه فـي أيار/مايـو 1949 كان شـرطه اعتـراف إسـرائيل بالقـرارات 181، 194 وتنفيذهـا (التقسـيم والعـودة).

- فـي تشـرين الثاني/نوفمبـر 1988، أعلـن الرئيـس الفلسـطيني الراحـل ياسـر عرفـات قيـام دولـة فلسـطين اسـتنادا إلـى قـرار التقسـيم الدولـي العـام 1947، مـا يعنـي دولـة علـى مسـاحة 45% مـن فلسـطين التاريخيـة، واعتـرف بهـذه الدولـة فـي ذلـك الوقـت أكثـر مـن 90 دولـة عبـر العالـم. ولكـن -للأسـف الشـديد- فـإن رئيـس السـلطة محمـود عبـاس فـي العـام 2012، تقـدم بطلـب الاعتـراف بفلسـطين دولـة غيـر عضـو فـي الأمـم المتحـدة علـى حـدود العـام 67، مـا يعنـي التنـازل عـن مـا يزيـد علـى 23%

إضافية مجاناً لصالح الاحتلال وبدون مقابل، ولم يتحقق مقابل ذلك أي اختراقات دبلوماسية أو انتصارات سياسية.

- ارتبط الإنجاز الدبلوماسي المتواضع للسلطة دائماً بموقفها من الثوابت الفلسطينية، واعتماد الرواية الصهيوأميركية، ولعل الموقف من المقاومة، واللاجئين، خير دليل، ولقد ظهر ذلك عملياً في الموقف الذي تبنته السلطة من نتائج انتخابات 2006، واعتماد شروط الرباعية.

- تراجع الاهتمام الإقليمي والدولي بالقضية الفلسطينية، حتى وصلت إلى أن احتلت ذيل القائمة في كثير من المؤتمرات الإقليمية والدولية، ولعلّ خطاب الرئيس الأمريكي أوباما في الدورة السبعين للأمم المتحدة، وإهماله القضية الفلسطينية والصراع عليها، خير دليل على ذلك.

- وقّعت إسرائيل العديد من المعاهدات مع دول عربية وإسلامية بعد اتفاق أوسلو، وحققت كثيراً من الاختراقات الاقتصادية والدبلوماسية، وأصبحت، كما نرى مؤخراً، دول الإقليم عامل ضغط على الطرف الفلسطيني أو عنواناً لحل كثير من المشاكل الفلسطينية بعيداً عن قيادته (المقدسات/الأردن، غزة/مصر)، بل أعيد تعريف الأمن القومي العربي والإقليمي (الصديق والعدو) في إطار التطورات الجديدة، بحيث أصبح يتم التنسيق مع إسرائيل باعتبارها مكوناً أساسياً وأصيلاً في المنطقة ضد دول أخرى أيضاً في المنطقة، بمعنى صارت إسرائيل جزءاً من الحل، وليس الأزمة للمنطقة.

- عدد كبير من الدول الأفريقية والآسيوية، وهي محسوبة تاريخياً على الطرف المناصر للحق الفلسطيني، اعترفت بالكيان بعد توقيع الاتفاقية، أو أعادت الاعتراف الذي سحبته بعد حرب العام 67، وفتحت لها أبوابها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية (ثلث صادرات إسرائيل العسكرية تذهب إلى الهند وتقدر بحوالي 3 مليارات دولار سنوياً، معظم الدول الأفريقية ومنها دول إسلامية فتحت أبوابها مشرعة للتغلغل الصهيوني في القارة، معتمدة على ما تقدمه من خدمات في مجالات متعددة).

- كثير من الشعوب المناصرة لقضيتنا وحقنا أصيبت بصدمة وعانت من التيه في الموقف، وتراجعت في مواقفها الجدية المناصرة لنا، وظهرت في مواقفها بعض الشروخ التي نفذ منها العدو لصالح التطبيع الثقافي والرياضي ... إلخ (مثال: السنغال، تونس، موريتانيا) على اعتبار أنهم لن يكونوا ملكيين أكثر من الملك.

- حاصر العدو من خلال الضغوطات الغربية، وفي مقدمتها الأمريكية، كل أدوات مقاومة التطبيع العربية حتى أجهضها، ونجح في إغلاق مكاتب الأمانة العامة للمقاطعة ومقرها دمشق.

- لأول مرة دول محسوبة تاريخياً على الحق الفلسطيني مثل الهند، تصوت ضد المشروع الفلسطيني في مجلس حقوق الإنسان عند التصويت ضد جريمة الحرب الأخيرة في غزة.

- دول إسلامية ومناصرة لحقنا تصوت ضدنا في مجلس الأمن (نيجيريا ورواندا) عند التصويت على قرار الاعتراف بفلسطين كدولة العام ٢٠١١، ما أفشل التصويت.

- أهم وأخطر أدوات مقاومة العدو لحملة المقاطعة (BDS) هي المشاريع التطبيعية المشتركة مع الفلسطينيين (رياضياً، ثقافياً، زراعياً، تجارياً).

- فشلت الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية وأدواتها عبر العالم في نقل الصورة الحقيقية لما يحدث على الأرض من استمرار العدوان والاحتلال وانتهاك المقدسات، حتى أن كثيراً من الشعوب الصديقة تعتقد أن الصراع انتهى، وأن المشكلة قد حُلت.

- لم تتمكن القيادة الفلسطينية وأدواتها الدبلوماسية بسبب ارتهانها لمشروع أوسلو من الاستفادة من تطورات الواقع الفلسطيني، وبخاصة على مستوى العمل الفصائلي الوطني، وبروز قوى جديدة، وبالتالي فتح قنوات جديدة ومساحات أخرى لصالحنا.

- فشلت الدبلوماسية الفلسطينية في إنجاز عودة اللاجئين حسب قرارات الأمم المتحدة، أو على الأقل الحفاظ على قوة الملف وتعزيزه كأهم ملفات الصراع مع الاحتلال، وذلك من خلال:

  - تبني مواقف سياسية أدنى بكثير من الحق المكفول في القانون الدولي (اتفاقية أوسلو، ورقة «أبو مازن»، وثيقة جنيف ... إلخ).

  - إهمال سياسي وإداري لمخيمات اللاجئين وفلسطينيي الشتات، وتحويله إلى ملف المغتربين في منظمة التحرير.

  - تراجع أداء الوكالة وعدم قدرتها على استمرار تمويل برامجها، على الرغم من أن الفرص لتحويل التمويل الطوعي إلى تمويل إلزامي قائمة حسب فتوى

الخبير الدولي الفلسطيني د. أنيس القاسم، أحد مؤسسي منظمة التحرير، ولكنه يعزو ذلك إلى ضعف الحراك الفلسطيني الدولي، وبخاصة القيادي.

- رهنت القيادة الفلسطينية حقوقنا المقرّة في القانون الدولي، لمعادلة التفاوض مع الاحتلال وفي ظل موازين قوى مختلة، ما أضاع على شعبنا كثيراً من الفرص، وتأخرنا كثيراً في الانضمام لمؤسسات دولية، كان بالإمكان محاصرة الاحتلال من خلالها، بل خضعت للضغوط الصهيوأميركية وأسقطت حقوقاً وضيعت فرصاً جدية، كما حصل في تقرير جولدستون.

- الانقسام الفلسطيني الدبلوماسي بين الدائرة السياسية في المنظمة ووزارة الخارجية في السلطة، وتبعه الانقسام بين العمل الدبلوماسي بين غزة والضفة، أعطى مبرراً للكثيرين للتهرب من التزاماتهم واللعب على وتر الانقسام.

- بعد العام 2006، وإجراء الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية، كانت هناك فرصة كبيرة أمام القيادة الفلسطينية لاستعادة زمام المبادرة على المستوى الدولي، من خلال إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وإعادة تقييم الأداء السياسي خلال الفترة السابقة، وتوحيد الجهد الفلسطيني على قاعدة برنامج الحد الأدنى، والاستفادة من الاختلاف أو التنوع الفلسطيني، واستهداف مواقع مختلفة على مستوى العمل الدولي. ولكن -للأسف- رضخت القيادة الرسمية للإملاءات الدولية بصبغتها الصهيونية، وقبلت تعزيز الانقسام الفلسطيني ومأسسته، بل المشاركة في وضع الخطط وتنفيذها لحصار جزء من شعبنا.

- للأسف الشديد، كثير من سفاراتنا ودبلوماسيينا لم يقوموا بالدور المطلوب منهم كممثلين لشعب تحت الاحتلال ويناضل من أجل حريته، بل تصرفوا كسفراء دول مستقرة، بل في أحيان كثيرة انشغلوا عن وظيفتهم الأصلية، لصالح مشاريع شخصية أو حزبية أو حتى خدمة مصالح دول أخرى، وأدخلوا شعبنا في متاهة المحاور وصراعاتها.

في المجمل، التقييم السريع للعمل الفلسطيني الدولي في الفترتين، يؤكد أن المجتمع الدولي منظومة مركبة من عناصر عدة، ويمكن التأثير فيها إيجابياً لصالح حقنا الفلسطيني، وتحويلها إلى رافعة بدلاً من أن تكون عقبة في طريق مشروعنا كما هو حاصل الآن، ولكن هذا يحتاج إلى تحقيق الآتي:

- إعادة ترتيب البيت الفلسطيني بما يعكس وحدة الموقف الفلسطيني على

المستوى السياسي ولو بالحد الأدنى، وتعزيز مؤسساته، بحيث تعكس الكل الفلسطيني على قاعدة الشراكة.

- مراجعة الفترة السابقة من العمل الفلسطيني بشكل عام، وإعادة رسم إستراتيجية فلسطينية في ظل المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية بما يلبي طموحات شعبنا في الحرية والاستقلال (أوسلو، السلطة، التمويل الدولي، المنظمة ... إلخ) وإلى حين يتحقق ذلك، وقف كل أشكال التفاوض مع الاحتلال والتطبيع والتنسيق الأمني، لأنها أوراق يستفيد منها الاحتلال في تجميل وجهه القبيح.

- مراجعة العمل الدبلوماسي الفلسطيني في الفترة السابقة إدارياً (منظمة/سلطة)، وآليات عمل (السفارات، والسفراء، والممثليات، والجاليات) والمحتوى السياسي لشعب يسعى إلى التحرر الوطني، وليس كأداة لتبييض وجه الاحتلال وغسل جرائمه.

- الاستفادة من التنوع الفلسطيني سياسياً وأيديولوجياً لفتح آفاق ومساحات جديدة (عربي/إسلامي/دولي).

- الاستفادة من أن الشعب الفلسطيني قُدِّر له «إجبارياً» أن يُشتت في كل بقاع الأرض، ويتكلم بكل اللغات، ويعمل في كل المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وبخاصة أن بعض المناطق يعيش فيها الجيلان الثاني والثالث من أبناء الفلسطينيين مثل أمريكا اللاتينية.

- استهداف كل مكونات المجتمع الدولي وبوسائل متعددة (دول/شعوب/مؤسسات مجتمع مدني/تنظيمات وأحزاب) وعدم حصر الحراك في العمل الرسمي.

- التوقف عن التطبيع المجاني مع الاحتلال، لأنه يزيف حقيقة الأوضاع على الأرض، ويستفيد منه العدو، ويصعّب مهمة حملات مقاطعة الاحتلال ومحاصرته ونزع الشرعية عنه، ليس هذا فحسب، بل المطلوب دعم وتعزيز حملات المقاطعة للاحتلال دولياً.

- الاستفادة من التطورات التكنولوجية في الإعلام الجديد «العولمة»، وضعف سيطرة اللوبي الصهيوني عليها لإيصال رسالة شعبنا، وبخاصة من خلال المجموعات الشبابية المنتشرة عبر العالم وبكل اللغات.

- الاستفادة القصوى من المساحات المتاحة في القانون الدولي لمحاصرة ومحاسبة الاحتلال، وإجباره على وقف عدوانه وإنهاء احتلاله.
- الإسراع في الانضمام إلى كل المؤسسات الدولية الفاعلة، وعدم إبقائها ورقة لتحسين شروط التفاوض.
- إنشاء جسم أكاديمي بحثي للملفات الدبلوماسية، يقوم على دراسة البيئة الدولية وتحليلها واقتراح السياسات والإستراتيجيات البديلة.

ختاماً ... لا يمكن تخيل حلّ الصراع مع الاحتلال بدون العمل بشكل مخطط ومدروس مع المجتمع الدولي والاستفادة من تناقضاته لصالح مشروعنا، كما أنّ العمل على مسار من المسارات، لا يجوز أن يكون على حساب مسار آخر؛ بمعنى العمل بالتوازي وليس بالتوالي.

التدويل والتعريب: علاقة تكامل أم تناقض؟

المؤتمر الدولي الشامل شبه الدائم: منبر لتكامل الأدوار

د. نبيل قسيس

حدثت تطورات مهمة للغاية في الأسبوعين الأخيرين بعد أن كنت قد انتهيت من إعداد ورقتي حسب الموعد الذي حدده منظمو المؤتمر، مما يجعل الحديث في موضوع الورقة اليوم يبدو أنه في غير أوانه. ولكن الواقع أن الموضوع يبقى مهماً ويستحق النقاش، لأنه ذو صلة بالوصول إلى حل للمشاكل التي أدت إلى الحراك أو الهبة أو الانتفاضة، التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوضع في الإقليم بشكل عام.

ما حصل في الآونة الأخيرة شبيه بما يحصل في وعاء ماء على نار، فترتفع درجة حرارته بالتدريج، إلى أن تبدأ فقاعات هواء بالتكوّن فترتفع إلى السطح وتنفجر، دون أن يكون هناك أية إمكانية للتنبؤ أين ومتى تتكون أية فقاعة ومتى تنفجر، بالرغم من اليقين أن هذا سيحدث. وهذا يحدث بالفعل بتتابع وتسارع فيكون الغليان، وبعد ذلك، وبسببه، تصبح هناك حاجة ماسة إلى حل، ليس فقط لتحديد ماهية الحل وأداته (تخفيض الحرارة)، بل

أساساً لتطبيقه (إطفاء النار أو إزاحة الإناء عن النار)، ولا يترك الأمر للوعاء والنار ليحلا المشكلة فيما بينهما.

إذاً، تحديد ماهية الحل شيء، وتوفر إمكانية وأدوات والإرادة لتطبيقه شيء آخر. فشكل الحل الممكن الذي يسمح للشعب الفلسطيني بنيل استقلاله وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف معروف، وكذلك الأدوات اللازمة لذلك، ولكن تطبيقه يحتاج إلى إرادة دولية لن تتوفر ما لم يصبح الحل الشامل والعادل والدائم مصلحة دولية، وغيابه خطراً على مصالح الجهات الدولية القادرة على تطبيقه.

سمعنا البارحة تشخيصاً دقيقاً للوضع من قبل المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ولكنه عندما يقصر الدور الدولي على «مساعدة الأطراف» فإنه يتنصل من المسؤولية الدولية في فرض القانون الدولي وتطبيق قرارات الأمم المتحدة وإزالة أسباب التهديد للسلام العالمي. ملخص الكلام هو أن هناك مسؤولية دولية مغيبة. وعندما أتكلم عن التدويل، فلا أتكلم عن تدويل القضية أو الصراع، فالقضية دولية منذ نشأتها (كما ذكرنا د. ناصر القدوة البارحة)، بل عن تفعيل المسؤولية الدولية، ليس فقط في تحديد معالم الحل بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بل في تنفيذه ومنع الإجحاف بمكوناته وأسسه.

هناك توافق عريض على أن مسيرة التحرر الفلسطيني قد وصلت إلى مرحلة لم يعد فيها من الجبهات للنضال المجدي القادر على استقطاب دعم دولي سوى ثلاث: المقاومة السلمية الواسعة على الأرض، تحفيز المقاطعة الدولية وسحب الاستثمارات من إسرائيل وفرض العقوبات عليها BDS، نقل ملف الصراع إلى الساحة الدولية، بما في ذلك الانضمام المدروس إلى المنظمات الدولية وتفعيل دور الأمم المتحدة. ولذا، فإن ضرورة تدويل الجهد لتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي هو أمر مفروغ منه، ولن أخوض بعيداً في مسوّغاته وتعزيز ذلك بالحجج. وإن كنت سأتطرق إلى ذلك في السياق وبشكل عابر، كمدخل لوضع صيغة التدويل، وبالتالي بدائل التدويل (التعريب، مثلاً) في بؤرة النقاش، وهذا في صلب الموضوع.

ما هو التدويل؟

لقد أخذت القضية الفلسطينية بعداً دولياً منذ البدء، وكانت بداياتها موضوع بحث في كواليس الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، كامتداد لما دار في كواليس الصهيونية العالمية قبل ذلك بعقدين من الزمن، وبعد ذلك في عصبة الأمم قبل حوالي مائة سنة، واتّخذت الدول المختلفة مواقف من الصراع بقيت تؤثر في سيره حتى يومنا هذا، وهي مواقف

دفعت، في المحصلة، باتجاه استمرار سلب حقوق الفلسطينيين وتشريدهم، فأصبحت قضيتهم قضية لاجئين، إلى أن انتزعت منظمة التحرير الفلسطينية للقضية مكانة سياسية على الساحة الدولية، وأصبحت الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم، ليسوا كلاجئين، ولكن كشعب له حقوق غير قابلة للتصرف.

من هنا، فإن التدويل الذي نتكلم عنه هنا ليس تدويل القضية، بل تدويل البحث عن وإيجاد حل شامل وعادل ودائم ينهي الصراع، بما يؤمّن للفلسطينيين حقوقهم أو بعضها مما يستطيعون العيش معه. البعد الدولي للمشاركة في إنهاء الصراع يمكن أن يأتي كتعبير عن التضامن أو التعاطف مع قضية عادلة، وهذا له تجليات مختلفة شهدناها على مدى نصف القرن الماضي، من دعم سياسي ودبلوماسي، وحتى مشاركة في المقاومة المسلحة.

المدخل الآخر للبعد الدولي هو الشعور بالمسؤولية؛ سواء الأخلاقية أو القانونية أو الإنسانية أو القومية حيال معاناة شعب من الظلم وسلب الحقوق والتهجير واتخاذ مواقف في المحافل الدولية تتناسب مع ذلك. المدخل الثالث هو الشعور بالخطر الذي يهدد المصالح؛ سواء أكانت اقتصادية أم حياتية، أو تصاعد التهديد للسلم العالمي جرّاء تفاقم الصراع وإمكانيات امتداده.

لقد جربنا المدخل الأول (التضامن)، وكان فيه ما يثلج الصدر، وانطوى على تضحيات من الأشقاء ومساعدات الأصدقاء، ولكنه في نهاية المطاف لم يؤدِّ إلى إعادة الحقوق إلى أصحابها وإنهاء الصراع. ورأينا في هذه المرحلة تضافر الدعم العربي والدعم الدولي، وإن كان لكل منهما سمات خاصة لا تتقاطع بالضرورة مع الأخرى، إلا أنهما كانا مكملين لبعضهما البعض، وإن لم ينجحا معاً في الوصول إلى نهاية الطريق.

أما المدخل الثاني (الشعور بالمسؤولية القانونية والأخلاقية والإنسانية والقومية)، فهو موجود بتفاوت منذ البدء، فيشتد ويتراجع ويخبو من حين لآخر، ويزيد فيه البعد القومي العربي حيناً، وبعد التضامن الدولي حيناً آخر، وهذا التعبير عن التدويل يعتبر مكملاً للعمل العام على الجبهات المختلفة بهدف إنصاف الفلسطينيين، ولكنه لا يفي بحد ذاته بالغرض.

أما المدخل الثالث، فهو الذي أراه الأكثر قدرة على التأثير والحسم إذا ما تفتق عن حراك دولي جاد. وهنا يمتزج البعدان الدولي والعربي بما يتطلب التكامل ولا يسمح بالتناقض. فطبيعة الصراع، وتهديد المصالح والعيش الآمن الذي يطال أطرافاً ثالثة، يفرض على هذه الأطراف العمل معاً، ومن أجل هدف مشترك قد لا ينصف الفلسطينيين تماماً، ولكنه يوفر حافزاً كافياً للدول المؤثرة لكي تفرض حلولاً تقيها شر الفوضى في الإقليم.

يؤكد عنوان محور الجلسة اليوم الافتراض الصحيح أن التدويل والتعريب هما مقاربتان مختلفتان في ما يختص بتسوية القضية الفلسطينية، يمكن أن تعززا بعضهما البعض، أو أن تشكل إحداهما معرقلاً للأخرى. لا شك أن التعريب هو غير «المشاركة العربية في جهد دولي»، فهذه تعتبر جزءاً من التدويل، بينما نفهم التعريب في سياق هذا التحليل على أنه جعل البحث عن حل للقضية الفلسطينية مسؤولية عربيةً، انطلاقاً من أن قضية فلسطين هي قضية كل العرب، فيقع على كاهل الدول العربية جميعها عبء إيجاد حل لها (بأي طريقة، ولكن سنبقى مع السياسي). أحد الأمثلة على التعريب هي خطة الأمير فهد التي تبناها مؤتمر القمة العربية في فاس العام 1982، والمبادرة العربية التي تبناها مؤتمر القمة العربية في بيروت العام 2002، وإعادة طرحها في قمة الرياض 2007 (لاحظ الدور القيادي السعودي في كل هذه)، ومن الأمثلة على التدويل مؤتمر مدريد 2001، واللجنة الرباعية وخارطة الطريق 2003، ومؤتمر مدريد + 15 العام 2007، ولاحقاً مؤتمر أنابوليس 2007 (لاحظ أيضاً الدور الأميركي في كل هذه). ولكن في كلتا الحالتين، لم تكن هناك متابعة وآليات تنفيذ، وبخاصة فيما يتعلق بالمؤتمرات الدولية التي عقد كل منها لمرّة واحدة فقط.

عودة إلى التعريب، الوضع العربي الآن ليس ذلك الوضع الذي أنتج جامعة عربية وتضامناً عربياً حوالي منتصف القرن الماضي، وهو يفتقر إلى الكثير مما ميز التحرك العربي الذي ارتكز على البعد القومي والعروبة في ذلك الزمن ... زمن عبد الناصر وبومدين، وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، والحشد من أجل التحرير، فأصبح من الصعب فهم تفاصيل المواقف العربية الحالية إزاء القضية الفلسطينية بمعزل عن مواقف جهات دولية مؤثرة، بل هي كثيراً ما تتحرك وتتبدل معها وكأنها جزء منها، وكم من مناسبة رأينا فيها دولاً عربية تمارس الضغوط على القيادة الفلسطينية، لتقبل بطروحات جهات دولية. لا شك أن هناك دولاً عربية ثابتة على التزامها، ولكن هناك أخرى تأخذ موقفاً من القضية الفلسطينية، فتضعها في أدنى سلم أولوياتها، وكأنها غير معنية (وكنت قد حذرت في ورقة سابقة لـ «مؤسسة الدراسات الفلسطينية»[1] من ضيق ذرع بعض الدول العربية بالفلسطينيين وقضيتهم)، كما أن هناك دولاً غير عربية تأخذ موقفاً معادياً من تطلعات الفلسطينيين للتحرر واسترجاع حقوقهم، وكأنها اليمين الإسرائيلي بعينه، في الوقت الذي نجد دولاً أخرى كثيرة، ورأياً عاماً دولياً يرى في القضية الفلسطينية شغله الشاغل، والعنوان الأخلاقي لكل القضايا العادلة، ولحل الكثير من المشاكل التي تثقل على البشرية. المواقف إذاً مختلطة والأطراف المعنية كثيرة.

[1] نبيل قسيس، مؤتمر مؤسسة الدراسات الفلسطينية حول «الصراع العربي - الإسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والإقليمية»: الخيارات الفلسطينية المتاحة لكسب أكبر قدر من الدعم العربي والإقليمي. لارنكا - قبرص. نيسان 2012.

بالنظر إلى حالة عدم الاستقرار والوهن في الكثير من الأقطار العربية وانشغالها بقضاياها الصعبة، فإن ما يمكن أن يشكله الاهتمام العربي في القضية الفلسطينية هذه الأيام، لا وزن له ولا تأثير بمعزل عن اهتمام وزخم دولي. فمثلاً: المبادرة العربية 2002 وإعادة طرحها في مؤتمر القمة في الرياض 2007، لم يكن لها أن تنجح، ولم تنجح، في غياب حاضنة دولية تتبناها. وعندما عقد مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني 2007 بمشاركة 40 بعثة دولية، بينها ممثلون للرباعية ولست عشرة دولة عربية، إضافة إلى الجامعة العربية ودول أوروبية وإسلامية مهمة، وكذلك روسيا والصين والهند والبرازيل والفاتيكان -والعبرة ليست في العدد- كان هذا مؤتمراً لمرة واحدة دون آليات متابعة أو تنفيذ، ولم يغيِّر الحضور العربي الكثيف من هذا، وكان هدف المؤتمر إعادة إطلاق محادثات ثنائية عقيمة ومحكومة بالفشل لأسباب لا حاجة لتكرارها.

نستشف من واقع الحال هذا أن جانباً مهماً في البحث عن تسوية لمشكلة الشرق الأوسط؛ ألا وهو نقلها إلى المسؤولية الدولية الأوسع مع ما يرتبط بذلك من آليات وأدوات تنفيذ، قد أُهمل ولم يعطَ فرصة، ليس لأنه لم يكن على بال أحد، بل لأن هناك جهات مؤثرة غير معنية بحل يرتكز على الشرعية الدولية. إن التحليل الأوسع والأعمق لما يعرف بمشكلة الشرق الأوسط بحثاً عن حل لها، على شاكلة الدراسة التي قامت به مجموعة تفكير جدية دولية،[2] يقود إلى الاستخلاص الذي عبر عنه لورد أولدردايس (Alderdice)، الذي لعب دوراً مهماً في المحادثات لإنهاء النزاع في إيرلندا الشمالية العام 1998، وقدم لتلك الدراسة، أن المشاكل المعقدة -كالصراع الفلسطيني الصهيوني- لا يمكن حلها دون جهد صادق أمين ومثابر يشارك فيه جميع المعنيين دون استثناء، وبخاصة الجهات القادرة على تعطيل الاتفاق، وهو بذلك يؤكد على صيغة المؤتمر الشامل شبه الدائم الذي يجلس حول طاولته الجميع (بالمعنى السالف الذكر)، التي طرحتها مجموعة التفكير المذكورة. إنني أقدم طروحاتي هنا من منطلق الاتفاق مع هذه الوصفة، التي يمكن اعتبارها بديهية في سياق الحل السلمي التوافقي، والتي تقودنا إلى متطلبين: الوحدة الوطنية فلسطينياً، والتدويل عالمياً، كما سنبين.

يبدو أنه كلما مر الوقت، ازداد عدد الأطراف المهتمة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مؤازرة أو معطلة، وكل طرف لأسبابه. وبالتالي، ليس بالإمكان الوصول إلى تسوية للقضية الفلسطينية دون مشاركة جميع الأطراف القادرة على تعطيل الحل، التي ليس بالإمكان تهميشها، داخلية كانت أم خارجية. من منطلق فلسطيني، لا يجوز أن يجلس أكثر من ممثل واحد للشعب الفلسطيني يلتزم بمرتكزات المصلحة الوطنية العليا ويسترشد بها، في أي مفاوضات مهما

[2] Inclusive Semi-Permanent Conference for the Middle East, Strategic Foresight Group, Mumbai, India, 2008.

كانت صيغتها. ولذا، فإن فكرة جلوس جميع القوى الفلسطينية المؤثرة والقادرة على تعطيل الحل على طاولة المؤتمر شبه الدائم، يجب أن تكون مرفوضة فلسطينياً، إلا من خلال دخول هذه القوى تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الفلسطينيين جميعاً. بذلك يصبح إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي شرطاً مسبقاً للمؤتمر الدولي الناجح، وللوصول إلى حل وتسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

أما الأطراف الدولية الكثيرة المعنية، فتضم دولاً عربية وأخرى غير عربية لا يمكن استثناؤها من عملية البحث عن حل. الدور العربي هنا مكمل للجهد الدولي، ويجب أن يكون جزءاً منه. وهذا ليس الشيء نفسه مثل التكامل بين التعريب والتدويل. فالتعريب يعني جهداً عربياً صرفاً يأخذ مجراه بشكل منفصل عن باقي الجهد الدولي، ثم ربما يلتقي أو يتفاعل معه في مرحلة ما، ليعززه إذا ما أتيح له ذلك (ما لم يحدث مع المبادرات العربية التي صيغت في مؤتمرات قمة، وحملها موفدون إلى الجهات الدولية المعنية ليجدوا صداً نابعاً في الأساس من انحياز لإسرائيل التي ترفض التسوية التي تتطلب انسحابها من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967). التعريب ليس وارداً في هذا الظرف المتسم بالتشرذم وعدم القدرة على الضغط، ولا تعنينا الموافقة بالإجماع التي تسبغها الجامعة العربية على الطروحات الفلسطينية من حين إلى آخر، وبخاصة إذا كان فيها شبهة تنازل عن موقف يزعج الولايات المتحدة.

إذاً، المطلوب هو الانخراط العربي في الجهد الدولي، وبشكل إيجابي يدفع باتجاه الحل العادل، وبمعزل عن أجندات خاصة تعيق الحل أو تخفض من أولويته، فيصبح هذا الانخراط مرتبطاً بثقل وزخم التحرك الدولي ليعززه ويزيد من فرص نجاحه. ولعل المشاركة العربية في تدويل الحل ليست خياراً يمكن لدولة عربية مؤثرة أن تعرض عن المشاركة فيه إذا ما طرح بجدية، فالقضية الفلسطينية في التعريف الدولي هي قضية الشرق الأوسط.

إن التوجه إلى التدويل وتفعيل الجهد الدولي، أصبح ضرورة واضحة إذا كان للقضية الفلسطينية أن تجد طريقها إلى التسوية، والمواقف التي تقول بغير هذا هي مواقف دول منحازة إلى اليمين الإسرائيلي، أو أنها لأسبابها الخاصة لا ترغب في تفعيل آليات قد تنصف الفلسطينيين، فيما يشكل استمراراً لسياسة قديمة تعود جذورها إلى المواقف التي بلورتها تلك الدول، والتي أدت إلى إنشاء دولة إسرائيل وتهجير الشعب الفلسطيني. فترك الأمر إلى الجهتين «المتنازعتين» للتوصل إلى حل يقبل به الطرفان من خلال مفاوضات ثنائية فرضت على الفلسطينيين، أثبت عقمه، وفشل فشلاً ذريعاً. وكيف للمفاوضات الثنائية أن لا تفشل في غياب شروط مرجعية واضحة تحدد مآل المفاوضات، فتكون المفاوضات ليس عن كنه نقطة

النهاية -التي أصبحت معروفة للجميع بخطوطها العريضة والرفيعة- بل عن كيفية الوصول إلى تلك النقطة؟ كيف يمكن أن يترك الشعب تحت الاحتلال ليصل إلى حل ينهي الاحتلال من خلال آلية تعتمد على قبول وموافقة الطرف الأقوى عسكرياً واقتصادياً، وهو الطامع في الأرض الذي يجاهر بأطماعه ويسوّقها تحت ذرائع عقائدية لا مكان لها في القانون الدولي، وفي تعارض سافر مع قرارات الأمم المتحدة وميثاقها الذي لا يجيز الاستيلاء على أراضٍ من خلال الحرب، كل ذلك دون آلية تحكيم، ودون طرف ثالث محايد؟

واقع الحال هو أن ما بين فلسطين وإسرائيل ليس نزاعاً بين طرفين يمكن تسويته بوسائل حل النزاع المعروفة التي يشترك فيها الطرفان المعنيان، وربما ميسّر أو حكم، بل هو حالة سلب وحرمان من حقوق قام بها طرف قوي ضد طرف مستضعف، ولا يمكن حلها دون إعمال القانون الدولي ووسائله وأدواته، بما يضمن إرجاع الحقوق إلى أصحابها وفق الشرعية الدولية وقراراتها. هذا هو تحديداً ما يجعل من تدويل البحث عن حل وفرضه بموجب القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وبدعم عربي قوي، أمراً لا غنى عنه، إذا ما كانت هناك أي جدية في الرغبة المعلنة في الوصول إلى إنهاء لحالة الصراع المتفاقمة في الشرق الأوسط.

ولكن الذهاب باتجاه التدويل يحتاج إلى تغيير في سياسة الولايات المتحدة الأميركية التي صممت عملية السلام التي بدأت في مدريد العام 1991، على أساس فصل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي عن القضايا «متعددة الأطراف» في الشرق الأوسط، وجعلت حل «النزاع» بين الطرفين رهناً باتفاق ثنائي يتوصل إليه الطرفان دون ضغط خارجي. فهذه الدولة العظمى ما فتئت تعلن أن حل الصراع بين الفلسطينيين ومغتصبي أرضهم لا يكون إلا من خلال المحادثات بين الطرفين وبموافقة الطرفين، بمعنى أن إنهاء الاحتلال لا يمكن -وحتى لا يجوز- أن يحصل دون موافقة إسرائيل، وكأن تحرر فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي هو انفصال لإقليم عن الدولة الأم، وهذا في الوقت الذي تعلم فيه الولايات المتحدة أن إسرائيل ترسّخ احتلالها وتجذره يوماً بعد يوم، وعاماً بعد عام، وكل ما تفعله هو تكييف موقفها مع التغييرات غير القانونية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الأرض، واستخدام موقعها الفريد في الأمم المتحدة للحيلولة دون تبلور موقف دولي يفرض حلاً عادلاً.

في وجود هذا الموقف الأميركي، وعدم قدرة باقي الدول على تحييده، لم يعد هناك أمل في وقف إسرائيل عند حدها، إلّا الإدراك أن هذا الطريق الذي تسير فيه إسرائيل يؤدي بالفعل إلى تهديد للسلم العالمي، ويعارض المصالح الحيوية للدول الداعمة لها. وهنا تحديداً يأتي دور اللاعبين الدوليين الآخرين، ومن بينهم الدول العربية المؤثرة والمعنية بحل مشكلة الشرق الأوسط.

لقد كانت هناك مناسبات عدة في التاريخ المعاصر، كان بإمكان اللاعبين العرب الضغط للتأثير في سير الأمور. فعندما استثنى البريطانيون (ماكماهون) الساحل السوري برمته (ومنه فلسطين) من دولة الخلافة الموعودة للشريف حسين، كان بإمكان الشريف حسين رفض ذلك تحت طائلة سحب دعمه للحلفاء في حربهم على الدولة العثمانية، ولكن هذا لم يحصل. كذلك الأمر كان مع الملك عبد العزيز آل سعود الذي كان يملك أدوات ضغط نفطية لا يستهان بها على الولايات المتحدة في السنين الأخيرة من الحرب العالمية الثانية ولم يستخدمها. ويتندر الدبلوماسيون الأميركان المتعاطفون مع القضية الفلسطينية كيف أن السفراء العرب في واشنطن، عندما تم ترتيب اجتماع لهم مع رئيس الولايات المتحدة في تسعينيات القرن المنصرم، لم يتطرقوا إلى قضايا جوهرية، أو إلى القضية الفلسطينية، فأضاعوا فرصة ثمينة للتأثير لدى أعلى جهة صنع قرار في الإدارة الأميركية، خلافاً لتوقعات منظمي اللقاء.[3] وكذلك الأمر عندما حمل مندوبو القمم العربية رسائل مؤتمراتهم بشأن فلسطين إلى الإدارة الأميركية، فركزوا على مواضيع أخرى ليست ذات صلة بفلسطين ومحنة شعبها.

بالملخص، التعريب جُرِّب وهو لم يعد بالفائدة على القضية الفلسطينية، بل إنه كان يجلب معه تنازلات مجانية. أما ما يمكن أن يفيد، فهو أن تشارك الدول العربية ذات التأثير، في جهد دولي لإنهاء الصراع في المنطقة، لما فيه مصلحتها، ولدرء المخاطر عن نفسها، فتسهم في الوصول إلى حل سيحتاج بالضرورة إلى ما لدى بعضها من تأثير أو مال أو كليهما.

الجهات التي يمكن أن تشارك في المؤتمر الدولي الشامل شبه الدائم كثيرة، وكلما انتظر العالم اتسعت الدائرة، فثمة دول لم تكن في دائرة تسوية الصراع قبل سنوات، مثل إيران التي برزت كلاعب إقليمي قوي له شبكة علاقات ومصالح تتسع بازدياد، وكذلك تركيا التي تنامت قوتها الاقتصادية واهتمامها بشؤون المنطقة في السنين الأخيرة، ما يزيد المشكلة تعقيداً. لذا، ليس غريباً أن يطرح البعض حتمية الحلول الإقليمية التي تختلف عما كان مطروحاً أو متداولاً قبل سنين قليلة، وبخاصة في أعقاب «الربيع العربي» وتداعياته الخطيرة، وغموض المرحلة القادمة. في مثل هذا الجو، لا يفيد العرب الدخول في معارك جانبية فيما بينهم، أو مع دول في الإقليم هي في نهاية المطاف دول شعوب تدعم الحق الفلسطيني الذي يشكل الإجحاف به أساس مشكلة الشرق الأوسط.

[3] حديث خاص مع موظف سابق رفيع المستوى في إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش الأب.

خلاصة

توصلت دراسة تحليلية معمقة لحل النزاعات المستعصية، أجريت بعيد مؤتمر أنابوليس، وقامت بدراسة حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وكيف يتفاقم، وتطرقت إلى كلفة الصراع، وحللت مبادرات السلام السابقة جميعها، ونظرت في الأمور «الموجودة على الطاولة» في ذلك الوقت (التي لم يكن «الربيع العربي» أحدها بعد)، واستقت الدروس من تجارب أخرى في إيرلندا الشمالية وجنوب أفريقيا ومحادثات التكامل الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية - توصلت إلى أنه يجب العمل من أجل عقد مؤتمر دولي شامل شبه دائم، يلتئم ولا ينفض إلا بالوصول إلى تسوية. ومع تفاقم الوضع الإقليمي وتشكل تحالفات تهدف إلى محاربة الإرهاب كأولوية -وهذه ستأتي في نهاية المطاف للبحث عن جذور المشكلة- يصبح الدفع باتجاه المؤتمر الدولي الشامل والدائم المزود بآليات وأدوات تنفيذ لحل مشاكل الشرق الأوسط ضرورة دولية تعني جميع الدول التي تحرص على مصالح شعوبها.

تعريب، أم أقلمة وتمزق؟

كميل منصور

عندما نتأمل في عنوان هذا المؤتمر وفي برنامجه التفصيلي، يتكون لدينا انطباع بأن التعريب لم يُقحم في البرنامج إلا هامشياً، وبالفعل يمكننا طرح التعريب كخيار في هذا الظرف في الوقت الذي نلاحظ ما يجري حولنا من تمزقات داخلية في العديد من الدول العربية، ومن تدخلات خارجية في شؤونها. من هنا، يجب طرح السؤال حول المخاطر التي يشكلها ليس المحيط العربي فحسب، إنما المحيط الإقليمي أيضاً، من خلال الفرص والمخاطر التي يمنحها لصانع القرار الفلسطيني. لكن قبل معالجة المخاطر والفرص الكامنة في البعد الإقليمي، من الجدير القيام بجولة أفق تشمل محطات رئيسة في تاريخ العلاقة بين المحيط والقضية الفلسطينية.

سأبدأ بالثلاثينيات من القرن الماضي، وهذا العقد هو حقاً مثير للانتباه بما يخص إشكالية العلاقة بين فلسطين ومحيطها.

المحطة الأولى في الثلاثينيات تمثلت بمحاولة الحاج أمين الحسيني تعبئة العالم الإسلامي لصالح فلسطين، من خلال عقد مؤتمر إسلامي في القدس في كانون الأول عام 1931، وذلك

للاستفادة من الصدى الواسع الذي أحدثته ثورة البراق سنة 1929. ومع أن الحاج أمين استطاع تأمين مشاركة حوالي 150 مندوباً من 20 دولة إسلامية تبنوا قرارات بدت مثيرة للتفاؤل في حينه، فإن أياً من المندوبين لم يكن يحمل صفة رسمية، ما عدا وفد اليمن، وسرعان ما تحولت القرارات إلى حبر على ورق.

المحطة الثانية، مع انطلاق الثورة العربية الكبرى في نيسان العام 1935، أصبح البعد العربي للقضية الفلسطينية طاغياً إن على مستوى شعبي أو حكومي. وفي أيلول العام 1937، أي بعد صدور تقرير لجنة بيل الذي دعا إلى تقسيم فلسطين، وضم المنطقة العربية المقترحة إلى إمارة شرق الأردن، بادرت اللجنة العربية العليا إلى تنظيم ما سمي «المؤتمر القومي العربي» في بلودان- سوريا، بمشاركة 450 مندوباً من الأقطار العربية. وقد تأكد البعد العربي للقضية الفلسطينية في محطة أخرى، وهي انعقاد مؤتمر لندن في شباط وآذار العام 1939، بمشاركة ممثلين رسميين من مصر والعراق والسعودية واليمن وإمارة شرق الأردن واللجنة العربية العليا والوكالة اليهودية، وما هو جدير بالملاحظة في عقد الثلاثينيات ثلاثة عناصر:

- نحن أمام فاعل فلسطيني يملك زمام المبادرة على الرغم من انقساماته الداخلية، وبخاصة في المرحلة الثالثة من الثورة.
- يسعى الفاعل الفلسطيني إلى تعبئة الرأي العام في البلدان المحيطة.
- يقوم الفاعل في ظل واقع تتدحرج فيه حكومات هذه البلدان في الشؤون الفلسطينية دون أن تتمتع بالاستقلال أو بالاستقلال الحقيقي.

إن هذه العناصر الثلاثة: فاعل فلسطيني، رأي عام عربي، فاعلون عرب رسميون، وعلى الرغم من هشاشة كل منها في حينه، أدت إلى الكتاب الأبيض العام 39 المعروف بكتاب ماكدونالد، المتضمن بعض التنازلات البريطانية لصالح القضية الفلسطينية.

بعد النكبة، اتخذت القضية الفلسطينية السمات التالية: من سنة 48 وحتى أواسط الستينيات:

- اختفاء المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية بسبب اختفاء الشخصية الفلسطينية المستقلة؛ أي لم يعد الفاعل الفلسطيني موجوداً.
- صراع حتمي بين إسرائيل ذات التطلعات التوسعية، وبين 3 دول عربية: مصر، سوريا، الأردن، كانت تدير أجزاء من فلسطين.
- توجه وحدوي عربي على صعيد القاعدة الشعبية أو التنظيمات السياسية أو من

قبل الزعامة الناصرية، وهذا التوجه كان يتضمن، بالضرورة، الدعوة إلى تحرير فلسطين كجزء من الأراضي العربية. ولكن في هذه المرحلة، كان هناك تعارض بين الموقف العروبي الوحدوي ومنطق الدولة؛ أي حفاظ كل دولة عربية على مصالحها الضيقة، ومجال اهتمام الدول العربية انطلاقاً من مصالحها المتناقضة، واستعانتها بالقضية الفلسطينية كأداة للمزايدة بين الدول العربية، ولإضفاء الشرعية الداخلية على حكومات استبدادية. وقد أدى هذا التعارض بين المنطق العروبي ومنطق الدولة إلى تحويل فكرة تحرير فلسطين لمجرد شعار، وهي «عبء» ضغط على مصر في أيار 67 للتضامن مع سوريا وإغلاق خليج العقبة، ونحن نعرف النتائج.

مع هزيمة 67 وعودة الشخصية الفلسطينية إلى البروز منذ أوائل السبعينيات، اتخذ البعد العربي السمات التالية طوال السنوات الـ12 اللاحقة، وهي:

- عودة الفاعل الفلسطيني كفاعل مستقل يسعى إلى القرار المستقل عن سائر الدول العربية.
- نضال حتمي فلسطيني ضد إسرائيل يتخذ شكل التعبئة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعمليات فدائية في هاتين المنطقتين وعبر الحدود.
- صراع حتمي بين إسرائيل و3 دول عربية تسعى إلى استرداد أراضيها المحتلة، وتمثل ذلك في حرب مصر وسوريا العام 73.
- تراجع الشعار العروبي الداعي إلى تحرير فلسطين لصالح شعار دعم الشعب الفلسطيني؛ أي أن القضية الفلسطينية كانت تعني بالنسبة للتفكير العربي «قضية فلسطين»، لتصبح في ما بعد قضية الفلسطينيين.
- إجماع عربي لفظي على تأييد الفاعل الفلسطيني دبلوماسياً في المحافل الدولية.

نصل إلى محطة المعاهدة المصرية الإسرائيلية العام 79، التي دشنت بدورها السمات التالية للبعد العربي حتى العام 1991:

- خروج مصر من الصراع المسلح أنهى إمكانية أن تبادر دول المواجهة العربية إلى الحرب ضد إسرائيل، وأصبحت المبادرة بالحرب بيد إسرائيل فقط، كما حصل في غزو لبنان العام 82.

- استرداد الأراضي المحتلة: الجولان، الضفة الغربية، قطاع غزة، لا يمكن أن يتم إلا بمفاوضات؟
- استمرار التأييد العربي الدبلوماسي اللفظي للفاعل الفلسطيني دون أي ضغط حقيقي على إسرائيل وعلى داعميها (أميركا).

مرحلة مدريد تلت تحرير الكويت وهزيمة العراق وصولاً إلى العام 2000 وهذه سماتها:

- بهزيمة العراق جرى تدمير القاعدة الإستراتيجية التي يمكن أن تدعم أي تحرك عسكري عربي على الجبهة الشرقية لسنوات طويلة، ثم شهدنا انهيار العراق كدولة.
- مكافأة الدول العربية من قبل أميركا، لأنها ساندت التحالف ضد العراق، بأن تبذل أميركا جهداً معيناً لإقرار المفاوضات العربية الإسرائيلية، وهنا تنافس سوري فلسطيني أردني خوفاً من حصول أي تقدم في مسار معين على حساب المسارين الآخرين، الأمر الذي سمح لإسرائيل بالتلاعب بين المسارات التفاوضية، والحصول على تنازلات جوهرية من الجانب الفلسطيني، وصولاً إلى أوسلو، والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية، والتطبيع العملي بين إسرائيل وعدد من الدول العربية في الخليج والمغرب، لذلك لم يعد البعد العربي عامل ضغط فعلياً على إسرائيل والولايات المتحدة.

أما فترة بعد العام 2000، فكانت سماتها:

- تفاقم كلفة الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان جراء مقاومة حزب الله بمساعدة سوريا وايران وانسحاب إسرائيل المُهين من جنوب لبنان، ما عنى دخول إيران بشكل واضح في قلب المعادلة العربية الإسرائيلية، وتقديم نموذج للعمل العسكري المقاوم بدلاً عن المفاوضات.
- غياب أي تأييد عربي فعلي للانتفاضة الثانية، باستثناء الرأي العام العربي على شاشات التلفزيون، ونجم عن هذا الغياب تقديم تنازل مجاني لإسرائيل ممثلاً بالمبادرة العربية للسلام في خضم الانتفاضة 2002.
- اندلاع حرب لبنان 2006 مصحوباً بفتور عربي ملفت للنظر، وتكرر هذا الفتور في الحرب على غزة.
- تدخل تركيا بدورها في المعادلة العربية الإسرائيلية.

ونستخلص من السابق معنى التعريب الذي سبق وحدده الدكتور نبيل شعث، وهو يتطلب توفر الشروط الآتية:

- وجود فاعل فلسطيني حقيقي؛ أي قيادة فلسطينية واحدة تستطيع صناعة القرار بعد معالجة اجتهاداتها وخلافاتها الداخلية، وتنعم بتأييد أبناء الشعب الفلسطيني في تجمعاته كافة، وتعمل على توافق عربي، وتنبذ سياسة المحاور العربية-العربية، وتحدد ما تتوقعه من الدعم العربي في كل مرحلة من مراحل النضال.

- وجود فاعلين عرب يستنتجون في حساباتهم العقلانية أن مصلحتهم في السلطة ومصلحة البلاد الإستراتيجية، تُوجب عليهم الضغط على إسرائيل وداعميها أكثر مما توجب التنازل لأميركا والتسليم بالسيطرة الإسرائيلية على المنطقة.

- وجود توافق عربي، أو على الأقل زعامة عربية -مصر مثلاً- تستطيع جرّ الدول العربية المترددة وراءها.

وأخشى أن تكون هذه الشروط الثلاثة حالياً تعجيزية!

أين نحن اليوم من كل هذا؟ لن أتطرق إلى الوضع الفلسطيني فهو معروف لدينا جميعاً، وهو مفعول به أكثر مما هو فاعل، ولن أقوم بتعداد الدول التي أصبحت أراضيها سائبة: سوريا، العراق، اليمن، ليبيا. يستطيع كل من يُريد قصفها والتدخل فيها أن يفعل ذلك دون أن يُعتبَر ذلك خرقاً لسيادة هذه الدول. سأتطرق فقط إلى 3 دول وهي: مصر، والأردن، والسعودية، ومحصلة الوضع العربي.

- مصر: الهاجس المصري الحالي يتعلق بأمن الأراضي المصرية (الإشارة هنا إلى سيناء) وبأمن النظام (الإشارة هنا إلى الإخوان المسلمين) وكلاهما يرتبطان من وجهة نظر مصرية بما يجري في قطاع غزة، ويُستنتج من هذا الهاجس أن ثمّة مساحة مشتركة في الظرف الحالي بين مصر وإسرائيل، نعم فللدولة المصرية مصلحة إستراتيجية بعيدة المدى في عدم القيام بمسؤولية إدارة قطاع غزة، وفي إبقاء غزة في الحضن الإسرائيلي لحين قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع تكون بمثابة جسر لمصر أو المشرق، ولكن ما دام الهاجس الأمني قائماً لن تكون مصر بوضع يسمح لها بترك جهودها لصالح القضية الفلسطينية.

- الأردن: الهاجس الأردني أيضاً أمني، وهنا يجب ملاحظة نضج الفلسطينيين في الأردن، إذ يعون أهمية الحفاظ على استقرار المملكة، فعدم الاستقرار يحمل في طياته

إفساح المجال أمام طرد جماعي لفلسطينيي الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية إذا سنحت الفرصة، وهذا يشكل هاجساً أردنياً فلسطينياً، وأرجو أن لا نستخف به إذا نظرنا إلى عدم اكتراث العالم بهجرة مئات آلاف العراقيين والسوريين في السنوات والأشهر الماضية. يبدو لي أن الأردن يعارض أي مساس بالاستقرار في الضفة الغربية، أكان هذا المساس ناتجاً عن فعل إسرائيلي أو فلسطيني، وهذا يجعل السياسة الأردنية تتلمس طريقها في رمال متحركة يشكل فيها موضوع الأمن، في الضفة الغربية وعلى الحدود، جزءاً من الأمن الداخلي الأردني، وهذا الهاجس المستمر يجعل الأردن مهتماً بالطريق إلى الدولة الفلسطينية أكثر من هدف الدولة بحد ذاتها، فالمهم أن تكون الطريق التي توصل إلى الدولة خالية من المطبّات والخَضّات.

- السعودية: هاجس السعودية الأمني هو داخلي، لكن لا علاقة مباشرة بالقضية الفلسطينية فيه، أما هاجسها الأمني الخارجي فهو إيران، والتنافس مع إيران له علاقة مباشرة بالقضية الفلسطينية، فمن جهة، ثمة مساحة مشتركة بين إسرائيل والسعودية بسبب امتعاض الدولتين من الموافقة الأميركية الضمنية على النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، هذه الموافقة المتمثلة والناتجة عن الاتفاق النووي، ومن جهة أخرى يشكل الدعم الإيراني لنظام بشار الأسد وللنشاط المعادي لإسرائيل في جنوب لبنان والجولان وقطاع غزة، إحراجاً للسعودية، إذ يُظهرها عاجزة عن تحقيق أي إنجاز دبلوماسي لصالح القضية الفلسطينية، غير أن هذا الإحراج لا يبدو كافياً لجعل السعودية تعدّل من نمط تعاطيها مع القضية الفلسطينية.

من الصعب اليوم التحدث عن نظام عربي، لأننا لم نعد أمام نظام قادر على استعادة منافسات وخلافات وتناقضات، والتوفيق بينها، للوصول إلى توافق على توجهات أساسية في ما يخص قضايا عربية أساسية، بما فيها القضية الفلسطينية.

بطبيعة الحال، لا يمكن اعتبار قرارات الجامعة العربية بالتصويت لصالح فلسطين في المحافل الدولية، توجهات أساسية، إذ أن وظيفتها الفعلية «رفع العتب»، وتشهد على ذلك قرارات الدعم المالي للسلطة الفلسطينية وللقدس، التي تبقى حبراً على ورق.

مكان النظام العربي نجد اليوم تركيبة إقليمية معقدة فيها فاعلون دولانيون (State actors) عرب، تغيب عنهم دول مثل سوريا وليبيا كما يوجد فيها (non state actors) مثل حزب الله، وداعش، وفيها وجود عسكري لأربع دول عظيمة: أميركا، روسيا، فرنسا، بريطانيا. وهذا الواقع غير قابل للاستقرار، ولا بد أن يرسو على معادلة جديدة للسنوات القادمة، ومن المستحيل التنبؤ بمضمون هذه المعادلة الجديدة، وعلى القيادة الفلسطينية أن تساهم في بلورة

المعادلة الجديدة لكي تأتي لصالح القضية الفلسطينية، وهذه السياسة تقضي ليس إلى الابتعاد عن سياسة المحاور فحسب، بل أيضاً العمل على التوافق الإقليمي والتركيز على الرأي العام العربي والإسلامي والعنصر الوحيد المستمر من الثلاثينيات حتى اليوم هو كسب التأييد الفعلي من قبل دول المنطقة، لهدف مرحلي أساسي، ليس مؤتمر سلام كما تفضل أخي نبيل شعث، إنما وقف الاستيطان، ونزع شرعية الاستيطان في السياسة الإسرائيلية.

الجلسة الخامسة
ساحة الصراع الدولي

رئيسة الجلسة: نادية أبو نحلة

المتحدثون

مهند مصطفى: تدويل القضية الفلسطينية: بين تدويل الصراع وتدويل الاعتراف.

معين رباني: التدويل: آفاق جديدة أمام حق تقرير المصير؟

عبير ثابت: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتحديات التدويل.

تدويل القضية الفلسطينية: بين تدويل الصراع وتدويل الاعتراف

مهند مصطفى

حول مفهوم التدويل والتدخل

بداية، أرى أن هنالك حاجة لضبط المصطلحات في هذا النقاش، فضبط المفردات النظرية وتسييج مفهوم التدويل يُسهل علينا الاتفاق على المعنى الذي نريد، أو الذي ترمي إليه هذه الورقة، على الأقل، في مفهوم التدويل. نحتاج إلى هذا الضبط كي نجيب عن سؤال آخر، هل تدويل القضية الفلسطينية جديد؟ وماذا يختلف التدويل الحالي عن التدويل السابق؟ وما هي خصوصية تدويل أو محاولات تدويل القضية الفلسطينية -إذا كانت موجودة- وذلك من حيث سياقاته: الفاعلون السياسيون، المحليون والدوليون، وأهدافه، والموقف منه؟

يُعرف التدويل (Internationalization)، بشكل عام، كعملية واعية وصريحة لإدخال لاعبين دوليين في صراع قائم، وذلك كبديل عن سياسات عزل الصراع وإقصاء الفاعلين الدوليين عنه. قرار تدويل الصراع قد يكون قراراً من أحد طرفي الصراع، أو من كليهما معاً، أو من جهات دولية، ابتداءً من دولة مهيمنة عالمية أو إقليمية، مروراً بمنظمات دولية، وانتهاءً

بمؤسسات المجتمع المدني العابرة للقارات. في الحالة الثانية، يأخذ التدويل حالة التدخل (intervention)، إذ يحدث بخلاف إرادة طرفي الصراع. أما المطالبة بالتدويل من أحد طرفي الصراع، فقد يجابه بالرفض أو القبول الكامل أو الجزئي، وهذا يتعلق بعلاقات القوة بين طرفي الصراع، وعلاقات القوة على الساحتين الإقليمية والدولية.

إن الفصل بين التدخل الدولي والتدويل فرضته أيضاً تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة، فالتدخل كان سمة النظام الدولي خلال الحرب الباردة، وكان يتمثل أساساً بالدعم العسكري أو التدخل العسكري. أما التدويل، فكان سمة النظام الدولي بعد الحرب الباردة، ويغلب عليه التدخل الدبلوماسي، وسلطان القانون الدولي، والمؤسسات الدولية الفاعلة، دون غياب كامل للتدخل العسكري، كما الحالتين البوسنية والليبية.

في دراستها المقارنة حول التدويل في صراعات مختارة من أمريكا الجنوبية، تشير «ساندرا بوردا» إلى أن هنالك شرطين أساسيين لنجاح التدويل، الأول هو طبيعة النظام الدولي، ومدى استعداد الفاعلين الدوليين للمشاركة في حل الصراع، وذلك يعني أن التدويل لا يخضع فقط لإرادة الفاعلين المحليين، بل لمصالح الفاعل الدولي، وقدرة الفاعل المحلي على بناء مواقف سياسية وقيمية مشتركة مع الفاعل الدولي. أما الشرط الثاني، فيتعلق بمدى التشرذم في صفوف الفاعلين المحليين، فالتشرذم يعتبر عائقاً أمام التدويل، فقد يدفع مجموعات مختلفة إلى بناء علاقات متباينة، وربما متناقضة، مع جهات دولية مختلفة، وفي الوقت نفسه قد يكون دافعاً نحو التدويل لدى أحد الأطراف كجزء من أخذ الشرعية لسلطته في ظل غيابها أو تحديها أو تآكلها في الساحة المحلية. وفي دراستهم حول تدويل الصراعات الإثنية، يعتقد كل من دافيد كارميت، وباتريك جيمس، وزينب تايدس، أن قرار التدويل أو التدخل لدى أحد الفاعلين الخارجيين يتعلق أيضاً بقبول مجتمع الدولة المتدخلة في الصراع، ومدى موافقة وتأييد المجتمع للتدخل أو التدويل، ما يزيد أهمية العمل أمام المجتمعات، وليس المؤسسات السياسية فقط، عند اتّخاذ قرار التدويل لدى أحد اطراف الصراع.

وكمقولة أولية في هذا الاطار، سنعود إليها بالتفصيل لاحقاً، فالصراع الإسرائيلي الفلسطيني يقع ما بين التدخل والتدويل. ليس كل تدخل دولي يؤدي إلى تدويل الصراع، بل يجعله أحياناً صراعاً دولياً، وبخاصة إذا دعمت إحدى الدول أحد طرفي الصراع، أو ساعدت دول عدة طرفي الصراع. ففي هذه الحالة، يتحوّل الصراع إلى ساحة صراع دولي، ولا يساهم في تدويله بالمفهوم الذي نقصده؛ أي الاتجاه نحو حل الصراع، والحالة السورية هي حالة راهنة نضعها نصب أعيننا. وفي هذا السياق، يحسب للقيادة الفلسطينية الحالية أن سياسات التدويل التي تعتمدها تتخذ وتنفذ دون تدخل دولي، وربما على الرغم من التدخل الدولي،

فإنه يحسب عليها أن التدويل بقي في مربع السياسات وليس الإستراتيجية، فهي ظهرت (أي السياسات) في ثلاث صور: إما خطوة عقابية، وإما ردة فعل، وإما وسيلة ضغط موجهة إلى دولة الاحتلال في سياق إستراتيجية أخرى، غير التدويل، وهي المفاوضات، وذلك على الرغم من أن منطق التدويل ليس هو منطق المفاوضات ولا يستعمل أدواته.

تعتبر الحالة الفلسطينية نحو تدويل الحل حالة فريدة في الأدبيات النظرية السياسية، فتدويل الصراعات واستدعاء الحلول عبر التدخل الدولي، يتم عادة بين حالتين؛ حالة صراع بين حركات سياسية تطالب بالتحرر الوطني والاستقلال أو نيل الحقوق الثقافية والوطنية، وبين دولة ترفض وتحارب ذلك، أو حالة صراع بين دولتين. الحالة الفلسطينية الحالية هي حالة تقع بين الاثنتين، فالسلطة الفلسطينية ليست حركة سياسية تناضل من أجل الاستقلال (وبخاصة بعد إضعاف دور منظمة التحرير)، وهي ليست دولة كاملة السيادة في حالة صراع مع إسرائيل. لذلك، تزعم الورقة أن الحالة الراهنة ليست حالة صراع يتم تدويله، كما حاولت المنظمة فعل ذلك حتى العام 1993، بل البحث عن اعتراف دولي يتجاوز دولة الاحتلال، دون حل للصراع معها.

تسييج مفهوم سياسات التدويل فلسطينيا

ينطلق خطاب التدويل المتداول فلسطينياً، من خلال اتباع سياسات مكونة من ثلاثة محاور: 1. التوقيع على الاتفاقيات الدولية. 2. الانضمام إلى المؤسسات الدولية التي فتحت أبوابها لدولة فلسطين بعد الاعتراف بها كعضو مراقب في الأمم المتحدة. 3. الحصول على اعتراف دول العالم بفلسطين ككيان سياسي شرعي في أعقاب اعتراف الأمم المتحدة.

وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق ثلاثة أهداف: 1. إنهاء الاحتلال والحصول على الاستقلال الوطني، ولاحقاً السيادة الوطنية على الأرض. 2. حماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال، وهو ما توفره المعاهدات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها فلسطين. 3. معاقبة الاحتلال على جرائم حرب اقترفها، وهي من مهام المؤسسات الدولية المعنية مثل محكمة الجنايات الدولية، ومحكمة العدل الدولية. وإذا اتفقنا على هذا الاطار التنفيذي لتعريف مفهوم «تدويل الحل»، فإن هذه السياسات هي حلقة من مسيرة تدويل القضية الفلسطينية، وليست بدايتها، وحتماً ليست منتهاها.

استهلال تاريخي: أوسلو قطع التدويل

لم تكن فكرة التدويل، وما تبعها من سياسات، فكرة جديدة في الحركة الوطنية الفلسطينية، فمنذ السبعينيات سعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تدويل القضية الفلسطينية، وكان

التدويل إحدى (وليست الوحيدة) الإستراتيجيات التي اتبعتها المنظمة للوصول إلى الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني عبر إقامة دولة مستقلة، إلا أن ادّعاءنا أن مباحثات وتوقيع اتفاق أوسلو قطع مسيرة التدويل لصالح إستراتيجية المفاوضات الثنائية؛ أي التوصل إلى حل الصراع عبر مفاوضات وتسويات سياسية بين طرفي الصراع. والحقيقة، إنه إذا توغلنا في تاريخ الصراع، نجد أن تدويل القضية الفلسطينية وتدويل الحل بدأ مع وعد بلفور، مروراً بصك الانتداب الذي ألحق فيه وعد بلفور، وبذلك تحول من وعد سياسي إلى وثيقة دولية رسمية. عبّر وعد بلفور وصك الانتداب عن فكرة تدويل مشكلة أخرى، وهي المشكلة اليهودية في أوروبا، وعبوراً بلجنة بيل في أواخر الثلاثينيات، وانتهاء بقرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر 1947. كل هذه القرارات كان شكلاً من أشكال تدويل الحل للمشكلة اليهودية. والفرق بين سياسات التدويل الراهنة والسابقة، أن الحالية تتم بمبادرة أحد أطراف الصراع، وهو الطرف الواقع تحت الاحتلال، بينما تدويل الحل قبل نكبة فلسطين، تم بمبادرة من دولة الانتداب أو الاستعمار. وكان يهدف تدويل الحلّ إلى تجنب تدويل الصراع.

في العام 1974، قبلت الأمم المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب في الجمعة العامة، وعندما أعلنت المنظمة في كانون الأول 1988 عن «استقلال فلسطين»، استبدلت الأمم المتحدة اسم المنظمة، باسم «فلسطين» كعضو مراقب في الجمعة العامة. وفي القرار نفسه، أيّدت الجمعية العامة قرار المجلس الوطني الفلسطيني إعلان استقلال دولة فلسطين. في ذلك الوقت لم تتخذ الأمم المتحدة قراراً بعضوية دولة فلسطين، على الرغم من اعترافها بإعلان الاستقلال، كعضو في الجمعة العامة، وذلك لغياب سيطرة المنظمة على الأراضي المحتلة العام 1967. وبعد إقامة السلطة الفلسطينية، تحسن التمثيل الفلسطيني في الأمم المتحدة، وأُعطي الحق للممثل الفلسطيني في التحدث في الجمعية العامة، والمشاركة في اجتماعاتها كافة، وتقديم اقتراحات للجمعية العامة بمشاركة دولة أخرى عضو في الجمعية العامة في قضايا تتعلق بفلسطين والشرق الأوسط. علاوة على ذلك، كان مجلس الأمن يستدعي الممثل الفلسطيني كمراقب في نقاشات المجلس في مسائل تتعلق بالمصالح الفلسطينية، وهو ما اعتبر تحسيناً إضافياً لمكانة فلسطين الدولية. تجدر الإشارة إلى أن مكانة «مراقب» في الجمعية العامة غير مؤصلة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي خاضعة لقرارات الجمعية العامة كجزء من مساحة العمل السياسي الممنوح لها، دون منحه (المراقب) الحق بأن يشارك في التصويت في الجمعية العامة. وتمنح صفة المراقب في الجمعة العامة لثلاث مجموعات: دول غير منضوية في إطار عضوية الأمم المتحدة، وهو وضع خاص للفاتيكان، منظمات دولية مثل الصليب الأحمر واللجنة الأوليمبية، كيانات. وفي المجموعة الأخيرة تواجدت فيها فلسطين فقط حتى العام 2012. وبعدها تحول التمثيل

الفلسطيني من «كيان مراقب» إلى دولة في مكانة عضو مراقب بعد التصويت في الأمم المتحدة العام 2012، الذي أعقب إخفاق المسعى الفلسطيني في مجلس الأمن في العام 2011. وهو ما يمنحها الانضمام إلى المؤسسات والمواثيق والمعاهدات الدولية، والتصويت في الجمعية العامة، وهي تحمل في طياتها، اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كدولة.

أسباب التدويل على المستوى الفلسطيني

يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسباب التي أدت إلى اتّخاذ قرار بسياسات التدويل على المستوى الفلسطيني، ومنها:

1. تآكل خيار المفاوضات

شكل خيار المفاوضات الخيار الإستراتيجي الذي أعلنت عنه منظمة التحرير الفلسطينية لحل الصراع مع إسرائيل، أو على الأقل للوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة، وقد استمرت السلطة الفلسطينية التي نتجت عن خيار المفاوضات في هذه الإستراتيجية، وقد اعتبرها الرئيس محمود عباس الخيار السياسي الوحيد أمام الفلسطينيين حتى العام 2011. وتميزت المفاوضات منذ أوسلو بانفراد المسار الفلسطيني الإسرائيلي عن المسار العربي، وشكل هذا القرار انسحاباً جزئياً عن تدويل أو أقلمة الصراع على المستوى العربي، وهو تآكل الدائرة الأولى من تدويل الصراع والحل. إلا أن «ثمار» المفاوضات توقفت منذ العام 1998، في اتفاق «واي» حول الخليل. منذ ذلك الحين، لم يتغير شيء في الواقع الاحتلالي والاستعماري الإسرائيلي، بل زاد هذا الواقع من وطأته على الفلسطينيين من خلال زيادة عدد المستوطنين، وتهويد القدس، لا بل إن الواقع الذي أنتجته المفاوضات تحول بذاته إلى إحدى الأدوات الجديدة للاحتلال، وبخاصة مناطق ج، التي باتت هدفاً لعمليات مثابرة ومنظمة للتطهير العرقي، والضم الزاحف. لم تسهم كل جولات المفاوضات التي أعقبت «واي»، من تغيير شيء على أرض الواقع، فبعد تراجع خيار أوسلو (أي الحل المرحلي)، فشل أيضاً خيار الحل النهائي دفعة واحدة (في كامب ديفيد وأنابوليس)، ولم تثمر أي مفاوضات في ظل الحكومة الحالية التي يترأسها بنيامين نتنياهو عن أي نتيجة منذ العام 2009. وبات واضحاً أن اتجاه الحكومة الإسرائيلية منذ العام 2009، هو الحفاظ على الواقع القائم وتغييره لصالح الاحتلال فقط.

2. محدودية المقاومة العسكرية

تنبع محدودية الخيار العسكري كما ظهرت، مؤخراً، في انتفاضة الأقصى العام 2000، ليس من غياب إستراتيجية مقاومة منظمة في صفوف الفلسطينيين فحسب، وإنما أيضاً نتيجة تغييرات في النظام الدولي وميزان القوى، التي فرضت توجهات قيمية جديدة في القاموس الدولي، والتي فرضت، بدورها، سياسات التدويل ضمن المنظومة القيمية الجديدة، التي شملت، من ضمن ما شملت، نبذ العنف والتماهي مع الحلول الدبلوماسية، والخلط بين الإرهاب والمقاومة الشرعية. علاوة على ذلك، وفي اتصال مع النقطة السابقة، فإن المشهد الفلسطيني تعامل مع المقاومة المسلحة والمفاوضات بدوغمائية مطلقة، فكل خيار نفى الخيار الثاني، وظهر التاريخ الفلسطيني في الكثير من لحظاته كصراع بين خيار المفاوضات وخيار المقاومة، إضافة إلى تباين في تصور المشروع الوطني الفلسطيني.

3. التغييرات على الساحتين الدولية والإقليمية

فرض النظام الدولي بعد الحرب الباردة، سياسات التدويل السلمي كنهج مفضل في حل الصراعات، فالحرب الباردة، وما ميَّزها من فرز سياسي وأيديولوجي بين الأطراف المختلفة، الأمر الذي وسع مساحات النضال والعمل السياسي، قد تقلص في النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، وفرض سياسات جديدة على الصراعات الإثنية والقومية، وأجبر الفاعلين المحليين في هذه الصراعات على تبني سياسات وخيارات جديدة في التعاطي مع الصراع. وأوسلو على الرغم من أنه قطع مسيرة تدويل الصراع التي حاولت منظمة التحرير إحرازها، فإنه في جوهره محاولة أولية لتدويل الحل. أما على مستوى الساحة الإقليمية، فإن الأحداث الأخيرة في العالم العربي، وبخاصة التشرذم والاقتتال الأهلي والداخلي، أضعف العمق العربي لفلسطين، ولو على المدى القصير، ولكنها كافية لتغيير الكثير على الأرض في فلسطين، كما أنه أفرز خارطة تحالفات جديدة تشكل إسرائيل موقعاً مهماً فيها.

4. الانقسام الداخلي الفلسطيني

عطفاً على دراسة ساندرا بوردا آنفة الذكر، فإن الانقسام الداخلي يدفع أحد طرفي الانقسام أو الطرفين إلى تدويل الصراع، وذلك كجزء من ترميم شرعية

أحـد الأطـراف مـن خـلال الإنجـاز السياسـي والحصـول علـى الشـرعية الدوليـة كممثـل للشـعب، وقـد يدفـع الطـرف المقابـل إلـى سياسـات تدويـل موازيـة، وربمـا متناقضـة، تهـدف إلـى تعزيـز وجـوده علـى الأرض وعلـى الخارطـة السياسـية. الانقسـام الفلسـطيني هـو أخطـر مـن الانقسـام الـذي تحدثـت عنـه بـوردا فـي الحـالات البحثيـة التـي درسـتها، فالانقسـام السياسـي الفلسـطيني يتعمـق نتيجـة تقاطعـه مـع انقسـام جغرافـي، ليـس بينهمـا تواصـل علـى الأرض، ولـكل طـرف مـن أطـراف الانقسـام سـلطة، بيروقراطيـة، حكومـة، وجهـاز أمنـي، ومسـؤوليات مدنيـة. وفـي سـياق التدويـل، لـكل طـرف سياسـات تدويـل مختلفـة، فحمـاس تسـعى إلـى تدويـل قضيـة الحصـار علـى قطـاع غـزة لحـل مشـكلة الحصـار وتعزيـز حكمهـا هنـاك، والسـلطة الفلسـطينية تسـعى إلـى تدويـل الاعتـراف، للحصـول علـى شـرعية دوليـة وقانونيـة بدولـة مسـتقلة. الانقسـام يدفـع نحـو تعميـق سياسـات التدويـل لـدى طرفـي الصـراع فـي المشـهد الفلسـطيني.

تأملات سريعة في تحديات التدويل وعوائقه

1. التدويل ليس إستراتيجية

إن قـراءة الخطـاب والسـلوك السياسـي الفلسـطيني منـذ أيلـول 2011، عندمـا أعلـن الرئيـس محمـود عبـاس عـن تقديـم طلـب لمجلـس الأمـن للاعتـراف بدولـة فلسـطين، يبيـن أن التدويـل ليـس إسـتراتيجية منتهية بالنسـبة للسـلطة الفلسـطينية، وإنمـا خيـار فرضتـه الظـروف الإقليميـة والسياسـات الإسـرائيلية. كانـت تهـدف هـذه الخطـوة إلـى الضغـط علـى إسـرائيل والولايـات المتحـدة للعـودة إلـى خيـار المفاوضـات. فالمفاوضـات -كخيـار أساسـي- كان الحاضـر فـي هـذه السياسـة وهدفهـا. صحيـح أن العـودة إلـى المفاوضـات كانـت مشـروطةً مـن وجهـة النظـر الفلسـطينية بالحديـث عـن دولـة فلسـطينية علـى أسـاس حـدود الرابـع مـن حزيـران ووقـف الاسـتيطان، إلا أن ذلـك لا يقلـل مـن أهميـة الخطـوة فـي سـبيل العـودة إلـى هـذا الخيـار، وفـي آب/أغسـطس 2011 انتظـرت القيـادة الفلسـطينية موقـف اللجنـة الرباعيـة الدوليـة مـن الشـروط الفلسـطينية قبـل الإقـدام علـى التوجـه لمجلـس الأمـن لطلـب الاعتـراف، وقـد تـم اتّخـاذ القـرار بالتوجـه لمجلـس الأمـن بعـد فشـل «الرباعيـة» فـي بدايـة أيلـول فـي التوصـل إلـى موقـف مـن الشـروط الفلسـطينية. وقـد فشـل المسـعى الفلسـطيني فـي مجلـس الأمـن، لأسـباب كثيـرة، منهـا غيـاب إسـتراتيجية فلسـطينية مثابـرة وواضحـة المعالـم قبـل ذلـك نحـو تدويـل القضيـة الفلسـطينية.

وعاد هذا السيناريو على نفسه في اعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كعضو مراقب في الجمعية العامة العام 2012، وما لحقه من جولة مفاوضات مع إسرائيل، كان واضحاً منذ البداية أنها ستؤول إلى الفشل، لأن الحكومة الإسرائيلية تملك إستراتيجية واضحة المعالم لإبقاء الوضع السياسي القائم على ما هو عليه، والاستفادة منه عبر تعزيز الاستيطان والتطهير العرقي في القدس ومناطق (ج). وبعد فشل جولة المفاوضات الأخيرة في ربيع 2014، وقَّعت السلطة الفلسطينية على طلب الانضمام إلى اتفاقيات ومعاهدات دولية كرد فعل سياسي على فشل المفاوضات والموقف الإسرائيلي من إطلاق سراح الأسرى، وهنا نجد أن التدويل كان خطوة عقابية لإسرائيل، وليس إستراتيجية سياسية واضحة.

2. تدويل الحل لا يعني الحل

يشير ميثاق الأمم المتحدة إلى أربعة شروط للاعتراف بكيان سياسي كدولة، أو ككيان في صيرورة الدولة: الشعب، الأرض، جهاز حكومي فاعل، القدرة على إدارة علاقات خارجية. يمكن القول إن السلطة الفلسطينية تملك هذه المقومات بدرجات متفاوتة، فهي موجودة على الحد الأدنى من التواصل الجغرافي بين المناطق التي تسيطر عليها في الضفة الغربية، كما أن غياب حدود واضحة وثابتة لا يعتبر عائقاً أمام الاعتراف بكيان سياسي كدولة أو شبه دولة، أو كيان في صيرورة دولة. بالنسبة للعلاقات الخارجية، فإن الاتفاق المرحلي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، حدّد مساحة العلاقات الخارجية للسلطة الفلسطينية، فهي ليست كاملة السيادة على علاقاتها الخارجية، فعلاوة على المعاهدات التي تقيدها في هذا المضمار، فإن المعطيات الموضوعية على الأرض تقيدها أكثر من المعاهدات. لا يمكن إنكار أن إسرائيل تتعامل بجدية وبحساسية وريبة من سياسات التدويل الفلسطينية، ولكن لم تنتج هذه السياسات قوة ضاغطة حتى الآن على الحكومة الإسرائيلية لتغيير موقفها وسياستها الاستعمارية على أرض الواقع، وذلك يعود إلى أسباب عدة، نسردها دون تفصيل:

- تغييرات في النظام الدولي التي تسمح بتحرك إسرائيلي مضاد للتدويل الفلسطيني.
- غياب الإرادة عند الفاعلين الدوليين، بتفاوت بينهم طبعاً، بدعم سياسات

تدويل الحل تصل إلى مستوى العقاب أو العزلة أو الضغط على إسرائيل، مثل الاتحاد الأوروبي.

- الانقسام الفلسطيني يضعف من نجاعة التدويل.
- التدويل يهدف إلى تدويل الاعتراف والضغط نحو المفاوضات وليس حل الصراع، لذلك فحتى الدول التي تعترف بدولة فلسطين، تشترط العودة إلى المفاوضات لحل الصراع، وهو مطلب فلسطيني أيضاً.

3. تدويل الحل لا يعني تدويل الصراع

تقوم سياسات تدويل الحل الفلسطينية على الحصول على الاعتراف بها كدولة وكعضو في المؤسسات والمنظمات الدولية المختلفة، لذلك فإن تدويل الحل هو في واقع الأمر تدويل الاعتراف بكيان سياسي لم يلبِ شروط الدولة بكاملها، وأهمها التحرر من قبضة الكولونيالية الإسرائيلية. يجب التمييز بين حالتين من تدويل الحل، في الحالة الأولى تكون هنالك سيطرة لسلطة سياسية على الأرض والشعب سيطرة كاملة، ويبقى لديها مشكلة الاعتراف الدولي بها ككيان سياسي دولاني، مثل حالة قبرص التركية، حيث تسيطر الحكومة القبرصية التركية على الأرض، وتحاول الحصول على اعتراف دولي بها كدولة مستقلة، وبين الحالة الفلسطينية، التي يتم فيها اتّباع سياسات تدويل الاعتراف بكيان لم يتحرر من الاحتلال، بمعنى أن تدويل الحل أو الاعتراف يسبق تدويل الصراع الذي يهدف إلى إنهاء الاحتلال، وبعدها يأتي النضال الدولي والدبلوماسي من أجل الاعتراف. الحالة الفلسطينية هي حالة فريدة في ذلك، وربما بسبب كونها آخر حالة كولونيالية في عصر ما بعد الكولونيالية، التي تفرض عليها أدوات ما بعد بعد الكولونيالية. إن تدويل الحل لا يشمل تدويل الصراع، لذلك تشترط الدول التي تعترف بالدولة الفلسطينية أن يتم حل الصراع عبر مفاوضات ثنائية بين الطرفين، وهو يضعف فاعلية التدويل.

إسرائيل وتدويل الحل

تتعامل إسرائيل مع التدويل بجدية، ولا يمكن التقليل من القلق الإسرائيلي من تدويل الحل والاعتراف الفلسطيني، ولكن التعنت الإسرائيلي برفض التدويل يعود إلى الأسباب التالية:

1. التجربة التاريخية الإسرائيلية: تمثل التجربة التاريخية الإسرائيلية في قيام الدولة

أن الاعتراف وحده لا يكفي، ففي تشرين الثاني 1947 اعترفت الأمم المتحدة بدولة يهودية في فلسطين، ولكن هذا الاعتراف كان مهماً من الناحية الرمزية والشرعية فقط، بينما الذي حقق هذا الاعتراف على أرض الواقع هي الحرب الذي خاضها «البيشوف» اليهودي حتى أيار 1948، واستمرت بها إسرائيل بعد ذلك.

2. التجربة التاريخية الفلسطينية: يدّعي أصحاب هذا التوجه في إسرائيل، أن فلسطين كانت في سيناريو مشابه في تشرين الثاني 1988، عندما أعلن ياسر عرفات عن إقامة دولة فلسطينية، واعترف حينها بدولة فلسطين 88 دولة، وبعد شهر أصدرت الأمم المتحدة قراراً رقم 177/43 الذي اعترف بإعلان الاستقلال، وأيد القرار 104 دول وبمعارضة دولتين (إسرائيل وأمريكا) وامتناع 36 دولة. إلا أن ذلك لم يغير من واقع الحال شيئاً بالنسبة للدولة الفلسطينية على الأرض.

3. الانقسام الفلسطيني، بين غزة التي تسيطر عليها حماس، وبين الضفة الغربية التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، حيث أن الاعتراف لا يعني شيئاً في ظل هذا الانقسام، وبخاصة أن حماس قد عارضت التوجه إلى الأمم المتحدة كخيار سياسي.

4. إن السلطة الفلسطينية تسيطر عملياً على منطقة واحدة في الضفة الغربية لا تتجاوز 40%، بينما تقع مناطق «C» تحت السيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية، وهي تشكل فعليا 60% من مساحة الضفة الغربية، هذه الحقيقة دفعت أوساطاً حتى من اليمين الاستيطاني- الديني إلى المطالبة بضم هذه المناطق تحت السيادة الإسرائيلية، إما كعقاب للسلطة الفلسطينية على توجهها إلى الأمم المتحدة، وإما كخيار سياسي إسرائيلي لإنهاء الصراع، بحيث تشكل مناطق السلطة الفلسطينية الآنية أرضاً لسلطة فلسطينية، بينما تضم إسرائيل بشكل زاحف وتدريجي مناطق «C».

خلاصة

تندرج السياسة الفلسطينية منذ العام 2011 في إطار ما نسميه في هذه الورقة تدويل الاعتراف، وهو يختلف –برأينا- عن تدويل الصراع. يحمل تدويل الاعتراف مصادر قوة كبيرة للجانب الفلسطيني: الانضمام إلى المؤسسات والمعاهدات الدولية، الحضور السياسي، والرمزي والدبلوماسي في الساحة الدولية، إمكانية مواجهة دولة الاحتلال من خلال أدوات دولية لم تكن متوفرة في السابق، التعامل مع السلطة الفلسطينية كدولة وليس مجرد كيان سياسي ما دون الدولة، إبقاء القضية الفلسطينية حاضرة في الدبلوماسية العالمية ومصدر ضغط على

دولـة الاحتـلال للقبـول بواقـع الدولـة بعـد قبـول غالبيـة دول العالـم بصفـة الدولـة للسـلطة فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة.

فـي المقابـل، يحمـل تدويـل الاعتـراف قبـل تدويـل الصـراع، جوانـب تضعـف المشـروع الوطنـي الفلسـطيني، فتدويـل الاعتـراف غيّـب منظمـة التحريـر الفلسـطينية كممثـل شـرعي ووحيـد للفلسـطينيين فـي الوطـن والشـتات، واسـتبدلها بدولـة فلسـطين الممثلـة لمواطنيهـا فـي الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة، فـلا تسـتطيع دولـة أن تكـون ممثلـة لسـكان خـارج حدودهـا. وهـذا سـيقلص مـن قـدرة الممثـل الفلسـطيني علـى تمثيـل اللاجئيـن الفلسـطينيين خـارج حـدود الدولـة، فالقانـون الدولـي لا يمنـح، عـادةً، الحـق لـدول أن تمثـل «أقليـات» فـي دول أخـرى. عـلاوة علـى ذلـك، فـإن التدويـل يقلِّـص مسـاحات العمـل السياسـي ضمـن حركـة تحـرر وطنـي، لأنـه يفـرض علـى الحركـة الوطنيـة سـلوكيات دولـة قبـل الوصـول إلـى حالـة الدولـة، وهـو يجعلهـا لصيقـة بمنظومـات قيميـة تُفـرض عليهـا فـي إطـار تدويـل الاعتـراف.

فـي النهايـة، لا بـد مـن القـول، إنـه حتـى بغيـاب التدويـل الحالـي، فـإن هنالـك معاهـدات وقوانيـن دوليـة تهـدف إلـى حمايـة الشـعب الواقـع تحـت الاحتـلال، ومعاقبـة دولـة الاحتـلال، مثـل اتفاقيـة جنيـف الرابعـة، لذلـك فـإن المطلـوب فلسـطينياً التوجـه نحـو التدويـل ضمـن إسـتراتيجية أكثـر تنظيمـاً تهـدف إلـى تدويـل الصـراع أولاً، وفحـص المكاسـب والخسـائر بيـن تدويـل الاعتـراف دون تدويـل الصـراع، وبيـن العـودة إلـى الخلـف نحـو مواقـع حركـة التحـرر. ليسـت هنالـك حالـة أفضـل مـن حالـة إذا اعتمـدت علـى إسـتراتيجية وطنيـة جماعيـة تنفـي الانقسـام، وتعيـد اللحمـة، وتجتمـع علـى مشـروع وطنـي فلسـطيني جماعـي.

التدويل: آفاق جديدة أمام حق تقرير المصير؟

معين رباني

القضية الفلسطينية مدوَّلة منذ بداياتها؛ أي منذ محاولات الحركة الصهيونية الاستيلاء على فلسطين، وبدء تداولها في أروقة عصبة الأمم منذ أوائل القرن الماضي. إذن، هي قضية متداولة دولياً، ولكن السؤال المهم ليس تدويل القضية الفلسطينية أو عدمه، بل من يبادر إلى تدويلها؟ وكيف يدولها؟ ولأي هدف إستراتيجي يمارس التدويل؟

لقد لعب التدويل دوراً إستراتيجياً وأساسياً ومركزياً في إنشاء الدولة الصهيونية منذ العام 1948 في فلسطين؛ أي منذ بداية مشروع الحركة الصهيونية، فيما تبنت منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات التدويل كجزء أساسي من إستراتيجية التحرير، ويأتي في هذا السياق قرار الجامعة العربية الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، واعتراف الأمم المتحدة بالشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير، والعودة، وقرارات أخرى.

لكن الالتباس حدث مع نهاية الحرب الباردة، وبشكل خاص مع بداية مسيرة أوسلو، التي أنهت عملياً تدويل القضية الفلسطينية، وتحولت القضية إلى صراع ثنائي بين دولة إسرائيل والشعب الفلسطيني، أو الفلسطينيين مختصرين بالسلطة الفلسطينية، تحت رعاية أميركية أو احتكار أميركي.

والتحدي الرئيسي في الوقت الحالي هو كيف يمكن أن نبادر إلى إعادة تدويل القضية الفلسطينية وتخليصها من الصراع الثنائي الممتد منذ 20 عاماً؟

هناك فرص مهمة وحقيقية فيما يتعلق بالتدويل؛ أولى هذه الفرص، وكان متحدثون آخرون أشاروا إليها، هي التحول الجذري في الرأي العام الأوروبي خلال العقود القليلة السابقة. ففي السبعينيات والثمانينيات كانت الحكومات الأوروبية تتخذ مواقف سياسية متقدمة عن الرأي العام الأوروبي بالنسبة للقضية الفلسطينية، لكن الآن نشهد العكس؛ إذ إن مواقف الرأي العام الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية متقدمة عن مواقف الحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي.

أرى أن هناك فرصة مهمة للغاية يمكن استغلالها لدفع الرأي العام الأوروبي باتجاه الضغط على القرار الرسمي الأوروبي؛ سواء أكان ذلك لدول منفردة في أوروبا أم الاتحاد الأوروبي، لتبني مواقف يمكن أن تدعم القضية الفلسطينية.

كذلك هناك فرصة أخرى هي دول أمريكا اللاتينية، التي كانت معروفة بمواقفها الداعمة للمشروع الصهيوني تقريباً، وبدون استثناء، حتى أن بعض الدول كانت تعترف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل. معظم دول أمريكا اللاتينية كانت تصوت في الأمم المتحدة بشكل دائم لمصلحة إسرائيل والولايات المتحدة، ولكن مؤخراً حدث تحول جذري في الموقف الرسمي في دول أمريكا اللاتينية.

هناك أيضاً فرصة أخرى تتعلق بالموقف الأمريكي على الرغم من أنه لا يوجد تغيير جوهري فيه، إلا أن هناك توترات في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية ناتجة عن قضية الملف النووي الإيراني، وقضايا أخرى، وأرى أن أمامنا فرصة اليوم لإثارة بعض القضايا في مجلس الأمن بطريقة مدروسة وذكية، وقد نحصل على امتناع الولايات المتحدة عن استخدام حق النقض «الفيتو» بشأنها.

وفي سياق الحديث عن تدويل الصراع وتدويل الحل، أرى أن من المهم جداً تدويل الصراع قبل تدويل الحل، وهذا يتطلب استغلال كل إمكانياتنا بشكل مدروس ومنهجي وإستراتيجي في أوروبا، وأمريكا اللاتينية، والولايات المتحدة ... وغيرها، حتى نستطيع أن نصل إلى الموقف الدولي الذي نسعى إليه.

وبهذا الخصوص، أرى أن هناك أهدافاً عدة يجب متابعتها: أولاً، إعادة صنع الأغلبية الدولية التقليدية التي كانت دائماً مساندة للقضية الفلسطينية في المنابر الدولية؛ مثل الأمم المتحدة ... وغيرها، وأقصد الدول الآسيوية والأفريقية التي كانت دائماً مساندة لحقوق

الشعب الفلسطيني، حيث بدأنا نلحظ في الفترة الأخيرة بعض التحولات المهمة في مواقف تلك الدول، مثلاً موقف الهند على سبيل المثال لا الحصر، وأرى أن جزءاً مهماً من تلك التحولات ناتج عن اتفاق أوسلو، واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل وبحقها في الوجود.

ثانياً، الرأي العام الأوروبي، حيث إننا لن نستفيد كثيراً من جماهير تؤيدنا إذا لم نستطع حشدها للضغط على القرار الرسمي في دولها من أجل تغييره لصالح دعم القضية الفلسطينية، ومن المهم جداً في هذا المجال، أن نبحث عن وسائل تساعدنا لتحقيق ذلك.

ثالثاً، يجب أن تكون لنا أهداف واضحة، فعندما نطلب من الرأي العام العالمي، ومن حكومات الدول أن تساند حقوقنا، يجب أن نتحدث بشكل واضح عن تلك الحقوق التي نطالب بدعمها. وأرى أنه في المرحلة الحالية يجب العمل على الهدف الحقوقي للقضية الفلسطينية الذي يحظى بإجماع دولي؛ وأقصد إنهاء الاحتلال، وعودة اللاجئين، فهذه القضايا تحظى بدعم كبير في قرارات عديدة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ... وغيرهما.

إذا عملنا بشكل منهجي وإستراتيجي ومدروس، يمكننا استغلال الفرص الموجودة أمامنا، كتفعيل القرارات الموجودة، أو استصدار قرارات جديدة في الأمم المتحدة، أو اللجوء مراراً وتكراراً للمؤسسات الدولية كمحكمة الجنايات الدولية، ولكن المهم جداً أن يكون التوجه بشكل مدروس وإستراتيجي، فكما شاهدنا خلال السنوات الماضية، فإن التوجه بشكل غير مدروس يضّر أكثر مما ينفع.

كذلك أرى أن المقاطعة وغيرها من الأساليب مهمة ومفيدة، ولكنني أعتقد أنه يجب أن تكون مرتبطة بشكل عضوي مع التحرك على الأرض، وكما قالت ليلى خالد، الـ«BDS» ممتازة، ولكنها لا تحرر أراضي، وفي النهاية من سيحرر الأراضي هو الشعب الفلسطيني، من خلال نضاله وكفاحه في فلسطين وخارجها، والتدويل سيكون مسانداً للتحرك الفلسطيني، ولا يمكن أن يكون بديلاً عن التحركات الفلسطينية الأخرى.

أخيراً، لا أريد الدخول في قضايا داخلية فلسطينية، لأن هناك من تحدث عنها بشكل مفصل، ولكنني أرى أنه لا يمكن التقدم في القضية الفلسطينية؛ سواء في إستراتيجية تدويل أو غيرها، في ظل الانقسام، وعدم وجود حركة وطنية فلسطينية فعّالة موحدة، وتتبنى إستراتيجية وطنية واضحة، وتكتيكات ديناميكية، والأهم من ذلك أنه طالما كان القرار السياسي الفلسطيني مقيداً بإطار أوسلو، فإن تحقيق أي هدف وطني فلسطيني، عبر التدويل أو غيره، سيكون مستحيلاً.

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتحديات التدويل

عبير عبد الرحمن ثابت

منذ بداية الحديث عن إجراء مفاوضات فلسطينية إسرائيلية، كانت مسألة الإشراف الدولي، وتحديد الأطراف المشاركة من بين القضايا الخلافية المثيرة للجدل بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتم الاتفاق بينهما على إشراك ممثل أوروبي كمشارك أو كمراقب وليس بصفته راعياً للمؤتمر، وأن توافق المجموعة الأوروبية على كل شروط إسرائيل وتحفظاتها تجاه مؤتمر السلام. وهذا ما جعل الموقف الإسرائيلي قوياً، وأضعف الموقف العربي، وبخاصة بعدما تخلت عن صيغة المؤتمر الدولي للسلام، تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث تكون لقرارات المؤتمر الدولي شرعية الإلزام الدولي.

وبعد توقيع اتفاق أوسلو العام 1993، استخدمت إسرائيل الوسائل كافة للتهرب من استحقاقات السلام، ودخلت في سباق مع الزمن لفرض وقائع على الأرض لتقليص المساحة الجغرافية التي ستؤول للفلسطينيين في مفاوضات الحل النهائي، وفشلت محادثات كامب ديفيد العام

2000 في التوصل إلى حلول، وانتهت باندلاع انتفاضة الأقصى، واستمر تعثر المفاوضات إلى استشهاد ياسر عرفات، وبدأت عملية المفاوضات من جديد بعد تسلم الرئيس محمود عباس السلطة العام 2005، وذلك في ظل رؤية فلسطينية جديدة تؤمن بأن الخيار الوحيد أمام الفلسطينيين هو المفاوضات السلمية.

هذا، وعلى الجانب الآخر، كان شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت الذى لا يؤمن بالوجود الفلسطيني، ولم تشهد عملية المفاوضات أي تقدم ملحوظ آنذاك، ليليها انطلاق مؤتمر أنابوليس العام 2007، الذي تبنى حل الدولتين وفق رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش؛ إلا أن تردد الرئيس الإسرائيلي -آنذاك- أيهود أولمرت في قضية القدس تحديداً، أعاد الطرفين إلى المربع التفاوضي الأول، وحسب المصادر الفلسطينية والإسرائيلية المطلعة على جولات المفاوضات بين الطرفين، صرحت أنهم قد أتموا صفقة شبه متكاملة للتسوية سوى قضية القدس ومستقبلها. وبعدها انشغلت إسرائيل بالانتخابات ليصعد إلى سدة الحكم اليمين المتطرف بقيادة بنيامين نتنياهو الذى أعاد المفاوضات إلى نقطة الصفر، مع محاولات من الجانب الفلسطيني للعودة إلى حيث ما انتهت مع أولمرت دون جدوى.

ومع وصول باراك أوباما للحكم في أمريكا، تفاءل الفلسطينيون برؤيته لحل الدولتين ورفضه للممارسات الإسرائيلية، وأكد أوباما، في أكثر من مناسبة، أنه لا مفاوضات إلا بعد التجميد الكامل للاستيطان. ومع تعنت حكومة نتنياهو، تراجع الموقف الأمريكي إلى قبول استئناف المفاوضات في ظل تجميد الاستيطان لمدة عام، ثم سته أشهر، ونتيجة الضغوط قبلت السلطة بالمفاوضات غير المباشرة وفق إيضاحات من الإدارة الأمريكية حول القدس، والحدود، والاستيطان، وتقديم ضمانات بشأنها، وتوفير غطاء عربي لقرار العودة إلى المفاوضات، ودعمت جامعة الدول العربية قرار عودة مفاوضات فلسطينية إسرائيلية غير مباشرة لمدة أربعة شهور. ولكن البرنامج السياسي لحكومة نتنياهو لم يسمح لها بإبداء أي مرونة في تلك القضايا، والتصميم على عدم وقف الاستيطان. والقاعدة الأساسية لحكومة نتنياهو التفاوضية تبنى على عدم التنازل عن أراضي الضفة الغربية والقدس، على اعتبار أنها أراضٍ إسرائيلية، وما تقوم به من مفاوضات هو لتحسين صورة إسرائيل دولياً، وللحد من مقاطعتها، وبخاصة من دول المجتمع الدولي التي تحثها على منح الفلسطينيين حقهم في إقامة دولتهم المستقلة، وهذا ما شهدناه في تمسكها بقضايا الصراع المركزية كافة، وعدم قدرة الإدارة الأمريكية على الضغط عليها. وتكسب سياسات حكومة نتنياهو دعم جميع أحزاب اليمين وائتلافه الحكومي الذى يمنحه الشرعية على مواصلة تعنته في مسار المفاوضات بين الطرفين.

وواصل وزير الخارجية الأمريكي تخفيض النتائج المرجوة من المفاوضات، فبعد أن كان التوقع

الوصول إلى اتفاق شامل خلال فترة التسعة أشهر المخصصة للمفاوضات، صار يسعى إلى التوصل إلى اتفاق إطار، وبعدها صار شاغل كيري تمديد المفاوضات بعد أن رفضت إسرائيل الالتزام والإفراج عن أسرى الدفعة الرابعة؛ وربطت إسرائيل الإفراج عنهم بموافقة السلطة على تمديد المفاوضات لمدة عام، بمجرد رفض السلطة الفلسطينية أعلنت إسرائيل عن مخطط لبناء 700 وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية، ما يعني أنّ المفاوضات تسير في طريق مسدود دون التوصل إلى حل.

بعد سبع جولات مكوكية لوزير الخارجية الأمريكية، واعتراف محمود عباس بممارسة ضغوط أمريكية هائلة عليه، وذلك في ظل استمرار سياسة إسرائيل في الاستيطان وتهويد القدس، أفشلت المحاولات الأمريكية كافة للتوصل إلى حل للقضايا التفاوضية العالقة؛ ما أثار جدلاً واسعاً في الأوساط الفلسطينية، وبخاصة بعد التخلي عن الضمانات الأمريكية حول وقف الاستيطان، والتخلي عن حدود العام 1967 مقابل عرض تبادل الأراضي الذي قدمه وفد قمة الدوحة بوصفه نقيضاً للقرار الصادر عن الجمعية العمومية العام 2012، وعن المبادرة العربية للسلام، التي تنص على الاعتراف بدولة فلسطين على حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والتخلي، كذلك، عن حق دولة فلسطين بالتوجه إلى الهيئات والمؤسسات الدولية ذات الصلة. وقد تحرك جون كيري بقوة وحماسة تجاه الدول العربية، لإقناعها بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، ومارس ضغوطاً على قيادة السلطة الفلسطينية للقبول والاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية.

إن السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بعد فشل المفاوضات ووصولها إلى طريق مسدود، تدخلان مرحلة جديدة، فعلى المستوى الفلسطيني انكشف مشروع اليمين الإسرائيلي للتسوية على الرغم من الكثير من جهود العلاقات العامة التي بذلوها للتمويه والمناورة وإخفاء حقيقة نواياهم أمام الرأي العام الدولي، وفي مقدمته أميركا، بالشكل الذي ترتب عليه تحميل الإدارة الأميركية للكثير من الفشل على عاتق الحكومة الإسرائيلية، وتزايد حالة التعاطف الدولي مع الحقوق الفلسطينية في ظل التعنت والرفض الإسرائيلي، فضلاً عن سقوط المراهنات الفلسطينية على خيار المفاوضات كخيار وحيد أو رئيسي بمعزل عن أوراق الضغط الأخرى.

أما على المستوى الإسرائيلي، فإن حكومة نتنياهو فقدت هامش مناوراتها السياسية، وأدخلها خطاب الاعتدال السياسي الفلسطيني الرسمي في أزمة حقيقية، وباتت أمام خيارات صعبة لطالما نجحت في التملص منها. وتبدو الخيارات الإسرائيلية في مواجهة التحديات السياسية مع الفلسطينيين، على المدى القريب، محدودة للغاية، وتتراوح ما بين فرض المزيد من العقوبات واستمرار الوضع الراهن والضم، وخيار إعادة الانتشار وترسيم حدود تعلن أنها

مؤقتة. ولا شك أن الحكومة الإسرائيلية اليوم تعاني اضطراباً بشأن ما الذي يريدونه من الفلسطينيين، فهم يرفضون حل الدولتين، ويتبنى بعضهم حل الثلاث دول، القاضي بوجود دولة إسرائيل، وكيان تابع للأردن، ودولة غزة المحاطة بالجدار للضغط عليهم للقبول بما تريده إسرائيل، ومع ذلك فإن إسرائيل تعمل على استغلال الظروف المتغيرة لصالحها، فهي تستخدم المصالحة اليوم كسلاح في وجه الفلسطينيين بتصوير الرئيس عباس كمنتهك لقرارات الرباعية الدولية والاتحاد الأوربي، فيقومون بتعزيز الاستيطان، دون خوف من المجتمع الدولي. وشددوا على أن الخيارات الإسرائيلية في المرحلة المقبلة تقوم على تعزيز القناعة بأن الجدار الفاصل في الضفة هو الحدود المستقبلية، وتوطيد حالة الأمن الإسرائيلية والمحافظة عليها مع الدول العربية.

حيال هذه السياسات لحكومات إسرائيلية متعددة منذ أكثر من عقدين، توجب على الجانب الفلسطيني أخذ العبر والدروس، فذهبت السلطة الوطنية للانضمام إلى خمس عشرة اتفاقية دولية، مستفيدة من وضعية الدولة غير العضو، وتجنب توقيع طلب الانضمام إلى الجهة الأكثر أهمية وهى محكمة الجنايات الدولية، التي من شأنها أن تعرض مسؤولين إسرائيليين للملاحقة القانونية بتهمة ارتكاب جرائم حرب. والاتفاقيات كافة التي وقعتها السلطة لا تثير قلق إسرائيل، وهى تتعلق بحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والبروتوكول الدبلوماسي. وهذا لا يعدو خطوة لممارسة حقها، وما يقع تحت المناورات السياسية للسلطة، في ظل غياب وسائل لتعزيز برنامجها التفاوضي، وبخاصة قبولها استئناف المفاوضات في ظل استمرار الاستيطان وغياب الضمانات الملزمة لإسرائيل.

ووضع الرئيس عباس قضية المفاوضات على طاولة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من خلال حديثه في الجمعية العامة حول خطورة الوضع في الساحة الفلسطينية، بسبب ما آلت إليه عملية السلام من فشل بقوله «لقد بات من المستحيل العودة إلى مفاوضات يفرض الاحتلال نتائجها المسبقة من خلال استمرار الاستيطان». وأكد أغلب قادة الدول ورؤساء وفود الدول الأعضاء على أن الحق الآن لدى الجانب الفلسطيني، فلا مفاوضات بلا سقف زمني وأفق مستقبلي. ولا مفاوضات بلا هدف مثلما لا مفاوضات بلا تبادل تنازلات، أو مفاوضات تقوم على ثوابت وأسس، وهو ما أكدته وتؤكده وقائع القوانين والشرائع الدولية.

وأدلى عدد من الزعماء الأوروبيين السابقين بتصريحات تحث الاتحاد الأوروبي على دعم اقتراح الفلسطينيين لإقامة دولتهم ،وكان على السلطة الفلسطينية استثمار ذلك بشكل جيد، وبخاصة أن الرفض الأوروبي القوي لنية عرفات في إعلان دولة فلسطينية في العام 1998 لم يعد موجوداً، فالقيادة الإسرائيلية والمناخ السياسي مختلفان. ففي العام 1998، كان إيهود

بـاراك فـي السـلطة بدعـم الأغلبيـة فـي إسـرائيل، وكانـت لديـه الفرصـة لمتابعـة اتفـاق للسـلام، أمـا الحكومـة الإسـرائيلية الحاليـة فلديهـا تاريـخ فـي عرقلـة مفاوضـات السـلام، والتهـرب مـن الاسـتحقاقات الفلسـطينية.

خطـوة ذهـاب الفلسـطينيين إلـى الجمعيـة العامـة فـي الأمـم المتحـدة هـي خطـوة مهمـة، وتعبّـر عـن انسـداد الأفـق أمـام التسـوية، وعـدم قـدرة المرجعيـات الدوليـة علـى تلبيـة الحقـوق الفلسـطينية، ولعـدم الوقـوف عنـد فـرض إسـرائيل للحقائـق علـى الأرض. وبسـبب انشـغال الـدول العربيـة بقضاياهـا الداخليـة، لـم تعـد القضيـة الفلسـطينية قضيـة أمـن عربـي، ولـم تعـد أولويـة سياسـية للـدول العربيـة، وفقـدت المفاوضـات فاعليتهـا فـي أعيـن الفلسـطينيين. وقـد صـرح الرئيـس «أبـو مـازن»، فـي أكثـر مـن مـرة، أن لا فائـدة مـن اسـتمرار السـلطة إن لـم تتحـول إلـى دولـة بالفهـم الفلسـطيني لهـا، أي ليـس دولـة «بحـدود مؤقتـة»، أو «دولـة» مقطعـة الأوصـال ضمـن معـازل داخـل جـدار مـن الإسـمنت المسـلح. وإسـرائيل تريـد بقاءهـا للتخلـص مـن عـبء حكـم المدنييـن الفلسـطينيين، وتحمـل الأعبـاء الماليـة المترتبـة علـى ذلـك، لكنهـا تريدهـا أن تبقـى كمـا هـي دون أن تتحـول إلـى دولـة ذات سـيادة فعليـة. والولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبـي ومعظـم الـدول العربيـة تريـد بقاءهـا أيضـاً، غيـر أنهـم غيـر قادريـن علـى إرغـام إسـرائيل علـى إنهـاء احتلالهـا للأرض الفلسـطينية. فبسـبب نجـاح إسـرائيل بتحييـد أي ضغوطـات خارجيـة ممكنـة عليهـا خـلال العقـود الماضيـة، وبخاصـة فـي الولايـات المتحـدة، وبفعـل رضـوخ معظـم الأنظمـة العربيـة لهيمنـة الولايـات المتحـدة فـي المنطقـة، وتحييـد مصـادر قوتهـا الكامنـة، فشـل إنهـاء الصـراع الفلسـطيني الإسـرائيلي.

لا خيـار آخـر للسـلطة الفلسـطينية سـوى اسـتخدام مصـدر قوتهـا الوحيـد، ووضـع حياتهـا علـى المحـك، إلا إذا كانـت سـتقبل بمـا تقبـل بـه الحكومـة الإسـرائيلية لهـا. وأول خطـوة اتخذتهـا فـي هـذا المسـعى الذهـاب إلـى مجلـس الأمـن، ومـن ثـم الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، للحصـول علـى اعتـراف كدولـة مراقبـة. وقـد حظيـت السـلطة الفلسـطينية بدعـم 138 دولـة، مـن بيـن 193 دولـة عضـو فـي الجمعيـة العامـة، فيمـا عارضـه كل مـن الولايـات المتحـدة وإسـرائيل علـى الرغـم مـن إعـلان الكثيـر مـن الـدول الأوروبيـة دعمهـا للطلـب الفلسـطيني. وحصـول السـلطة الفلسـطينية علـى العضويـة غيـر الكاملـة فـي الأمـم المتحـدة، فتـح الأفـق السياسـي أمامهـا للدخـول فـي مسـارات دوليـة جديـدة.

وتعتبـر قـرارات الشـرعية الدوليـة إحـدى الأدوات الدبلوماسـية لحـل الصـراع العربي-الإسـرائيلي، وعلـى الرغـم مـن ذلـك، فقـد أسـقطت مسـيرة التسـوية مرجعيـة العديـد مـن هـذه القـرارات، فخضعـت لتـوازن القـوى، وبالتالـي لإمـلاءات إسـرائيلية واشـتراطاتها المسـتمرة. وكان مـن الخطـأ

الانتقال من الشرعية الدولية إلى ما يمكن تسميته بالشرعية التفاوضية في ظل التحولات التي شهدها الوضع الإقليمي والدولي، حيث إسرائيل مدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس أن شرعية النظام الدولي المنهار، وما صدر عنها من قرارات وتوصيات ومفاهيم، لم تعد صالحه كشرعية للنظام الدولي الجديد. فسعت جاهدة داخل أروقة النظام الدولي إلى إلغاء قرارات الشرعية الدولية السابقة حول فلسطين أو إضعاف قيمتها القانونية.

ونجحت إسرائيل في تكريس مرجعيات جديدة للتسوية، وفي تحييد الأمم المتحدة عن الانخراط الفاعل في جهود حل الصراع، بينما واصلت تنكرها للقرارات الصادرة عنها، وتجنبت إسرائيل الإعلان عن مواقفها الرافضة للشرعية الدولية بصورة رسمية وواضحة، وكانت تذهب مباشرة إلى عمليات الخداع والمماطلة والتأويل، وبالتالي عدم الالتزام بالتطبيق. كما كانت تذهب إلى خلق وقائع جديدة على الأرض.

إسرائيل تستخدم أسلوب المماطلة والتهرب من الالتزامات المطلوبة منها، وتحاول التكيف مع الضغوط المفروضة عليها بخلق مشكلات قبل تنفيذ الالتزامات، وتفريغ القرارات من مضمونها، من خلال تزييف المعنى الأصلي لقرارات الشرعية الدولية، واللعب على اختلاف معانى مفاهيمها، وغموض القرارات الدولية يترك لإسرائيل حرية تفسيرها في ظل غياب عقابها دولياً، ونفيها لدور الأمم المتحدة بخلق إجماع دولي بعيداً عن الأمم المتحدة وقراراتها.

الشرعية الدولية سلاح يمكن أن يستخدمه الفلسطينيون ويساعدهم على تحقيق أهدافهم، وفى 2 آذار 2002 صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1397) بمسمى الدولة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، وذلك لأول مرة في تاريخ مداولاته السياسية منذ تأسيسه في العام 1945. وتنحصر أهمية طرح فكرة الدولة التي حلم الشعب الفلسطيني بها، وأصر عليها، وضحى من أجلها، باعتبارها واحدة من منظومة حقوقه الأخرى، إلا أنها هذه المرة قد انتقلت من دائرة الاعتراف الجزئي بها، إلى دائرة اعتراف أعلى مرجعية سياسية دولية يفترض أنها ممثلة للشرعية الدولية، الأمر الذي أضفى عليها ما تستحقه من شرعية، وحصّنها في وجه كل الادّعاءات الرافضة لها، كونها أصبحت حقيقة لا مندوحة فيها. ويمكن للفلسطينيين أيضاً الاعتماد على سلسلة من القرارات تبنتها برلمانات عدد من الدول الأوروبية (فرنسا، وبريطانيا، وإسبانيا، وإيرلندا، والبرتغال) وإن كانت غير ملزمة، تدعو حكوماتها إلى الاعتراف بدولة فلسطين.

لقد تقدمت فرنسا بمبادرة لاستئناف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وتنكرت للقرارات الأممية السابقة، وقبلت السلطة الفلسطينية لإنهاء الصراع مع إسرائيل، وباركت جامعة

الدول العربية المبادرة وفق سقف زمني وتدخل طرف أوروبي لكسر الوصاية الأمريكية غير المحايدة. وبالمقابل، طرحت حكومة نتنياهو عطاءات جديدة لبناء وحدات استيطانية في القدس، وسمت وزارة شؤون القدس، وحاول الفرنسيون تقديم مسودة أولية لمجلس الأمن لمشروع قرار لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية يشير إلى حل دولتين لشعبين، على أساس حدود العام 1967، وعلى تبادل الأراضي، بما يحافظ على الأرض التي تم فيها البناء غير القانوني للمستوطنات، دون الإشارة إلى نسبة مئوية من مساحة الضفة التي لم تتجاوز 1,5% في أي مفاوضات سابقة.

كما تحدث المشروع الفرنسي عن قضية القدس كمدينة موحدة وكعاصمة مشتركة، بحيث تقع الأحياء اليهودية والمواقع المقدسة لليهود تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، والأحياء الفلسطينية والأماكن المقدسة للمسلمين تحت سيادة فلسطينية، دون وضع آليات للتنفيذ. وأشار المشروع الفرنسي إلى الترتيبات الأمنية على طول الحدود الفاصلة بين الدولتين، بما في ذلك وجود طويل الأمد لقوات الجيش الإسرائيلي في منطقة الأغوار على الحدود الأردنية الفلسطينية، مع نشر قوات دولية، وبحيث تكون دولة فلسطين منزوعة السلاح. أما قضية اللاجئين الفلسطينيين، فيجري التعامل والتعاطي معها بطريقة مشتركة ومتوافق عليها، بعيداً عن القرار 194 القاضي بحقهم في العودة إلى أرض الآباء والأجداد في فلسطين. ويمكن القول إن المشروع الفرنسي جاء بعيداً عن اللجنة الرباعية الدولية التي حولتها إسرائيل إلى عنصر غائب في الصراع.

وقد جاء الرد الفلسطيني دبلوماسيا، حيث أبرز النقاط الإيجابية في المبادرة، وتجاهل النقاط السلبية التي تجور على الحق الفلسطيني، وبخاصة في مسألة القدس والأغوار، وقال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في رام الله، إننا مستعدون للتعاطي بإيجابية مع المقترح الفرنسي لإحياء مفاوضات السلام. وتركز فرنسا في مفاوضاتها مع بعض الدول العربية على مشروع قرار محتمل لمجلس الأمن يضع أطراً للتفاوض وجدولاً زمنياً ربما يكون عاماً ونصف العام لاستكمال المحادثات حسبما ذكرت الصحافة الفرنسية.

كما رحبت الجامعة العربية بالمبادرة الفرنسية، وقال الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الجامعة السفير محمد صبيح، إن الكل يرحب بالتحرك الفرنسي والمبادرة الفرنسية التي ترتكز على ثلاثة مبادئ؛ هي الذهاب إلى مفاوضات تؤدى إلى إنهاء الاحتلال وفق مدة زمنية ومرجعية دولية، إضافة إلى تشكيل لجنة متابعة عليا للمفاوضات لتصحيح مسارها.

ورفضت إسرائيل المبادرة الفرنسية التي تتبنى وضع حدود دائمة للدولة الفلسطينية، حيث اعتبرته غير قابل للتحقق، لأن تداخل القرى العربية مع المستوطنات في الضفة الغربية يجعل الفصل الجغرافي مستحيلاً، ولن تتمكن إسرائيل من ترك مواطنيها، وان التحديد الزمني المسبق لاتفاقية السلام سيؤدى إلى الفشل، لأنه سبق وحدد وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري سقفاً زمنياً للمفاوضات بـ 9 أشهر، ولكن المفاوضات في النهاية فشلت.

المبادرة الفرنسية تقوم على حل الدولتين، عبر إنهاء الاحتلال مع تبادل الأراضي والقدس عاصمة لدولتين، وتجاوز قضية اللاجئين الفلسطينيين، مع التأكيد على تبادل الأراضي، والتحرك يستهدف استئناف المفاوضات، في إطار المشروع الذي تسعى إليه فرنسا، بالتفاهم مع الإدارة الأميركية، ومحاولة إقناع الدول العربية به، بحيث يشكل مرجعية للعملية السلمية، بديلاً عن قرارات الشرعية الدولية.

وختاماً، نؤكد أن هناك شروطاً لنجاح أيّ مفاوضات بين أطراف النزاع ينبغي أن تتوفّر، وهي التكافؤ؛ أي توفر النية والإرادة القوية والجاهزية الفعلية لدى جميع الأطراف، والمشروعية، والتمثيلية، والشرعية والمرجعية، والمصداقية، وهذه الشروط غير متوفّرة في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، وهذا ما يفسّر تعثّرها المستمرّ.

والمخرج الفلسطيني من مأزق عبثية المفاوضات الجارية، يكمن في العمل على تغيير ميزان القوى لصالح الفلسطينيين، من خلال تعزيز المقاومة الشعبية السلمية، وتوسيع حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل، كما حصل مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا، حين قاطعه العالم، وأجبر على التخلي عن سياساته العنصرية، إضافة إلى إيجاد إرادة فلسطينية قوية للتوجه نحو الأمم المتحدة، والانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية لمحاكمة إسرائيل على ما ترتكبه من جرائم في حق الفلسطينيين، وتفعيل دورها الدبلوماسي مع الدول الصديقة، لتشكيل حلف تتمكن من خلاله من الضغط على إسرائيل، وتعزيز صمود الفلسطينيين ببنيان اقتصادي متين، يمكّن من الصمود في وجه الضغوط الإسرائيلية والأمريكية.

نتائج

- في حال فشل المفاوضات، تقوم إسرائيل بحجز عائدات الضرائب الفلسطينية، ما قد يؤدى إلى انهيار السلطة، وهو ما لا ترغب فيه إسرائيل والولايات المتحدة والمجتمع الدولي. من أجل ذلك، يجب أن يكون هذا سلاحاً بيد السلطة، وليس ضدها، تهدد من خلاله إسرائيل بتحمل مسؤولية مناطق السلطة الاقتصادية والصحية والتعليمية والأمنية.

- لم تمارس الإدارة الأمريكية أي ضغوط على الجانب الإسرائيلي بالقدر الذى مارست فيه ضغوطاً على السلطة الفلسطينية والدول العربية للقبول بالمقترحات الإسرائيلية التي أصبحت الإدارة الأمريكية تعتقد أنها مشروعة، ولم تطالب إسرائيل بالالتزام بالشروط الدولية، بل وقفت إلى جانب إسرائيل في مراحل المفاوضات كافة.

- فقد الجانب الفلسطيني قوته بذهابه إلى المفاوضات دون ضمانات دولية وسقف زمنى محدد، ما أضاع فرص التوصل إلى حل نهائي للقضايا العالقة.

- تقف إسرائيل موقفاً مناقضاً لما توافق عليه المجتمع الدولي من اتفاقيات دولية، وتعتمد على توازنات ومصالح سياسية وإستراتيجية مبنية على تعاطى بعض الدول مع سياسة إسرائيل.

- استمرار الاستيطان وتهويد القدس ورفض إسرائيل للقرارات الدولية، سيزيد من مقاطعتها دولياً، إن تمكنت السلطة الفلسطينية بأجهزتها السياسية والدبلوماسية بفضح هذه الممارسات الإسرائيلية، ما قد يفرض عليها حلولاً دولية لن تكون في مصلحتها.

- عزلة إسرائيل دولياً أمر غير متوقع، لأن إسرائيل تملك «القدرة على التأثير على القرار الأوروبي والأمريكي، وأن قرار العزلة يعني معاداة إسرائيل، وأنها ستسوق هذا الأمر على أنه معادٍ للسامية، لذلك لن يجرؤ أحد عليه، وسيتم الاكتفاء بالمقاطعة المحدودة للمستوطنات.

توصيات

- يمكن أن يقوم المجتمع المدني بدور مهم في الضغط على إسرائيل من خلال استخدام نفوذه وعلاقته لتوسيع حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل، وإجبارها على منح الشعب الفلسطيني حقوقه، حيث سببت مقاطعة الاتحاد الأوروبي للمستوطنات الإسرائيلية إلحاق خسائر مادية لإسرائيل، وتصعيدها يحقق نتائج وضغوطاً على الحكومة الإسرائيلية لتفي بالتزاماتها وفق المواثيق والاتفاقيات الموقعة.

- ضرورة استئناف الحوار الوطني الشامل للخروج من مأزق المفاوضات، واجتماع اللجنة العليا للإطار القيادي المؤقت تحت مظلة منظمة التحرير، ووضع الآليات التنفيذية المناسبة للاتفاقيات السابقة، وعدم الالتفاف على ذلك بصيغ المحاصصة الثنائية. فالطرف الفلسطيني رفض الصيغ المصدّرة له من بعض الدول العربية

والإسلامية، بينما نمت مصالح عديدة عند كلا طرفي الانقسام بفعل عدم تحقيق المصالحة، ما فتح الميدان لأن تتحول التحالفات الإقليمية والدولية للفريقين إلى قوى تتدخل يومياً في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

- حكومة التوافق الوطني لم تتمكن من إنهاء الانقسام، لكونها نتاج اتفاق ثنائي بين فتح وحماس، وليست وليدة توافق وطني شامل. ولتحقيق مصالحة كاملة، يجب إشراك الأطراف كافة، بما فيها المجتمع المدني، للتمكين من مواجهة الممارسات الإسرائيلية الرافضة للحقوق الفلسطينية.

الجلسة السادسة
التدويل والإستراتيجية الوطنية الفلسطينية

رئيس الجلسة: طلال عوكل

المتحدثون

جمال الخضري: الوحدة الوطنية والتدويل.

جورج جقمان: هل يمكن «للتدويل» أن يصبح نضالاً وطنياً؟

إبراهيم أبراش: التدويل في إطار إستراتيجية وطنية شمولية.

عزمي الشعيبي: التدويل والمشروع الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية.

الوحدة الوطنية وتعزيز الموقف الدولي من القضية الفلسطينية

جمال ناجي الخضري

على الرغم من الظلم الشديد الواقع على الشعب الفلسطيني، والمعاناة المستمرة على مدى عقود من الزمن، وعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية هي أعدل قضية يمكن مناصرتها، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً في الموقف الدولي على المستوى الشعبي، وبعض التطور على المستوى البرلماني في أكثر من دولة، وذلك بحكم حجم الظلم والعدوان الواقع على الشعب الفلسطيني، لكن هذا الحراك ظل محصوراً في الإطار الشعبي، بينما لم يرتقِ الموقف الرسمي إلى مستوى الحد الأدنى المطلوب لمواجهة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عدوان.

فعلى الرغم من ازدياد حجم المعاناة التي يعايشها الفلسطينيون؛ سواء تحت الاحتلال المباشر في القدس وأجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية، أو تحت الاحتلال غير المباشر في قطاع غزة، ومع كل المشاهد التي خلفتها ثلاث حروب من صور الدمار والدماء والأشلاء وآلاف الشهداء، وعشرات الآلاف من الجرحى، وهدم أحياء بكاملها، وشطب عائلات كاملة من السجل المدني، ومشاهد مروعة للأطفال الذين حلت بهم أبشع المآسي، وعلى الرغم مما

خلفه الحصار المشدد على قطاع غزة لحوالي تسع سنوات من قصص المعاناة، ومستويات غير مسبوقة من معدلات الفقر والبطالة والتراجع الخطير في مستوى المعيشة، وعلى الرغم من حملات الاحتلال المحمومة لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية، بشكل عام، وفي مدينة القدس بشكل خاص، ونشر حواجز الموت في مدن الضفة الغربية، وجدار الفصل العنصري، والعدوان المستمر على المسجد الأقصى المبارك، وما رافقه من مستوى صمود أسطوري من قبل النساء المرابطات والشباب الفلسطيني وطلبة مصاطب العلم في مشاهد رائعة لمقاومة المدنيين الشعبية لمؤامرات الاحتلال ضد الحرم القدسي المشرف، وعلى الرغم من مشاهد القتل والحرق البشعة للطفل سعد ولعائلة دوابشة، وغير ذلك من الجرائم - فإن كل ذلك لم يكن كافياً لإحداث نقلة مهمة على صعيد استنهاض دور المجتمع الدولي في مساندة الشعب الفلسطيني، واستثمار الطاقات العربية والإسلامية وتسخيرها لصالح القضية الفلسطينية، وتحريك الضمير الدولي لتحقيق المستوى المطلوب لرفع المعاناة عن الفلسطينيين، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وعلى الصعيد العربي والإسلامي، فقد كان إطلاق الاحتلال الحملة المحمومة للاستيطان في القدس ومحيطها، وتشجيع المستوطنين وحاخاماتهم على استباحة المسجد الأقصى وتدنيسه، كفيلاً بأن يشعل موجة عارمة من الغضب في العالمين العربي والإسلامي، وكان المنتظر أن تكون هناك وقفة جادة تتناسب وحجم ما يحدث في القدس والمسجد الأقصى؛ سواء على الصعيد الشعبي أو الرسمي، لكن ردات الفعل جاءت أقل من المستوى المطلوب في مثل هذه الظروف.

أود أن أشير إلى مسألة مهمة تتعلق بازدواجية المعايير في تعامل المجتمع الدولي مع الشعوب، والمشكلات التي تموج بها المنطقة العربية اليوم، إذ إن من المسلم به أن الاحتلال الإسرائيلي يغتصب الأرض الفلسطينية، وينتهك حقوق الإنسان التي كفلتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية، ويتنكر للأعراف والقوانين والقرارات الدولية، إلا أن المجتمع الدولي، وعلى مدى سنوات الاحتلال، لم يتخذ الخطوات التنفيذية الصحيحة لمواجهة هذا العدوان المستمر على الأرض والإنسان والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بينما تُقدم مبادرات دولية قوية وفاعلة لتدخل عدد من الدول تحت عناوين مناصرة الشعوب أو مواجهة الإرهاب أو غير ذلك، وفي كل الأحوال جاء التدخل لضمان مصالح الدول المشاركة فيه، على الرغم من أن هذا التدخل جاء، في أحيان كثيرة، في ظروف غير مستقرة داخل هذه الدول التي شهدت هذا التدخل، الأمر الذي يجعل هذا الفعل الدولي مستنداً إلى منظومة مصالح الدول المشاركة، أكثر مما هو مستند إلى عدالة القضايا مقارنة بعدالة القضية الفلسطينية وحجم الانتهاكات الإسرائيلية للقوانين الدولية.

وعلى الرغم من أن هناك قصوراً تاريخياً في مستوى التعاطف والتأييد الدولي للقضية الفلسطينية، فقد شهد هذا التعاطف مستويات من التطور الإيجابي، حيث يمكن هنا الإشارة إلى فترة الانتفاضة الفلسطينية الأولى -انتفاضة الحجارة - بينما شهد هذا التعاطف مراحل من التذبذب على مدى السنوات اللاحقة، ولم يتقدم خطوة مهمة على الأرض، وما حدث من حراك برلماني أو شعبي لم يحدث تأثيراً مهماً في التغيير من واقع الاحتلال والعدوان، وفيما يتعلق بحجم التأييد والدعم والمساندة على المستوى العربي -شعبياً ورسمياً- فربما يرجع عدم تطور هذا الحراك إلى المستوى المنتظر لأسباب عديدة، ربما يكون من أهمها حالة الاقتتال والصراع الداخلي التي عصفت بعدد من الدول العربية، وشغلت الشعوب والحكومات العربية في هذه الدول بالهموم والاهتمامات الداخلية، وصرفت الجميع عن أي اهتمامات أخرى، حتى لو كان الأمر يتعلق بالقضية المركزية للأمة العربية.

إنه، وعلى الرغم من وجاهة هذا السبب، وانشغال العالم العربي بهمومه وصراعاته الداخلية، وانصراف المجتمع الدولي إلى إعادة ترتيب المنطقة وفق منظومة المصالح للأطراف الدولية المتعارضة، فإنني أود هنا الإعراض عن الأسباب المتعلقة بالأطراف الخارجية، لأقدم الاهتمام المتعلق بنا نحن الفلسطينيين، وإلقاء الضوء على الجانب السلبي الذي أحرجنا كفلسطينيين أمام الدول والشعوب العربية، وساهم في التأثير على مستوى وحجم التعاطف الدولي مع الشعب الفلسطيني، حيث ساهم الانقسام الداخلي الفلسطيني في إضعاف موقفنا، في ظل موقف دولي لم يأخذ أصلاً خطوات مهمة وفعلية لمناصرتنا، وأتاح هذا الانقسام الذريعة للتقصير في اتّخاذ مواقف عملية تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

إن الصورة العامة التي يقدمها الفلسطينيون عن أنفسهم لأمتهم العربية والإسلامية أو للمجتمع الدولي بشكل عام، صورة من الاختلاف العميق والصراع المقرون بخطاب إعلامي فيه الكثير من الجنوح، المستند إلى لغة التشكيك والاتهام. وهذا الشكل من الانقسام العميق، وما يرافقه من خطاب إعلامي، كفيل بالإساءة إلى الصورة النضالية للشعب الفلسطيني، والإساءة إلى قضيته الوطنية.

لقد تسببت حالة الانقسام والصراع في إهدار طاقات طرفي الانقسام، بل وكل الأطراف الفلسطينية، إما في اتجاه المناكفات الداخلية، وإما في اتجاه المبادرات الوطنية، من أجل معالجة هذه الحالة، بدلاً من صرف الجهد الفلسطيني باتجاه استنهاض الدور العربي والدولي لمناصرة القضية الفلسطينية العادلة.

ومع احتدام حالة الانقسام، وديمومة المناكفات والصراعات الإعلامية والاحتكاكات الميدانية، غابت أي إمكانية لإحداث أي مستوى من التكامل والتعاون بين الأطراف الفلسطينية المتعارضة، وغابت أي فرصة لاستثمار طاقة المقاوم وجهد المفاوض.

وقد استغلت إسرائيل، بشكل كبير، واقع الانقسام الفلسطيني لابتزاز مختلف الأطراف، والتشكيك في وجود طرف يمثل الشعب الفلسطيني بمجموعه، واستثمار عنصر الضعف هذا في الضغط على السلطة الفلسطينية من ناحية، وفي الإساءة للصورة العامة للفلسطينيين على المستوى الدولي من ناحية أخرى.

وقد تسببت هذه الصورة التي يقدمها الفلسطينيون لأنفسهم في ظل الانقسام، في إضعاف أي مبادرات عربية لحشد التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني في ظروف الحرب وما رافقها من عدوان.

لكل ما سبق وغيره من أسباب، يمكننا أن نخلص إلى أنه وعلى الرغم من أن فلسطين تشكل القاسم المشترك الذي يجمع كل الأطياف والأحزاب والقوى المختلفة فكرياً وسياسياً في مختلف الأقطار العربية والإسلامية، فإن الانقسام الداخلي الفلسطيني أثَّر على أداء الكل الفلسطيني، إلى درجة أنه قد انعكس سلباً، في بعض الأحيان، على مستوى التأييد الشعبي، وجاهزية التيارات الشعبية والأحزاب في البلدان العربية والإسلامية للتضافر والتضامن مع الشعب الفلسطيني، فضلاً عن التأثير السلبي الكبير لحالة الانقسام على تفاعل المتضامنين على المستوى الدولي؛ سواء على الصعيد الشعبي أو الرسمي مع القضية الفلسطينية.

بل إن الأخطر من ذلك، أن فشل الكثير من المحاولات التي جرت لإنهاء الانقسام؛ سواء المبادرات الفلسطينية منها أو حتى المبادرات العربية الرسمية ... إن فشل هذه المبادرات قد دفع أطرافاً أو شخصيات دولية إلى تقديم مبادرات لإنجاز المصالحة الفلسطينية، من خلال عروض ومساومات مختلفة، بديلاً عن الدور المطلوب من هذه الأطراف الدولية في اتجاه كف العدوان الإسرائيلي، وتأييد المطالب العادلة للشعب الفلسطيني؛ بإنهاء الاحتلال، وإحقاق الحقوق الفلسطينية المشروعة.

إن إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية على أسس راسخة تهيئ للعمل وفق برنامج فلسطيني يمثل قاسماً مشتركاً بين مختلف القوى والفصائل الفلسطينية ... إن تحقيق هذا الهدف يعطي فرصة لتوحيد وتكامل الجهود الوطنية من أجل تحسين الصورة الفلسطينية، ونزع الذرائع التي تتذرع بها الكثير من المؤسسات والقوى الدولية للهروب من واجباتها تجاه لجم وكبح العدوان الإسرائيلي، والوقوف إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إنهاء الحصار، وتوفير المتطلبات الأساسية للحياة وصولاً إلى زوال الاحتلال.

إن إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة يتطلبان، أولاً، إرادة حقيقة لتحقيق هذا الهدف، بعيداً عن المناورات الهادفة للإيقاع بالخصم السياسي وخديعته، وبعيداً عن تحميل كل طرف

للآخر المسؤولية عن الفشل، كما يتطلبان الاستعداد للتنازل عن الكثير من المصالح الفئوية والشخصية لصالح الأهداف الوطنية.

إن تحقيق الوحدة الوطنية يتطلب -أول ما يتطلب- الكف عن التراشق الإعلامي، والتوقف عن تصدير خطاب توتيري انقسامي أشبه ما يكون بخطاب الدول في حالات الحروب. إن استخدام هذا النوع من الخطاب المشحون بأصناف الاتهامات، حتى خلال فترات الحوارات الهادفة لإنجاز المصالحة، أفقد المواطن الفلسطيني الأمل في تحقيق هذا الهدف، وأشاع حالة من اليأس من إمكانية تحقيق الوحدة الوطنية، بل وتسبب في حالة من الإحباط والشعور بعدم المصداقية تجاه مختلف الأطراف والقوى السياسية، هذا فضلاً عن فقدان الثقة بكل الأطراف من قبل الكثير من الحكومات العربية، وكذلك الشعوب العربية والإسلامية، والكثير من المناصرين للشعب الفلسطيني على المستوى الدولي. إننا بحاجة إلى أن نجتمع على برنامج مشترك، وإنجاز عملية المصالحة الوطنية، والانطلاق موحدين لاستنهاض الشعوب، وكذلك الدول والحكومات العربية والإسلامية، من خلال إعادة صياغة لمواقفنا العامة مع محيطنا العربي، بعيداً عن حالات الاستقطاب والانقسامات التي تعيشها المنطقة العربية، وإعادة إنتاج موقف فلسطيني موحد، وخطاب إعلامي يساهم في إعادة ترميم علاقاتنا بمجتمعنا العربي والإسلامي، وكذلك يساهم في حشد التعاطف الدولي مع قضيتنا العادلة، لتعود قضية فلسطين القضية الجامعة لكل الأطياف المتباينة فكرياً وسياسياً على المستوى العربي، ولكل الأحرار المهتمين بالانتصار لحقوق الإنسان ودعم حقوق شعبنا العادلة. إن تحركنا موحدين يحسن من صورة شعبنا من ناحية، ويعطينا الفرصة لمطالبة المجتمع الدولي، وبصوت عال، بالوقوف إلى جانب شعبنا إنسانياً وسياسياً وحقوقياً من ناحية أخرى. ولا شك أن العمق العربي والإسلامي، وعلى الرغم من كل الظروف التي طحنت الكثير من الشعوب والبلدان العربية، يمكن أن يقدم للقضية الفلسطينية الكثير، وما زلنا نؤمن بإمكانية تطوير مواقف الدول العربية، واستنهاض طاقاتها والاستفادة من علاقاتها بالغرب وبالمجتمع الدولي عموماً، من أجل تشكيل قوة ضاغطة قادرة على التأثير على مواقف المجتمع الدولي، وتفعيل دور المحافل الدولية والقوى الحرة في العالم، لمواجهة سياسات الاحتلال، وفي هذا الإطار وضمن تحرك فلسطيني موحد، يمكن استثمار كل الطاقات الفلسطينية للتحرك في كل أنحاء العالم، وبذل جهد كبير وجاد لحشد التعاطف الدولي، وتفعيل الحراك المناصر لقضية فلسطين ومواجهة سياسات الاحتلال.

إن المدخل الأكثر عملية لإنهاء الانقسام، لا يتمثل في المزيد من حوارات المصالحة التي مل منها الشعب الفلسطيني بمقدار ما يتمثل في إرادة حقيقية للبدء في خطوات عملية سريعة لتنفيذ بنود المصالحة بكل صدق وإخلاص. وفي هذه الحالة، فإن القوى والفصائل

الفلسطينية سوف تستعيد، بشكل سريع، ثقة الجمهور الفلسطيني، واحتضانه لمشروع الوحدة الوطنية، واستعداده لتقديم ما من شأنه أن يدعم هذا الحلم الوطني، من أجل الانطلاق في مسارات مواجهة الاحتلال وسياساته ومشاريعه الخطيرة.

إن تحقيق الوحدة الوطنية وإنجاز المصالحة هما المطلب الفلسطيني الأول والأهم لمختلف قطاعات الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، وهو مصلحة فلسطينية عليا، ويجب أن يتحمل الجميع مسؤولياته في حمل هذا الهم، وبذل كل الجهود من أجل إنجاز هذا الهدف، والبناء على ذلك من خلال التحرك برؤية واضحة وإستراتيجية متكاملة باتجاه مخاطبة المجتمع الدولي واستنهاضه، ليتحمل مسؤولياته تجاه رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني، ومناصرة حقوقه المشروعة في التحرر والاستقلال والحياة الكريمة التي يتطلع إليها.

كيف تصبح انتفاضة ثالثة؟

جورج جقمان

كتب الكثير خلال الأيام العشرة الماضية عن الأحداث الجارية في وسائل الإعلام الفلسطينية والإسرائيلية والأجنبية، على الرغم من قصر هذه الفترة، وبخاصة ما إذا كانت انتفاضة ثالثة، أم «هبة»، أم شيئاً آخر كلياً. ولا أريد هنا التوقف كثيراً حول التسمية، لكن هناك جانباً قد يكون من الضروري الإشارة إليه، لأنه لا يتعلق فقط بالتسمية، وإنما بجوهر الموضوع، وهو الأمر الذي سأعود إليه بعد قليل.

وأشير مباشرة إلى أن السبب الرئيسي في حيرة الكثير من المعلقين الفلسطينيين، إضافة إلى قيادة الجيش الإسرائيلي، ووسائل إعلام دولية، حول ما إذا كانت هذه الأحداث هي انتفاضة ثالثة أم لا، هو الافتراض الخاطئ أن أي انتفاضة ثالثة ستكون شبيهة بالانتفاضة الأولى أو بالثانية. هذا الافتراض الضمني أو الصريح خاطئ، لأن نموذج هاتين الانتفاضتين لن يتكرر في ظل الظروف الراهنة. فالانتفاضة الأولى وفرت مشاركة كثيفة وواسعة، لأن الجيش الإسرائيلي كان داخل المدن، أما الآن فحتى تتم المواجهة مع قوات الاحتلال، يتعين الذهاب إلى حواجز خارج المدن، الأمر الذي يقصر المشاركة على الشباب وليس الجمهور العام. أما الانتفاضة الثانية، فكانت مسلحة على الرغم من الاختلال الواضح في موازين القوى الميدانية

بين الطرفين، وهذا لن يتكرر إلا في حالة انهيار السلطة الفلسطينية، حتى لو كانت هناك مواجهات مسلحة، محدودة ومحلية بين الحين والآخر.

بالتالي، ينشأ السؤال ليس فقط عن التسمية، وإنما عن كيفية فهم هذه الظاهرة التي ما زالت تنتظر تسمية تعكس ماهيتها عدا عن كونها مقاومة للاحتلال، أو احتجاجاً على اقتحام الحرم القدسي الشريف، أو أسباباً أخرى ذكرت في عدد من المقالات التي كتبت حتى الآن حول الموضوع. إضافة إلى ذلك، فإن كان نموذجا الانتفاضتين الأولى والثانية لن يتكررا، فكيف نعرف أن انتفاضة ثالثة قد اندلعت دون معيار موجود ومعروف ومقبول في بداية الحدث، وليس بعد انتهائه، ولا أحد يعرف ما هي النهاية، وكيف ستكون، وما هي نتائجها، إذا كانت لها نهاية أصلاً، أي نموذج الانتفاضتين السابقتين اللتين كان لهما نهاية . ولعلنا الآن نشاهد الانتفاضة الثالثة دون أن ندرك أنها هي، وبخاصة إذا كانت ستختلف عن النماذج السابقة بحكم التعريف، والأمر كذلك الآن. وأستذكر أن المواجهات الحالية بدأت منذ ما يزيد على العام، وفي صيف العام 2014، ابتداء من القدس، ومن ثمة في الضفة، وبقيت مستمرة وبوتيرة متقطعة وحتى الآن.

في كل الأحوال، إن القضية الأساسية تتعلق بكيفية قراءة ما يحصل، أي كيفية فهم وتفسير معنى اللحظة، والأهم من ذلك هو مستقبلها. وقد جرى التقاط بعض هذه الجوانب فيما قيل وكتب حول الموضوع، منها أنها تحتاج إلى قيادة وإلا خبت عاجلاً أم آجلاً، وأنها تحتاج إلى شعارات واضحة؛ أي مطالب محددة حتى تتم معرفة هدفها، ويُعرَف ما إذا تحققت، وآليات تحققها، وهكذا. هذه كلها آراء لها علاقة بالموضوع، ولكنها محدودة وقاصرة عن التقاط اللحظة ومستقبلها على وجه الخصوص، ولأسباب يمكن تفهمها حتى لو كانت قاصرة.

أما عن أسباب هذا القصور، فيتعلق بكيفية فهمنا للظاهرة الراهنة التي أمامنا الآن. وإذا كانت هذه الهبة أو الانتفاضة هي رفض لمسار أوسلو، وفشل حل الدولتين بعد ما يقارب من ربع قرن من المفاوضات، منذ مؤتمر مدريد في نهاية العام 1991 وحتى الآن، ورفض لأن تكون السلطة الفلسطينية بلدية كبرى لإدارة شؤون السكان الفلسطينيين المدنيين وبشكل دائم، وفي ظل السيادة الإسرائيلية، وتهويد القدس وعزلها عن القطاع وعن الضفة؛ إذا كانت كل هذا، ينشأ هنا سؤالان: الأول، ماذا يمكن أن يكون البرنامج السياسي لهذه الهبة أو الانتفاضة إزاء هذا الرفض؟ والثاني، من سيقودها في ظل الإجابة عن السؤال الأول، أي البرنامج الجديد غير المبلور بعد؟

أعتقد أن الإجابة عن السؤال الثاني أقصر وأسهل نسبياً من الإجابة عن السؤال الأول. والإجابة هي: ليست منظمة التحرير الفلسطينية في برنامجها السياسي الحالي، أي حل الدولتين.

فما زال هذا برنامجاً قابلاً للتسويق السياسي عربياً وعالمياً، وأساس استمرار الشرعية الدولية للمنظمة، حتى لو أنه غير قابل للتحقيق وبالفهم الفلسطيني للدولة؛ أي ليس بحدود «مؤقتة» وداخل معازل، ودون القدس الشرقية، وفي ظل السيادة الإسرائيلية. والتخلي عنه سيكون ردة نحو ماضٍ سابق لاعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني، حتى لو لم تعترف ببرنامجها، وسابق للاعتراف الدولي بها وببرنامجها. وهذا لن تقوم به منظمة التحرير كما هي الآن. ولن تكون حماس أيضاً من سيقود هذه الانتفاضة مستقبلا، ولأسباب عدة، منها برنامجها السياسي الحالي الذي يحتوي على عنصرين متعايشين مرحلياً: قبول حل الدولتين مع هدنة طويلة الأمد، وتحرير كامل فلسطين، أي غياب برنامج جديد لمستقبل هذه الهبة أو الانتفاضة الثالثة.

إذاً، ماذا سيكون البرنامج السياسي للانتفاضة الحالية مستقبلاً، بحيث يكون مقبولاً على الشباب الرافضين للواقع الراهن بمختلف جوانبه، غير المؤطرين حزبياً في الغالب، أو مغتربين عن برامج أحزابهم كما هي، ويطالبون ضمناً بنضالهم وتضحياتهم الكبيرة ببرنامج جديد، وإن كان هذا المطلب مضمراً، ولكنه بين وواضح؟

أشير ابتداء إلى أن هذا البرنامج الجديد لن يكون مقبولاً لهم، إلا إذا نُظر له وفُهم على أنه برنامج نضالي، حتى لو تعددت أشكال النضال. ولن تتمكن أي قيادة من أن تقود هذه الهبة حاضراً أو مستقبلاً دون برنامج كهذا. وأقترح أن هناك برنامجين فقط يستوفيان هذا الشرط:

الأول، وهو الخيار الذي تم التفكير فيه ملياً من قبل القيادة الفلسطينية ابتداءً من العام 2009 بعد انهيار «مسار أنابوليس»، ثم بعد ذلك في العامين 2010 و2011 على وجه الخصوص. لكن هذا الخيار كما تم، لن يعتبر عملاً نضالياً، ولن يصلح كما نُفذ من قبل القيادة الفلسطينية كبرنامج لمستقبل الانتفاضة الثالثة. ويتضمن هذا الخيار، من ناحية المبدأ، تأزيم العلاقة مع إسرائيل، من خلال خطوات عدة اصطلح على تسميتها لاحقاً «بالتدويل»، تبدأ بتقديم طلب عضوية في الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، ثم الجمعية العمومية، والانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومتابعة جرائم الحرب الإسرائيلية، من ضمن خطوات أخرى. غير أن القيادة الفلسطينية أحجمت في أكثر من مرة عن اتّخاذ خطوات تؤدي إلى صدام فعلي مع إسرائيل، إما بسبب ضغط أمريكي أو أوروبي أو عربي. وكانت القيادة الفلسطينية تدرك أن اتّخاذ مثل هذه الخطوات سيؤدي إلى رد فعل إسرائيلي متدرج من النوع الذي قامت به سابقاً، ابتداءً بوقف تحويل عائدات الضرائب المجباة لصالح السلطة الفلسطينية، وتقييد خروج بعض المسؤولين من الضفة، ومنع الرئيس «أبو مازن» من السفر، كما هددت بذلك مرات عدة، إلى إجراءات أشد حسب درجة تصعيد الموقف الفلسطيني. وبهذا المعنى،

صرح صائب عريقات في أكثر من مرة، بأن الجانب الفلسطيني لن يحل السلطة الفلسطينية، وإنما إسرائيل ستقوم بذلك، أي في خطواتها العقابية كرد فعل على هذا المسار الصدامي للقيادة الفلسطينية، حتى لو كان دبلوماسياً وقانونياً.

غير أن هذا المسار لم يتحول إلى مسار صدامي حقاً بسبب إحجام القيادة الفلسطينية عن اتّخاذ الخطوات التي تؤثر فعلاً على إسرائيل، بسبب الضغوطات المشار إليها، ولسبب آخر وهو أن هذا المسار كان يهدف أصلاً للضغط لغرض العودة إلى المفاوضات، ربما بشروط أفضل من السابق. ولم يكن ما قامت به القيادة الفلسطينية كافياً لهذا الغرض، وبسبب عدم الرغبة في الخروج من دائرة التحالفات والعلاقات الحالية للسلطة الفلسطينية العربية والدولية، أي وضع حياة السلطة على المحك سياسياً ومالياً، والذي كان سينتهي -كما قال عريقات- بأن تحل إسرائيل السلطة الفلسطينية، أي بفعل ردودها العقابية حتى لو كانت متدرجة، إن استمر السير في هذا المسار. هذا هو مسار «التدويل» حتى الآن، ولا يوجد دليل على أن هذا النوع من «التدويل» سيأخذ بعداً نضالياً أكثر صدامية في المستقبل حتى يُقنع جمهور الشباب الرافض للواقع الراهن، إلا إذا تم الذهاب إلى نهاية الطريق، ووضع حياة السلطة على المحك. فإما أن تحل إسرائيل السلطة، وإما يتم تعديل ميزان القوة السياسي مع إسرائيل. ويبدو أن هذا مستبعد في المدى المنظور.

أما البرنامج الثاني، فينطلق من الواقع الراهن الذي يدركه الشباب المنتفض؛ سواء أكان ذلك بشكل واعٍ تماماً، أم بشكل مضمر منشؤه الواقع المعاش. والوقع هو أنه توجد دولة واحدة ذات سيادة في فلسطين التاريخية وهي إسرائيل، مع حكم ذاتي محدود الصلاحيات في الضفة وقطاع غزة، لكن دون القدس، في معازل مسيطر عليها، والاستيطان مستمر، ونهب الأرض على قدم وساق في القدس وفي الضفة، ونظام الفصل العنصري قائم: طرق مستقلة للمستوطنين، قوانين إسرائيلية لهم لا تنطبق على الفلسطينيين، مصادر طبيعية منهوبة بما فيها المياه والأراضي الزراعية، وفارق كبير في مستوى المعيشة، وهكذا.

وأقول هنا مباشرة إنه من المبكر الآن رفع مطلب الدولة الواحدة كشعار سياسي وبرنامج وطني جديد، لأنه برنامج طويل الأمد، ولن يبدو واقعياً الآن. غير أن مطلب الدولة الواحدة لن يبدأ، وليس من الضروري له أن يبدأ جاهزاً ناجزاً كما هو. غير أن واقع نظام الأبارتهايد الذي أسست له إسرائيل، سيثير مطالبات بالمساواة، عاجلاً أم آجلاً، وبخاصة عندما تتم المقارنة بين أوضاع المستوطنين اليهود وأوضاع الفلسطينيين في الضفة الغربية على أكثر من صعيد. وقد شاهدنا في أيار من العام الحالي، إرهاصات مبكرة لمطلب المساواة هذا، عندما قرر وزير الدفاع الإسرائيلي موشية يعلون فصل العمال الفلسطينيين عن المستوطنين

اليهود في ركوب الحافلات في الضفة الغربية، التي كان يستقلها العمال لغرض العمل داخل الخط الأخضر. وقد تراجع وزير الدفاع مؤقتاً عن هذا القرار بسبب الضجة الإعلامية التي رافقت هذا الإجراء الذي ينتهك مبدأ المساواة لصالح الفصل العنصري بصورة فجة وصارخة.

إن نظام الفصل العنصري الذي أسست له دولة إسرائيل، يشكل أحد مرتكزات حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات العالمية (BDS)، التي تخشى منها إسرائيل، وتسعى جاهدة، منذ عامين تقريباً، إلى محاربتها في الدول الأوروبية خاصة، إضافة إلى الولايات المتحدة. ولم تحظَ هذه الحملة بتأييد فلسطيني رسمي أو أي دعم لها، وترك الأمر لمنظمات أهلية فلسطينية لمناصرتها، وكأن السلطة الفلسطينية لا شأن لها بهذا العمل النضالي. وكان لها فقط دعوات خجولة خافتة لمقاطعة بضائع المستوطنات، وفي فترة قصيرة فقط، بعد أن أخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً من هذه البضائع المصنوعة في الأرض المحتلة.

يوجد نطاق واسع للعمل على دعم ومساندة مشروع المقاطعة العالمي هذا، كأحد عناصر البرنامج الوطني الجديد. وهذا يلزمه تنظيم داخلي وخارجي، وهيئات منظمة لمتابعته، كما تفعل الحركة الصهيونية العالمية في مناهضته. لكن الهدف الأساسي على المدى الأطول هو المساواة. هذه هي القضية الأساسية لمشروع نضالي جديد، ابتداءً بقضايا عينية ومباشرة تؤثر على حياة المواطنين وتلامس مطالبهم وتتعلق بحقوق أساسية: الحق في المساواة في حصص المياه، الحق في السكن وتراخيص البناء في مناطق (ج) في الضفة، وفي القدس أيضا، وانتهاءً بمطلب تطبيق قانون واحد للعقوبات، وقوانين أخرى غير القوانين العسكرية التي ما زالت سارية المفعول حتى في ظل السلطة الفلسطينية، ويعتد بها أحياناً من قبل بعض الوزارات على أن لها أسبقية على القوانين التي سنها المجلس التشريعي.

وحتى دون رفع شعار الدولة الواحدة، قد يبان مطلب المساواة غير واقعي كبرنامج سياسي جديد. لكن، أين هي الخيارات الأخرى، وما هي؟ ولعل من يتمكن أن يترجم هذا الشعار، أي المساواة، إلى مطالب يفهمها الجمهور ويراها حاجات مباشرة له تساعده على البقاء والصمود، هو من سيقود الانتفاضة الثالثة.

التدويل في إطار إستراتيجية وطنية شمولية

إبراهيم أبراش

مقدمة

بفعل المأزق الذي وصلت إليه منظمة التحرير الفلسطينية في نهجها النضالي السياسي والعسكري لتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية المشروعة، والمنصوص عليها في الميثاق الوطني الفلسطيني، اضطرت المنظمة إلى إعادة النظر في المرجعية التي تستند إليها في المطالبة بالحقوق السياسية الفلسطينية، فمن الشرعية التاريخية والثورية التي تحدد الحقوق الفلسطينية بكامل أرض فلسطين التاريخية الممتدة من النهر إلى البحر، انتقلت ما بعد 1988 إلى الشرعية الدولية، ومن الشرعية الدولية انتهى الأمر بمنظمة التحرير للغرق في متاهات الشرعية التفاوضية مع توقيع اتفاقية أوسلو، وهي شرعية في ظل موازين القوى القائمة ما بين الشعب الفلسطيني الذي نصفه تحت الاحتلال، ونصفه الآخر في المنافي من جهة، وإسرائيل والحركة الصهيونية من جهة أخرى، هي أقرب إلى شريعة الغاب، يفرض فيها القوي شروطه، وبالفعل كانت نتيجة اتفاقية أوسلو حقوقاً وأرضاً أقل مما تمنحه الشرعيتان السابقتان.

مع تعثر المفاوضات وانكشاف مصائب اتفاقية أوسلو وملحقاتها بعد اثنين وعشرين سنة من قيام السلطة، ومن المفاوضات المدمرة للمشروع الوطني، عادت القيادة الفلسطينية لتطالب باعتماد الشرعية الدولية أو تدويل القضية، ما يطرح تساؤلات كثيرة عن أسباب العودة إلى الشرعية الدولية، وتداعيات ذلك على الحقوق الوطنية وعلى الوضع الفلسطيني الداخلي؟

أولاً. تعريف التدويل، وتاريخانية تدويل القضية الفلسطينية

سنستعمل مفاهيم: التدويل، والشرعية الدولية، والمرجعية الدولية، والبعد الدولي بالمعنى نفسه، والدلالة نفسها، على الرغم من أن المتخصص في القانون والمنتظم الدولي يمكنه لمس بعض الفروقات بين هذه المصطلحات. من هذا المنطلق، فإن تدويل القضية الفلسطينية يعني أن تصبح القضية الفلسطينية؛ سواء على مستوى مرجعية الحقوق السياسية الراهنة للشعب الفلسطيني، أو على مستوى آلية حل الصراع مع إسرائيل، محل اهتمام واختصاص الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها المتخصصة، وأن يكون النضال الوطني بكل أشكاله بما لا يتعارض معهما، وبالتالي الخروج من مربع المفاوضات الثنائية بين منظمة التحرير وإسرائيل التي كانت محكومة بمبدأ العقد (اتفاقية أوسلو) شريعة المتعاقدين، دون مرجعية دولية واضحة للمفاوضات ونتائجها.

التدويل بهذا المعنى ليس بالأمر المستحدث، حيث كان للقضية في بدايتها هذا البعد الدولي، من خلال وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني 1921 بقرار من عصبة الأمم، ثم صدور العديد من القرارات الدولية حول القضية الفلسطينية، بدءاً من قرار التقسيم رقم 181 بتاريخ 1947/11/29، وقرار عودة اللاجئين القرار رقم 194 بتاريخ 1948/12/11، وعشرات القرارات الدولية التي صدرت لاحقاً، وآخرها الاعتراف بفلسطين دولة مراقب في الأمم المتحدة العام 2014، ورفع علم فلسطين على مقرات الأمم المتحدة 2015.

لم تكن المشكلة دائماً في تدويل القضية، أو في رفض المنتظم الدولي الاعتراف بالحقوق السياسية للفلسطينيين، على الرغم من التحيز الواضح للأمم المتحدة لإسرائيل، بل كانت المشكلة أيضاً في الفلسطينيين أنفسهم، فقد غابت الرؤية والوضوح في التعامل مع الشرعية الدولية، بل إن ميثاق منظمة التحرير الأول 1964، كان واضحاً في رفضه لكل قرارات الشرعية الدولية، وللتعامل مع الأمم المتحدة، وهو أمر استمر حتى العام 1988، حيث جاء في بيان إعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني المنعقد في الجزائر، الاعتراف بكل قرارات الشرعية الدولية، واعتمادها مرجعيةً لتسوية سياسية للصراع.

لا أحد يعارض اليوم التعامل مع الشرعية الدولية أو تدويل القضية، ولا أحد يعارض صدور

قرار يعترف بدولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وعودة اللاجئين، ولكن كيفية إدارة هذا الملف الخطير هي التي تثير الخوف. التعامل مع الشرعية الدولية أمر إستراتيجي ومهم، ويجب أن لا نلتفت كثيراً للخطاب السياسي الذي يتحدث عن انحياز الشرعية الدولية، ليس لأنها غير منحازة، بل لأن انحيازها هو الذي يفرض علينا دخول معتركها ومعركتها ومحاولة توظيفها لصالحنا، أو على الأقل عدم السماح لها بإصدار قرارات تمس حقوقنا الوطنية.

لو تجاهلنا الشرعية الدولية، فلن تتركنا بحالنا، لأن قضيتنا، والشرق الأوسط، بشكل عام، محل اهتمام عالمي، ومن المناطق التي تؤثر على السلام العالمي، وهنا نُذكّر بأن الأمم المتحدة لم تأخذ إذناً من الفلسطينيين عندما أصدرت قراراتها العديدة، من قرار التقسيم إلى قرار عودة اللاجئين، إلى قراري 242 و338، كما لم تأخذ إذناً من الشعب العراقي عندما صدر قرار يسمح بالتدخل العسكري في العراق، كما لم تأخذ إذناً من الشعب الليبي عندما صدر قرار الحظر الجوي على ليبيا الذي مهَّد لتدخل عسكري، ولم تأخذ إذناً من الشعب السوري عندما قررت التدخل في الشأن السوري.

كما تنبع أهمية تدويل القضية الفلسطينية من كون الصراع في المنطقة هو أطول صراع، وتداعياته تؤثر ليس على المنطقة فحسب، بل على العالم بأسره، إضافة إلى تعدد الأطراف المشتبكة في هذا الصراع بشكل مباشر أو غير مباشر، والأهم من ذلك صدور عشرات القرارات الدولية التي تصب في خدمة القضية الفلسطينية، والتي ترفض إسرائيل تنفيذها.

الشرعية الدولية معركة يجب أن تُخاض، ولكن كيف نخوضها؟ هذا هو السؤال. المشكلة لا تكمن في نهج تدويل القضية والشرعية الدولية، ولا في نهج المفاوضات، ولا في نهج المقاومة، بل في غياب إستراتيجية وطنية توفق بينها.

ثانياً. من شرعية تاريخية وثورية مأزومة إلى شرعية دولية ملتبسة

كان أول حديث عن تدويل القضية، ما بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام في أعقاب حرب أكتوبر 1973. ففي 1973/12/21، تم افتتاح مؤتمر جنيف للسلام بحضور مصر والأردن وإسرائيل تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة والرئاسة المشتركة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وفي ذاك المؤتمر تم استبعاد سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، واستبعاد كلمة (دولي) من عنوان المؤتمر، ولم يسفر المؤتمر عن شيء. وفي العام 1977، تم إحياء الجهود الدولية لعقد مؤتمر دولي للسلام في جنيف، إلا أن إسرائيل استطاعت إفشال المؤتمر من خلال تفريغه من مضمونه.

أحيا الأوروبيون الفكرة في بيان قمة البندقية للدول الأوروبية العام 1980، ولكنها لم تجد

تجاوباً من جميع الدول الأوروبية، وعارضتها إسرائيل والولايات المتحدة. مع قبول مصر بالمفاوضات المباشرة مع إسرائيل، وتوقيعها اتفاقية السلام العام 1979، تم تجميد الفكرة لحين من الزمن، ولم يتم إحياؤها إلا في أعقاب غزو إسرائيل للبنان صيف 1982، وعقد قمة فاس في العام نفسه، حيث تضمنت المبادرة العربية الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، ولم تجد الفكرة تجاوباً أمريكياً وإسرائيلياً كالعادة. وفي العام 1986، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام، ولكن الشروط التعجيزية التي وضعتها أمريكا أذهبت الفكرة مهب الريح، كما تكثف الجهد الفلسطيني في هذا المجال، حيث قدمت منظمة التحرير – في فبراير/شباط، ومارس/آذار، وأبريل/نيسان 1986 - ثلاث صيغ لشكل المؤتمر من حيث الأطراف التي ستحضره، أو من حيث موضوعاته. وجاء بيان بروكسل، في 23 شباط/فبراير 1987، داعماً لفكرة عقد المؤتمر الدولي، إلا أن حكومة إسحاق شامير رفضت الفكرة رفضاً قاطعاً، وانساقت معها أمريكا في هذا السياق.

وعلى إثر إعلان الدولة الفلسطينية في الجزائر العام 1988، نشطت الاتصالات لإحياء فكرة عقد مؤتمر دولي، ولكن فيما كانت منظمة التحرير والدول العربية والاتحاد السوفيتي تريده مؤتمراً دولياً تحضره أطراف النزاع كافة، بما فيها منظمة التحرير، أرادت الولايات المتحدة وإسرائيل أن يكون مجرد مؤتمر سلام دون إضفاء بعد دولي عليه، مع استبعاد منظمة التحرير، وقد جرت مباحثات مباشرة وغير مباشرة طوال أربع سنوات تقريباً، حيث تمكنت الولايات المتحدة من فرض تصورها لمؤتمر السلام، وهو ما تجلى في مؤتمر مدريد للسلام، حيث أعلنت منظمة التحرير وسوريا بعد طول ممانعة موافقتها أن يحمل المؤتمر اسم (مؤتمر السلام) دون كلمة الدولي، وهو ما جرى مع اتفاقية أوسلو التي تم عقدها بعيداً عن الأمم المتحدة.

وفلسطينياً، كان أول توجه رسمي للمنتظم الدولي سعياً إلى تدويل القضية، من خلال الخطاب الشهير الذي ألقاه الرئيس ياسر عرفات في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 13 نوفمبر/تشرين الثاني 1974، ففي هذا الخطاب برز توجه نحو تدويل القضية بدون التخلي عن المقاومة المسلحة وعن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهذا ما جسدته كلمة الرئيس عندما قال «جئتكم بغصن الزيتون بيد والبندقية بيد، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي». وقد برر أبو عمار توجه الفلسطينيين للأمم المتحدة بأنه نتيجة التغيرات التي طرأت على الأمم المتحدة، وليس نتيجة توجه فلسطيني جديد، حيث قال: «إنها لمناسبة مهمة أن يعود بحث قضية فلسطين إلى هيئة الأمم المتحدة. وإننا نعتبر هذه الخطوة انتصاراً للمنظمة الدولية، كما هو انتصار لقضية شعبنا. وإن ذلك يشكل مؤشراً جديداً على أن هيئة الأمم اليوم ليست هيئة الأمم أمس، ذلك لأن عالم اليوم ليس هو عالم الأمس».

بعد هذا الخطاب وما ترتب عليه من الاعتراف بمنظمة التحرير عضو مراقب في الأمم المتحدة، توالت القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، وبخاصة عن الجمعية العامة التي غالبيتها من دول عدم الانحياز والمعسكر الاشتراكي المؤيدة للشعب الفلسطيني، الأمر الذي شجع قيادة المنظمة للانفتاح على دول العالم، وعلى الاستعداد للتعامل مع الشرعية الدولية والقبول بمبادئها واستحقاقاتها، دون التنازل علناً عن الثوابت والحقوق الفلسطينية التاريخية.

اعتماد المرجعية الدولية من طرف الفلسطينيين لم يستمر طويلاً. فقد شكلت اتفاقية أوسلو الموقعة العام 1993 بين منظمة التحرير وإسرائيل، خطوة تراجع خطيرة، حيث كانت الاتفاقية تحت رعاية واشنطن وموسكو، وتم تغييب الأمم المتحدة، مع إشارة مبهمة لقراري مجلس الأمن 242 و338 فقط كأساس لعملية التسوية، وعليه، لم يكن اتفاق أوسلو اتفاقاً دولياً، وحتى بعد تشكيل اللجنة الرباعية العام 2002، وكانت الأمم المتحدة أحد مكوناتها، تم تهميش الأمم المتحدة وتفردت واشنطن بعملية التسوية ومسارها، وتم فرض الشرعية التفاوضية بدلاً من الشرعية الدولية.

ما بعد وصول المفاوضات الثنائية إلى طريق مسدود العام 2010، قررت القيادة الفلسطينية وقف المفاوضات والبحث عن مرجعية دولية للمفاوضات من خلال الذهاب للأمم المتحدة.

ثالثاً. مستجدات البعد الدولي للقضية الفلسطينية

التحولات في المشهد العربي والإسلامي، وكذا ضعف النظام السياسي الفلسطيني وانقسامه، ووصول المفاوضات إلى طريق مسدود، مع استمرار إسرائيل في عمليات الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس، والعدوان على قطاع غزة، كل ذلك دفع القيادة الفلسطينية إلى المراهنة على الأمم المتحدة، من خلال محاولة انتزاع قرار أممي يعترف بالدولة الفلسطينية وينهي الاحتلال.

وهكذا جرت محاولات لتدويل القضية منذ العام 2011، وكان آخرها فشل تمرير مشروع قرار عربي في مجلس الأمن 2014/12/31 يحدد أجلاً لإنهاء الاحتلال مع العودة للمفاوضات وقضايا أخرى ذات صلة، وهو فشل كان متوقعاً، سواء لغياب تسعة أصوات من أعضاء مجلس الأمن، أو بسبب الفيتو الأمريكي، وحتى فيما لو تم تمرير القرار، فإن القرار كان سيفتح منفذاً للمفاوضات، ولكن من غير المؤكد أنه سينهي الاحتلال، ويضع حداً للصراع في فلسطين والمنطقة.

رداً على عدم صدور القرار الأممي بإنهاء الاحتلال، قررت القيادة الفلسطينية الانضمام إلى منظمات دولية، وعلى رأسها محكمة الجنايات الدولية، وهذا أمر لا غبار عليه، كما أن بعض الدول الأوروبية حاولت تصحيح خطأها بعدم التصويت لصالح الاعتراف بفلسطين في الأمم

المتحدة بتشجيع برلماناتها على الاعتراف بدولة فلسطينية بصياغات واشتراطات تختلف من دولة إلى أخرى، وهو أيضاً إنجاز مهم، وبخاصة أنه متصاحب مع حملات دولية رسمية وشعبية لمقاطعة إسرائيل في مجالات متعددة.

ومع ذلك، فإن التعامل مع الشرعية الدولية يستدعي من القيادة وكل المكونات السياسية والاجتماعية الفلسطينية، إجراء مراجعة إستراتيجية شمولية بعيداً عن المناكفات السياسية والحسابات الحزبية الضيقة، لأن القضية الوطنية برمتها باتت على المحك، حتى يجوز القول إننا أمام منعطف مصيري سيحدد إما أن تقوم الدولة الفلسطينية على كامل الضفة وغزة وعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين، وإما لا تقوم نهائياً، وإما تتم الاستعاضة عنها بدولة قد تكون دويلة غزة، أو الأردن بعد امتداد (الفوضى الخلاقة) الأمريكية إليه بمساعدة «داعش».

رابعاً. تدويل القضية لا يلغي الحق بالمقاومة ما دام الاحتلال قائماً

مع افتراض نجاح مساعي القيادة الفلسطينية بالتصويت بالحصول على قرار دولي بإنهاء الاحتلال، والاعتراف بدولة فلسطين، والانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية وغيرها من المنظمات الدولية، فإن ذلك لن يؤدي إلى إنهاء الاحتلال مباشرة، وستبقى فلسطين والقدس تحت الاحتلال، ولكن بمسمى دولة فلسطين المحتلة! كما كانت دول العالم الثالث خاضعة للاحتلال، وكونها كذلك لم يسقط حقها بمقاومة الاحتلال. فهل هناك رؤية أو إستراتيجية وطنية لمرحلة ما بعد ذلك؟

في الحالتين سنعود ونصطدم بالواقع المر، وهو أن فلسطين –الدولة والشعب- خاضعة للاحتلال. إن قراراً أممياً بالاعتراف بدولة فلسطينية، وبإنهاء الاحتلال، لن يردع إسرائيل عن مواصلة الاستيطان والتهويد، إلا إذا صدر القرار عن مجلس الأمن بناء على المادة السابعة من الميثاق، وهو أمر مستبعد، فهناك عشرات القرارات الدولية التي لم تلتزم بها إسرائيل، كقرار التقسيم 181 للعام 1947، الذي يمنحنا وبإرادة دولية 46% من مساحة فلسطين، وليس 22% التي تطالب بها منظمة التحرير اليوم، وقرار 194 حول عودة اللاجئين، وقرار مجلس الأمن 1515 للعام 2003، الذي يؤكد على حل الدولتين، إضافة إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي. أيضاً سيستمر قطاع غزة تحت الاحتلال، والإعمار –إن تم- سيكون تحت إشراف الاحتلال وربما بشروطه، إن لم يكن ثمن إعمار القطاع ورفع الحصار عنه هو فصله نهائياً عن دولة فلسطين والمشروع الوطني.

إسرائيل لن تخرج من دولة فلسطين بقرار أممي فقط، بل سيحتاج الأمر لقوة تجبرها على ذلك. فالشرعية الدولية قد تمنح الفلسطينيين قراراً بالاعتراف بدولتهم، ولكنها لن تخوض

الحرب مع إسرائيل نيابة عنهم لتصبح الدولة المستقلة حقيقة قائمة على الأرض، وليس مجرد قرار على ورق. وحتى انضمام الدولة الفلسطينية إلى المنظمات الدولية وإلى محكمة الجنايات الدولية لن يغير من الواقع شيئاً كبيراً، ولا نعتقد أن محكمة الجنايات الدولية ستجر قادة إسرائيل للمعتقلات الدولية، حتى وإن صدر قرار من محكمة الجنايات بمتابعة قادة الحرب الإسرائيليين، فحبل المحاكم الدولية طويل، وقد تستغرق إجراءات المحكمة سنوات طوال.

إذن، ما بعد حصول الفلسطينيين على ما يريدون من الأمم المتحدة، سنكون أمام خيارات ثلاثة:

- إما العودة إلى المفاوضات مجدداً، ولكن هذه المرة ما بين ممثلي دولة فلسطين الخاضعة للاحتلال وإسرائيل، وقد جربنا لعقدين من الزمن المفاوضات، ولا نعتقد أن مجرد تغيير المسمى من شعب خاضع للاحتلال إلى دولة خاضعة للاحتلال سيغير كثيراً من موازين القوى على طاولة المفاوضات، وبالتالي من مخرجات المفاوضات في ظل استمرار الانقسام، واستمرار النخبة السياسية نفسها وارتباطاتها، وبخاصة التنسيق الأمني مع إسرائيل.

- الدخول في مواجهة مع الاحتلال، سواء سميناها انتفاضة أو مقاومة شعبية وحتى مسلحة إن تطلب الأمر في نهاية المطاف، متسلحين بالشرعية الدولية، وبالتأييد الدولي الشعبي والرسمي لمطالبنا الواضحة والمعترف بها دولياً، وهي إنهاء الاحتلال. ونذكر هنا أن ميثاق الأمم المتحدة يعطي للدول الأعضاء المستقلة حق الدفاع عن النفس، فكيف الحال إن كانت الدولة العضو خاضعة للاحتلال؟!

- الجمع بين الأمرين وهو الشيء الصحيح، بمعنى العودة إلى طاولة المفاوضات، والتمسك بخيار السلام على قاعدة الوضع القانوني الجديد، مع إطلاق يد الشعب ليمارس حقه في الدفاع عن نفسه ودولته، سواء سمينا ذلك مقاومة أو انتفاضة ... إلخ، المهم أن يكون هذا الحراك الشعبي في إطار إستراتيجية وطنية توافقية، وبما لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. الاعتراف بفلسطين دولة تحت الاحتلال أو تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال، سيمنح شرعية إضافية للمقاومة الشعبية، كما أن المقاومة الشعبية ستتسلح بالموقف الدولي الجديد.

في جميع الحالات، لا مناص عن المقاومة حتى تصبح الدولة حقيقة قائمة، ولكن ليس المقاومة الفصائلية والارتجالية وذات الأجندة الخارجية، بل مقاومة في إطار إستراتيجية وطنية، وتحت قيادة وطنية شرعية تمثل حالة توافق وطني، تحدد وسائل المقاومة الشعبية وأشكالها، وقد تكون حالة الاستنفار الشعبي في القدس وعمليات طعن المستوطنين بداية

لحالة عصيان ومقاومة شعبية، ما يستوجب العمل على توسيعها لكل الأراضي الفلسطينية بتوازٍ مع العمل الدبلوماسي وجهود إنهاء الانقسام.

الفهم الصحيح للسياسة -علماً وسلوكاً- سيوصلنا إلى حقيقة أن الحرب -والمقاومة شكل من أشكالها – وتدويل القضية، والشرعية الدولية، وجها عملة واحدة، فلا توجد دولة أو حركة تحرر تنهج الحرب أو المقاومة إلى ما لا نهاية. القول بأن السياسة وحياة المجتمعات يحكمها منطق الحرب الدائمة والمعممة، أصبح متجاوزاً مع تجاوز مرحلة (شريعة الغاب) أو مرحلة الهمجية، كل حرب إلا ولها أسبابها القاهرة، فالشعوب، وبخاصة الخاضعة للاحتلال، لا تلجأ للحرب حباً بالحرب بل دفاع عن نفسها، ومن أجل حياة يسودها السلام والاستقرار، الدول تلجأ للحرب لتجاوز عقبات لم تفلح العلاقات الودية السلمية وأدواتها لحل النزاع كالمفاوضات والوساطة والتحكيم ... إلخ في حلها. حركات المقاومة والتحرر الوطني تلجأ للعمل العسكري رداً على الاحتلال وليس حباً بالقتال، وممارستها للمقاومة المسلحة إنما بهدف أن يعيش شعبها بسلام. أيضاً لا توجد دولة أو حركة تحرر تعتمد نهج السلام وتعيش بسلام إلى ما لا نهاية، لأن خيار السلام ليس خياراً ذاتيا فقط، بل مرتبط بالأطراف الدولية الأخرى، وبمواقف الفاعلين السياسيين الآخرين، وبالتالي، فإن خيار السلام لا يُسقط خيار الحرب، ولا يلغي حق الدول والشعوب بالتوفر على كل مقومات القوة، حتى وهي تقول بالسلام وتسعى إليه، ومن هنا نلاحظ كل دول العالم الملتزمة بميثاق الأمم المتحدة، الذي يقول بالسلام والالتزام بحل المنازعات بالطرق السلمية، تمتلك الجيوش وكل عناصر القوة، فيما ترفع شعار السلام وتؤكد عليه، وهو نفسه الميثاق الذي يعطي الشعوب الحق بالدفاع عن النفس، وحركات التحرر الحق بالمقاومة.

إذن، من حيث المبدأ لا تناقض بين السعي إلى السلام من خلال تدويل القضية الوطنية، وامتلاك القوة، أو اللجوء إليها، ولا تناقض بين القول بالمقاومة وممارستها والقول بتدويل القضية، والالتزام بالشرعية الدولية، وتوظيف كل أدوات حل الصراع الأخرى كالمفاوضات والوساطة والتحكيم. واقع العلاقات بين الدول، وحتى داخل المجتمع الواحد، يؤكد على عدم التناقض بين السلام وامتلاك القوة أو السعي إليها. من يقول بالسلام كخيار إستراتيجي ويسعى إليه مجرداً من أوراق القوة، وأهمها وحدة الشعب حول هذا الخيار، والبقاء على الخيارات الأخرى ولو كإمكانية محتملة، لن يحقق سلاماً لشعبه، بل استسلام أو استقرار مؤقت، ومن يقول بالمقاومة كإستراتيجية ويمارسها موسمياً وفصائلياً، وبدون وحدة وطنية، وبدون مشروع ورؤية للسلام، لن يجلب للشعب إلا مزيداً من المعاناة، وسيحرم الشعب من توظيف القوى المؤيدة لعدالة القضية الوطنية.

أكثر الدول حديثاً عن السلام والقانون الدولي والشرعية الدولية تلجأ للقوة وحتى للإرهاب، عندما يتم تهديد مصالحها، وهذا ما هو عليه كل الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا، وحتى إسرائيل، وكل حركات التحرر، بل وأكثرها ممارسة للعمل العسكري كجبهة تحرير فيتنام، وجبهة تحرير الجزائر، كانت تسعى إلى تدويل قضيتها، إما لحصد نتائج العمل المسلح وإما كاستراحة مقاتل، وإما استجابة لمطالب دولية ومساعي وساطة.

وهنا علينا استحضار ما جرى العام 1974، ففي ذلك العام تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات العربية والإسلامية، كما تم الاعتراف بها عضواً مراقباً في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، حدث ذلك في وقت كان فيه الكفاح المسلح الفلسطيني في أوجه؛ سواء داخل الأراضي المحتلة العام 67، أو داخل فلسطين 48، وكذا على الحدود اللبنانية الإسرائيلية. لقد اعترف العالم بحق تقرير المصير للفلسطينيين لأن الشعب الفلسطيني كان يفرض وجوده عملياً من خلال المقاومة، وسياسياً من خلال وجود قيادة وطنية موحدة.

الفلسطينيون وحدهم بين كل شعوب الأرض اختلفوا وانقسموا على أمور يجب أن تكون محل توافق وطني، لأنها بطبيعتها لا تقبل التعارض، فقد انقسموا حول المقاومة المسلحة، وانقسموا حول خيار السلام، وانقسموا حول الموقف من الشرعية الدولية.

خاتمة

القول بالسلام وخوض معترك الشرعية الدولية أو تدويل القضية، جزء من أي عمل سياسي، لكن ذلك لا يعني التخلي عن عناصر القوة عند الشعب، القول بتدويل القضية لا يعني أن السلام سيتحقق غداً، والقبول بمبدأ التدويل لا يعني أن المنتظم الدولي سيُقدم للفلسطينيين حقوقهم على طبق من ذهب. إن كان لا بد من خوض معركة تدويل القضية، فيجب الاستعداد لها استعداد من يذهب إلى معركة، ومن يذهب إلى معركة يحشد كل ممكنات القوة، إن لم يكن لتحقيق مكتسبات، فعلى الأقل لتقليل الخسائر.

الخلل لا يكمن في تدويل القضية والشرعية الدولية بحد ذاتهما، بل في أن بعض الفلسطينيين وضعوا التدويل والسلام في حالة تعارض مع المقاومة، ما أضعف مشروع السلام الفلسطيني والقائلين به، وأضعف نهج المقاومة والقائلين به، لأن كلاً منهما يحرم نفسه مما تتيحه خيارات الطرف الآخر. القائلون بالمقاومة كخيار وحيد يُضيِّعون على الشعب الفلسطيني فرص توظيف ما تتيحه الشرعية الدولية والقانون الدولي من ممكنات للاستفادة من حالة متنامية من التعاطف والتأييد لعدالة القضية، والقائلون بالسلام والمفاوضات بدون مرجعيات

وهـدف محـل توافـق وطنـي، يُضيِّعـون علـى الشـعب الفلسـطيني إمكانيـة تحقيـق سـلام عـادل مـن خـلال تجاهـل قـوة الشـعب.

إن موقفنـا المؤيـد لتدويـل القضيـة الآن ضمـن الشـروط الوطنيـة المشـار إليهـا، ينبـع مـن تلمسـنا وجـود تحـولات دوليـة شـعبية ورسـمية لصالـح الشـعب الفلسـطيني يجـب أن تُسـتثمر سياسـياً، فهنـاك اسـتياء ورفـض للممارسـات الإرهابيـة الصهيونيـة ضـد الشـعب الفلسـطيني، ورفـض لسياسـة الاسـتيطان والمسـتوطنين، ومقاطعـة لجامعـات ومنتجـات إسـرائيلية، وهنـاك لجـان تحقيـق ودعـاوى تتهـم قـادة إسـرائيل بالإرهـاب، واسـتطلاعات رأي فـي أوروبـا تقـول إن إسـرائيل مصدر تهديد للسـلام فـي المنطقـة، ومطالبـات تتزايـد بحـق الشـعب الفلسـطيني بدولـة خاصـة بهـم، وحتـى داخـل أمريـكا هنـاك أصـوات تتعالـى وتحـذر مـن أن الانحيـاز لإسـرائيل يهـدد المصالـح القوميـة الأمريكيـة، إضافـة إلـى كل ذلـك، هنـاك تمسـك الشـعب الفلسـطيني بأرضـه، وتزايـد أعـداد الفلسـطينيين بالنسـبة للإسـرائيليين ... إلـخ.

هـذه متغيـرات يجـب أن نلحظهـا جيـداً علـى الرغـم مـن الوضـع الفلسـطيني الداخلـي الـذي قـد يشـوه الصـورة. ليـس مهمـاً إن كانـت هـذه المتغيـرات بسـبب تمسـك الرئيـس «أبـو مـازن» بخيـار السـلام، مـا أحـرج إسـرائيل أمـام العالـم، أو بسـبب المقاومـة والصمـود، أو بسـبب الجرائـم الصهيونيـة التـي صدمـت العالـم، أو بسـبب كل ذلـك، المهـم هنـاك متغيـرات يجـب أن تُسـتثمر سياسـياً بإنجـازات علـى أرض الواقـع، هـذه المتغيـرات تحتـاج لقيـادة سياسـية تتواصـل مـع العالـم، وتطـرح تصـوراً ورؤيـة سياسـية لكيفيـة التعامـل مـع القضيـة دولياً، وكيفيـة تعظيـم هـذه المتغيرات والمكتسـبات، حتـى لـو زعمـت حـركات مقاومـة إن الفضـل بحـدوث هـذه المتغيـرات يعـود إلـى أعمـال المقاومـة، يبقـى السـؤال: كيـف نحصـد مـا زرعتـه المقاومـة وصمـود الشـعب؟

التدويل والمشروع الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية

عزمي الشعيبي

في الحقيقة استوقفني الفرق بين ما سمعته في اليومين الفائتين لو لم تحصل الهبّة، وبخاصة أن المؤتمر هذا تم التحضير له قبل الهبّة، وبين ما قاله المتحدثون في اليومين الماضيين، عندما كان مطلوباً أن نجيب في جو من الدم البارد والعقل البارد. اليوم وأمس، تحدث الكثير من المتحدثين في إطار وكأننا أصبحنا على صفيح ساخن.

من وجهة نظري، فإن التغيير الذي حصل على ضوء هذه الهبة كان عنصراً إستراتيجياً مقرراً في ما يجب أن يقرره الفلسطينيون، ولا يبنوا عليه تغييراً إستراتيجياً في ما يجب أن يسلكوه، وهذا لا يغير في واقع التحدي والإشكاليات التي كنا وما زلنا نواجهها.

المشروع الوطني الفلسطيني كان وما زال، كهدف للشعب الفلسطيني، مشروعاً فلسطينياً قابلاً للتطبيق، وإن كانت موازين القوى في هذه المرحلة لا تستطيع أن تسهم في التسريع في إنجازه، ولكن حق الفلسطينيين في الخلاص من الاحتلال، ونيل الحرية، وإقامة دولتهم المستقلة الخاصة بهم، وتحقيق حق العودة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية التي تضمنها

هـذا المشـروع الـذي تـم تبنيـه منـذ العـام 1988، مـا زال المشـروع الأقـرب والممكـن تحقيقـه فـي هـذه المرحلـة.

هـذا المشـروع الموجـود اليـوم علـى الأرض، وبمـا جـرى عليـه مـن تـآكل فـي بعـض مجالاتـه، ليـس بالضـرورة هـو المشـروع نفسـه الـذي أقـر العـام 1988. وللدلالـة علـى ذلـك أقـول إن المشـروع وضـع فـي ظـروف فيهـا عنصـران متعارضـان: عنصـر ذاتـي قائـم علـى أسـاس تراجـع دور منظمـة التحريـر الفلسـطينية بعـد الخـروج مـن بيـروت وهزيمتهـا علـى يـد شـارون إلـى العـام 1988، ومـا رافـق ذلـك مـن ضغـوط وتجفيـف لمـوارد منظمـة التحريـر الماليـة، ونفـي قياداتهـا بعيـداً عـن حـدود فلسـطين، كل هـذه العمليـة التـي أدت إلـى إضعـاف منظمـة التحريـر؛ وعنصـر الانتفاضـة العـام 1987 التـي شـكلت العنصـر الإيجابـي المعـوّض الـذي وظفتـه القيـادة الفلسـطينية فـي إطـار اسـترجاع دورهـا، وفـي إطـار دفـع المشـروع الوطنـي نحـو آفـاق واقعيـة، مـن وجهـة نظـر القيـادة فـي ذلـك الوقـت.

ويجـب أن نـرى الموضـوع فـي ذلـك الوقـت فـي هـذا السـياق، ولكـن هـذا التحـول فـي إطـار منظمـة التحريـر فيـه رؤيـا تسـوية تاريخيـة، أبـرز مـا فيهـا الـذي جـرى فـي أوسـلو. وبغـض النظـر عـن أن كثيـراً مـن الأشـخاص اليـوم تبـرأوا مـن أوسـلو، لكـن القيـادة فـي ذلـك الوقـت دافعـت بشراسـة عـن الاتفـاق، وكان الاتفـاق يحتـوي علـى ثـلاث وثائـق أساسـية: المبـادئ، ثـم الاتفـاق المرحلـي الأول، ثـم الاتفاقـات الاقتصاديـة والأمنيـة والاتفاقيـات الملحقـة. ولكـن الأهـم هـو اتفـاق المبـادئ، وقسـمت فيـه المواضيـع إلـى مسـتويات:

- مجالات التفاوض للقضايا التي سيتم التفاوض عليها.
- المسـار، وفيـه ثـلاث قضايـا: المسـار هـو مفاوضـات ثنائيـة مباشـرة مـن دون أي إشـراف دولـي، أي عـدم اتخـاذ أي إجـراءات مـن أي طـرف تلحـق الضـرر بالمفاوضـات بشـأن المفاوضـات النهائيـة؛ وموضـوع نبـذ العنـف ومنعـه، والسـيطرة عليـه، وملاحقـة مرتكبيه؛ ومجموعـة المبـادئ التـي تحويهـا الرسـائل المتبادلـة حـول الاعتـراف بإسـرائيل علـى حـدود 67، وبمـا يـوازي 78% كمـا نعلـم جميعـاً. ودخلـت المنظمـة فـي ذلـك الوقـت وهـي تعتقـد أنهـا بهـذا التفـاوض تسـتطيع تحقيـق المشـروع الوطنـي، مـن خـلال إنهـاء الاحتـلال، وإقامـة الدولـة الفلسـطينية المسـتقلة، والمبـادئ بـدأت تتـآكل مـع الزمـن.

يوجـد مبـدأ وضعـه الإسـرائيليون ويجـب أن نتمسـك بـه اليـوم، وهـو «مـا دام لـم يحصـل اتفـاق سـلام نهائـي فـكل القضايـا التـي تـم الاتفـاق عليهـا علـى القضايـا الفرعيـة، يجـب ألا تعتبـر قائمـة، بمـا فيهـا تبـادل الأراضـي، وأحيـاء القـدس، واللاجئيـن الذيـن تـم الاتفـاق علـى حـل بيـن الأطـراف

بشأنهم بغض النظر عن أننا عدنا وغطيناه بقرار عربي، واليوم نتحدث عن القرار العربي بشأن اللاجئين، وهذه المبادئ التي جرى تآكلها في المشروع الوطني اليوم، بعد الذي حصل من الجانب الإسرائيلي في ما يخص تنصلّه من القضايا المبدئية، والقضية المبدئية الأساسية التي خرقها الإسرائيليون هي عدم اتخاذ قرارات أو أفعال أو إجراءات تمس بالحل النهائي، وبشكل خاص في موضوع الاستيطان، وفي موضوع تهويد القدس، ومصادرة الموارد الطبيعية بالكامل ... الإسرائيليون خرقوا المبادئ.

نحن أيضاً خرقنا تفاصيل الموضوعات، ومسسنا ببعض المبادئ. فالرئيس «أبو مازن» عندما ذهب العام الماضي إلى الأمم المتحدة، ووقع على اتفاقيات لملاحقة الإسرائيليين، وعندما تصرفنا باعتبارنا دولة ولو مراقبة، كل هذه الأمور يعتبرها الإسرائيليون تمس بالتسوية النهائية التي لم تنته، أو أنها تستبق النتيجة النهائية، ولكن الإسرائيليين خرقوا المبادئ الأساسية، وليس في مجالات التسوية نفسها. لذلك، فإن ما أطلق عليه اليوم من موضوع التدويل، يجب أن نراه في إطار حالة الاستعصاء التي يواجهها المشروع الوطني.

الاستعصاء الأساسي أن الفلسطينيين أصبحوا أسرى في المسار نفسه، وهو أن لا يلجأوا إلى الأسلوب التفاوضي المباشر بين الطرفين، وعدم اللجوء لأي وسيلة أخرى، وذلك في ظل حكومة إسرائيلية لا يوجد لديها حل لمشروعها الصهيوني ولا لمشروعنا الفلسطيني. شارون جاء وعلى الأقل لديه صورة لمشروعه الصهيوني، لذا تعامل معنا من منطلق مشروعه في إطار موضوع الانفصال عن الفلسطينيين الذي طبقوه في قطاع غزة، ولكن هذه الحكومة الحالية أوقفت أي عملية جديّة أو ذات جدوى، لذلك ما الذي يفكر فيه الرئيس «أبو مازن» قبل الهبة؟ وما التغيير الذي حصل بعد الهبة؟ أرى أن اللاعبين الأساسيين على الأرض، ويجب أن نراهم كما هم، هم الأطراف المقررة، والعنصر الدولي عنصر لاحق لما يجري على الأرض، وهذا ما أكد عليه معظم المتحدثين.

«أبو مازن» من وجهة نظره، كما كان هو قبل الهبة، يريد أن يغير في بعض قواعد اللعبة التي تتعلق بتحسين شروطه التفاوضية للعودة إلى المفاوضات، بشروط فيها أفضليات؛ أي بمعنى أنه يريد استحضار العنصر الدولي للفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات لتعزيز موقفه التفاوضي، وهذا واضح جداً مما أراده الرئيس من المجتمع الدولي، حيث أراد أن يحدد الحدود قبل التفاوض مسبقاً، وأراد أن يكون هناك جدول زمني للمفاوضات، ثم قال بعد ذلك نعود إلى المفاوضات؛ أي انه أراد أن يلعب في ما يعرف بـ«مرجعية المفاوضات»، ولكن لم يغير في مسار المفاوضات، باعتبارها مفاوضات ثنائية، وإن كان يشجع وجود إشراف دولي ودخول أطراف عربية مع أطراف دولية أخرى بديلاً عن الرباعية، لكن التفاوض هو تفاوض

ثنائي، وهذا هو ما كان يفكر فيه الرئيس، وهو شخص مقرر في ما يحدث اليوم على الساحة الفلسطينية.

ما الذي جرى بعد الهبة؟ أولاً، على الصعيد الداخلي الفلسطيني أنا شخصياً ما زلت مقتنعاً أنه حتى اليوم، ما زالت حركتا «فتح» و«حماس» هما القادرتان على قيادة وتوجيه الهبة أو استثمارها أو توظيفها بشكل فعلي، وكل الأطراف الأخرى لن تستطيع قيادة الانتفاضة أو تغير في اتجاهاتها. لذلك، فلحركة فتح مصلحة في الهبة، لأن هذا سيحسن صورتها ودورها وسيعيدها إلى الساحة باعتبارها تقود النضال الوطني الفلسطيني، ولكن بشروط تفاوضية وسطية مع الرئيس «أبو مازن»، لأن هذه الهبة يجب ألا تخلط الأوراق التي يفكر فيها الرئيس، ويجب أن تكون مضبوطة، وتكون هناك ضمانات لدى قيادة حركة فتح أمام «أبو مازن» في ضبط هذا الموضوع وتوجيهه. لذا، لم يكن عفوياً أن يجتمع الرئيس «أبو مازن» مع أمناء سر «فتح» في الضفة والقدس.

وحركة «فتح» و«أبو مازن» وكل الأطراف لا تريد أن تتحول هذه الانتفاضة إلى انتفاضة مسلحة، وهذا عليه شبه إجماع باستثناء حركة حماس، لأسبابها الخاصة، لكن حركة «فتح» تعهدت لـ «أبو مازن» بأن تكون قادرة على ضبط هذه الانتفاضة، وأن لا تفلت من اليد، بدليل أنه بمجرد صدور بيان واحد باسم قيادة موحدة، فوراً أصدرت «فتح» بياناً نفت فيه وجود قيادة موحدة، لأنها تريد أن تبقى ممسكة بدفة الهبة.

أما حركة حماس، فقد جاءت هذه الهبة في ظل ظروفها الداخلية غير المبشرة بالامتداد، فهي في حالة من التراجع بسبب الظروف الإقليمية والظروف في قطاع غزة، والحصار المالي. وحركة حماس اليوم تعتقد أن عليها أن تكون على علاقة مع الرئيس «أبو مازن» في صياغة هدفها المتعلق بالتمثيل.

أعتقد أن هذه الهبة ستتم السيطرة عليها، وسيتم تقديم ثمن له علاقة بالأقصى، وهذه غلطة نتنياهو، لأنه أراد أن يسدد فاتورة داخلية لائتلافه، فوقع في المكان الخطأ الذي تمثل بالأقصى، والذي سيتم التراجع عنه من قبل الإسرائيليين. أما موضوع توجيه المظاهرات الموسمية أو النمطية إلى أماكن بالقرارات، فيستطيع الإسرائيليون التعايش معها، وتعايشوا معها لفترة طويلة. لكن، هل هناك فرصة للاستفادة من هذا الجو في إعادة ترتيب البيت الداخلي وتوظيف العناصر الدولية باعتبارها مجالات للنضال والصراع مع الجانب الإسرائيلي؟ أنا أعتقد، نعم ممكن، ولكن لهذا شروطه الأساسية، وأولها الوحدة الوطنية، فبدون مبادرة للم الشمل الفلسطيني في إطار قيادة موحدة في إطار منظمة التحرير، لا يمكننا توظيف هذه الهبة، وتوظيف المجتمع الدولي من أجل تقرير المصير وإنهاء الاحتلال.

الختام

خليل شاهين: استنتاجات وتوصيات

استنتاجات وتوصيات

خليل شاهين

فيما يلي أبرز الاستنتاجات والتوصيات التي خَلُصَ إليها المؤتمر، سواء من خلال ما تضمنته الأوراق المقدمة أم النقاشات التي دارت خلال جلسات المؤتمر. وسيعمل مركز مسارات على إيصالها إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة بعملية صنع القرار.

أولا. إن الموجة الانتفاضية المتصاعدة في مواجهة نظام الاستعمار الاستيطاني العنصري والجرائم التي يرتكبها، تؤكد على حيوية القضية الفلسطينية وتمسك الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده بحقوقه الوطنية والتاريخية، ورفضه استمرار الأمر الواقع الذي تستغله إسرائيل لتعميق الاحتلال والاستيطان، وعزمه على تغيير المسار السابق الذي كرس بقاء السلطة ومؤسساتها في أسر علاقات السيطرة الاستعمارية العنصرية، لصالح استعادة مكانة القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني.

ثانيا. تؤكد وحدة الشعب الفلسطيني في ميادين التصدي لاعتداءات قوات وشرطة الاحتلال والمستوطنين والتيارات الصهيونية الأكثر عنصرية وفاشية، على وجوب إنهاء الانقسام السياسي الداخلي اليوم قبل الغد، واستعادة وحدة الكيان التمثيلي وبناء القيادة الواحدة والبرنامج الوطني المشترك. إن هذه العملية تتطلب الدعوة الفورية إلى اجتماع للإطار

القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية (لجنة تطوير وتفعيل المنظمة)، والتوافق على ما يأتي:

- توفير مقومات الدعم لتطوير الحالة الشعبية الانتفاضية، ودعم صمود الشعب الفلسطيني، عبر تحديد الأهداف والشعارات الناظمة للموجة الانتفاضية المتصاعدة، وتحديد أشكال النضال الأكثر جدوى في مختلف التجمعات الفلسطينية، حسب ظروف كل منها، وتشكيل قيادة وطنية موحدة ولجان محلية، وبخاصة في مدينة القدس، وفي المناطق التي تتعرض لاعتداءات قوات الاحتلال والمستوطنين.

- تطبيق قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في دورتيه في نيسان 2014 وآذار 2015، فيما يتعلق بإعادة تحديد العلاقة مع دولة الاحتلال، وفق خطة تهدف إلى الخروج التدريجي من مسار «أوسلو»، بما في ذلك إعادة النظر في شكل السلطة الفلسطينية ودورها ووظائفها والتزاماتها.

- إدارة حوار وطني جاد وإستراتيجي، والعمل على تذليل العقبات وتعزيز المتطلبات الداعمة لإنجاح عملية إعادة بناء النظام السياسي الموحد، وبخاصة من حيث تشكيل حكومة وحدة وطنية تحظى بدعم الكل الوطني، وقادرة على أداء مهماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإدارة جميع الملفات، وفي مقدمتها التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية، ورفع الحصار وإعادة الإعمار في قطاع غزة، وإعادة هيكلة ودمج وتوحيد المؤسسات المدنية والأمنية، ومعالجة مشكلات الكهرباء والمياه وغيرها، مع إعطاء الأولوية لوضع خطة وطنية للتصدي لمخططات تهويد مدينة القدس.

- تشكيل لجنة تحضيرية تتولى التحضير لعقد دورة عادية للمجلس الوطني في إحدى البلدان العربية، بما يضمن مشاركة جميع الفصائل الوطنية والإسلامية، بما فيها تلك غير الممثلة في عضوية المجلس الحالي، ومراعاة توسيع تمثيل المرأة والشباب والمجتمع المدني في الوطن والشتات، بما يفتح الطريق أمام إعادة انتخاب الهيئات القيادية للمنظمة، وضخ دماء جديدة في المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، والتوافق على إستراتيجية وطنية موحدة قادرة على شق مسار جديد في كفاح الشعب الفلسطيني.

ثالثا. إحياء وتفعيل دور البعد الدولي كرافعة أساسية ضمن إستراتيجية وطنية شاملة للكفاح الوطني التحرري، بما يعزز تبني مقاربة تدويل الصراع بدلا من مقاربة تدويل الحل. إن خيار تدويل الحل المطروح حاليا بات خيارا عقيما، لأنه يعيد إنتاج خيار المفاوضات الثنائية

برعاية أميركية، أو رعاية دولية شكلية، دون أسس أو مرجعيات، ودون التزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. أما تدويل الصراع، فمعناه إحياء العامل الدولي في دعم الكفاح الفلسطيني من أجل ضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره.

رابعا. إن العماد الأساسي لمقاربة تدويل الصراع في المرحلة المقبلة يكمن في تبني إستراتيجية وخطط عمل تنطلق من السعي لإحداث تغيير تراكمي في ميزان القوى، عبر سياسات لتفعيل التكامل بين الكفاح الوطني التحرري في مواجهة النظام الصهيوني الاستعماري العنصري، وتفعيل البعد الدولي في هذا الكفاح، بما يشمل اعتماد سياسة شاملة للتحرك في منظومة وكالات الأمم المتحدة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، واحتكام دول العالم إلى قواعد القانون الدولي في تعاملها مع إسرائيل، والتبني الكامل لبرنامج حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات، وصولا إلى فرض العقوبات على إسرائيل وزيادة كلفة الاحتلال.

خامسا. إن تصاعد الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها قوات الاحتلال والمستوطنون منذ ما قبل اندلاع الموجة الانتفاضية مطلع تشرين الأول/أكتوبر، تتطلب تحركاً سياسياً وقانونياً جاداً وفورياً لاستخدام جميع أدوات القانون الدولي المتاحة لملاحقة ومحاسبة المنفذين والمسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم، وفي مقدمتها الإعدامات الميدانية، وهدم المنازل، وإجراءات العقاب الجماعي، وعمليات الاعتقال والتعذيب، بما في ذلك اعتقال الأطفال والتنكيل بهم وتقديمهم لمحاكمات غير قانونية، وجرائم حرق البشر والشجر والمساجد والكنائس، والاعتداءات على المقدسات عموماً.

سادسا. إن انسداد الأفق أمام مقاربة تدويل الحل يتطلب اعتماد سياسات تجند الدعم العربي لمقاربة تدويل الصراع بالتركيز على رفع كلفة الاحتلال، من خلال رفض التطبيع، ودعم حملة المقاطعة، وخيار تأزيم الصراع عبر توسيع المقاومة الشعبية، والتوجه إلى هيئات الأمم المتحدة والوكالات الأممية، والحاجة إلى مقاربة عربية جدية لا تعامل إسرائيل كشريك للسلام.

سابعا. إقرار وتطبيق إستراتيجية متكاملة تقوم على استخدام القانون الدولي بشكل فاعل كأداة نضالية للتحرر من الاحتلال، وليس مجرد أداة تكتيكية يمكن المساومة على تفعيلها، وإعادة القضية الفلسطينية إلى رحاب الشرعية الدولية بمؤسساتها وقراراتها، ومتابعة الجهود الفلسطينية والعربية والدولية لضمان قيام الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف بواجباتها بالضغط على سلطات الاحتلال، من أجل أن توقف احتلالها، وعدوانها، على الشعب الفلسطيني، وإجبارها على الالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني، بالترافق مع تطوير وإصلاح النظام القانون الفلسطيني بشكل يتلاءم مع مكانة فلسطين كدولة بصفة مراقب

ومتطلبات تدويل الصراع، فضلا عن تفعيل دور السفارات والجاليات الفلسطينية ومختلف الأطر والمنظمات الشعبية في الشتات بما يدعم حشد الدعم الدولي لمقاربة تدويل الصراع.

ثامنا. رفض الاستجابة للضغوط الرامية إلى إطلاق عملية تفاوضية ثنائية برعاية أميركية أو تحت مظلة دولية شكلية، وتجنيد الدعم العربي والإسلامي والدولي لموقف فلسطيني يتمسك برفض إطلاق أية عملية سياسية إلا في إطار مؤتمر دولي مستدام برعاية الأمم المتحدة، ويهدف إلى إنفاذ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ضمن جدول زمني محدد، وليس إعادة التفاوض عليها، بما يضمن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على جميع الأراضي المحتلة العام 1967، وعاصمتها القدس.

تاسعا. إعادة تشكيل الخطاب الفلسطيني الموجه للأطراف الإقليمية والدولية بعيدا عن التهديد اللفظي، وبالاستناد إلى خطوات فعلية، بما يوضح أن الفلسطينيين موحدون في تصميمهم على تحقيق أهدافهم الإستراتيجية، ولن يقبلوا أبداً بأي بدائل تنتقص من حقوقهم، ولا توجد خيارات أخرى بديلة لوجوب تحمل هذه الأطراف مسؤولياتها في إنهاء الاحتلال والاستيطان والعنصرية وفق قواعد القانون الدولي.

يتطلب ذلك أن ينطلق الخطاب الفلسطيني من أن التأكيد على الحقوق التاريخية والطبيعية لا يتعارض مع وضع برنامج قابل للتحقيق، يقوم على الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني والعودة وتقرير المصير، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس على كامل الأراضي المحتلة العام 1967، وعلى أساس إطار جديد للتسوية السياسية قائم على عقد مؤتمر دولي. غير أن انسداد الأفق أمام هذا الإطار للحل بفعل السياسة الإسرائيلية وعدم توفر الإرادة الدولية، لا يعني تجاهل الخيارات الإستراتيجية البديلة التي يمكن تبنيها لنيل حقوق الشعب الفلسطيني، وبضمنها حل الدولة الواحدة، على أساس هزيمة وتفكيك منظومة المشروع الصهيوني الكولونيالي الاستيطاني العنصري، وإنهائه بما يشتمل عليه من امتيازات سياسية جماعية للمستعمِرين، وعودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها.

ملحق 1: برنامج المؤتمر

اليوم الأول (الخميس ٢٠١٥/١٠/١٥)

تسجيل: 09:00 – 09:30	
الافتتاح	
9:30 – 9:45	هاني المصري: كلمة اللجنة التحضيرية للمؤتمر.
	عبد المحسن القطان: كلمة ترحيبية.
ندوة ضيوف الشرف **التدويل: الفرص المتاحة والمقاربات المطلوبة**	
رئيس الجلسة	ممدوح العكر
9:45 – 11:00	محمد مصطفى، مروان المعشر، نيكولاي ملادينوف، ناصر القدوة.
استراحة قهوة: 11:00 – 11:15	
الجلسة الأولى: نحو فهم أعمق لمقاربة التدويل	
رئيس الجلسة	سعد عبد الهادي
11:15 – 12:45	ياسر العموري: تدويل القضية الفلسطينية من منظور قانوني.
	مصطفى البرغوثي: حركة المقاطعة وفرض العقوبات كأحد أركان الإستراتيجية الفلسطينية.
	صلاح عبد العاطي: السياسات والمسارات المطلوبة لمحاسبة الاحتلال الإسرائيلي ودعم الحقوق الفلسطينية.
استراحة قهوة: 12:45 – 01:00	
الجلسة الثانية: التدويل: التحديات والفرص	
رئيس الجلسة	مجدي المالكي
01:00 – 02:30	قيس عبد الكريم: المتطلبات السياسية الداعمة للتوجه إلى المؤسسات الدولية.
	شعوان جبارين: الانضمام خطوة ... والتفعيل سياسة وخطوات.
	عصام يونس: التدويل: قفز في الهواء أم أداة كفاحية لتعظيم الاشتباك السياسي والقانوني.
	فالنتينا أزاروفا: مقاربات بديلة للتدويل على أساس قانوني والنضال الفلسطيني التحرري.
استراحة غداء قهوة: 02:30 – 03:30	
(مائدة مستديرة) **الصراع، السلام، البعد الدولي: رؤى نسوية**	
رئيسة الجلسة	فيحاء عبد الهادي
03:30 – 05:30	جلسة خاصة بالتزامن مع الجلسات الحوارية التي تنظمها "نساء من أجل السلام عبر العالم" في العديد من البلدان.
	إيلين كتاب، خلود المصري، سمر الأغبر، ريما ترزي، ريما نزال، ماجدة الحلو، ساما عويضة، زهيرة كمال، مريم أبو دقة، سامية الزبيدي، منى الخليلي.

اليوم الثاني (الجمعة ٢٠١٥/١٠/١٦)

تسجيل: 09:00 – 09:30	
الجلسة الرابعة: التدويل والتعريب	
رئيس الجلسة	أحمد جميل عزم
09:30 – 11:00	نبيل شعث: التدويل والتعريب أساس في الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة.
	باسم نعيم: المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية: رافعة أم عقبة؟
	نبيل قسيس: التدويل والتعريب: علاقة تكامل أم تناقض؟ المؤتمر الدولي الشامل شبه الدائم: منبر لتكامل الأدوار
	كميل منصور: تعريب، أم أقلمة وتمزق؟
استراحة قهوة: 11:00 – 11:15	
الجلسة الخامسة: ساحة الصراع الدولي	
رئيسة الجلسة	نادية أبو نحلة
11:15 – 12:30	معين رباني: التدويل: آفاق جديدة أمام حق تقرير المصير؟
	مهند مصطفى: تدويل القضية الفلسطينية: بين تدويل الصراع وتدويل الاعتراف.
	عبير ثابت: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتحديات التدويل.
صلاة الجمعة والغداء: 12:30 – 02:00	
الجلسة السادسة: التدويل والإستراتيجية الوطنية الفلسطينية	
رئيس الجلسة	طلال عوكل
02:00 – 03:30	جمال الخضري: الوحدة الوطنية والتدويل.
	جورج جقمان: هل يمكن "للتدويل" أن يصبح نضالاً وطنياً؟
	إبراهيم أبراش: التدويل في إطار إستراتيجية وطنية شمولية.
	عزمي الشعيبي: التدويل والمشروع الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية.
الختام	
3:30 – 4:00	خليل شاهين: استنتاجات وتوصيات

ملحق 2: المشاركون/ات في المؤتمر

إبراهيم أبراش	أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهرة – غزة.
أحمد جميل عزم	أستاذ الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت.
إيلين كتاب	مديرة معهد دراسات المرأة – جامعة بيرزيت.
باسم نعيم	رئيس مجلس العلاقات الدولية.
جمال الخضري	رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار على قطاع غزة.
جورج جقمان	أستاذ في برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.
خلود المصري	ناشطة في المجال النسوي والاجتماعي، عضو في مجلس بلدية نابلس سابقا.
خليل شاهين	عضو مجلس أمناء مركز مسارات (مدير البحوث والسياسات).
ريما ترزي	رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في فلسطين سابقا.
ريما نزال	عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
زهيرة كمال	الأمينة العامة للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا».
ساما عويضة	مديرة مركز الدراسات النسوية – القدس.
سامية الزبيدي	صحافية وناشطة، منسقة مركز تطوير الإعلام.
سعد عبد الهادي	رئيس مجلس إدارة مركز مسارات، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الناشر للدعاية والإعلان.
سمر الأغبر	عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب.
شعوان جبارين	مدير عام مؤسسة الحق، نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.
صلاح عبد العاطي	ناشط وحقوقي، مدير مكتب مركز مسارات في غزة.
طلال عوكل	كاتب ومحلل سياسي.
عبير ثابت	أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة الأزهر – غزة.
عزمي الشعيبي	خبير في مجال الحكم الصالح ومكافحة الفساد، مستشار مجلس إدارة «أمان» لمكافحة الفساد، رئيس مجلس إدارة برلمانيون عرب ضد الفساد.
عصام يونس	مدير عام مركز الميزان لحقوق الإنسان.
فالنتينا أزاروفا	محاضرة في القانون الدولي وحقوق الإنسان في كلية الدراسات العليا بجامعة بيرزيت.
فيحاء عبد الهادي	كاتبة وأكاديمية، المؤسسة والمديرة العامة/ الرواة للدراسات والأبحاث.
قيس عبد الكريم	نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نائب في المجلس التشريعي.
كميل منصور	باحث.

ماجدة الحلو	مسؤولة العمل النسائي في حركة الجهاد الإسلامي.
محمد مصطفى	رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني، نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني سابقا.
مجدي المالكي	عميد كلية الآداب في جامعة بيرزيت.
مروان المعشر	نائب الرئيس للدراسات في مركز كارنيغي للشرق الأوسط. شغل منصبَي وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء في الأردن.
مريم أبو دقة	رئيسة مجلس إدارة جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية، وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
مصطفى البرغوثي	أمين عام حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، نائب في المجلس التشريعي.
معين رباني	باحث متقدم في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ويساهم في تحرير موقع مجلّة جدلية، ومستشار سياساتي في موقع الشبكة، وعضو في مجلس إدارة مركز مسارات.
ممدوح العكر	طبيب، رئيس مجلس أمناء مركز مسارات، مفوض في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – ديوان المظالم.
منى الخليلي	عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية/ أمينة السر.
مهند مصطفى	باحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» ومركز مدى الكرمل.
نادية أبو نحلة	مديرة طاقم شؤون المرأة في قطاع غزة.
ناصر القدوة	عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مدير مؤسسة ياسر عرفات.
نبيل شعث	عضو اللجنة المركزية، مفوض العلاقات الدولية في حركة فتح.
نبيل قسيس	مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وزير سابق.
نيكولاي ملادينوف	منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط.
هاني المصري	عضو مجلس أمناء مركز مسارات (المدير العام).
ياسر العموري	أستاذ القانون الدولي، وعميد كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت.

MASARAT
المؤتمر السنوي الرابع
القضيـــة الفلسطينيـــة والبعـــد الدولـــي: الفـــرص والمتطلبـــات الإستراتيجيـــة
Fourth Annual Conference
Internationalization of the Question of Palestine: Opportunities and Strategic Requirements
الخميس والجمعة 15 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2015
Thursday and Friday, 15th – 16th, October 2015
Conference Sponsorships
رعـــاة المؤتمـــر

Fourth Annual Conference
Internationalization of the Question of Palestine: Opportunities and Strategic Requiremer
الخميس والجمعة 15 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2015
Thursday and Friday, 15th – 16th, October 2015
Conference Sponsorships
رعـــاة المؤتمـــر
سعد عبد الهادي
مصطفى البرغوثي

MASARAT
المؤتمر السنوي الرابع
القضيـــة الفلسطينيـــة والبعـــد الدولـــي: الفـــرص والمتطلبـــات الإستراتيجيـــة
Fourth Annual Conference
Internationalization of the Question of Palestine: Opportunities and Strategic Requirements
الخميس والجمعة 15 و16 تشرين الأول/ أكتوبر 2015
Thursday and Friday, 15th – 16th, October 2015
Conference Sponsorships
رعـــاة المؤتمـــر
قيس عبد الكريم
مجدي المالكي
شعوان جبارين

المؤتمر السنوي الرابع
القضية الفلسطينية والبعد الدولي: الفرص والمتطلبات الإستراتيجية
Fourth Annual Conference
Internationalization of the Question of Palestine: Opportunities and Strategic Requirements
الخميس والجمعة 15 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2015
Thursday and Friday, 15th - 16th, October 2015
Conference Sponsorships
رعاة المؤتمر

MASARAT
المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
المؤتمر السنوي الرابع

Fourth Annual Conference
Internationalization of the Question of Palestine: Opportunities and Strategic Requirements
الخميس والجمعة 15 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2015
Thursday and Friday, 15th – 16th, October 2015
Conference Sponsorships
رعاة المؤتمر
كميل منصور
أحمد جميل عزم

القضية
الفرص

MASARAT
المؤتمر السنوي الرابع
رعاة المؤتمر
GROUP

MASARAT
المؤتمر السنوي الرابع
رعاة المؤتمر